أمين عز الدين

تاريخ
الطبقة العاملة المصرية
فى الثلاثينات ١٩٢٩ - ١٩٣٩



دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠

أمين عز الدين

تاريخ
الطبقة العاملة المصرية
في الثلاثينات ١٩٢٩ - ١٩٣٩

دار الشعب
٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠



https://t.me/kotokhatab

اهـــداء

الى صـــديق عمرى النقابى
ورجـل من أخلص الرجـال
وأشرفهم ذكرا وعملا من اجل
االطبقة العاملة المصرية والثورة

الى

محمد محمد العقيلى

مقدمة المؤلف

حاولت ان اكتب مقدمة موضوعية لهذا الكتاب بحيث تأتى مبرأة من تلك المشاعر الذاتية التى تفرض نفسها عادة على روح المؤلف وقلمه وهو يدفع بعمله الى المطبعة . ولكننى استميح القارىء عذرا اذ أستهل هذه المقدمة بشىء من حديث النفس وهواجسها . ذلك اننى احس احساسا عميقا وانا مقبل على تقديم هذا الكتاب بأننى انما أرفع شيئا ثقيلا عن كاهلى وأوفى بوعد قيدت به حياتى وانتاجى منذ وقت طويل .

فقد اخذت على نفسى ، بقدر من غرور هذه النفس او بوحى من أحلامها ، مسئولية كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية . والتزمت بهذه المسئولية امام قراء لم اكن اعرفهم ، وزملاء واصدقاء يعرفوننى . وكانوا جميعا يراجعوننى ، بنبرات من التشجيع اللطيف او اللوم العنيف أحيانا ، لكى أنجز ما وعدت به وهم عارفون اننى لا أملك من فسحة الوقت أو التفرغ غير القليل .

وتحت وطأة هذا العبء من الشعور بالمسئولية والالتزام تمكنت فى عام ١٩٦٦ من نشر كتابى « تاريخ الطبقة العاملة المصرية : منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ » الذى نشرته دار الكتاب العربى . ثم تبعته بكتابى « تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٩ ــ ١٩٢٩ » الذى نشرته دار الشعب فى مايو ١٩٧٠ . ومنذ نشر هذين المؤلفين اخذت انظر مشفقا عبر السنوات المقبلة لعلى أجد من الجهد ما يمكننى من مواصلة السعى لاستكمال تاريخ الطبقة العاملة الى يومنا الحاضر . وراجعت اوراقى ومراجعى مرارا من اجل اضافة مجلد جديد يغطى المرحلة التالية من هذا التاريخ . ولكن مشقة البحث عن المصادر وعبء الالتزام بضرورة الوفاء وصعوبة الحرث فى أرض جديدة ، وضعت حدودا كان من الصعب تجاوزها . ووجدتنى مضطرا لتخصيص هذا الكتاب للفترة التى تقع بين الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ والحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ . وشجعنى على قبول هذا التحديد الزمنى عدد من العوامل الموضوعية .

فمن ناحية ، لاريب فى ان هذه الحقبة من تاريخ الطبقة العاملة المصرية حقبة متميزة فى ملامحها وأحداثها ونتائجها . فهى بموقعها الزمنى محصورة بين حدثين هامين من وجهة نظر المؤرخ الاجتماعى : الأزمة الاقتصادية التى روعت حياة العمال وهبطت بشروط عملهم وبمستوى معيشتهم ، والحرب العالمية الثانية التى أحبطت كل ماتعلقت به الطبقة العاملة من الأمل فى صدور تشريعات العمل ، وقوضت منظماتها النقابية ثم ابتلعت ابناءها بين تروسها القاسية .

ومن ناحية اخرى ، كانت هذه الحقبة بحسابات السنين المدخل الحقيقى لتاريخنا المعاصر ، ولتاريخ الطبقة العاملة على وجه الخصوص . فأحداثها لا تزال تخلق الى الآن دوائر من التأثير فى الواقع الراهن للطبقة العاملة . والعديد من رجالها مازالوا احياء يسمون بيننا حاملين ذكرياتهم الضبابية او مداعبين لأحلامهم العتيقة او ماضغين لأمانيهم المحبطة . ولا يزال الكثير من بقايا القيم ـ السوية والمنحرفة ـ التى افرزتها هذه الحقبة ضمن التركيب الأخلاقى لحياتنا المعاصرة .

واخيرا ... فان هذه الحقبة قد شهدت من ملحمة الحياة العمالية اكثر من اى حقبة اخرى . وهى بالتأكيد لم تحمل الينا من الانتصارات او الافراح غير النزر اليسير . فعلى مر هذه السنوات العشر (١٩٢٩ ـ ١٩٣٩) أصيب تاريخ الطبقة العاملة ، بفعل الدخلاء الحزبيين ، بذلك الفصام الخطير بين أحداثه الفوقية المليئة بالنفاق الاجتماعى والصراع المبدد للطاقات ، وبين أحداثه اليومية التى كانت تبعثها حركة الجماهير لحماية اجورها والدفاع عن شروط عملها وصون كرامتها .

* * *

ولعلى لا اكون ملحا على القراء أو على المعنيين بقضية التاريخ الاجتماعى المصرى ، اذا عاودت الحديث من جديد عن مهمة كتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية .

فهذه المهمة ، فى رأيى ، لا يمكن ان تتم بصورة كاملة مالم تتحول الى مهمة جماعية تقوم عليها هيئة أوجماعة متخصصة . والجهد الفردى مهما بلغت طاقته ومهما احتوى من دوافع الحماس او كتب له من فيض العطاء ، سيظل قاصرا عن الانجاز . ولا بد ان تنتقل هذه المهمة الجسيمة عن كاهل الجهد الفردى لتصبح مسئولية جماعية منظمة يحملها ويرعاها الاتحاد العام للعمال أو الجامعات .

وفى يقينى أن هذا الانتقال سيتيح لنا ان نقدم تاريخ الطبقة العاملة المصرية بصورة موسوعية كما ينبغى له ان يقدم . كما سيتيح لنا قدرا كبيرا من التنوع فى انتاجه بنشر مسلسلات لتراجم الرواد العماليين الخالدين ، واعداد دراسات اكثر عمقا وتفصيلا عن أبرز الأحداث العمالية ، واجراء البحوث فى الاتجاهات الفكرية للطبقة العاملة وفى قيمها الاجتماعية وتاثيراتها الحتمية فى الانتاج الأدبى والفنى .

ولعلى لا اكون قد اطلقت لأحلامى العنان اذا تصورت عملا مماثلا وجهدا موازيا لكتابة تاريخ الفلاحين وتاريخ المثقفين وحركاتهم ومنظماتهم . ولكن يطمئننى ان الأحلام هنا ليست شيئا محرما او محظورا . بل انها بداية الطريق الى تنظيم الجهد ووضع الخطط وتجنيد الجهود لانتاج هذه الأعمال المرتقبة فى تاريخنا الاجتماعى .

لقد اعتمدت فى كتابة هذا المؤلف على ثلاثة مصادر اساسية :

اولها : مجموعة الصحافة المصرية التى أجريت عليها مسحا يكاد ان يكون كاملا . وكانت نتيجة هذا المسح وضع فيض من المواد يسمح بالتعرف على تسلسل الأحداث وترتيبها وينقل الى الكاتب الأثار الحقيقية للمناخ السائد فى الثلاثينات .

ثانيها : مجموعة الوثائق الرسمية والنقابية التى كان أهمها تقرير هارولد بتلر والتقرير الاول لمكتب العمل والبيانات التى اصدرتها الاتحادات طوال الثلاثينات ، ووثائق المؤتمر الوطنى لحزب الوفد .

ثالثها : الكتب المعروفة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، واهم منها الكتيبات التى نشرها بعض العمال وبعض المعنيين بالعمل النقابى مثل عباس حليم وحسنى الشنتناوى وامين الحسينى غانم . وكانت مؤلفات الزملاء الدكتور سليمان النخيلى وعبد المنعم الغزالى ورؤوف عباس حول تاريخ الحركة العمالية المصرية ، مصدرا طيبا لى لتحقيق الكثير من الأحداث او للمقارنة المفيدة عند تحليل هذه الأحداث .

والى جانب هذه المصادر المكتوبة ، اتيحت لى الفرصة لمقابلة عدد من الرواد النقابيين الذين عاصروا الثلاثينات وشاركوا فى احداثها العمالية ، فأضافت هذه المقابلات الحيوية الى الأحداث والى سيرة الراحلين . كما افادتنى هذه المقابلات فى تصحيح الكثير من الأخطاء الشائعة والكشف عن جوانب عديدة لم يكن من اليسير معرفتها عن هذه الحقبة .

وختاما فاننى اشعر باننى مدين للكثيرين من الاصدقاء الذين تابعوا اعداد هذا المؤلف وقدموا لى من النصائح والمقترحات والنقد ما ساعدنى على انجازه بصورته الحالية .

كما يهمنى ان اوجه عميق شكرى وتقديرى الى السيدة بثينة صالح والأستاذ ابراهيم سلطان اللذين عملا معى سنوات طويلة فى جمع المواد من الصحافة المصرية بكفاءة عالية وعطاء فياض .

الدقى : مايو ١٩٧١ .

امين عز الدين

الفصـــل الأول

حصيلة العشرينات

قبل ان نؤرخ للثلاثينات ينبغى ان نلقى نظرة عاجلة على العشرينات ، ذلك لأن العشرينات فى تاريخ الطبقــة العــاملة المصرية (١٩١٩ ــ ١٩٢٩) حقبــة حافلــة بالاحداث (١) .

فقد بدات بثورة مارس ١٩١٩ التى شاركت فيها الطبقة العاملة مشاركة جماعية منظمة مستخدمة اسلحة العمل الجماعى التى تمرست بها واجادت استعمالها منــذ سنوات ، واهمها سلاح الاضراب والاعتصام والتخريب والمسيرات . وخرجت الطبقة العاملة فى أعقاب هذه الثورة لتواصل نضالها من أجل مطالبها الاقتصادية المتراكمة والمعلقة منذ الحرب العالمية الأولى وفى مقدمتها مطلب الثمان ساعات ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن اصابات العمل والاعتراف بالوجود النقابى . وبلغ هذا النضال الاقتصادى ذروته فى حركة اغسطس ١٩١٩ التى اسفرت عن تحقيق جانب معقول من هذه المطالب لقطاعات عديدة من العمال مثل عمال ترام القاهرة وترام هليوبوليس والعنابر والمخابز الافرنجية وعمال الشحن والتفريغ ومصانع السكر والتكرير ، فضلا عن عمال الحكومة الذين نالوا الكثير من مطالبهم بصدور « منشور شروط الاستخدام لعمال اليومية » فى ١٥ اغسطس ١٩١٩ . ويعتبر تشكيل « لجنة التوفيق بين العمال واصحاب الاعمال » فى ١٧ أغسطس ١٩١٩ من ضمن المكاسب الأساسية التى حققتها الطبقة العاملة فى هذه الفترة .

وجاء عام ١٩٢٠ الذى كان بأحداثه ونتاجه من أبرز المعالم فى تاريخ الطبقة العاملة . ذلك أن هذا العام الفريد شهد اقسى موجة من موجات الغلاء وخاصة فى اسعار السلع الاستهلاكية ، كما شهد البداية الحقيقية لنمو الراسمالية الوطنية فى مجال الصناعة والتجارة وما ترتب على ذلك من الاتجاه نحو خلق تنظيمات جماعية لأصحاب الأعمال والتجار لحماية مصالحهم الاقتصادية ومواجهة الضغط العمالى المتزايد فى هــذه الفترة . واتجهت الطبقة العاملة ــ خلال هذا العام الغريب ــ اتجاهين متوازيين وان كانا متكاملين : أولهما اتجاه نحو تنظيم سلسلة من الاضرابات بين عمال الغاز والكهرباء وعمال ترام القاهرة والاسكندرية وعمال الدخان والسجاير وعمال الموانى والخدمات البحرية وموظفى البنوك وغيرهم ، امتازت بطول مدتها وبمستوى عال من التنفيذ والتضامن . وثانيهما الاتجاه نحو تنمية التشكيلات النقابية حتى بلغ عــدد

(١) ارخنا لهذه الفترة فى كتابنا « تاريخ الطبقة العــاملة المصرية ١٩١٩ ــ ١٩٢٩ » طبعــة الشعب عام ١٩٦٩ .

النقابات اربعة امثال ما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى وشملت قطاعات عمالية لم تتمتع بالتنظيم النقابى من قبل . ومن خلال هذه الاضرابات وهذا النمو الكبير فى التشكيلات النقابية وزيادة فرص تضامنها وتعاونها ، ظهر « اتحاد النقابات العام » فى فبراير ١٩٢١ باعتباره اول اتحاد عام فى تاريخ الحركة النقابية المصرية . وكان من الطبيعى فى مواجهة تصاعد العمل الجماعى والنمو النقابى ان تسعى السلطات الى تقنين الردع باصدار القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٣ الذى حظر على العمال دفع الاشتراكات النقابية ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذى حرم الاضراب على المستخدمين فى المصالح ذات النفع العام ، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم والذى حاول المشرع أن يستخدمه كسلاح ضد العمال المضربين .

وشهدت العشرينات الى جانب ذلك بعض البوادر المبكرة للنمو السياسى للطبقة العاملة المصرية . ونقصد بذلك تلك المحاولات الواعية التى استهدفت تحديد علاقات الطبقة العاملة بباقى القوى الاجتماعية ، وخلق تنظيم سياسى من اجل المشاركة فى السلطة . وانعكست هذه المحاولات فيما جرى داخل الحزب الديمقراطى من حوار حول موقف الحزب من الطبقة العاملة ، كما انعكست بشكل أوضح فى برنامج ونشاط الحزب الاشتراكى المصرى فى مرحلته الفابية (اغسطس ١٩٢١ — يوليو ١٩٢٢) وفى مرحلته الماركسية (يوليو ١٩٢٢ — مارس ١٩٢٤) .

ولكن العشرينات لم تكن دائما حقبة للنمو والانتصارات بالنسبة للطبقة العاملة . فمنذ ١٩٢٤ توالت احداث جسيمة ملأت النصف الثانى من العشرينات بفيض من الآلام والاحزان ، واخرجت الكثير من صندوق شرورها لتنثره على حياة الطبقة العاملة واحلامها .

ففى مارس ١٩٢٤ وقع الصدام الأليم بين حزب الوفد الذى تولى الحكم بعد نصر ساحق فى انتخابات يناير ١٩٢٤ ، وبين الحزب الاشتراكى المصرى الذى تحول الى حزب شيوعى يعتبر نفسه « الترجمان الصادق لأمانى الطبقة العاملة المصرية ، عمالها وفلاحيها » . وفى خضم هذا الصدام فقدت الطبقة العاملة اول اتحاد عام لها ، وكان فقدانها له خسارة كبيرة بلغت حد الكارثة ، ذلك أنها فقدت معه ورغم سلبياته قيادة موحدة كانت قادرة فى كثير من الأحوال على التعبير عن مصالحها الأساسية ، وقادرة ايضا على تجسيد التضامن العمالى فى اوقات النزاع . بل ان المأساة لم تتوقف عند تصفية اتحاد النقابات العام وانما امتدت حينذاك الى عدد من النقابات النشيطة المرتبطة به ، فتعرض الكثيرون من قادتها لحملات التشهير والاستنكار والاتهام بالشيوعية أو بمعاداة الوفد .

وحاول الوفد الحاكم من جانبه ملء الفراغ النقابى فاسند الى عبد الرحمن فهمى مهمة انشاء « الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل » تحت زعامته الشخصية . فالتمس فى انشائه اكثر الوسائل شكلية ، واهتم باستخدامه كاداة لاقرار النظام

والهدوء وسط العمال أكثر من أن يكون اداة للدفاع عن مصالحهم او تحقيق مطالبهم ». وكانت هذه المحاولة تجربة خطيرة فى حياة الطبقة العاملة ، بل لعلها كانت من ابرز معالم العشرينات . فالاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل كان ولأول مرة تشكيلا نقابيا من نتاج الحكومة ـ حكومة الوفد ـ وليس تنظيما من نتاج حركة الطبقة العاملة . والاتحاد كان بالتأكيد بمعزل عن النقابات الحقيقية القائمة لانه اعتمد فى الأغلب على نقابات جديدة انشأها بأسلوب شكلى وخاصة من الاقاليم . واخيرا فان قيادة الاتحاد تكونت من عناصر مختارة من حزب الوفد وليست من القيادات النقابية المنتخبة . فهى قيادة تفرض وجودها بفضل علاقتها بحكومة الوفد وتعتمد على عناصر ضعيفة او منشقة من النقابات القائمة . ولهذا وكما ينبغى ان نتوقع انهار هذا الاتحاد بمجرد سقوط حكومة الوفد وزوال رجالها من الحكم .

لقد كانت تجربة هذا الاتحاد بكل ما حملته من شكلية وتزييف نموذجا للانتهازية النقابية فى عضويتها وتنظيمها وفكر قيادتها .

هكذا خرجت الطبقة العاملة المصرية من عام ١٩٢٤ فاقدة الكثير من حصيلة مكتسباتها وانجازاتها . ففى عام واحد ـ كما راينا ـ فقدت اتحادين نقابيين : اتحاد النقابات العام والاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل . مع الأول خسرت الطبقة العاملة مجموعة من خيرة نقاباتها التى انهارت خلال الصدام مع الوفد وتبعثرت قياداتها النشيطة . ومع الاتحاد الثانى ورغم شكليته فقدت الطبقة العاملة مركزا قوميا لقيادتها لو قيض له ان يتخلص من قياداته الانتهازية والدخيلة لأمكن أن يتحول الى اتحاد عمالى حقيقى فى خدمة الطبقة العاملة .

بانهيار هذين الاتحادين وسقوط حكومة الوفد التى طالما اتخذت مواقف متخاذلة من المطالب العمالية ، دخلت الطبقة العمالية مع غيرها من الطبقات الشعبية فى ليل طويل من القهر الذى فرضته حكومة زيور طوال عام ١٩٢٥ وحتى منتصف عام ١٩٢٦ ، فقد بدأ زيور عهده بحل مجلس النواب واعتقال عدد من اعدائه السياسيين الذين كان من بينهم رجال نشيطون وسط الحركة النقابية مثل عبد الرحمن فهمى وشفيق منصور وراغب اسكندر ، ثم عين اسماعيل صدقى باشا وزيرا للداخلية وأطلق يد كين بويد ، مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ورسل باشا حكمدار العاصمة ، وجعلهما المرجعين الرئيسيين لأجهزة الأمن ، وأباح التفتيش البوليسى للأفراد والهيئات دون قرار من النيابة وشدد النكير على الصحافة والنشر والزم الجمعيات والأحزاب بالاخطار عن جميع شئونها واعضائها ، وحاول الانتكاس بقانون الانتخابات بجعلها على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

خلقت هذه الاجراءات والتشريعات المقيدة للحريات العامة مناخا سياسيا معاديا لحركة الطبقة العاملة ومنظماتها ، وجوا غير ملائم لتحقيق امانيها أو الاستجابة لمطالبها . وزادت جرعة الطبقة العاملة من هذه المحنة بسبب افتقادها لحركة اليسار المصرى الذى طالما أمدها بالعون والتأييد النشيط على طريقته . فالجناح المصرى

من اليسار السياسى كما كان ممثلا فى سلامة موسى ومحمد عبد الله عنان وعلى العنانى وآخرين ، كان قد انسحب رويدا من الميدان تاركا مجال العمل والفكر الاشتراكى لعناصر اجنبية معزولة عن الطبقة العاملة وظروفها . ولم تلبث هذه العناصر أن صفيت نتيجة لحملة زيور ضدها فى مايو ١٩٢٥ ثم محاكمتها وسجن قياداتها فى يناير ١٩٢٦ .

اذا كان سقوط حكم زيور البغيض فى يوليو ١٩٢٦ قد جدد آمال الطبقة العاملة فى استئناف نضالها من أجل مطالبها المعطلة ، فان السنوات الباقية من العشرينات (١٩٢٦ — ١٩٢٩) لم تحقق شيئا من هذه الآمال . ذلك أن الكثير من الشركات وخاصة شركات المرافق الأجنبية انتهزت الفرصة فى ظل حكم زيور وفى غيبة اتحاد عام النقابات لتنقض اتفاقيات العمل المجزية التى تمكنت الطبقة العاملة من ابرامها فى مرحلة نموها ونشاطها الكبير بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٤ . واصبح على نقابات العمال فى هذه الشركات أن تناضل من أجل الحفاظ على هذه الاتفاقيات قبل أن تفكر فى التقدم بمطالب جديدة مهما كانت أهميتها . والمتتبع لحركة عمال المياه والنور والسكك الحديد الضيقة والترام بالقاهرة والاسكندرية بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٢٩ سيلاحظ انها كانت فى واقع الأمر حركة احتجاج على نقض الاتفاقيات المبرمة ، ومحاولة لاعادة الاعضاء المفصولين أو تأكيد بنود الاتفاقيات التى توقفت الشركات عن تنفيذها . وهذا يعنى أن الحركة النقابية كانت تقف موقفا دفاعيا بحتا وانها كانت عاجزة عن تقديم مطالب جديدة .

واتسمت هذه السنوات أيضا باستعار الصراعات الشخصية والحزبية من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية . ويبدو أن هذه الظاهرة لم تتوقف عند مستوى النقابات بل تعدتها الى المستوى القومى حيث نشبت صراعات مماثلة من أجل السيطرة على قيادة الحركة النقابية بأجمعها . ومهد لهذه الصراعات أن الميدان كان خاليا تماما من هيئة نقابية مركزية أو اتحاد عام يمكنه أن يدعى السيطرة على زمام الحركة النقابية ، وقد ثارت اغلب الصراعات — فى هذه الفترة — حول المحاولات التى كانت تبذلها جماعات ذات ولاءات حزبية مختلفة لانشاء اتحاد عام جديد للنقابات .

ففى اكتوبر ١٩٢٧ قامت « نقابة العمال المتحدين » التى يرأسها الدكتور محجوب ثابت بدعوة أربع عشر نقابة من النقابات الكبرى فى القاهرة لتأسيس اتحاد عام . وكانت غالبية القيادات فى هذه النقابات خليطا من انصار الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى . ولكن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية رغم أن الاجتماعات التى عقدها القادة استمرت حتى نهاية سنة ١٩٢٧ وطوال النصف الأول من عام ١٩٢٨ .

ولما تألفت وزارة الوفد الثانية برئاسة مصطفى النحاس باشا فى مارس ١٩٢٨ ، نشط المحامون الوفديون والعناصر النقابية المرتبطة بالوفد — وكان ابرزهم أحمد

محمد أغا المحامي — وفرضوا وجودهم على المحاولات القائمة لانشاء الاتحاد العام . وقد تمكنوا بالفعل من صياغة « قانون » لاتحاد جديد باسم « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » واختير أحمد محمد أغا رئيسا له واحمد اسماعيل سكرتيرا عاما .

ولكن اقالة وزارة الوفد في يونيو ١٩٢٨ وتولى محمد محمود باشا (١) الوزارة من بعده ، خلقت ظروفا جديدة كان لها أسوأ الأثر فى حياة الطبقة العاملة وحركتها . فبزوال مظلة الوفد ، تجدد الصراع حول قيادة الاتحاد العام الوليد بما أدى الى طرد المستشارين الوفديين وفى مقدمتهم أحمد محمد أغا ، وعودة العناصر المعادية للوفد وعناصر الحزب الوطنى وفى مقدمتهم الدكتور محجوب ثابت واستيلائهم على الاتحاد . وقد انحدر الصراع بين هذه الجماعات حينذاك الى مستوى التجريح الشخصى وتبادل الاتهامات بالسرقة والاختلاس والعمالة الحزبية . وكان رد الفعل الطبيعى وسط الجماهير العمالية هو انصرافها اليائس عن العمل النقابى وظهور دعوات الى مطاردة « الرؤساء الغرباء » خارج الحركة النقابية لأنهم يقفون حجر عثرة فى سبيل وحدتها .

نقدت الطبقة العاملة خلال العشرينات كما رأينا ثلاثة اتحادات عامة :

اتحاد النقابات العام ١٩٢١ — ١٩٢٤ .

الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل ١٩٢٤ — ١٩٢٥ .

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .

وفقدت الطبقة العاملة — الى جانب ذلك — الكثير من اتفاقيات العمل التى ابرمتها فى بداية العشرينات والتى تعرضت بعد عام ١٩٢٤ للتنكر ووقف التنفيذ من جانب شركات الاحتكار الأجنبى فى المرافق . ولكن خسارتها فى هذين المجالين لم تكن أكثر مما ضاع من امانيها فى التشريع العمالى . فقد مرت العشرينات او قاربت على نهايتها دون ان تحصل الطبقة العاملة على اداة تشريعية واحدة تحقق لها أملها فى اقرار مكافأة نهاية الخدمة أو تحديد ساعات العمل او التعويض عن اصابات العمل او الاعتراف بالوجود النقابى . كل ذلك على الرغم مما بذلته الحكومات المتعاقبة من وعود باصدار قانون للعمل . ولم تختلف حكومتا الوفد فى ذلك عن حكومات احزاب الأقلية .

وكانت الخطوة الايجابية الفريدة التى اتخذت قرب نهاية العشرينات هى تشكيل لجنة عبد الرحمن رضا باشا فى يوليو ١٩٢٧ « لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع

---

(١) احيت وزارة محمد محمود باشا أساليب القهر التى عرفتها الطبقة العاملة فى ظل حكومة احمد زيور باشا فحرمت على الموظفين وعمال الحكومة الاشتغال بالسياسة ووسعت سلطات المديرين والمحافظين وحكمدار البوليس وشددت النكير على الصحافة بالتعطيل والالغاء الادارى والمصادرة . وضاعفت احكام قانون الاجتماعات ، واطلقت يد سلطات الامن واساليب الضرب والحبس والايذاء فى قمع حركات معارضيها ، وعطلت الحياة النيابية تماما .

لتشريع خاص بهم » . وقد بذلت هذه اللجنة جهودا مضنية وجادة حتى مارس ١٩٢٩ واعدت مشروعا تقدميا بقانون العمل ولكنه لم ير النور . ولو قدر له أن يصدر فى حينه لحقق الكثير من الآمال التى طالما اختزنتها الطبقة العاملة وطالما ناضلت من أجلها .

واخيرا ... فقد خرجت الطبقة العاملة من العشرينات صفر اليدين من ناحية حقوقها السياسية فى مؤسسات الدولة . فقد ظلت الانتخابات النيابية على درجات وظلت هى عاجزة عن تشكيل حزب يعبر عن مصالحها . بل انها اصبحت ملتقى لأطماع الأحزاب التى وان كانت لاتؤمن بحقوق الطبقة العاملة فانها تدرك اهمية استخدامها كسند لها فى صراعاتها الحزبية .

ان مؤرخ الطبقة العاملة الذى طالعته العشرينات بسنواتها المبكرة والمشرقة بثورة ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ عام النمو النقابى وعام ابرام اتفاقيات العمل المجزية ، ثم سنوات النمو السياسى للطبقة العاملة وازدهار الأفكار والتنظيمات الاشتراكية حولها بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٣ والانتصار الساحق للوفد فى انتخابات ١٩٢٣ وتشكيل اول حكومة وطنية برئاسة سعد زغلول ... ان مؤرخ الطبقة العاملة الذى تطالعه هذه الاحداث المشرقة فى بداية العشرينات لا يمكن ان يتنبأ أو يتصور تلك الكوارث المتوالية التى حلت بساحة الطبقة العاملة فيما تلى ذلك من سنوات ... الصدام المؤلم بين حكومة الوفد والحركة الاشتراكية ، سقوط أول اتحاد عام للنقابات ، المحاولة الخبيثة لانشاء اتحاد عام جديد ومزيف . القهر الادارى والسياسى الذى سلطته حكومة زيور ومن بعدها حكومة محمد محمود . انقضاض شركات الاحتكار الاجنبى فى المرافق على اتفاقيات العمل . الصراع حول القيادة النقابية بين الدخلاء الحزبيين . ضياع الأمل فى صدور تشريعات العمل . فقدان الطبقة العاملة لحقوقها العادلة فى مؤسسات الدولة ... الخ .

ان الشروق الباهر الذى كان طابع حركة الطبقة العاملة فى بداية العشرينات لم يدم غير اربعة أعوام من ١٩١٩ الى ١٩٢٤ ثم لم يلبث ان تراجع فيما يشبه المأساة لتدخل الطبقة العاملة فى ليل طويل من الضياع الذى كلفها الكثير من حصيلة نضالها لخلق حركة نقابية صاعدة ولتحقيق شروط عمل احسن ولتحتل مكانها ضمن القوى الاجتماعية المؤثرة فى حركة المجتمع .

ووقفت الطبقة العاملة ــ عام ١٩٢٩ ــ على أبواب الثلاثينات لتدخل فى حقبة جديدة من تاريخها ، وكان اول ما ينتظرها مع بداية هذه الحقبة تلك **الأزمة الاقتصادية** التى تفجرت فى العالم الراسمالى وامتدت آثارها المدمرة الى بقية بلدان العالم ومن ضمنها مصر .

الفصـل الثـانى

فى ظل الأزمة الاقتصادية

تزخر كتب التاريخ الاقتصادى بدراسات وافية عن الأزمة الاقتصادية التى المت بالمجتمع المصرى فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٤ . ولكن هذه الدراسات اهتمت اساسا بعرض مظاهر الأزمة من زاوية تدهور أسعار القطن المصرى فى موسمى ١٩٣٠ ، ١٩٣١ واثر ذلك على المزارعين والقروض العقارية . كما اهتمت بمتابعة السياسات التى انتهجتها الحكومة لمواجهة الأزمة . وباستثناء اشارات عابرة هنا وهناك عن تأثير الأزمة الاقتصادية فى الأسعار وفى الأجور ثم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة بضغط الميزانية ومن ضمنها وقف تثبيت الموظفين والحد من التعيينات وتعديل سلم الأجور والمرتبات ، باستثناء هذه الاشارات العابرة ، لا يجد مؤرخ الطبقة العاملة من البيانات أو المعلومات أو الدراسات ما تكفى لتكوين صورة كاملة ودقيقة عن اثر الأزمة الاقتصادية فى حياة العمال المصريين . وفى تقديرنا ان هذا القصور انما يدل ضمن دلالاته العديدة على مدى الاهمال الذى كانت تلاقيه قضايا العمل ومشاكله فى بداية الثلاثينات رغم الآثار المدمرة التى احدثتها الأزمة الاقتصادية فى حياة الطبقة العاملة .

ماذا كانت تعنى الأزمة الاقتصادية بالنسبة للطبقة العاملة المصرية ؟ وما هى حقيقة الآثار التى تركتها هذه الأزمة فى حياتها ؟

الواقع أن الطبقة العاملة المصرية ــ ومعها الفلاحين طبعا ــ اسبق الطبقات الى الاحساس بوطأة الأزمة الاقتصادية من خلال التغيرات التى حدثت فى الأسعار وفى الأجور وفى حجم العمالة والفرص المتاحة للاستخدام . وكان ارتفاع الأسعار اشد العوامل تأثيرا فى حياة الطبقة العاملة . فمن المسلم به أن الأسعار فى وقت الازمات الاقتصادية تميل عادة الى الهبوط وأحيانا الى الانهيار التام . وهذا ماحدث بالفعل بالنسبة لكثير من السلع فى جميع الأسواق العالمية أثناء الكساد الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩ . وهو ما حدث ايضا بالنسبة لأسعار القطن المصرى فى هذه الفترة .

ولكن الوضع فى مصر اتخذ صورة مختلفة تماما بالنسبة لأسعار الكثير من السلع والحاجيات الضرورية ، ذلك أن السياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الازمة الاقتصادية قد ادت فى نهاية الامر الى ارتفاع كبير فى الاسعار مما عرض البلاد طوال سنوات الازمة لموجة من « الغلاء الفاحش » الذى أثقل كاهل المستهلكين وخاصة من الطبقات والفئات الشعبية فى المجتمع . ففى ١٧ فبراير ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى « بالتعريفة الجمركية الجديدة » مستهدفا فى الاساس زيادة موارد الخزانة العامة وتشجيع الإنتاج الزراعى والصناعى فى ظل حماية جمركية محكمة .

وقد اخذ هذا المرسوم بما يعرف « بالنظام النوعى » فى فرض الرسوم الجمركية على الواردات بدلا من « النظام القيمى » الذى كان متبعا حتى عام ١٩٣٠ ، فبدلا من السعر الموحد على الواردات قسمت الرسوم الى ثلاث فئات الأولى تتراوح الرسوم فيها من ٤ ٪ ، ٦ ٪ وتضم المواد الأولية والآت الصناعة ومواد الوقود واحتياجات الزراعة من الآت وبذور ومواشى واسمدة . والثانية تشمل السلع نصف المصنوعة ورسومها حوالى ٨٪ والثالثة تضم السلع المصنوعة وتتراوح الرسوم فيها بين ١٥٪ ، ٢٠٪ للسلع التى لامثيل لها فى الانتاج المحلى ، وترتفع الى ٢٥٪ على السلع التى لها مثيل فى الانتاج المحلى ، ٣٠٪ على سلع الترفيه بشكل عام . وفى نفس الوقت أعفيت الصادرات من اى رسوم وقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية نتيجة لهذا النظام الجديد من ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٢٨/١٩٢٧ الى ١٨ مليونا عام ١٩٣٠ .

لقد تعددت الآراء وتباينت حول جدوى الرسوم الجمركية الجديدة وحكمتها ونشبت خلافات عميقة وسط الاقتصاديين وغيرهم حول سلامتها وآثارها . ولكن الاتفاق يكاد أن يكون تاما على ان فرض الرسوم الجمركية الجديدة قد ادى فى ظروف الانتاج الزراعى والصناعى المصرى حينذاك الى رفع الأسعار بصورة عامة ، ورفعها بصورة خاصة فى حالة الكثير من السلع الضرورية الى درجة أصبحت مجحفة بجماهير المستهلكين وفى مقدمتهم ابناء الطبقة العاملة . ذلك ان الرسوم الجديدة ادت الى رفع الأسعار من طريقين :

أولهما : انها حرمت المستهلك من الحصول على هذه السلع من الاسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية .

وثانيهما : انها فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين ــ وخاصة فى السلع الاستهلاكية ــ الى فرض الاسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار المضر بالمستهلكين . وهكذا واجه المستهلك المصرى زيادة عامة فى الاسعار وارتفاعا باهظا احيانا فى بعض السلع الضرورية مثل الأرز والدقيق والسكر والصابون والجبن والشاى والمنسوجات القطنية والحريرية والتبغ والسجاير واللحوم . واذا كانت الاحصاءات الدقيقة عن معدلات الزيادة فى أسعار هذه السلع غير متوفرة فان البيانات المتناثرة فى هذا الشأن كافية لتصوير « موجة الغلاء » تصويرا واقعيا ملموسا (١) .

واذا كان ارتفاع الأسعار هو السهم الأول الذى وجهته الأزمة الاقتصادية الى

---

(١) كتاب السياسة المصرية والانقلاب الدستورى : دكتور محمد حسين هيكل بك ــ ابراهيم عبد القادر المازنى ــ محمد عبد الله عنان ــ الطبعة الاولى ١٣٤٩ ــ ١٩٣١ ص ٧٢ « ارتفعت اثمان الزيوت خمسة مليمات وعشرة وخمسة عشر مليما فى الاقة تبعا لنوع الزيت ، وزادت أسعار الارز المعروف بالافرنجى من اربعة وثمانين قرشا للجوال الذى يحتوى ستة وخمسين قدحا الى مائة ، وسعر الزنبيل من الارز الرشيدى من خمسة وخمسين قرشا الى سبعة وستين قرشا ونصف وادى ارتفاع هذين الصنفين الى ارتفاع سائر اصناف الارز وزادت الاثمان زيادة فاحشة بسبب رفع الرسوم الجمركية عليه » .

صدور الطبقة العاملة ، فان بصمات هذه الأزمة على مستويات الاجور وحركتها لم تقل وطأة عما احدثته موجة الغلاء من الآثار فى حياة الطبقة العاملة .

ان الاحصاءات الرسمية عن الأجور لم يكن لها وجود فى مصر قبل عام ١٩٣٨ ، ولهذا فان اعتمادنا على البيانات غير الرسمية المتناثرة هنا وهناك امر لا مفر منه رغم قصوره لتصوير اثر الأزمة الاقتصادية على مستويات الأجور . ويعتبر تقرير هارولد بتلر (مارس ١٩٣٢) (١) رغم تحفظاتنا الكثيرة عليه ، مصدرا هاما عن اجور العمال فى أوئل الثلاثينات . ومع ان بتلر تحاشى تقديم دراسة شاملة لمستويات الاجـور فان الاشارات التى وردت فى تقريره عن الأجور تكشف عن بعض الحقائق النادرة فى هذه الفترة . ففى « ملاحظاته العامة » عن الوضع العمالى فى مصر يقول بتلر :

« العمـــال غير الفنيين الذين يشتغلون بالفابريقات تتراوح اجرتهم بين ٧ قروش ، ١٢ قرشا فى اليوم . أما الصناع الفنيون فيحصلون على أجر يتراوح بين عشرين قرشا وثلاثين قرشا . وفى الحرف اليدوية يحصل العامل على أجر أقل مما ذكر فالنساج أو الجزمجى لا يكسب أكثر من ستة الى تمانية قروش يوميا » .

ويذكر بتلر عند مناقشته لمشكلة تشغيل الاحداث أنهم يتقاضون اجورا زهيدة جدا تتراوح بين خمسة قروش فى الأسبوع وقرشين او ثلاثة فى اليوم نظير تأديتهم اعمالا اولا هم لقام بها شبان أو رجال .

ويقدم لنا بتلر صورة نادرة لحسابات التكاليف فى معمل لحليج الأقطان وحجم الاجور فى تكاليف حلج القنطار الواحد فيقول :

« وجدت باحدى محال الحلاجة حسابا دقيقا عن التكاليف ومنه يتضح أن تكاليف القنطار الواحد لغـــاية وصوله الى الأسكندرية اربعون قرشا ، منها ١٣ قرشا أجرة حلاجة ، ١٠ قروش رســـوم انتاج ، والباقى نظير مصاريف النقل وثمن زكائب وتعبئة القطن فى بالات وفائدة على رأس المـــال وسمسرة ، واذا حللنا مبلغ الثـلاثة عشر قرشا المذكورة وجدنا أن منه ٣٫٢٧ قرشـا بصفة أجـور للعمال عن القنطار الواحد ، ومن هذا المبلغ الأخير لا يحصل العمال الذين يقومون بعملية الحلج الا على ٦٦ر. من القرش » .

وتكشف لنا انباء المنازعات العمالية فى أوائل الثلاثينات ، وخاصة المنازعات التى نشبت نتيجة الأزمة الاقتصادية ومحاولة الشركات وأصحاب الأعمال ضغط الأجور ، عن مستويات الاجور فى بعض الصناعات والخدمات وهى لا تختلف كثيرا عما أورده هارولد بتلر فى تقريره . فنحن نعرف من خلال حادث اضراب عمال النقل بميناء البصل بالاسكندرية (اكتوبر ١٩٣٢) ان اجر رئيس الحوذية كان ٢٦ قرشا فى اليوم والحوذى العادى ٢٢ قرشا وأن هذه الأجور خفضت الى ٢٢ قرشا و ٢٠ قرشا على

---

(١) هارولد بتلر نائب مدير مكتب العمل الدولى . دعته الحكومة المصرية عام ١٩٣٢ لاستشارته فى برنامج التشريع العمالى وتنظيم مكتب العمل .

التوالى . ومن اضراب عمال شركة سيارات ثورنيكروفت بالقاهرة (يونيو ١٩٣٣) نعرف أن « لجنة النقل المختلط » بمصلحة التنظيم ، وهى اللجنة التى عرض عليها النزاع أوصت بتحديد أجور العمال على اساس سبعة جنيهات شهرية للسائق واربعة جنيهات للكمسارى . وكانت اللجنة قد درست مستويات الاجور فى عدد من شركات النقل فوجدت ان العمال يتقاضون اجورا يومية بين ٢٠ ــ ٢٦ قرشا فى شركة هليوبوليس وبين ١٦ ــ ٢٢ ــ ٢٧ قرشا فى شركة ترام القاهرة وبين ١٨ ــ ٢٥ قرشا فى شركة سيارات الاسكندرية .

ولا يمكن ان تكتمل صورة الأجور فى هذه الفترة دون أن تتضمن اجور ذلك القطاع العمالى الكبير الذى كان مستخدما فى مصالح الحكومة والهيئات التابعة لها ، وفى مقدمتها النقل الميكانيكى والورش الأميرية وعنابر السكك الحديدية والمطبعة الأميرية وغيرها . وذلك فضلا عن مرتبات الموظفين الذين ظلوا خاضعين لكادر عام ١٩٢١ ثم خضعوا للكادر المخفض الذى فرضته الأزمة فى عام ١٩٣١ . والمعروف أن كادر ١٩٢١ يتضمن سلما للأجور قاعدته ستة جنيهات شهرية وقمته ٣ر٢٣٣ جنيها . وهو يقسم الموظفين الى ثلاث فئات : فئة (ج) وتتضمن درجتين وفئة (ب) وتتضمن درجتين أيضا ثم الفئة (أ) وتتضمن خمس درجات .

من هذا التجميع للبيانات المتناثرة عن الأجور يمكننا ان نكون صورة عامة عن الأجور فى أوائل الثلاثينات ، ولكن تقديم الصورة على هذا النحو يجردها من اطار التفاعل والصراع الذى كان يكتنف حركتها خلال سنوات الأزمة الاقتصادية . فالأزمة خلقت صعوبات جسيمة فى حياة الطبقة العاملة نتيجة لارتفاع الأسعار ونتيجة لكساد الأعمال ، وادى ذلك كله الى تحريك تيارين متناقضين حول الأجور :

الأول : تيار وسط العمال الذين تطلعوا نحو تحقيق زيادات فى الأجور لمواجهة الغلاء والارتفاع المستمر فى أسعار الحاجيات الضرورية .

الثانى : تيار وسط ادارات الشركات وأصحاب الأعمال الذين تطلعوا نحو ضغط الأجور حفاظا على مستوى أرباحهم او محاولة لخفض التكلفة فى مواجهة المنافسة المستمرة حينذاك .

والواقع ان قوى التيارين لم تكن متكافئة . فالطبقة العاملة فى هذه الفترة لم تكن تملك على المستوى القومى ــ وخاصة عند بدء الأزمة عام ١٩٢٩ ــ اتحادا عاما أو تنظيما مركزيا قادرا على قيادة نضالها فى مواجهة الضغوط التى حركتها الأزمة ضد أجورها وضد مكاسبها فى اتفاقيات العمل القديمة . فالاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى تألف عام ١٩٢٨ فى ظل حكومة الوفد وبفضل المحامين الوفديين ، وبرئاسة احدهم وهو احمد محمد اغا ، كان قد اختفى من الوجود نتيجة الصراعات التى نشبت حول قيادته . اما النقابات فقد كان اكثرها متوقفا عن النشاط وخاصة

فى الأقاليم . ولم يبق فى الواقع غير عدد محدود من النقابات الكبيرة بالقاهرة والاسكندرية ولكنها كانت فاقدة لكل فاعليتها أو موزعة فى ولائها .

ففى القاهرة ــ مثلا ــ كانت آخر انباء عمال الورش الأميرية وبعض المصالح الحكومية ، أنهم متجمعون فى « نقابة العمال المتحدين » وريثة نقابة الصنائع اليدوية تحت قيادة الدكتور محجوب ثابت . ثم هناك نقابة عمال الترام ونقابة سائقى السيارات الموالية للوفد . وكانت نقابة عمال التنظيم والحلاقين والنقل الميكانيكى على علاقة بحزب الأحرار الدستوريين .

وفى الاسكندرية ، كانت النقابات القائمة موزعة الولاء بين المحامين الوفديين ورجال الحزب الوطنى فى نقابة الصنائع اليدوية وهكذا .

بهذه القوة النقابية المشتتة ، وبهذه الولاءات الموزعة كان على الطبقة العاملة أن تواجه الصعوبات التى خلقتها الأزمة الاقتصادية وفى مقدمتها ارتفاع الأسعار ومحاولات ضغط الأجور .

أما التيار المناقض لحركة الطبقة العاملة فقد كان يتشكل أساسا من مجموعة شركات الاحتكار الأجنبى فى المرافق وأصحاب الأعمال فى الصناعة والخدمات المتجمعين فى اتحاد الصناعات وفى الغرف التجارية . وكان تولى اسماعيل صدقى باشا ، رئيس اتحاد الصناعات ، الوزارة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ تدعيما قويا لهذا التيار كما سنرى فى الفصل التالى . ففى شخصيته تجمعت المفاهيم الأساسية للراسمالية الوطنية التى تتلمس طريقها لتقتنص بعض المواقع جنبا الى جنب مع الراسمال الأجنبى فى مصر . وهو فضلا عن ذلك كان يقود ــ من خلال اتحاد الصناعات ــ القطاع الواعى والمنظم من الراسماليين المصريين . وكان وصوله الى رئاسة الوزارة عام ١٩٣٠ يعبر عن الامتداد السياسى للراسمالية المصرية المتطلعة الى السلطة .

العمال فى مواجهة الأزمة :

بدات مواجهة العمال لآثار الأزمة الاقتصادية فى وقت مبكر نسبيا بحيث يمكننا التعرف على بعض مظاهر هذه المواجهة فى منتصف عام ١٩٢٩ . وكان عمال مرفق الترام ــ كما عودونا دائما ــ أسبق القطاعات العمالية الى الحركة . ففى الاسكندرية كانت علاقات العمل بشركة الترام تحكمها ــ كما نعرف ــ اتفاقيتان احداهما الاتفاقية المبرمة فى ١٤ اكتوبر ١٩١٩ والثانية الاتفاقية الموقعة فى ٢٣ ابريل ١٩٢٧ بين ادارة الشركة وبين « جمعية الاتحاد والتضامن لعمال شركة ترام الاسكندرية والرمل » ومستشارها الأستاذ عبد الحميد السنوسى المحامى . ومع بدء الأزمة الاقتصادية لاحظت « الجمعية » اتجاها من جانب ادارة الشركة للاخلال بنصوص هاتين الاتفاقيتين وخاصة فيما يتصل بساعات العمل والاجور . فقد قررت الادارة تشغيل العمال تسع ساعات بدلا من الثمان ساعات التى نصت عليها اتفاقيــة ١٩١٩ . وحاولت الادارة ــ من ناحية ثانية ــ خفض الأجور بطريقة غير مباشرة فأخذت تفصل العمال

القدامى المتمتعين بالأجور العالية نسبيا لتعين محلهم عمالا جددا بعقود خارج شروط الاتفاقيات القائمة . بل انها فى بعض الأحوال أعادت تعيين قدامى العمال المفصولين بعقود جديدة بعد تخفيض أجورهم . كما أخلت الادارة بشروط الاتفاقيات فيما يتصل بصرف الأجور خلال فترات العلاج من اصابات العمل ، وصرف مكافآت نهاية الخدمة وغير ذلك من المخالفات الجسيمة .

ويبدو أن « جمعية الاتحاد » رغم تراثها النضالى المعروف منذ عام ١٩٢٧ ، تحاشت تفجير النزاع باعلان الاضراب ضد الشركة ، واكتفى مستشارها عبد الحميد السنوسى بتوجيه مذكرة تفصيلية الى « ولاة الأمور » مطالبا بعقد لجنة التوفيق لبحث شكوى العمال . وقد يفسر هذا الموقف أن حكومة محمد محمود باشا القائمة حينذاك كانت متشددة تجاه الحركة العمالية خصوصا اذا كانت هذه الحركة من تدبير عناصر وفدية مثل عبد الحميد السنوسى .

ولعل اهم ما أحدثه الاحساس المبكر بآثار الازمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ ذلك **الاتجاه الاصلاحى** الذى سيطر على حركة القطاعات العمالية النشيطة حينذاك ، فأخذت تطالب بمشاريع لبناء المساكن الشعبية واقامة المستشفيات لعلاج العمال وغير ذلك من الخدمات .

ففى فبراير ١٩٢٩ ، أصدرت نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية بيانا نشرته الصحف (المقطم ٢١ فبراير ١٩٢٩) طالبت فيه بمشروع لبناء مساكن عمالية وأكدت أن مثل هذا المشروع كفيل بتجميل المدينة « وتوفير اسباب الصحة والسكن لألوف العمال الذين باتت حالهم يرثى لها » . ووجدت هذه الدعوة صدى واسعا فى القاهرة وبعض المدن الأخرى حتى اننا لنظن أنها كانت ضمن العوامل التى حركت الحكومة فى هذا الاتجاه فقامت فى مايو ١٩٢٩ بتنظيم احتفال كبير قام خلاله الملك فؤاد بوضع الحجر الأساسى لمشروع مساكن العمال فى منطقة المنيرة بالقاهرة (المقطم ٤ مايو ١٩٢٩).

وتوالت مطالبة النقابات بمشاريع المساكن فى هذه الفترة ، وحفلت الصحافة ببيانات الولاء والشكر للملك والحكومة على هذا المشروع(١) . كما أعلن عبد الحميد سليمان باشا ، وزير المواصلات بوزارة محمد محمود ، اعتماد أحد عشر ألف جنيه لانشاء مستشفى لعلاج عمال السكك الحديدية . على أن تحول أموال الجزاءات المستقطعة الى ميزانية المستشفى (الاهرام ١٨ يوليو ١٩٢٩) . واقترح أحمد بك عمر ، مدير التنظيم مشروعا اجتماعيا لعمال المصلحة (المقطم ١٠ مايو ١٩٣٠) .

وتبلورت الدعوة الاصلاحية لأحوال العمال فى أغسطس ١٩٢٩ ، عندما أسست جمعية تحمل لواءها باسم « جمعية رقى العمال المصرية » اشترك فى تأسيسها «لفيف من مختلف الصناعات من العمال المصريين بحى السبتية» (الاهرام ١٥ أغسطس ١٩٢٩

---

(١) قرر مجلس ادارة نقابة عمال الدخان فى جلسته يوم ٣٠ ابريل ١٩٢٩ رفع فروض الولاء والشكر الى جلالة الملك والحكومة على مشروع بناء المساكن . وبعثت نقابة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بآيات الدعاء والاخلاص للعتبات الملكية السامية لوضعها بيدها الكريمة حجر اساس مساكن العمال . توقيع الرئيس العام جعفر والى .

وجعلوا هدفها « بث الدعوة لنهوض العمال واصلاح شئونهم الاجتماعية » وان عملها « ينحصر فى خدمة العمال وليس لها ادنى تدخل فى السياسة » . وقد تم انتخاب مجلس ادارة الجمعية من حسين افندى رضوان ، رئيسا ، نجيب ميخائيل ، نائبا للسكرتير ، محمد ابراهيم ، امينا للصندوق ، بديع على نائبا لأمين الصندوق ، والأعضاء زكى محمود ، أحمد الصواف ، عبد المنعم فرح .

ولسنا نعرف الكثير عن هذه الجمعية أو قادتها وان كنا نرجح انهم من عمال الحكومة ــ العنابر والورش الأميرية ــ فى منطقة السبتية ، وانهم كانوا على اتصال بمحمد كامل دسوقى المحامى الذى اختير مستشارا للجمعية (الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٢٩) .

ان هذه الدعوة الاصلاحية تستحق منا وقفة مدققة لفهمها . فعلى الرغم من أن هذه الدعوة لم يكتب لها البقاء طويلا ولم تسفر عن نتائج هامة فى التطبيق ، فانها كانت بالتأكيد تعبر عن تيار او اتجاه مبكر لمواجهة بعض اعباء الأزمة الاقتصادية ، بل اننا نعتقد ان ظهور مثل هذه الدعوة كان شيئا طبيعيا فى ظروف القهر السياسى الذى مارسته حكومة محمد محمود باشا حينذاك ، وفى غيبة اتحاد عام للعمال قادر على قيادة حركتهم واستخدام اسلحة العمل الجماعى فى مواجهة آثار الأزمة وضغوطها .

ولكن هذا الموقف تغير تماما فى اعقاب سقوط حكومة محمد محمود باشا فى أكتوبر ١٩٢٩ وتشكيل حكومة عدلى يكن باشا التى أجرت انتخابات جديدة فى ديسمبر ١٩٢٩ وهى الانتخابات التى اسفرت عن اغلبية كبيرة للوفد وتأليف **وزارة مصطفى النحاس باشا فى أول يناير ١٩٣٠ .**

ولا شك ان مقدم حكومة الوفد انعش الآمال فى صفوف الطبقة العاملة ، وبدا للجميع ان الفرصة قد سنحت ليس فقط لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ، بل قد سنحت ايضا لتنشيط التنظيم النقابى واصدار التشريعات العمالية التى طال انتظارها .

ومن الخطأ ان نتصور ان اشتعال العمل الجماعى للطبقة العاملة فى ظل حكومة الوفد من يناير ١٩٣٠ الى يونيو ١٩٣٠ ، كان تحديا لهذه الحكومة أو صداما معها . ذلك أن العمل الجماعى الذى شهدته هذه الشهور الستة كان من قبيل رد الفعل لسنوات القهر فى ظل حكومة محمد محمود ، وتعبيرا عن الأمل والثقة فى قدرة حكومة الوفد على الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة .

ولعل اكبر دليل على ثقة العمال فى الوفد ــ حتى قبل اجراء الانتخابات العامة ــ ان جماعات عمالية نشيطة تحركت للمطالبة بتمثيل العمال فى مجلس النواب . وكانت هذه الجماعات تعتقد أن مطلبها هذا يمكن أن يتحقق فقط بالتعاون مع الوفد وضمن مرشحيه فى الانتخابات . ففى الاسكندرية ــ مثلا ــ عقدت اللجنة التحضيرية لمندوبى نقابات العمال فى الثغر عددا من الاجتماعات « للنظر فى الترشيحات لمجلس النواب » . وقالت الأهرام فى ٥ نوفمبر ١٩٢٩ أن الحماس قد بلغ من بعضهم الى الحد « أنهم

راحوا يلتمسون من الوفد ترشيح اثنين نائبين لهم لدائرتين من دوائر الاسكندرية » وكتب العامل على حسنين فى جريدة المقطم (٢٠ اكتوبر ١٩٢٩) تحت عنوان « لماذا لا يكون من العمال نوابا » فطالب الوفد بتخصيص دائرتى كرموز وميناء البصل للعمال وحث زملاءه على جمع قيمة التأمين المطلوب واختيار من يرونه صالحا لتمثيلهم فى الانتخابات المقبلة . وكتب عبد العزيز محمود السماك رئيس نقابة تعاون النجارين بالاسكندرية (المقطم ٢٤ اكتوبر ١٩٢٩) حول نفس الموضوع مؤيدا فكرة ترشيح العمال ليس فقط لمجلس النواب بل ولمجلس الشيوخ ايضا .

لقد كانت ثقة العمال فى الوفد كبيرة فى بداية الثلاثينات والآمال المرتبطة به اكبر واعمق ، وفى مقدمتها الأمل فى مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية بطبيعة الحال . ولهذا فنحن مطالبون بأن ننظر الى ظواهر العمل الجماعى العمالى (وخاصة الاضرابات) التى حدثت خلال حكم الوفد من خلال هذه الثقة وليس نقضا لها . فقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الاضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة كان أهمها عمال النور بالاسكندرية وعمال عنابر السكك الحديدية وعمال الحركة الادارية بالسكك الحديدية والعمال المصريين فى عملية خزان اسوان وعمال المناديل فى القاهرة وغيرهم . ولم تكن هذه الاضرابات تحديا لحكومة الوفد وانما كانت أملا وثقة فيها وفى قدرتها على الانصاف .

ففى الاسبوع الثانى لتأليف وزارة الوفد اعلن عمال شركة النور بالاسكندرية الاضراب عن العمل (الاهرام ١٣ يناير ١٩٣٠) وارسلوا وفدا يمثلهم الى المحافظة لتقديم مطالبهم التى تركزت حول اخلال الشركة باتفاق العمل المبرم فى أكتوبر ١٩٢٠ والذى تجدد فى يونيو ١٩٢٧ .

وفى القاهرة وجد عمال السكك الحديدية فى عنابر الصيانة واقسام الحركة فرصتهم بعد تأليف وزارة الوفد لطرح شكاواهم القديمة ومطالبهم المتراكمة . ففى اوائل فبراير ١٩٣٠ اعلن عمال ورش العربات فى العنابر اضرابا داخليا (١) (الأهرام ٦ فبراير ١٩٣٠) احتجاجا على معاملة الرؤساء لهم وعدم وجود نظام ثابت للأجازات والجزاءات ونوبات العمل وأوقات الراحة . وفشل مندوبو الادارة والأمن فى اقناع العمال بالعدول عن الاضراب ، ولكن تدخل المحامين الوفديين المشتغلين بالعمل النقابى مثل زهير صبرى فى اليوم الثانى للاضراب أقنعهم بانهائه وتشكيل وفد للتفاوض بشأن مطالبهم مع وزير المواصلات . ومن الطريف أن جريدة الأهرام ناشدت العمال المضربين انتهاج سبيل الحكمة والاعتدال مادام هناك « حكومة دستورية وبرلمان مفتوح الأبواب للجميع » هى حكومة الوفد وبرلمانها . وقد تمكن وزير المواصلات من تسوية جانب من المطالب على ضوء تقارير العمال ومديرى الاقسام .

وشجع هذا النجاح قطاعات أخرى من عمال السكك الحديدية ، فبادر عمال

---

(١) يحضر العمال الى مكان العمل ولكنهم يمتنعون عن العمل ويغادرونه فى نهاية اليوم ليعودوا فى اليوم التالى فى مواعيد العمل الرسمية ... وهكذا .

« الحركة الادارية » فى الأسبوع التالى الى التحرك بمطالبهم (الأهرام ١٣ فبراير ١٩٣٠) تقدموا « مظلمة » الى وزير المالية والى مدير مصلحة السكك الحديدية تضمنت اربعة مطالب أساسية هى نقل عمال الحركة الادارية الى نظام المرتبات الشهرية وزيادة الأجازات واصدار مشروع الكادر الجديد وتشغيل المفصولين لعدم اللياقة الصحية فى وظائف مخففة . وواضح ان هذه المطالب كانت تستهدف تحسين وضمان الأجور واخضاعها لنظام ثابت أو كادر دائم به من الضمانات ما كانت مكفولة لفئات اخرى من العاملين بالسكك الحديدية .

واذا كانت ظلال الازمة الاقتصادية ليست واضحة تماما فى هذا التحرك العمالى ، حيث تركز حول شكاوى ومطالب قديمة ومتراكمة ، فان مشكلة العمال المصريين فى خزان أسوان فى ابريل ١٩٣٠ كانت نموذجا للانكماش فى الاستخدام على حساب القوى العاملة . كما نجد نموذجا آخر فى مشكلة عمال المناديل فى القاهرة الذين تعرضوا فى مايو ١٩٣٠ لمحاولات ضغط أجورهم من ١١ مليما الى ٦ مليمات للقطعة ، وكذا عمال مصنع كاسيمس للدخان بالاسكندرية الذين تعرضوا لزيادة ساعات عملهم من ثمان ساعات الى احدى عشر ساعة وتعرضوا للفصل نتيجة « خفة العمل » (الأهرام ١٢ مايو ١٩٣٠) .

والواقع ان حكومة الوفد لم تكن قادرة على مواجهة هذه المشاكل مواجهة جزرية ، ولم يكن أمامها غير **الوعود** التى تقطعها على نفسها أو التى يروجها المحامون الوفديون المشتغلون بالعمل النقابى . هذا فضلا عن انها اهتمت بطبيعة الحال بمشكلة القطن وأعدت لذلك مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى لمواجهة أعباء الأزمة .

لقد كان امام حكومة الوفد فرصة التقدم الى البرلمان بمشروع قانون العمل الذى انتهت لجنة عبد الرحمن رضا من اعداده فى مارس ١٩٢٩ . ولكنها لم تقدم على هذه الخطوة رغم أنها كانت تملك أغلبية كبيرة فى مجلس النواب . وتفسيرنا لهذا الموقف من جانب حكومة الوفد هو أنها رغم شعبيتها الواسعة كانت حريصة على عدم اثارة الدوائر الاقتصادية المناهضة لصدور تشريع العمل . ثم انها كان لديها تحفظات حزبية على لجنة رضا منذ خروج النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم من عضويتها فى ١٩٢٨ بعد الانقلاب الدستورى الذى احدثه محمد محمود باشا ، وما تعرضت له اللجنة من هجوم مرير على يد النواب والمحامين الوفديين حينذاك .

والواقع ان حكومة الوفد ورجالها من المحامين النشطين فى المجال النقابى واجهوا ضغطا كبيرا من نقابات القاهرة للتعجيل بعرض مشروع القانون الذى اعدته لجنة رضا على البرلمان . ففى ٣ مايو ١٩٣٠ دعت نقابة عمال المطابع ونقابة عمال الترام الى عقد مؤتمر عام بدار نقابة الترام لمناقشة الموضوع ، واشترك فى هذا المؤتمر مندوبون عن نقابة عمال ترام هليوبوليس وجمعية رقى العمال ونقابة خريجى المدارس الصناعية ونقابة عمال ورش التجارة الميكانيكية ونقابة عمال السيارات ونقابة الطهاه ونقابة الأحذية ونقابة عمال النور والنقابة العامة للعمال ونقابة عمال الدخان ونقابة الحوذية

ونقابة عمال النقل ، وحضر المؤتمر احمد محمد اغا رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (مجرد لافتة اتحاد عام) والمحامى حسنى الشنتناوى والدكتور محجوب ثابت عضو لجنة رضا والذى كان على خلاف شديد مع كتيبة المحامين الوفديين وكان يدعو الى استبعادهم من مجال النشاط النقابى .

فى هذا المؤتمر احتدم الخلاف بين الحاضرين ، فالدكتور محجوب ثابت يطالب بضرورة التعجيل بعرض المشروع على الدورة البرلمانية الحالية ويؤكد أن المشروع تام الاعداد ولا ينقصه الا عرضه على البرلمان ، بينما اتخذ أحمد محمد اغا موقفا مخالفا لذلك تماما محتجا بأن « الوزراء من يوم توليهم للحكم منهمكون بقضية مصر الكبرى التى تهم ١٤ مليونا . . . ومتى انتهوا من مفاوضاتهم عرضنا مطالبنا عليهم » . وايد حسنى الشنتناوى ضرورة عرض المشروع فورا قائلا « ان خطبة العرش كما نصت على المفاوضة (مع بريطانيا) نصت على مشروع العمال وان المشروع لايعارض المفاوضة» (المقطم ٤ مايو ١٩٣٠) .

واسفر المؤتمر فى النهاية عن دحر راى الوفديين ورفض فكرة ارجاء عرض المشروع على البرلمان . واصدر المؤتمر قرارا حاسما فى هذا الشان كما يلى :

> « المجتمعون الليلة فى نقابة عمال ترام القاهرة والممثلون لأربع عشر نقابة من نقابات القطر المصرى فى هيئة مؤتمر يطالبون الحكومة المصرية بسرعة عرض تشريع العمال على هيئتى الشيوخ والنواب وسرعة اصداره بالدورة البرلمانيـة الحاليـة كما ورد فى خطبـة العرش » .

والظاهر أن المحامين الوفديين لم يتوقفوا عن معارضة مشروع لجنة رضا . ففى ٢٧ مايو ١٩٣٠ انتهز النائب الوفدى حسن نافع ورئيس اللجنة البرلمانية للعمل ، فرصة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة عمال ترام القاهرة فالقى كلمة نفى فيها أن تشريع العمل قد أعد نهائيا وأكد أن ما يقال عن الانتهاء منه غير صحيح .

وفى داخل مجلس النواب وجه النائب يوسف بك رمضان سؤالا الى وزير الداخلية حول المشروع . وكان مقدرا أن يرد الوزير خلال أسبوع ، ولكن سقوط حكومة الوفد فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ وضع نهاية عاجلة للموضوع وقفل الباب نهائيا أمام مشروع لجنة رضا ليسقط فى زوايا النسيان . وهكذا اضاع الوفد ـ على نفسه وعلى الطبقـة العاملة ـ فرصة ذهبية لاصدار تشريع العمل . وكان ذلك خطأ من أخطائه التى كلفته الكثير من سمعته لدى الطبقة العاملة طوال الثلاثينات .

احياء التنظيم النقابى :

اذا كانت حكومة الوفد قد خيبت امل الطبقة العاملة فى اصدار التشريع العمالى ، وعجزت عن اتخاذ تدابير حاسمة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ، فليس فى مقدور احد أن ينكر أن حكم الوفد لمدة ستة شهور فى بداية الثلاثينات قد خلق مناخا من

الحرية النسبية التى اتاحت للطبقة العاملة قدرا معقولا من فرص الحركة النشيطة لاعادة الحياة الى تنظيماتها النقابية .

ان متابعة عملية اعادة التنظيم النقابى فى هذه الفترة مهمة عسيرة للغاية نظرا للقصور البين فى المعلومات المتاحة ، ونظرا لما كان يعتور هذه العملية من صراعات حول القيادة ادت الى طمس الصورة الحقيقية لحركة القواعد النقابية .

والعملية فى تصورنا كانت سباقا حزبيا بين اكثر من مجموعة من المحامين او المستشارين النقابيين من أجل السيطرة الفوقية على النقابات القائمة بعد زوال حكم محمد محمود البغيض ، مستفيدة ــ طبعا ــ بالمناخ الحر الذى اشاعته حكومة الوفد الدستورية .

فمن ناحية ، كان من الطبيعى بعد تاليف حكومة الوفد فى يناير ١٩٣٠ ، أن تنشط كتيبة المحامين الوفديين المشتغلين بالعمل النقابى مثل احمد محمد اغا وزهير صبرى وحسن نافع وعزيز ميرهم ، من أجل احياء النقابات العمالية الموجودة وربطها بالحزب ولم يكن امامهم حينذاك ــ على المستوى المركزى ــ غير لافتة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى ، وهو الاتحاد الذى كان يحتفظ احمد محمد اغا بلقب رئاسته لا اكثر ولا اقل .

وفى مواجهة هذه الكتيبة الوفدية ، كان هناك الدكتور محجوب ثابت واحمد اسماعيل واسماعيل طاهر وآخرون من العناصر النشيطة نقابيا والمرتبطة بشكل او آخر بحزب الأحرار الدستوريين . وكانت الصراعات بينهم وبين احمد محمد اغا حول حمل لافتة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى لا تزال قائمة أو لا تزال جراحها غير ملتئمة منذ عام ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

وكما كانت هاتان الجماعتان مختلفتين فى ولائهما الحزبى ، فانهما كانتا مختلفتين أيضا فى اسلوب حركتهما من أجل السيطرة على القيادة النقابية . فالكتيبة الوفدية الذى كان عزيز ميرهم ــ عضو مجلس الشيوخ ــ ابرز رجالها لم تهتم فى اول الأمر باحياء الاتحاد العام أو تنشيطه ، بل راحت تروج لفكرة غامضة تستهدف انشاء « مكتب لتنظيم حركة النقابات » تكون مهمته تنشيط النقابات القائمة ومن ثم يؤلف بينها اتحاد عام جديد . وقد طرح عزيز ميرهم هذه الفكرة الغامضة فى ابريل ١٩٣٠ كما نجح فى استصدار قرار بها من المؤتمر النقابى الذى عقد فى نقابة عمال ترام القاهرة فى مايو ١٩٣٠ ، يقول :

> « الموافقة على ايجاد مكتب لتنظيم حركة النقابات وتوحيد جهودها على أن يؤجل انتخاب اعضاء هذا المكتب الى الاجتماع المقبل الذى تحدد موعده فى يوم السبت ١٧ مايو ١٩٣٠ فى نادى نقابة عمال المطابع المصرية بشارع محمد على رقم ١٦٠ بجوار دار المؤيد » .

اما الجماعة المناوئة للوفد فقد اتبعت اسلوبا مغايرا فى حركتها اذ اتجهت مباشرة فى ٣٠ ابريل ١٩٣٠ نحو تشكيل اتحاد عام للنقابات برئاسة داود راتب بك عضو الاحرار الدستوريين ، وذلك من ثلاث نقابات فقط وهى نقابة عمال النقل الميكانيكى ونقابة عمال التنظيم ونقابة الحلاقين .

والمعلومات المتوفرة عن هذا « الاتحاد » ضئيلة للغاية لأنه لم يعمر طويلا . ولكننا نعرف من مصادر بعض المعاصرين (السيد كامل عز الدين) ان اختيار داود راتب لرئاسة الاتحاد كانت ترجع الى عاملين : اولهما انه كان من اعضاء الأحرار الدستوريين البارزين وثانيهما أنه كان من الموسرين القادرين على « الصرف » لتغطية ميزانية الاتحاد وتمويل نشاطه . وقد اتخذ الاتحاد مقرا له بميدان العتبة الخضراء الحالى بالعمارة التى تشغلها الآن لوكاندة البرلمان .

وفى تقديرنا أن الأحرار الدستوريين كانوا يحاولون – من وراء تأسيس هذا الاتحاد العام – سحب العمال ونقاباتهم بعيدا عن سيطرة الوفد ، وربما استخدامهم أيضا فى احراجه داخليا فى فترة كان يجرى فيها الوفد مفاوضاته السياسية مع بريطانيا (مفاوضات النحاس – هندرسون من ٢٠ مارس الى ٨ مايو ١٩٣٠) . وقد وصف عزيز ميرهم هذه المحاولة – بعد سنوات – بأنها كانت ضمن المساعى التى تبذلها الاحزاب المناوئة للوفد « لتحويل العمال عن عقيدتهم الديمقراطية بانشاء نقابات مصطنعة واتحادات مزيفة مثل اتحاد داود راتب » . (تقرير لجنة العمال بالمؤتمر الوطنى العام للوفد المصرى ٩ : ١٠ يناير ١٩٣٥) .

ومهما قيل فى أهداف هذا الاتحاد واسلوب تشكيله ، فانه ضم الى مجلس ادارته عددا من النقابيين الذين قدر لهم ان يلعبوا أدوارا رئيسية فى الحركة العمالية طوال الثلاثينات مثل محمد حسن عماره واحمد المصرى عن نقابة الحلاقين ومثل محمد ابراهيم زين الدين وكامل عز الدين وحسين ابو السيد عن نقابة النقل الميكانيكى ، ومثل احمد البدينى عن نقابة عمال التنظيم ، وسيد عزمى عن عمال السكك الحديدية .

والحقيقة ان كتيبة المحامين الوفديين وجماعة داود راتب من أنصار حزب الاحرار الدستوريين لم يكونوا وحدهم فى الميدان .

فقد ظهر فى الأفق العمالى فى هذه الفترة احد أمراء البيت المالك وهو **النبيل عباس حليم** . وكان ظهوره المتقطع على هذا الأفق قد بدأ منذ سنوات من خلال اهتمامه بنشر الرياضة فى الأوساط العمالية وايفاد فرق كرة القدم المطعمة بعناصر عمالية الى الخارج (١) . بل انه شارك منذ عام ١٩٢٨ فى تشكيل بعض النقابات مثل اتحاد

---

(١) أثناء محاكمة عباس حليم أمام محكمة الثورة فى ديسمبر ١٩٥٣ جرى معه هذا النقاش أمام هيئة المحكمة ، وفيه طرف من نشاطه المبكر فى مجال الرياضة والعمال :

المتهم (عباس حليم) : ... أنا لما رجعت من المانيا وتركيا بعد الحرب استنيت فى مصر علشان انظم الرياضة ، وكانت الرياضة فى وقتها فى ايد راجل ... فى ايد واحد اسمه بولوناكس ، وكان ده فى سنة

نقابات السيارات بالاسكندرية ودمنهور وبور سعيد والمنصورة وأسيوط ، كما تدخل شخصيا فى تسوية بعض المنازعات ، وتوجه اليه نفر من العمال احيانا لانصافهم . ومن المرجح انه كان على صلة طيبة بحزب الوفد وان كان وضعه كاحد افراد البيت المالك لم يكن يمكنه من العمل السياسى والحزبى السافر .

تلك ــ اذن ــ هى القوى الثلاث على مسرح التنظيم النقابى فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٣٠ . وقد اتاح لها المناخ العام الذى أشاعه وجود الوفد فى الحكم قدرا كبيرا من حرية الحركة والصراع . ولكن حركتها وصراعها كانا متجهين أساسا نحو السيطرة على النقابات وعلى « الاتحاد العام » الذى قد يشكل لقيادة هذه النقابات .

ولكن سقوط حكومة الوفد فى يونيو ١٩٣٠ غير الموقف تماما بالنسبة لهذه القوى اذ وجدت نفسها بحاجة أكثر الى « الاتفاق » أو « المهادنة » بدلا من الصراع والمقاتلة ، لمواجهة الحكومة الجديدةالتى الفها اسماعيل صدقى باشا فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

صدقى والانقلاب ضد الدستور :

استقالت حكومة الوفد فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ . والواقع أنه لم يكن مقدرا لها أن تستمر طويلا فى الحكم ، فقد تضافرت عوامل عديدة على اسقاطها . **فالمصالح المالية :** وهى مصالح أجنبية فى الاغلب ، لم تكن مطمئنة لسياسة الوفد الاقتصادية وما اعلن من اجراءات لمواجهة الأزمة . **والقصر** كان كارها لحكم الوفد ومواقفه الدستورية المعارضة لرغبات الملك واطماعه . **وبريطانيا** وجدت فى قوة الوفد وجماهيريته عقبة فى سبيل توقيع اتفاق أو معاهدة تمكنها من تثبيت نفوذها الامبريالى فى مصر ويمهد لمرور سياستها الانفصالية فى السودان .

فلما استقالت حكومة الوفد فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، كان نفوذ المصالح المالية الأجنبية والقصر وبريطانيا هو الذى رشح اسماعيل صدقى باشا لتولى الحكم وتأليف وزارته فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ .

واسماعيل صدقى باشا ، من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة ، شخصية خطيرة من حيث تأثيرها فى حياة الطبقة العاملة المصرية وحركتها ، ذلك أن فكر هذا الرجل

١٩٢٢ ، فأنا اخدتها من ايده وبدل ما يكون اسم اتحاد الرياضة ــ الاتحاد الدولى أنا خليت اسمه الاتحاد المصرى ...

وسأله رئيس المحكمة عن نشاطه العمالى فرد بالآتى :

المتهم (عباس حليم) : أنا اشتغلت مع العمال ، وده كان نتيجة اشتغالى بالرياضة ــ فأنا لما اشتغلت فى الرياضة لاحظت أن كل واحد يطلع من المدرسة ماتشوفوش فى الملاعب ابدا ، والطبقات الفقيرة مابيجوش يلعبوا ابدا . وجدت أن الراجل من دول يقعد يشتغل ١٤ أو ١٦ ساعة فى اليوم وياخد اجرة بسيطة وبعد كده يروح علشان يستريح ، فأنا قلت ان الحالة دى لا يمكن أن تستمر بالشكل ده ولازم يكون هناك قانون علشان يحمى العمال دول ... وأنا اللى جمعت العمال فى اتحادات .

ومواقفه كانت تحكمه اتجاهات محددة من شانها ان تؤثر تاثيرا عميقا ـ ومدمرا ـ فى الطبقة العاملة ومصالحها .

ففى **المحل الأول** ، كان صدقى باشا من أوائل المهتمين بتنمية الراسمالية المصرية فى الصناعة والخدمات ، وهو المحرك النشيط وراء تشكيل « لجنة التجارة والصناعة» فى ٨ مارس ١٩١٦ : وهى اللجنة التى بحثت تاثر الحرب على التجارة والصناعة المصرية وراحت تنقب عن عوامل رقيها فى ظروف ما بعد الحرب . وتعتبر التقارير التى اعدتها هذه اللجنة ، وخاصة التقرير الرئيسى الذى رفعته الى رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩١٧ ، برنامجا للتنمية الصناعية كما تتصورها الراسمالية الوطنية . وكان المفهوم السائد لدى هذه اللجنة هو ضرورة تمتع الراسمالية الوطنية بالحماية من جانب الحكومة مثل اعفاء الصناعات المصرية من كل ضريبة داخلية اعفاء مكافئا لمقدار الرسوم الجمركية المقررة والتوسع فى تخفيض اجور السكك الحديدية وان تعطى الأفضلية فى المناقصات الأميرية للحاصلات والمصنوعات المصرية ... الخ هذه الاعفاءات والتسهيلات . واهتم صدقى باشا الى جانب ذلك بتنظيم صفوف الراسماليين فانشأ « جمعية الصناعات بالقطر المصرى » عام ١٩٢٢ ، والتى عرفت فيما بعد باتحاد الصناعات ، وكانت تضم عند تأسيسها نحو تسعين عضوا من أصحاب الأعمال الوطنيين والاجانب يشتغلون برؤوس اموال تقدر باكثر من اربعين مليون جنيه مصرى ويستخدمون مايزيد على ١٥٠ الف عامل ٩٧ ٪ منهم من المصريين .

وفى **المحل الثانى** كان صدقى باشا طوال حياته ميالا الى الأسلوب الأوتوقراطى فى الحكم وفى ممارسته السلطة ، وهو الأسلوب الذى يرفض كافة اشكال التمثيل الشعبى الحقيقى ويعادى التنظيمات الشعبية وحركتها الحرة . ومواقفه العامة منذ سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى تحمل هذه السمة بوضوح . ففى عام ١٩١٤ مثلا كان صدقى باشا ناظرا (وزيرا) للزراعة فى وزارة حسين رشدى باشا . وقد قاد حينذاك الحملة من أجل تقرير الرقابة الحكومية المشددة على الجمعيات التعاونية الزراعية الناشئة ، وتولى بنفسه عرض مشروع القانون على الجمعية التشريعية واستطاع ان يفوز بموافقة الأغلبية . وفى عام ١٩٢٢ عارض بشدة تشكيل جمعية وطنية لوضع الدستور . وتحمس لتشكيل لجنة بالاختيار عرفت فى وقتها لسوء سمعتها باسم « لجنة الأشقياء » . واذا كان عداؤه للوفد له اسباب قديمة ومعقدة ، فان ارتباط الوفد بالجماهير كان أقوى الأسباب عند صدقى لمعاداة الوفد .

وفى **المحل الثالث** ارتبط اسم صدقى باشا أوثق الارتباط بالحكومات الانقلابية التى اهدرت الدستور وعطلت الحياة النيابية وشددت النكير على الحريات العامة ، فقد كان وزيرا للداخلية فى وزارة أحمد زيور باشا البغيضة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦) وكان مؤيدا ونصيرا للانقلاب الثانى على الدستور الذى اقترفته وزارة محمد محمود باشا (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) ، ثم كانت رئاسته للوزارة من ١٩ يونيو ١٩٣٠ حتى سبتمبر ١٩٣٣ نذيرا بالغاء دستور ١٩٢٣ وتخريب الحياة النيابية واهدار الحريات العامة .

مع رجل على هذه الصورة اذن يصبح من اليسير علينا تصور ردود الأفعال السياسيه والحزبية لتوليه الوزارة . فقد كان مقدمه ايذانا باشتعال الصراع الحزبى بينه وبين حزب الوفد . ولم يلبث هذا الصراع ان انتقل الى الشارع فى كل مدينة وقرية ، كما استعر أيضا ـ ولكن لأسباب مختلفة ـ بينه وبين حزب الأحرار الدستوريين .

ولكن لم يكن الصراع الحزبى هو كل ما ينتظر اسماعيل صدقى من عقبات . فهناك الأزمة الاقتصادية التى تهدد مصالح الجماهير الشعبية ومستوى حياتها ، والتى اثارتهم الى الحد الذى حملهم على مقاومة حكومة صدقى منذ اليوم الأول لتأليفها وتحولت المعركة معه الى ما يشبه « الحرب الأهلية » على حد تعبير صدقى باشا نفسه .

والمهم لنا ، من وجهة نظر تاريخ الطبقة العاملة ، أن نكشف اثر هذا الصراع (بين صدقى من ناحية وبين الوفد والأحرار الدستوريين والجماهير الشعبية من ناحية أخرى) على حركة الطبقة العاملة ومصالحها المباشرة .

* * *

تولى صدقى باشا الوزارة فى ١٩ يونيو ١٩٣٠ كما عرفنا . وقضى العام الاول من حكمه (يونيو ١٩٣٠ الى يوليو ١٩٣١) غارقا فى تدبير وتنفيذ خطوات الانقلاب ضد الدستور وضد الحياة الدستورية فى البلاد .

ففى اليوم التالى لتأليف وزارته ـ ٢١ يونيو ١٩٣٠ ـ أصدر قرارا بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر . وقابل النواب والشيوخ هذا الاجراء التعسفى بتحطيم السلاسل التى أوصدت بها أبواب البرلمان وعقدوا اجتماعا صاخبا للاحتجاج على ما ارتكبته الحكومة من مخالفة للدستور . كما عقد الشيوخ والنواب مؤتمرا عاما فى « النادى السعدى » يوم ٢٦ يونيو ١٩٣٠ للاحتجاج . ونظم قادة حزب الوفد رحلات واسعة فى الأقاليم لفضح المؤامرة التى دبرها صدقى باشا ضد الدستور . وقابلتهم الادارة والبوليس بأعنف أساليب القهر والاعتداء دون تمييز بين قادة الحزب وجماهيره، مما أدى الى سقوط عشرات القتلى وآلاف الجرحى .

لم يأبه صدقى باشا بما أثاره هذا الاجراء من تذمر شعبى وحزبى شامل فى البلاد وبما بعثه من أشكال الاحتجاج ، فانتقل الى الخطوة التالية من مؤامرته ضد الدستور فأعلن فض الدورة البرلمانية فى ٢١ يوليو ١٩٣٠ . وتوالت الاحتجاجات الشعبية من كافة المستويات ، من اعضاء البرلمان واعضاء مجالس المديريات والهيئات الأهلية . ووقعت ضد صدقى محاولة لاغتياله فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ ولكنه نجا منها بأعجوبة .

وجاءت الخطوة الثالثة من خطوات المؤامرة فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ عندما أعلن صدقى باشا الغاء دستور ١٩٢٣ وحل مجلسى النواب والشيوخ ، وأصدر دستورا جديدا

اهدر فيه الكثير من المبادىء والمكتسبات الدستورية ، كما اصدر قانونا جديدا للانتخابات والغى جميع مجالس المديريات فى ٢٩ أكتوبر ١٩٣٠ .

ولا خلاف ، بطبيعة الحال ، حول الآثار المدمرة لهذه الاجراءات فى حياة الطبقة العاملة وامانيها . فنصيبها من نتائج الانقلاب ضد الدستور هو جزء لاينفصل عن نصيب الطبقات الشعبية الأخرى فى مثل هذه الظروف . ولكننا نعتقد ان صدور قانون الانتخابات الجديد الذى صاغه صدقى باشا ضمن مؤامرته لحرمان منافسيه الحزبيين من قواعدهم الانتخابية ، كان فى حد ذاته ضربة قاسية للحقوق الأساسية للطبقة العاملة ، ولمكانتها المرتبطة بحق افرادها فى التصويت العام . ذلك أن القانون الجديد رد نظام الانتخابات الى قاعدة التصويت على درجات ووضع من القيود ما من شأنه أن يباعد بين الطبقة العاملة وبين عضوية المؤسسات المنتخبة فى كيان الدولة الحديثة .

فقد الغى القانون الجديد نظام الانتخابات المباشر القائم من سنة ١٩٢٤ وجعل الانتخاب على درجتين ، وحصر حق الانتخاب فى مندوبين خمسينيين ، ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبا ، واشترط فى المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية او ساكنا فى منزل لا يقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها ، أو مستأجرا لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا او حائزا لشهادة دراسية، ابتدائية أو شهادة تماثلها . وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان . وواضح ان هذه الشروط تؤدى الى حرمان الطبقة العاملة من المساهمة او التأثير الفعال فى نتائج الانتخابات العامة . كما انها توجه ضربة قاضية الى الآمال التى كانت تداعب الطبقة العاملة فى ان يكون لها ممثلون من ابنائها فى البرلمان ، وهى الآمال التى انتعشت أثناء انتخابات ١٩٢٩ وخلال حكم الوفد فى بداية الثلاثينات .

واجهت الاحزاب المناوئة لصدقى باشا هذا القانون الجائر بقرار جماعى فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ يقضى بمقاطعة اية انتخابات تجرى فى ظله . وشكل حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين لجنة مشتركة لتنفيذ المقاطعة . ورد صدقى باشا على هذا الموقف بتشكيل « حزب الشعب » الذى أعده لخوض الانتخابات تحت رايته ولخدمة سياسته . وحدد شهرى مايو ويونيو ١٩٣١ موعداً لاجراء الانتخابات الجديدة . ومهد لذلك بفرض قيود اضافية على حرية الاجتماع وحرية الصحافة فى ١١ فبراير ١٩٣١ .

والسؤال الذى يلح علينا ازاء هذه التطورات هو كيف واجهت الطبقة العاملة وقطاعاتها النقابية المنظمة الانقلاب الصدقى ضد الدستور وضد الحريات العامة ؟ وما هى طبيعة التحركات التى ظهرت فى صفوف الطبقة العاملة فى مواجهة هذا الانقلاب ؟

يمكننا ان نقول بقدر كبير من التأكد انه لم يظهر وسط القطاعات المنظمة من الطبقة العاملة ما ينبىء بوجود تحرك منظم أو مدبر لمواجهة أحداث الانقلاب الصدقى

ضد الدستور طوال الشهور الستة الأولى من حكم اسماعيل صدقى . بل ان الحركة اليومية للقواعد حول مشاكل الأجور وشروط العمل بدت وكأنها فقدت حيويتها ونبضها الذاتى الذى استعادته خلال حكم الوفد . ونحن وان كنا لانتعجل البحث عن تفسير موضوعى لهذا الركود العمالى المؤقت فى مواجهة الأحداث فاننا نرجع أن الركود كان نتيجة لعاملين أساسيين :

أولهما : ان الحركة الحزبية من جانب الوفد والأحرار الدستوريين فى مواجهة الانقلاب تركزت فى عملية فضح الاجراءات التى اتخذها صدقى باشا ، وكشف عدم دستوريتها فى اجتماعات النواب والشيوخ ، ولم يشأ هذان الحزبان خلال هذه الفترة استخدام الجماعات النقابية المحدودة المرتبطة بهما فى هذا الصراع . وبهذا ظلت هذه الجماعات (جماعة أحمد محمد أغا وجماعة داود راتب) خارج المعركة حتى تمكن صدقى باشا من اتمام حلقات انقلابه .

ثانيهما : ان القواعد العمالية التى كانت تتحرك دائما حركة ذاتية منفصلة عن حركة الجماعات النقابية الحزبية ، كانت تعانى من اشتداد الأزمة الاقتصادية وزيادة اعباء الغلاء ولا تجد قيادة قادرة أو راغبة فى التحرك حول مطالبها فى فترة اتسمت بها الادارة واجهزة الأمن بالعنف والشراسة .

ومهما يكن الأمر ، فان هذه الفترة من الركود او لعلها الذهول لم تستمر طويلا ، فقد اخذت بوادر التحرك على مستوى القيادات النقابية الحزبية وعلى مستوى القواعد العمالية تظهر من جديد قبل نهاية عام ١٩٣٠ وخلال شهر ديسمبر ١٩٣٠ على وجه التحديد .

فعلى مستوى القيادات النقابية الحزبية ، حدث انقلاب مفاجىء وغريب داخل اتحاد داود راتب . ففى ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ اجتمع بعض قادة اتحاد داود راتب وقرروا عزله وتنصيب النبيل عباس حليم رئيسا للاتحاد .

ويروى لنا النقابى المعاصر كامل عز الدين بعض جوانب هذا الانقلاب فيقول :

> « ان فكرة هذا الانقلاب نشأت فى ذهن محمد ابراهيم زين الدين ومعها فكرة اسناد رئاسة الاتحاد الى عباس حليم النجم اللامع الذى كان يجرى عملية تمصير للأندية ويدخل فيها العمال . وفى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٣٠ عقد مجلس الاتحاد جلسة مستعجلة حضرها داود راتب . وفى هذا الاجتماع تحدث سيد عزمى وقال ان الاتحاد بحاجة الى زعامة وطنية مخلصة وانه يرشح النبيل عباس حليم . وحدث هرج فى الاجتماع ، ولكن غالبية الحاضرين تمكنوا من صياغة محضر وجمع التوقيعات عليه ، ثم توجهوا بالمحضر فى الفجر الى عباس حليم (وهم محمد ابراهيم زين الدين ــ سيد عزمى ــ كامل عز الدين) وعرضوا عليه القرار فقبل رئاسة الاتحاد قائلا انه يساعد رجال الرياضة والعمال أولى بهذه المساعدة » .

ونحن نميل الى تصديق هذه الرواية ، ولكننا نعتقد أن عباس حليم كان لديه علم سابق بهذا الانقلاب المدبر للاستيلاء على الاتحاد وان اتفاقا ما قد تم بينه وبين محمد ابراهيم زين الدين قبل تدبير الانقلاب ، والمفهوم ان النبيل عباس حليم عرض على محمد ابراهيم زين الدين ان يتفرغ للعمل بالاتحاد وزيادة مرتبه الى ١٢ جنيها ولكنه فضل الاستمرار فى عمله كسائق لدى احدى الاسر الأجنبية حينذاك .

وفى اليوم التالى للانقلاب ، عقد عباس حليم اجتماعا فى سراياه بجاردن سيتى حضره قادة الاتحاد واجريت انتخابات جديدة بينهم لتشكيل الهيئة التنفيذية للاتحاد فكانت من : محمد ابراهيم زين الدين وسيد عزمى وكامل عز الدين الذين لعبوا الدور الأساسى فى الانقلاب ، فضلا عن ابراهيم السعيد القاضى وعباس رشوان وعباس محمد ومحمد حسن عمارة وعاشور يحيى وأحمد المصرى . كما تقرر فصل العناصر التى عارضت الانقلاب .

واصدر النبيل عباس حليم فى هذه المناسبة بيانا ركيكا الى العمال بعنوان « عهد وميثاق » نورده بنصه فيما يلى :

« من الشريف عباس ابراهيم حليم الى العمال »

« ايها العمال ...

اليوم وقد شرفتمونى بانتخابى رئيسا لاتحادكم فانى أتقدم لقيادة حركتكم المباركة معتمدا على معونة الله سبحانه وتعالى وقوة ايمانى بحقكم .

ايها الزملاء ...

ان الدعائم التى تقوم النهضة العمالية عليها هى توحيد جهود الطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها وتحسين حالتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والصحية وذلك لا يتحقق الا اذا تضافرت جهودكم للعمل على خلاصكم من تلك الحالة التعسة التى لا تتفق مع المبادىء العمالية والتى تقضى قوانين الانسانية والعدالة الاجتماعية باصلاحها ، وعلى هذه الأسس الفاسدة سيكون مستقبل العامل المصرى مستقبلا مظلما فهو يقضى زهرة شبابه فى خدمة رأس المال حتى يصبح شيخا كهلا أو يصاب بعاهة مستديمة كان مصيره التسول فى الطرقات . فالواجب أن توجد التأمينات الاجتماعية لاجبار أصحاب الأعمال والرأسماليين والشركات واصحاب الاملاك والعقارات والحكومة لتأمين العامل فى شيخوخته ومرضه واصابته اثناء العمل ، وذلك بدفع معاش شهرى يقوم بأود العامل مدى الحياة وفرض ضرائب على الآلات

الميكانيكية التى تستعمل بدل العمال وهذا ما يقضى به الضمير الانسانى وتحتمه المبادىء النقابية . فكونوا يدا واحدة ولتعلموا ان اتحادكم وتضامنكم تحت لواء واحد لأكبر قوة تمكنكم من الوصول الى حقوقكم المهضومة التى تنشدونها وتسعون لتحقيقها بكل الطرق المشروعة .

« ايها الزملاء ...

اعاهدكم عهدا لا احيد عنه ابدا ان اكرس حياتى لخدمتكم ورفعة شأنكم ونصرة مبدئكم مضحيا فى سبيل اسعادكم بما املك من حول وقوة . فاتحدوا وتضامنوا ووحدوا صفوفكم ونظموا جهودكم ان المستقبل لكم وسيكون بعون الله تعالى مستقبلا باهرا »

ذلك هو بيان عباس حليم يوم توليه رئاسة « الاتحاد العام » . والبيان فى واقع الأمر لا يكشف عن شيء من الاتصالات والأحداث التى دفعت هذه الجماعة من قادة اتحاد داود راتب الى عزله وتنصيب عباس حليم مكانه . واذا كان البيان ، كما هو واضح يدعو الى الوحدة والتضامن فى مستوى القيادة النقابية الذى كان التمزق والصراع أبرز سماتها ، فانه لا يسفر عن موقف فكرى أو اجتماعى يميزه عن المواقف الاصلاحية السائدة لدى بقية الجماعات الحزبية الأخرى المتربعة – كمستشارين – على القيادة النقابية .

ومهما يكن الأمر ، فان هذا الحدث كان بالتأكيد **تحديا حزبيا** من شكل جديد لطغيان صدقى باشا . ولا نعتقد ، كما هو سائد بين الكثيرين من الكتاب العماليين أن عباس حليم يوم تنصيبه كان عميلا أو مندوبا للقصر ، بل ان الحقيقة هى عكس ذلك تماما . فعباس حليم ينتمى الى فرع من الأسرة المالكة يرى أن الملك فؤاد سليل فرع مغتصب للملك ولا يستحق الجلوس على كرسى العرش ، وهو ينتمى أيضا الى جماعة الأمراء الذين كان يرأسهم عمر طوسون ، والذين لم يخفوا سخطهم على القصر وعلى الانقلاب الصدقى مثل محمد على وعمرو ابراهيم وسعيد داود ومحمد على حليم وابراهيم حليم . وقد اصدروا منشورا فى أكتوبر ١٩٣٠ ناشدوا فيه الملك ان لا ينزلق مع مؤامرات صدقى وان يعيد الوفد الى الحكم .

وفى تقديرنا ان كتيبة المحامين الوفديين – رغم ما كان بينهم من خلاف حول قيادة « اتحادهم » خصوصا بين احمد محمد أغا وعزيز ميرهم – قد رحبوا جميعا بالانقلاب الذى حدث فى اتحاد داود راتب والذى ادى الى تنصيب عباس حليم . فقد نجح هذا الانقلاب فى طرد داود راتب منافسهم الحر الدستورى ، وادى فى نفس الوقت الى تجنيد نبيل من البيت المالك الى جانب القوى الحزبية المناوئة لصدقى باشا والقصر ، عدوا الوفد اللدودين . هذا فى حد ذاته مكسب لا يستهان به فى المعركة الدستورية والحزبية المستعرة بين الوفد واعدائه .

واذا كان عزيز ميرهم وانصاره فى الاتحاد العام الوفدى – أو ما بقى منه – فضلوا

الا يفصحوا عن تأييدهم لعباس حليم بصورة سافرة ، فان احمد محمد أغا ، الرئيس المعزول عن الاتحاد العام الوفدى ، كان اكثر انفعالا فى التعبير عن تأييده . فقد سارع الى اعلان تنازله عن رئاسة الاتحاد الذى لم يكن يرأسه فى واقع الأمر ، من اجل توحيد القوة والجهود فى شخص عباس حليم العظيم ، وقدم نفسه للنبيل فى صورة عارية من التواضع قائلا : (١)

« وغير خاف على حضرتكم اننى كان لى شرف رئاسة النقابات فى القاهرة وخلافها ردحا طويلا من الزمن وتراست اتحاد النقابات، بل أنا اول من اوجده وفكر فيه . وابتدأ اهتمامى فى مسألة العمال فى سنة ١٩٢٥ ، وفى سنة ١٩٢٨ شكلت اتحاد النقابات وانتخبت رئيسا له ومكثت فى الرئاسة حتى سنة ١٩٣٠ اى ثلاث سنوات تقريبا الى ان رأيت جهودكم قد توجهت لخدمة العمال فرأيت من المصلحة العامة لهم وهى رغبتى الدائمة أن اتنازل عن الرئاسة لكم لكى تتوحد القوة والجهود فى شخصكم العظيم ... »

ونلاحظ أنه وقع رسالته هذه بصفته « مستشار نقابات العمال » ، وليس رئيس اتحاد العمال ، وقد رد عليه عباس حليم برسالة شكره فيها باعتباره

« أول من لبى دعوتنا للتضافر والعمل معنا لمصلحة العمال مما يدل على انكم قد وضعتم مصلحة العمال فوق كل مصلحة . »

* * *

ان محصلة هذا التحرك العمالى ــ بكل اطرافه ــ انه ادى بشكل ما الى توحيد القوى الحزبية القائدة للتنظيم النقابى . فقد اختفت التناقضات الثانوية بينهم ليبرز التناقض الاساسى والأهم بينهم ــ كمجموعة متضامنة ــ وبين حكم صدقى باشا والقصر ولكن المرء لا يملك الا أن يحس هنا بوجود **عالمين نقابيين لا** يقوم بينهما غير روابط واهية . فهناك عالم القيادات الحزبية الفوقية الذى يشكله عباس حليم وكتيبة المحامين والمستشارين الوفديين ونفر من رجال حزب الاحرار الدستوريين . وهناك ــ بطبيعة الحال ــ عالم النقابات المنتشرة فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم والجماعات العمالية المطحونة فى أمكنه العمل ، وهو عالم قليل التأثر فيما يجرى عند مستوى القيادات الحزبية النقابية فى قلب القاهرة .

ولا نحسب أن صدقى باشا قد خفى عليه مغزى هذا التحرك العمالى المؤتلف ضد سياسته . بل لعله قد توقع حدوثه ــ بصفة عامة ــ فحاول أن يسبقه بمبادرة من جانبه تحد من فاعليته وتخدم سياسته العمالية فى نفس الوقت .

ففى أول ديسمبر ١٩٣٠ أصدر صدقى باشا ، بوصفه وزيرا للداخلية ورئيسا

---

(١) رسالة من احمد محمد أغا الى النبيل عباس حليم المرجع كتيب « الحركة العمالية فى مصر وسر تدهورها » تأليف الحسينى غانم ص ٤٢ .

للوزراء ، قرارا بانشاء ((**مكتب العمل**)) والحاقه بادارة عموم الأمن بوزارة الداخلية . واختار لادارته المستر ر.م.جريفز ، احد كبار رجال الأمن العام البريطانيين (١) . وصدور هذا القرار يثير عدة ملاحظات هامة . فهو بالتأكيد يعبر عن المفهوم السائد لدى الحكومة المصرية منذ عهد كرومر بأن شئون العمل والعمال انما هى جزء من شئون الأمن العام ومن اختصاصه . ولهذا بدا طبيعيا حينذاك ان ينشأ هذا المكتب بناء على اقتراح وكيل وزارة الداخلية وان يصبح المكتب جهازا من اجهزة الامن العام . والملاحظة الثانية هى أن ينشأ مكتب العمل قبل ان تصدر تشريعات العمل المفروض ان يتولى تنفيذها ورقابتها . ولعل ذلك يفسر لنا التخبط الذى اتسم به هذا القرار . فالقرار يسير فى اتجاهين متوازيين : فهو من ناحية يحاول ان يجمع للمكتب بعض المسئوليات العاجلة فيسند اليه مهمة الاشراف على عدد من القرارات العتيقة الخاصة باستخدام الأحداث فى عدد من الصناعات والمهن . وهو من ناحية اخرى يطرح عددا من **الوعود** للرأى العام العمالى بأن المكتب سيقوم « بعمل الأبحاث والاحصاءات والبيانات التى يقتضيها اصدار تشريع العمل الجديد » . كما يعد الرأى العام العمالى بأنه **سيدرس** « أسباب المنازعات التى تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال ووضع حد لها » **وسيدرس** تنظيم النقابات والسبل الى ادارتها ادارة صحيحة . **وسيدرس** « اسباب البطالة ويدبر الأعمال للعاطلين جهد المستطاع » . **وسيدرس** ايضا احوال العمال وعائلاتهم « وما يؤدى الى اصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم » .

ولعل صدقى باشا وهو يقطع على نفسه كل هذه الوعود كان يحاول اضعاف موقف القوى الحزبية المناوئة لحكومته بالاعلان عن اهتمامه الجدى بأحوال العمل والعمال ، كما كان يحاول تهدئة التحرك العمالى المتجمع ضده فى هذه الفترة . لكل هذا نعتقد ان انشاء مكتب العمل لم يكن يمثل محاولة جادة لخلق جهاز فنى متخصص للمساهمة فى حل المشاكل والمنازعات العمالية ، وانما كان اداة سياسية فى الصراع المحتدم بين صدقى باشا واعدائه الحزبيين ، كما كان بالتأكيد أداة جديدة من ادوات الأمن العام واستتبابه فى هذه السنوات المضطربة .

الصراع الحزبى على المسرح النقابى :

ان تنصيب عباس حليم ، رئيسا للاتحاد العام للنقابات ، وانشاء مكتب العمل بادارة عموم الأمن ، كان يعنى فى واقع الأمر أن قوى الصراع الحزبى قد اعدت اجهزة الصراع واسلحته وان القتال لا بد وأن ينتقل الى ساحة الطبقة العاملة والى اماكن العمل ومنشآته بعد أن كان محصورا فى ساحة البرلمان وحول القضايا الدستورية .

والصعوبة التى يواجهها مؤرخ الطبقة العاملة فى هذه الفترة هى كيف يميز بين حركة الطبقة العاملة حول مطالبها اليومية وما تخلقه من اشكال العمل الجماعى

---

(١) كان محمود فهمى القيسى باشا ، وكيل وزارة الداخلية قد تقدم بمذكرة لانشاء المكتب فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٠ ولتحديد اختصاصاته ، واتخذت هذه المذكرة اساسا لقرار انشاء المكتب .

(الاضراب ـ الاعتصام ـ الاحتجاج ـ التظلمات ـ التشكيلات النقابية ... الخ)
وبين حركة الصراع الحزبي بين صدقي باشا وأعدائه ، وهي الحركة التي انتقلت الى المسرح العمالي والنقابي وجرت معها قطاعات عمالية متباينة .

لقد كانت الطبقة العاملة كما عرفنا مطالب محددة تتصل بازالة آثار الازمة الاقتصادية ووقف محاولات الشركات للافلات من عقود العمل والاتفاقيات القديمة واصدار تشريع العمل الذى أعدته لجنة رضا عام ١٩٢٩ واعادة الحياة والوحدة الى التنظيم النقابي ، ولم يكن مستبعدا أن يتخذ الصراع الحزبي من هذه المطالب مادة ووقودا له فى هذه الظروف ، كما لم يكن مستبعدا أن تتصور بعض القطاعات العمالية المنظمة انه فى مقدورها ان تستفيد من هذا الصراع ان هى انحازت الى هذا الجانب او ذاك من اجل تحقيق مطالبها .

اما حركة الصراع الحزبي فقد كان ينتظرها الكثير من الأحداث والاجراءات لكى تتخذها وقودا لها . كان هناك مجموعة الاجراءات التى سيتخذها صدقى باشا لمواجهة الأزمة على طريقته . وكان هناك الاستعدادات الشاذة للانتخابات العـــامة فى مايو ويونيـــو ١٩٣١ . ولم يكن مستبعدا أن تحاول أطراف الصراع الحزبي جر القطاعات العمالية المنظمة واستغلالها لترجيح كفتها فى الصراع .

على ضوء هذا الواقع المعقد الذى تختلط فيه حركة الطبقة العاملة بحركة الصراع الحزبي ، تستخدمان نفس الأســلحة وتحتدمان حول نفس المشـــاكل ويكثر بينهما الازدواج القيادى ، على ضوء هذا الواقع المعقد فقط يمكننا ان نتابع احداث تاريخ الطبقة العاملة حتى نهاية عهد صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ .

لقد نشطت الحركة اليومية للطبقة العاملة حول مطالبها فى البداية وعبرت عن وجودها فى سلسلة من الاضرابات اشترك فيها عمال شركة القنال بالاسماعيلية وعمال النور فى نفس المدينة وعمال الورش الأميرية فى القاهرة وعمال شركة الملح والصودا بالاسكندرية وعمال الموانى والمنائر وعمال المدابغ بالاسكندرية وغيرهم .

ففى نهاية يناير ١٩٣١ ، عقدت نقابة **عمال شركة القنال بالاسماعيلية** اجتماعا عاما لمناقشة مطالب « عمال الظهورات » اى العمال غير المستديمين فى الشركة ، وهم القطاع المحروم من الامتيازات والعلاوات الدورية ومكافآت نهـــاية الخدمة ، لان الشركة تستخدمهم من خلال مقاولين ، وقد قضى بعضهم فى خدمة الشركة عشرين او خمسة وعشرين عاما . ورفضت الشركة مطالب التثبيت وقررت فصـــل أبو المجـــد عثمان الشريف ، رئيس النقابة . ورد العمال على هذا الاجراء باعلان الاضراب ولكنهم عادوا الى العمل بعد أن وعدت الشركة بالنظر فى تثبيت القدامى منهم .

واعلن **عمال شركة النـــور بالاسماعيلية** فى نفس الوقت الاضراب احتجاجا على ما قررته الشركة من توفير عدد من زملائهم بحجة ضغط التكاليف فى ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة (الاهرام ٣٠ يناير ١٩٣١) .

واستانف عمال الظهورات بشركة القنال بالاسماعيلية اضرابهم فى ٢٢ مارس ١٩٣١

(الاهرام ٢٢ مارس ١٩٣١) عندما تنصلت الشركة من وعودها الخاصة بالتثبيت . وتمكن مكتب العمل من انهاء الاضراب بعد أن تدخل مديره المستر جريفز شخصيا لتسوية النزاع .

وشهد شهر مايو ١٩٣١ مجموعة من الاضرابات العمالية تركزت فى الاغلب حول مطالب تتصل بازالة آثار الأزمة الاقتصادية ومحاولات خفض الأجور أو توفير العمال .

ففى ٥ مايو ١٩٣١ توجه وفد من **عمال شركة الملح والصودا** بالاسكندرية الى مقر المحافظة « للشكوى من الشركة لأنها تريد فصل ٤٦ عاملا من خدمتها بدعوى التوفير » (الاهرام ٦ مايو ١٩٣١) .

وفى نفس الوقت ، احتج **عمال الموانى والمنائر** بالاسكندرية الذين « أخرجوا من الخدمة بدعوى اتباع سياسة الاقتصاد التى تسير عليها الحكومة » (نفس المرجع) وهم نحو خمسين عاملا . وقد أمر وزير المواصلات بتأليف لجنة خاصة لبحث شكواهم وتقرر اعادتهم الى العمل .

واضرب عمال مدابغ المكس فى ١٤ يونيو ١٩٣١ احتجاجا على محاولات أصحاب الاعمال تخفيض الاجور « بمعدل ٢٠ ٪ بسبب الحالة الاقتصادية الحاضرة » (الاهرام ١٦ يونيو ١٩٣١) . وذكرت جريدة الاهرام أن العمال رفضوا هذا التخفيض لانهم يشتغلون ثلاثة أيام أو اربعة فى الاسبوع ، والادارة تخصم من اجورهم رسوم التأمين وقدرها ٣ ٪ فاذا هم قبلوا الآن خصم ٢٠ ٪ فان الأجور لا تكفى لسد حاجتهم » . وبلغ عدد العمال المضربين نحو مائة وخمسين عاملا ، رفعوا شكواهم الى المحافظة فقررت الاكتفاء بخصم ١٠ ٪ ولكن العمال رفضوا قرارها وصمموا على استمرار اضرابهم .

وفى القاهرة ، **تحرك عمال الورش الأميرية بمطالبهم** القديمة والجديدة وارسلوا وفدا الى رئيس الوزراء بالاسكندرية . وقد تناولت مطالبهم مسائل الأجازات المرضية ودفع الأجور خلال فترة العلاج وتحديد مكافآت نهاية الخدمة (الاهرام ٣ مايو ١٩٣١) وغير ذلك من المطالب . وقد وعدهم محمود رشيد ، سكرتير اسماعيل صدقى باشا بوزارة الداخلية ، بعرض مطالبهم على رئيس الوزراء ووزير المواصلات واكد لهم انها « ستلاقى عطفا كبيرا فى سبيل تحقيقها » (نفس المصدر) .

* * *

تلك نماذج محدودة من الحركة اليومية للطبقة العاملة من اجل مطالبها ومن اجل مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية فى النصف الأول من عام ١٩٣١ . وواضح أن هذه الحركة تبدو منفصلة الى حد كبير عما كان يجرى حينذاك من صراع حزبى على المسرح العمالى ، وما كان يجرى من استعداد للصدام بين القيادات الحزبية وبين وزارة صدقى باشا فى ذلك الوقت .

واذا نحن تابعنا فصول هذا الصدام من حيث تركناه فى نهاية ۱۹۳۰ نلاحظ أن اطراف الصراع اخذوا يستكملون تنظيم قواهم واسلحتهم . فحكومة صدقى التى انشأت مكتب العمل فى ديسمبر ۱۹۳۰ ليكون جهازا متخصصا من اجهزة عموم الأمن ، اتخذت خطوة جديدة فى فبراير ۱۹۳۱ باصدار القانون رقم ۲۸ الذى اضاف احكاما جديدة مشددة ضد الصحافة ، كما أخذت تشدد الرقابة البوليسية السرية على دور النقابات وعلى سراى عباس حليم واتصالاته .

وعلى الطرف المقابل من الصراع ، كان عباس حليم ومن التف حوله من المحامين والمستشارين الحزبيين والنقابيين ، يتخذون خطوات عاجلة ومحمومة لتنظيم البيت النقابى الذى سقط فى ايديهم . وتركزت خطواتهم فى مهمة بناء « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » ــ او اعادة بنائه ــ باعتباره الاتحاد الوحيد الذى أصبح يضم كافة القيادات النقابية **العمالية** وكافة القيادات النقابية **الحزبية** من وفديين واحرار دستوريين ومستقلين .

وكانت المهمة الاولى التى واجهتهم هى وضع « قانون » جديد للاتحاد وتشكيل مجلس الادارة . وقد تم لهم ذلك خلال أيام قليلة وحدد « القانون » اغراض الاتحاد فى اربعة مجالات رئيسية على النحو التالى :

ففى المجال **الاقتصادى** وعد « القانون » بالعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفكرية والاجتماعية ، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل والسعى لتمثيل العمال بمكتب العمل ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين يعملون معهم فى مهنة واحدة فى الأجور والامتيازات على الا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن ۸۰ ٪ ، وحق العامل فى الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول وتحديد الحد الأدنى للأجور فى جميع المهن على ان يكون الأجر مناسبا مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته واعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال وانشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين واقامة شركات التعاون .

وفى مجال التنظيم يسعى الاتحاد الى تأليف النقابات لمختلف المهن ، وتأليف نقابات العمال المختلطة للعمال الذين لا توجد لهم نقابة الى أن يصل عدد كل طائفة من مشتركيها الى خمسين فيعلنوا تأليف نقابة باسم طائفتهم . ونص « القانون » على تأليف « اتحادات مركزية » أى فى كل مركز من مراكز القطر المصرى به ثلاث نقابات او أكثر خاضعة للاتحاد العام .

وفى المجال **الثقافى** يسعى الاتحاد لتوحيد الدرجة الاولى من التعليم (الالزامى ــ الاولى ــ الابتدائى) وجعله اجباريا مجانيا لجميع المصريين بنين وبنات ، ويعمل على نشر المدارس الليلية لمحو الأمية ومدارس آخر الأسبوع ، على نحو المدارس التى ينشئها اتحاد انجلترا واتحاد عمال المانيا ، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الاتحاد يشرف عليها العمال ويحررونها بأنفسهم لتعبر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم ،

كما يؤسس الاتحاد اندية لاجتماعات العمال وينظم فيها دورا للكتب وغرفا للمطالعة ، وفيها تلقى المحاضرات وتعرض وسائل التسلية البريئة على اختلافها ، كما ان الاتحاد يعنى بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة .

وفى مجال **العلاقات الخارجية** نص « القانون » على تنظيم العلاقات بين الاتحاد وبين الاتحاد الدولى النقابات بأوربا IFTU ومكتب العمل الدولى بجنيف واتحادات الدول الشرقية وارسال مندوبين سنويا لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالتهم ونظمهم وقوانينهم .

وصياغة « قانون » الاتحاد العام على هذا النحو لا تكشف عن ادراك حقيقى لمشاكل الطبقة العمالية وحركتها المنظمة فى ظروف الأزمة الاقتصادية . كما أنه لا يقدم تصورا واقعيا لهذه المشاكل او حلولها . فباستثناء الاشارات العابرة الى تنظيم المطالبة بتشريعات العمل وتشغيل العاطلين ، فان اهداف الاتحاد صيغت بصورة عامة وكأنها وضعت لكل زمان ومكان . و « القانون » فضلا عن ذلك لا يقدم تصورا جديدا للتنظيم النقابى ولا يحدد موقفا حاسما من انماط التنظيم المعروف ، بل اننا نلمس قبولا عاما بالنمط الحرفى حيث يستخدم « القانون » مصطلح « الطائفة » اكثر من اى مصطلح آخر . ولعل الجديد فى « القانون » هو تكريسه لما يسمى « بالاتحادات المركزية » وهو نوع من الاتحادات الاقليمية فى مستوى المركز . وفى اعتقادنا ان قبوله بهذا الشكل انما كان استجابة للواقع الذى خلق هذه الاتحادات الاقليمية فى مراحل الانهيار النقابى (١٩٢٦ — ١٩٢٩) عندما فشلت الطبقة العاملة فى خلق اتحاد عام حقيقى وتحول النقابيون فى المدن الكبرى (الاسكندرية والسويس وبور سعيد) الى انشاء الاتحادات الاقليمية .

ومهما يكن الأمر ، فان اعداد « قانون الاتحاد » يعتبر خطوة طيبة على طريق تدعيم بنائه وتنظيم علاقاته بالنقابات وضبط علاقاته الداخلية ومنحه صورة التنظيم القومى الحقيقى ، كل ذلك على الرغم من ان عباس حليم ومجموعة المستشارين لم يهتموا بعرض « القانون » على مؤتمر عام او جمعية عمومية لاقراره .

وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ افتتحت الدار الجديدة للاتحاد فى ٨ شارع فؤاد الاول (٢٦ يوليو الحالى) واعلن عن تشكيل مجلس ادارته على النحو التالى : عباس حليم ، رئيسا ، محمد ابراهيم زين الدين ، وكيلا عاما ، ابراهيم السعيد القاضى ، وكيلا ثانيا ، وسيد عزمى ، سكرتيرا عاما ، محمد حسن عمارة ، سكرتيرا عاما مساعدا ، احمد المصرى ، سكرتيرا للشئون الخارجية ، عاشور احمد يحيى ، مساعدا السكرتير ، محمد توفيق عبد الله ، سكرتيرا للنشر ، كامل عز الدين ، امينا للصندوق . وذلك فضلا عن « الأعضاء » .. عبد العال موسى ، محمد عثمان ، عباس رشوان ، لبيب تادرس ، حسين محمد ابو السيد ، محمد أحمد عبد الله ، اسطفانوس بشاى ، عبد الله محمود عبد الله .

ويثير هذا التشكيل عددا من الملاحظات الهامة . فقد احتفظ مدبرو الانقلاب

فى اتحاد داود راتب بالمناصب الرئيسية فى الاتحاد ، وهم فى الأسـاس ممثلو ثلاث نقابات رئيسية هى نقابة النقل الميكانيكى والحلاقين والتنظيم . وانعكس هذا الموقف على بقية الأعضاء فكان **أغلبهم** من هذه النقابات الثـلاث باستثناءات طفيفة منها ابراهيم السعيد القاضى من نقابة الساعاتية ، وعاشور أحمد يحيى من النقل الميكانيكى بالحكومة ، ومحمد توفيق عبد الله من الصحافة . كما يلفت النظر عدم اشتراك أحد من كتيبة المحامين الوفديين فى هذا المجلس .

وباستكمال هذا التنظيم الفوقى للاتحاد ، اتجهت جهود عباس حليم ومعاونيه الى تجميع النقابات الموجودة فعلا وربطها بقيـادته . وقد تمكنوا فى فترة وجيزة لا تزيد على ثلاثة شهور من تجميع « أكثر من ثلاثين نقابة » كما يقول النقابى المعاصر سيد قنديل فى كتابه «نقابيتى» ، كما افتتحوا فروعا للاتحاد فى الاسكندرية ودمنهور والمحمودية وبنها وحلوان ومنشية الصدر ، واوفد الاتحاد مندوبين عنـه للاتصال بنقابات الأقاليم « للدعاية لحركة العمال وافتتاح دور نقاباتهم » (نفس المصدر) .

لا شك أن هذا النشاط المحموم قد لفت نظر اسماعيل صدقى باشا ، وأجهزة الأمن المختصة ومن ضمنها مكتب العمل . ولا تحسب أن مخاوف صدقى باشا من هذا النشاط كان مبعثها قوة الاتحاد أو النقابات الملتفة حول قيادته . فهذه امرها سهل وهين ، ويمكن مواجهتها بالردع البوليسى أو بتسوية الشكاوى فى حدود سلطة مكتب العمل . ولو اقتصر الأمر على ذلك لأمكن التجاوز عنه او اغفاله كما درجت على ذلك الحكومات السابقة .

ولكن صدقى باشا واجهزة الامن كانوا يرون فى هذا النشاط شيئا آخر تماما . . شيئا يمت الى الصراع الحزبى المحتدم بين الوزارة واعدائها الحزبيين وفى مقدمتهم الوفد والأحرار الدستوريين .

ولم يتردد صدقى باشا ، بكل تكوينه الفكرى واتوقراطيته وصلفه ، فى اتخاذ خطوة حاسمة ضد هذا النشاط . وفى غيبة البرلمان وفى ظل القيود المفروضة على الصحافة والحريات العامة ، انقض صدقى باشا على الاتحاد العام ـ يوم ١٥ مارس ١٩٣١ ـ فأغلق مقره الجديد بشارع فؤاد الاول وحظر عقد اجتماعه وصادر امواله وموجوداته ، كما اغلق دور النقابات الأخرى وانديتها . وأطلق رجال الأمن يلاحقون العناصر النقابية النشيطة ويسجلون لهم محاضر تشرد فى اقسام البوليس ويعتقلون البعض الآخر .

لقد كانت الضربة مفاجئة ومذهلة بكل تأكيد ، وما كان احد ليظن أن صدقى باشا قادر على توجيه مثل هذه الضربة الى اتحاد عام يراسه احد افراد الاسرة المالكة . ولا بد انه استشار الملك فؤاد قبل توجيهها والأغلب ان الفكرة لقيت لديه قبولا وترحيبا للحد من النشاط المعادى له وسط أمراء البيت المالك ومن ضمنهم عباس حليم .

ولما كانت دار الاتحاد تضم اغلب النقابات المنضمة اليه ، فقد كانت الضربة شاملة لنشاطها جميعا بطبيعة الحال . فقد ادعى عباس حليم ـ بعد هذا الحادث بسنوات

(الأهرام ٢ مارس ١٩٣٤) أن قرار الغلق وحظر الاجتماعات شمل أربعا وخمسين نقابة تابعة للاتحاد وهى : النقل الميكانيكى ـ الحلاقين ـ الملاحة الداخلية ـ الطهاة ـ المقاهى والاندية ـ البويات والزخرفة ـ لصق وتوزيع الاعلانات ـ فن النجارة ـ المعمار ـ موزعى الصحف ـ الترزية ـ الصباغة ـ موظفى المحلات التجارية والمصالح الأهلية ـ طرق النحاس ـ الأدوات الصحية ـ النسيج ـ الدخان ـ نحت الجرانيت ـ المخابز ـ التنجيد ـ المدهباتية ـ المعادن قسم الميكانيكا ـ الرخام ـ الاسمنت ـ الروائح العطرية ـ البساتين ـ السروجية ـ الكهرباء ـ الصباغة ـ دباغة الجلود ـ القصاصين ـ التليفونات والتلغراف ـ البريد ـ الحانوتية ـ المرضين ـ الشيالين ـ معلمى المدارس الالزامية ـ الخيامية ـ صناعة الخيزران ـ مدربى الألعاب الرياضية ـ المعادن قسم الحدادة ـ النحاتين ـ فن التصوير ـ الحفر والزنكغراف ـ صناعة الألبان ـ السكر ـ البترول ـ القنال وسواحل البحر الأحمر ـ صناعة الأسنان ـ الساعاتية .

والسؤال الذى يلح علينا الآن هو : كيف تلقى عباس حليم واعوانه هذه الضربة القاصمة وما هى ردود الأفعال التى حدثت فى صفوفهم ؟

الغريب حقا ان النبيل وجماعته من المحامين والنقابيين تلقوا الضربة بروح رواقية ، فلم يبدوا شيئا من المقاومة العنيفة او الفعالة . واكتفى عباس حليم بتوجيه انذار الى رئيس الوزراء عن طريق محكمة السيدة زينب فى ٣٠ مارس ١٩٣١ يطالبه برد أموال الاتحاد المصادرة وسحب رجال البوليس من أمام دار الاتحاد والا يكون ملزما بدفع ٢٥ جنيها كتعويض عن كل يوم من الأيام التى تعطل فيها الاتحاد عن العمل . ولكن القاضى رفض قبول اصدار هذا الانذار .

وكتب الاتحاد مذكرة الى رئيس الوزراء يناشده فيها وقف مطاردة أعضائه ولكن دون جدوى . ومن الطريف ان عباس حليم راح يطادر مخبرى البوليس بنفسه ويعتدى عليهم بالضرب كما اقتحم احد اقسام البوليس واخرج النقابيين المحتجزين داخله واعتدى على مأمور القسم وسط ميدان السيدة زينب ، ولكن ذلك أيضا لم يجد فتيلا .

واتجه عباس حليم واتحاده الى الشكوى على الصعيد الدولى . فبعث بشكوى الى الاتحاد العام للعمال البريطانى طالبا التدخل لدى الحكومة البريطانية للضغط على حكومة صدقى حتى تعدل عن مناهضتها للعمال . ويقال ان الاتحاد البريطانى قرر ايفاد سكرتيره العام لدراسة أحوال النقابات المصرية ولكن حكومة صدقى عملت على منع وصوله .

ومن ناحية اخرى ، اوفد الاتحاد العام محمد ابراهيم زين الدين ، وكيله الأول لحضور مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات IFTU المنعقد فى مدريد عام ١٩٣١ وتقديم شكوى عمال مصر ضد اجراءات كبت الحريات . ويقول النقابى المعاصر محمد حسن

عماره فى مذكراته (غير مطبوعة صفحة ١٧) ان المؤتمر اتخذ القرارات الآتية لصالح الاتحاد العام المصرى .

١ - الاحتجاج على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد اتحاد عام النقابات .

٢ - ايفاد سكرتير الاتحاد الدولى الى مصر لعمل تقرير عن احوال العمال المصريين ونقاباتهم .

٣ - مناشدة حكومة العمال بانجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة العمال .

ولا شك أن هذا الاتجاه الدولى من جانب قادة الاتحاد العام المصرى يعتبر ظاهرة جديدة تستحق الانتباه .

وحاول عباس حليم الالتفاف حول قرار غلق دار الاتحاد بشارع فؤاد الأول ، فأعان نقل مقره الى سراياه بجاردن سيتى حيث خصص له الدور الأول من السراى وراح يستقبل فيه النقابيين ليليا ويعقد الاجتماعات الصاخبة . ورد صدقى باشا على هذا الاجراء بتشديد الرقابة حول السراى واعتقال المترددين عليها الأمر الذى أدى الى اشتباكات عديدة بين العمال ومخبرى البوليس فى هذه المنطقة الهادئة من القاهرة . وكم يحلو للنقابيين المعاصرين ان يسردوا القصص الممتعة حول هذه المساجلات العنيفة وحركات الاختفاء والتسلل الى سراى عباس حليم ! !

ولما ضاقت السبل بعباس حليم ورجاله ، هداهم تفكيرهم الى فكرة انشاء **« حزب العمال »** كبديل للاتحاد العام ، باعتبار أن صدقى باشا لا يمكنه — حتى فى اطار دستوره المزيف — أن يمنع قيام حزب سياسى مثل بقية الاحزاب ، وكعهده دائما تعجل عباس حليم فى عملية انشاء الحزب فأعلن عن قيامه فى أوائل يوليو ١٩٣١ ، فأوقع نفسه فى تناقضات جديدة ليس فقط مع صدقى باشا ، بل ومع حزب الوفد الذى ساورته الشكوك فى هذه الخطوة باعتبارها تهدد مكانته السياسية وسط جماهير العمال . ووجد عباس حليم نفسه تحت وابل من البيانات والبلاغات المعارضة من كل جانب . . . من الوفد ومن الحكومة على حد سواء .

ففى ٨ يوليو ١٩٣١ أصدرت الحكومة « بلاغا » ضد حزب العمال « تحذر فيه جميع طبقات العمال من الاستسلام للدعايات الفاسدة التى تروجها الهيئة المسماة « حزب العمال » ، كما قررت منع كل محاولة من شأنها الترويج لهذه الدعايات سواء كانت عن طريق التوفيق أو الارهاب أو عقد الاجتماعات أو دفع الاشتراكات » . وأكد البلاغ أن الحكومة فعلت ذلك « وقاية لمصلحة الأمن العام والنظام ومحافظة على مصالح العمال . . . لأن نظام البلاد البرلمانى والاجتماعى لم يهيء حتى الآن الظروف التى تبرر وجود حزب العمال بالمعنى الصحيح المتعارف عليه فى البلاد الاوروبية . . . ولأن المرحلة التى سبقت انشاء حزب العمال فى البلاد الاخرى كانت انشاء نقابات منظمة على مقتضى

القوانين فى مختلف البيئات ، عناصرها هم العمال انفسهم دون الفضوليين والدخلاء عليهم » .

ونظمت الصحافة الوفدية ــ من جانبها ــ حملة شديدة ضد الحزب واتهمت عباس حليم بمحاولة شق الصف العمالى ضد الوفد .

وازاء هذا الهجوم اضطر عباس حليم الى التفاهم مع حزب الوفد فى نهاية يوليو ١٩٣١ على أساس ايقاف نشاط حزب العمال وتصفيته . وكان ذلك انتصارا لصدقى فى فترة كان يحاول فيها اجراء الانتخابات العامة على دستوره وبطريقته وبكل وسائل الزيف السافر . ولم تخل هذه الانتخابات من مظاهر القهر للطبقة العاملة ، ليس فقط لحرمانها من التصويت المباشر ، ولكن لما لقيته بعض قطاعاتها من الضربات القاسية على يد البوليس . ويعتبر حادث عمال عنابر السكك الحديدية ببولاق وعمال الورش الأميرية يوم ١٤ مايو ١٩٣١ الذى سقط فيه عدد كبير من القتلى وفصل بسببه نحو اربعمائة عامل ، من ابشع حوادث هذه الفترة . واذا كان هذا الحادث ينتمى بالتأكيد الى تاريخ الصراع الحزبى البحت ، فان القسوة التى قوبل بها العمال جعلت منه حادثا يصح ان ينتمى الى تاريخ الطبقة العاملة المستغلة لحساب الطبقات الاجتماعية الأخرى المتصارعة فى المجتمع .

* * *

بتصفية الاتحاد العام وحل حزب العمال واتمام الانتخابات العامة المزيفة والمموهة لحساب صدقى باشا ، أصبح صدقى واجهزة الامن ومكتب العمل قادرين على الحركة الطليقة ــ دون عائق ــ فى المجال العمالى ، قادرين على وضع سياسة عمالية واضحة المعالم تعبر عن فكرهم ومواقفهم .

فما هى أسس هذه السياسة وما هى ملامحها الرئيسية ؟ ذلك ما سنرد عليه فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

صدقي والسياسة العمالية

استتبت الأحوال نسبيا لوزارة صدقى باشا فى منتصف ١٩٣١ بعد أن أغلق ابواب الاتحاد العام والنقابات التابعة له وطارد قياداتها العمالية والحزبية ، وبعد ان اتم درجات الانتخابات العامة على هواه وضمن وجود برلمان موال له من رجال « حزب الشعب » واترابهم من الشخصيات السياسية المتواضعة . لقد استخدم صدقى فى سبيل السيطرة على البلاد وفرض وجوده البغيض على مقدراتها ابشع ما شـهدته مصر من أساليب القهر ، فمن انقلاب ضد الدستور الى مصادرة الحريات العامة واهدار حرية الصحافة والاجتماع وحرية التنظيمات الشعبية ، الى اطلاق يد الادارة واجهزة الأمن فى التنكيل بمعارضيه أولا ثم بمجموع الشعب المصرى بعد ذلك .

ولكن صدقى باشا كان يدرك بذكاء ميكافيللى أن سياسة القهر قد تثمر فى معركته ضد الاحزاب السياسية المناوئة له ، ولكنها لا يمكن أن تجدى تماما فى المجال العمالى . فسياسة القهر قد تحقق له بعض النتائج المؤقتة مثل تعطيل النشاط النقابى أو الحد من فاعليته ، ولكنها ستظل عاجزة بالتأكيد عن وقف **الحركة التلقائية اليومية للعمال حول مطالبهم** المباشرة ومنازعاتهم الحتمية مع أصحاب الأعمال ، وخاصة فى ظروف ازمة اقتصادية عامية .

ولا شك انه كان يدرك الى جانب ذلك أن الأحزاب المعارضة ، والنبيل عباس حليم الذى تلقى ضربة ١٥ مارس ، لا يزالون يتربصون به وبكل اجراء يتخذه فى المجال العمالى ، ولن يتوانوا عن استغلال المشاكل العمالية الراهنة فى التنديد بسياسته والهجوم على حكمه .

ولا ريب أن صدقى باشا كان لديه من مصادر المعلومات ما يمكنه من معرفة حقيقة مطالب الطبقة العاملة فى هذه الفترة . فهو على صلة وثيقة وغير منقطعة باتحاد الصناعات وبمواقع المصالح المالية المصرية والاجنبية . وهو فضلا عن ذلك قد انشا مكتب العمل ضمن ادارة عموم الامن بوزارة الداخلية ، ومديره البريطانى النشيط ر . م . جريفر يجمع المعلومات والبيانات بروح رجل الأمن وخبرته .

لقد كانت مطالب الطبقة العاملة وحركتها تدور كما نعرف حول ثلاث قضايا اساسية :

١ ـ اصدار تشريع العمل .

٢ ـ مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الاسعار والاجور .

٣ ــ التنظيم النقابى وحرية نشاطه .

وهذه بكل تأكيد قضايا شائكة كما يعرف صــدقى باشا ورجاله . فهى قضايا قابلة للاستغلال من جانب المعارضة الحزبية . وهى قضايا تثير الكثير من الخلافات العميقة حولها من جانب المصالح المالية المتناقضة . فالمصالح المــالية التى يدين لها صدقى باشا بالولاء ، ويشارك فيها ، لم تكن ترحب بصدور تشريعات العمــل . وقد نجحت هذه المصالح فى تأجيل صدورها سنوات طويلة ثم نجحت فى تجميد مشروع رضا الذى تم اعداده منذ عام ١٩٢٩ (١) . وبالمثل فان المصالح المالية وشركات الاحتكار الأجنبى كانت ترى انه من حقها فى ظروف الأزمة الاقتصادية وما تخلفــه من كساد عام وصعوبات فى التسويق ، ترى من حقها ان تخفض الأجور وأن تتخلص من التزاماتها نحو عمالها المنصوص عليها فى اتفاقيات العمل القديمة . وحتى فى داخل قطاعات النشاط الاقتصادى الحكومى ، وفى مصالح الدولة ، كانت تتردد افكار عن ضرورة تعديل نظم استخدام العمال وكادر الموظفين لمواجهة الضغط الذى تعانيه ميزانية الدولة .

وفى مواجهة هذه التيارات ، كانت القطاعات المريضة من العمال تعانى ارتفاع الاسعار ، وخاصة بسبب قرار الرسوم الجمركية الجديدة ، وكانت تطالب بزيادة فى الأجور لمواجهة الارتفاع المطرد فى الاسعار ، كما كانت هذه القطاعات تأمل ــ رغم نكبتها النقابية ــ أن تصدر تشريعات بالاعتراف بالوجود النقابى وبحرية التنظيم النقابى لجميع العمال .

صدقى وتشريع العمل :

اختار صدقى باشا ان يتحرك على طريقته حول مطلب تشريع العمل . وكان هذا الاختيار منطقيا للغاية . فقضية تشريع العمل ، كما نعرف ، من أقدم القضايا العمالية . وطالما نسجت حولها الوعود من الاحزاب السياسية دون جدوى . وهى بالتأكيد قضية مطروحة على بساط البحث منذ أن اتخذ منها الوفد موقفا متخاذلا فى بداية الثلاثينات وأطلق رجاله ليشككوا فى جدوى اصدار مشروع رضا . فاذا اتخذ صدقى باشا موقفا مختلفا ، مهما كان هذا الموقف ، فانه سيوقع معارضيه الوفديين فى حرج كبير . ولعلنا لا ننسى أن صدقى باشا قد مهد لهذا الموقف عندما انشأ مكتب العمل فى ديسمبر ١٩٣٠ ووعد فى قرار انشــائه (فقرة ٣ أولا) انه سيقوم « بعمل الابحاث وتقديم البيانات التى يقتضيها التشريع الجديد للعمل والعمال والقيام على تنفيذ هذا التشريع عند صدوره » كما أصدر قرار فى ٧ مارس ١٩٣١ بسريان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بحماية الاحداث فى الصناعات الخطرة ، على اربع عشرة صناعة جديدة .

---

(١) كتبت مجلة « مصر الصناعية » التى يصدرها اتحاد الصناعات فى ديسمبر ١٩٣٠ معلقة على مشروع لجنة رضا فقالت : « انه يزيد على حاجة هــذه البلاد ولا يلائم البيئــة أو الحالة الحقيقية لتجارتنا وصــناعاتنا » .

واكبر الظن أن صدقى باشا بدأ تحركه حول مطلب تشريع العمـــل فى يوليو ١٩٣١ . واتخذ تحركه هذا عدة اتجاهات متوازية .

فقد راحت الصحافة الموالية له ، وفى مقدمتها « الاهرام » ، تمهد له وتعلن عن تصميم الحكومة على اصدار تشريع العمل « فى وقت قريب جـدا » (الأهرام ٢١ يوليو ١٩٣١) . ولا يخفى أن الهدف من وراء هذه الحملة الصحفية كان تهـــدئة الوسط العمالى والنقابى وامتصاص التيارات المعادية له والتى كانت تغذيها الجماعات الحزبية المناوئة .

وفى نفس الوقت ازداد نشاط المستر ر . م . جريفز ، مدير مكتب العمل ، فى الاتصال « بأرباب الصناعات » واستطلاع آرائهم فى تشريع العمل . كما قرر السفر الى جنيف للاتصال بمكتب العمل الدولى وتبادل الراى مع خبرائه حول تشريع العمل . وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ بعث صدقى بخطاب الى مدير مكتب العمل الدولى يطلب فيه ايفاد بعثة استشارية الى مصر لتقوم بفحص حالة الصناعة فى البلاد وتقديم تقرير الى الحكومة عن خير الوسائل لتنظيم ادارة العمل واصدار التشريعات العمالية . كما أن هناك ما يشير الى أن المستر ر . م . جريفز اهتم بالاطلاع على مشروع لجنــة رضا ، وروجت الصحافة المعاصرة لهذا النبأ على أوسع نطاق . واصبح واضحا من تصريحات جريفز وآخرين أن الحكومة قررت اصدار تشريعات العمل « على دفعات » وانها ستبدأ فورا باصدار القانون الخاص باستخدام الأحداث والنســاء .

ولكن لايفوتنا هنا ان نلاحظ أن هذه الاتصالات النشيطة لم تتضمن اتصالا واحدا بالنقابيين أو العمال لاستطلاع رأيهم فى التشريعات التى أضمرت الحكومة اصدارها ، واننا لنعتقد ان هذا الشكل من التشاور لم يكن ليخطر على بال احد من المسئولين فى ذلك الموقف . وحتى ان افترضنا جدلا وجود مثل هذه الرغبة لدى البعض ، فان تحقيقها لم يكن ممكنا بعد غلق الاتحاد العا مونقاباته وبعد مطاردة القـــادة النقابيين والتضييق على نشاطهم وحركتهم .

ومهما يكن الأمر ، فان نشاط المستر جريفز واتصالاته فى الداخل والخارج أسفرت عن بعض النتائج الملموسة .

ففى اكتوبر ١٩٣١ ، رفع جريفز الى رئيس الوزراء (ووزير الداخليـــة) تقريرا بنتائج دراساته واتصالاته حول اصدار تشريع للعمل فى مصر ، ناقش فيه خمسة مشروعات بقوانين للعمل تتصل بتشغيل الأحداث ، تشغيل النساء ، تعويضات حوادث العمل ، النقابات ، وتسوية الخلافات التى تقع بين العمال وأرباب الأعمال (الأهـــرام ، اكتوبر ١٩٣١) . واقترح جريفز تشكيل « هيئـــات تحكيم » لتحـديد تعويضات اصابات العمل ، وايجاد محكمة تتولى الفصل فى منازعات العمل وأن تكون « ذات شعبتين اهلية ومختلطة » . واقترح وضع نظـــام لتسجيل النقابات فى مكتب العمل « حتى تصبح فى عداد النقابات المعترف بها بعد استيفائها شروطا معينة ونظاما

للتفتيش على ماليتها مرة فى كل عام للتحقق من سيرها بالنظام والأسلوب الذى يعود على العمال بالفائدة » (نفس المرجع) .

ويبدو أن مقترحات جريفز لقيت القبول لدى المسئولين . ففى ٣ نوفمبر ١٩٣١ اصدر مجلس الوزراء ما سمى فيما بعد باسم **« البرنامج التشريعى »** وهو عبارة عن قرار بمذكرة جريفز أو تقريره المشار اليه . وقد جاء فى ديباجته ما يلى :

« بما انه من المصلحة ايجاد تشريع ينظم شئون العمل والعمال فى مصر ، وبما انه سبق تأليف لجنة لهذا الفرض تحت رياسة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحقانية السابق (عبد الرحمن رضا باشا) وقدمت هذه اللجنة فى سنة ١٩٢٩ مشروعا لاقتراحاتها بخصوص التشريع المذكور ، وبما انه عقب الاتصال بمكتب العمل الدولى فى جنيف رات وزارة الداخلية ان من المصلحة اعداد النصوص النهائية للأجزاء الأساسية لتشريع العمل التى تمس اليها الحاجة أكثر من غيرها فى الوقت الحاضر وهى تشغيل الأطفال ، تشغيل النساء ، عقد العمل والتزامات العمال ، التعويض عن الاصابات الصناعية والمرض بسبب الصنعة ، نقابات العمال ، المنازعات والتحكيم ... الخ » .

وترتيبا على هذه الديباجة ، تقرر **تشكيل لجنة** تكون مهمتها ، كما يقول التقرير « وضع النصوص النهائية للأجزاء السابق بيانها من تشريع العمال وصياغة مشروعات القوانين التى تتقدم بها للبرلمان فى دور انعقاده القادم ، ويكون لها حق الاتصال بمن ترى استطلاع رأيه أو معلوماته من الأوساط التى يخصها أمر هذا التشريع » .

وتقرر تشكيل اللجنة المذكورة من الأعضاء الآتية أسماؤهم :

محمود فهمى القيسى باشا	المستشار الملكى لوزارة الداخلية (رئيسا)
احمد كامل بك	المدير العام لادارة الأمن العام
المستر ا . ت . ونزلى	السكرتير القضائى بمكتب المستشار القضائى
المستر ر . م . جريفز	مدير مكتب العمل
حسن كامل الشيشينى أفندى	وكيل مصلحة التجارة والصناعة

مندوب عن جمعية أرباب الصناعات (اتحاد الصناعات) .

واختير راغب بطرس افندى ، من موظفى مكتب العمل ، لتولى اعمال سكرتارية اللجنة يساعده رمزى ابراهيم افندى من موظفى قلم قضايا وزارة الداخلية .

ويثير تشكيل هذه اللجنة عددا من الملاحظات الهامة تتصل بشخصية اعضائها وتتصل بدورها اذا قورن بدور لجنة رضا باشا .

ولعل أول ما يلفت النظر ان اللجنة ضمت اثنين من رجال الأمن المعروفين بتعاونهم مع سلطة الاحتلال البريطاني وهما محمود فهمي القيسي (١) واحمد كامل (٢) ، واثنين من أعمدة الادارة البريطانية في مصر والعاملين ايضا في مجال الأمن والقضاء وهما ونزلي وجريفز . أما حسن الشيشيني فلا يعدو أن يكون موظفا فنيا محدود الخبرة بشئون العمل والعمال . وأخيرا نجد مندوبا عن جمعية أرباب الصناعات ، وهو في كل الأحوال سيعبر عن المصالح المالية ويحاول حمايتها من تشريعات العمل .

ولا يملك مؤرخ الطبقة العاملة الا ان يقارن بين لجنة رضا ولجنة القيسي من ناحية تشكيلهما والاتجاهات التي حكمت هذا التشكيل . فمما لا شك فيه أن لجنة القيسي كانت ((**لجنة أمن**)) بكل معاني الكلمة . أما لجنة رضا فكانت ((**لجنة فنية**)) بكل ما يحمله هذاالتعبير من معنى . فرئيسها عبد الرحمن رضا باشا من رجال القانون ووكيل وزارة الحقانية . وهي تضم بين أعضائها الدكتور محجوب ثابت عضو مجلس الأمة الذي يتمتع بخبرة واسعة بشئون النقابات والقضايا الاجتماعية وأفكار الاصلاح ، ومحمد صبري ابو علم ، عضو مجلس النواب ورجل القانون ، ومحمد صبري بك ، المهندس ومفتش تخطيط المدن بمصلحة تنظيم القاهرة ، ومحمد توفيق ابراهيم بك ، مراقب الادارة بوزارة المواصلات ، والدكتور محمد السباعي ، مدير القسم الأول بمصلحة الصحة العامة ، واحمد امين بك ، المستشار الملكي لوزارة المالية. ولم تكن اللجنة تضم من رجال الأمن غير أحمد كامل بك الذي ظهر في لجنة القيسي .

والذين تتبعوا اعمال لجنة رضا يدركون كيف أقبلت على اداء مهمتها بروح علمية عالية وباهتمام عميق بالبحوث المقارنة وبالزيارات الميدانية في الداخل والخارج . وقد ادت مهمتها باخلاص وكفاءة نادرة وانتجت في زمانها مشروع قانون للعمل لو قدر

---

(١) **محمود فهمي القيسي** : حصل على ليسانسيه الحقوق عام ١٩٠٥ وعمل في النيابة بأسيوط وطنطا والفيوم وكان طوال خدمته موضع ثقة الادارة البريطانية حتى وقع عليه الاختيار في عام ١٩٢٢ ليكون مساعدا لمدير الامن العام ، ثم خلف بدر الدين ، مدير الامن العام ، والعميل الشهير للادارة البريطانية وجزار الوطنيين خلال ثورة ١٩١٩ وبعدها . واختار محمد محمود باشا محمود فهمي القيسي وكيلا لوزارة الداخلية في عهده البغيض الذي تميز بتعطيل الدستور واهدار الحريات وفي عام ١٩٣٣ اختاره صدقي باشا وزيرا للداخلية ، واحتفظ بمنصبه هذا في وزارة عبد الفتاح يحيى في سبتمبر ١٩٣٣ ، وكان يعتبر من رجال الملك وجواسيسه . استقال في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وانتخب عضوا بمجلس النواب في مايو ١٩٣٦ ، وعين وزيرا للدفاع الوطني في وزارة حسن صبري في ٢٨ يونيو ١٩٤٠ واعتزل منصبه في ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ وهو حامل وسام الامبراطورية البريطانية .

(٢) **احمد كامل** : من رجال الادارة والامن المحترفين . كان محافظا للقنال عندما اختير في مارس ١٩٣١ مديرا للامن العام حيث عمل بانسجام مع المدير العام البريطاني للادارة البريطانية المستر و.م.جريفز ، الذي اصبح مديرا لمكتب العمل . وشترك في عضوية لجنة رضا ممثلا للامن العام .

ومن الطريف ان نعرف ان احمد كامل كان ابن اخت اسماعيل صدقي باشا ، ولهذا فقد فقد منصبه في وزارة الداخلية بعد افول نجم خاله عام ١٩٣٣ ، وشغل منصب رئيس تحرير صحيفة « الشعب » جريدة حزب صدقي . ثم عين عضوا بمجلس الشيوخ في مايو ١٩٣٦ ، واختاره محمد محمود باشا وزيرا للتجارة والصناعة في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ثم وزيرا للصحة في وزارة محمد محمود المعدلة في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ . وعينه أحمد ماهر باشا مديرا لبلدية الاسكندرية في اغسطس ١٩٣٩ حيث اتهم في آخر أيامه بميوله للمحور .

له أن يصدر فى حينه لحقق الآمال التى طالما اختزنتها الطبقة العاملة وطالما ناضلت من أجلها .

* * *

بدات لجنة القيسي اجتماعاتها فى منتصف نوفمبر ۱۹۳۱ (الأهرام ١٥ نوفمبر ۱۹۳۱) . والطريف أن رئيسها محمود فهمى القيسي لم يحضر أول اجتماع لها لغيابه فى اجازة . ولعل هذه البداية أن تدل على مدى جدية الحكومة فى تشكيل اللجنة ! ! وقد ناب عنه فى افتتاح أعمال اللجنة يونس صالح باشا ، المستشار الملكى لوزارة الداخلية ، ووضعت اللجنة نظاما لعملها فقررت أن تعقد اجتماعاتها مرتين أسبوعيا (الاثنين والخميس) كما قررت البدء باعداد مشروع قانون تشغيل الأحداث ثم مشروع تشغيل النساء على أن يتلو ذلك مشروع التعويض عن حوادث العمل والنقابات . وقدم جريفز بالفعل المشروع الخاص بالأحداث الذى اعده مكتب العمل الى اللجنة .

ولا تحسب أن لجنة القيسي كانت قادرة أو راغبة فى اجراء دراسات أو بحوث موسعة فى التشريع العمالى على النحو الذى قامت به لجنة رضا ، ولهذا فاننا نعتقد انها وقعت منذ اليوم الأول تحت نفوذ وتأثير مكتب العمل ومديره جريفز الذى استعد بمشاريع جاهزة للقوانين بحيث لم يكن أمام اللجنة الا أن تطلع عليها بصورة اجرائية وتحولها الى مجلس الوزراء .

وبالتأكيد فان الطبقة العاملة التى فقدت اتحادها ومعظم نقاباتها منذ مارس ۱۹۳۱ لم يكن فى مقدورها أن تؤثر فى اتجاهات لجنة القيسي او اعمالها ، بينما كان وجود مندوب اتحاد الصناعات فى اللجنة يتيح له فرص التأثير والتوجيه او على الأقل نقل وجهة نظر أصحاب الأعمال الى اللجنة . ولكننا نعتقد ، رغم ذلك ، أن بعض قيادات الطبقة العاملة حانت لهم فرصة محدودة للتعبير عن رأيهم فى التشريع وذلك فى مناسبتين على جانب كبير من الأهمية فى هذه الفترة : أولهما مناسبة زيارة المستر والترسكفنل(١) سكرتير عام الاتحاد الدولى للنقابات ، لمصر فى خريف ۱۹۳۱ ، وثانيهما مناسبة وصول بعثة مكتب العمل الدولى (بتلر ــ تشيلدز) الى مصر فى ١٦ فبراير ۱۹۳۲ .

وينبغى أن نكون على بينة هنا بالاختلاف الشديد بين البعثتين أو الزيارتين . فقد حضر سكفنل الى مصر **استجابة للشكوى** التى قدمها الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى الى الاتحاد الدولى للنقابات اثناء انعقاد مؤتمره فى مدريد . أما بعثة بتلر ــ تشيلدز فقد حضرت الى مصر **استجابة لدعوة من الحكومة** الى مكتب العمل الدولى بغرض تقديم الاستشارة حول تشريع العمل المقترح وتنظيم مكتب العمل المصرى .

---

(١) **والتر سكفنل** Walter Schevenels ولد فى ١٨٩٤ . وفى ١٩٢٩ كان سكرتيرا للاتحاد الدولى للنقابات ثم سكرتيرا عاما له بين ١٩٣٠ ، ١٩٤٥ . انتخب سكرتيرا مساعدا للاتحاد العالمى للنقابات WFTU من ١٩٤٥ الى ١٩٤٩ ثم سكرتيرا للمنظمة الاوروبية للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ICFTU منذ ١٩٥٠ .

ونظرا لاختلاف طبيعة المهمة الموكولة الى كل بعثة ، فاننا نتوقع ان تختلف طبيعة اتصالاتهما بقيادات الطبقة العاملة وأسلوب هذا الاتصال ونتائجه .

فقد وصل والتر سكفنل الى مصر على غير رغبة الحكومة ، ولهذا فانها سعت منذ اليوم الأول الى عرقلة زيارته ومنعه من الاتصال بقيادة الطبقة العاملة . ولكن عباس حليم تمكن من استقباله فى ميناء بورسعيد ونقله بسيارته الخاصة الى القاهرة . ثم نظم له لقاءا واسعا فى نادى المعادى بعدد كبير من رؤساء وسكرتيرى النقابات . ويقول النقابى المعاصر محمد حسن عماره ، فى مذكراته (غير مطبوعة صفحة ١٧) : « ان العمال شرحوا له كل ما قامت به الحكومة من تعسف واضطهاد وتشريد للعمال وكبت الحرية النقابية وغلق دور النقابات والاتحاد العام وما يقاسيه العمال من شظف العيش من سوء معاملة اصحاب الأعمال والراسمالية وتحالفها مع حكومة صدقى .. » .

وقضى سكفنل نحو اسبوع فى مصر واعد تقريرا عن زيارته واتصالاته وملاحظاته اثار فيه « مسألة العمال فى مصر وتشريعهم وعلاقاتهم بالحركة العمالية العامة » (مقال لحسنى الشنتناوى : الأهرام ٢٤ نوفمبر ١٩٣١) .

ويؤكد محمد حسن عمارة فى مذكراته ايضا (صفحة ١٨) معلقا على الزيارة « ان هذا النشاط المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية فى الخارج كان له اثر فعال فى محاولتها القيام باصدار تشريعات العمل ، والاستعانة فى ذلك بأحد خبراء مكتب العمل الدولى » .

واذا انتقلنا الى لجنة بتلر ــ تشيلدز والفرص التى اتاحتها زيارة هذه اللجنة لقيادات الطبقة العاملة للتعبير عن آرائها فى تشريع العمل ، فاننا سنلاحظ انه على الرغم من ان اللجنة كانت مدعوة من قبل الحكومة فانها قد تيسر لها شيء من الاتصال بعدد من النقابيين فى اجتماعات ومقابلات نظمتها الحكومة بطبيعة الحال . ويؤكد بتلر هذه الحقيقة فى تقريره (الفقرة رقم ٧) فيقول :

> « وقد حصلت أيضا على معلومات نافعة من نقابات العمال . فانتهزت فرصة اجتماعى بزعماء العمال فى مختلف الجهات لأستطلع رأيهم فى المسائل التى تشغل بالهم اكثر من سواها واتناقش معهم بشأنها . وقد مكنتنى الاجتماعات التى عقدتها مع نقابات القاهرة والاسكندرية من جمع بيانات قيمة عن كيفية معاملة العمال فى مختلف الصناعات التى تمثلها هذه النقابات . كذلك قمت بزيارات قصيرة لنقابات دمنهور وطنطا والمحلة الكبرى . وقد كان للملاحظات العملية الملموسة التى ابديت لى وقع كبير فى نفسى ، وتبين لى أن هم النقابات الأكبر ينحصر فى تحسين حالة أعضائها تحسينا فعليا ، وان هذه النقابات لاتهتم كثيرا بالفلسفة الاجتماعية العامة ، مثال ذلك ما جاء فى خطاب القاه احد زعماء العمال فى الاسكندرية نائبا عن خمس وعشرين نقابة اذ اكد ان ما يريده العمال هو الأخذ بنصيب من التعليم وتخفيض اجور السكن ووضع أحكام قانونية

تنظم شروط استخدامهم ... ومع ان النقابات بصفة عامة كانت معتدلة فى مطالبها ولم تشف شكواها عن عداء نحو اصحاب الأعمال ولكنى ادركت انهم يعبرون عن رغبة فى تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة » .

ولكننا نشك فى جدوى هذه الاتصالات بين بعثة بتلر والقيادات النقابية للطبقة العاملة . بل اننا نشك ايضا فى سلامة هذه الاتصالات . فالأغلب أنها تمت مع عناصر نقابية موالية للحكومة أو عناصر عاجزة عن تصوير القهر الذى تتعرض له الحركة النقابية وعاجزة عن نقل المطالب الحقيقية للطبقة العاملة فى هذه الفترة .

لقد كتب الكثير عن تقرير بتلر واعتبره الكثيرون علامة هامة على طريق التشريع العمالى فى مصر ، ولسنا هنا بصدد استعراض آراء بتلر وتوصياته بالتفصيل فذلك أمر يعوضنا عنه نشر التقرير كاملا فى السنوات الأخيرة (١) . والذى يهمنا هنا على وجه التحديد هو وضع هذا التقرير فى اطار السياسة الصدقية فى تشريع العمل .

وفى تقديرنا ان بتلر انتهى فى تقريره الى النتائج والتوصيات التى كانت مقبولة تماما لدى لجنة القيسى ولدى المستر جريفز . المدير البريطانى لمكتب العمل المصرى .

ان التطابق الذى يكاد أن يكون كاملا بين الآراء الأساسية فى تقرير بتلر وبين الاتجاهات السائدة داخل لجنة القيسى وداخل مكتب العمل المصرى ، مسالة لا يمكن التجاوز عنها بسهولة . انهم يتفقون جميعا على رفض مشروع قانون العمل الموحد الذى أعدته لجنة رضا ، ويفضلون اصدار قوانين منفردة لكل مجال من مجالات تشريع العمل . بل انهم يتفقون تماما فى اختيار المجالات التى سيكون لها الأولوية فى التشريع العمالى وهى مجالات تشغيل الأحداث والنساء ومجال التعويض عن اصابات العمل وربما الاعتراف بالنقابات فى ظل نظام ادارى للتسجيل والرقابة . ونحن نعرف بالطبع ان مكتب العمل المصرى كان قد فرغ فعلا من اعداد هذه القوانين ووضعها تحت نظر لجنة القيسى لاقرارها اجرائيا . فلما حضر بتلر الى مصر شارك فى بعض اجتماعات لجنة القيسى وبارك موقفها المسبق من هذه القوانين . فهو يقول لنا فى تقريره (فقرة ٢١) :

« ادركت الحكومة ما تقضى به الحاجة من انتهاج سياسة اجتماعية جديدة فقررت انشاء لجنة للتشريع برئاسة حضرة صاحب السعادة محمود فهمى القيسى باشا ، وبفضل جهود هذه اللجنة التى اتيحت لى فرصة الاشتراك فى بعض جلساتها ، سيكون من الممكن تقديم تشريع فى القريب العاجل عن حماية النساء والأحداث والتعويض عن الحوادث التى تقع للعمال » .

وحتى فكرة بتلر عن ضرورة الفصل بين اختصاصات مكتب العمل وبين

---

(١) نشرته مجلة « الطليعة » فى عددها رقم « ٦ » يونيو ١٩٦٥ .

اختصاصات ادارة عموم الامن ، وهى الفكرة التى قد نظن انها ستكون موضع خلاف بينه وبين أعضاء لجنة القيسى وجريفز (وغالبيتهم من رجال الأمن) حتى هذه الفكرة كانت تجول فى اذهان المسئولين كما كانت موضع ارتياح اسماعيل صدقى ذاته .

لكل ذلك ، نرى ان تقرير بتلر لم يكن له ادنى تأثير فى صياغة سياسة صدقى باشا التشريعية او فى تحديد اتجاهاتها . ولكنه كان فى حقيقة الأمر شهادة اعتماد سعى صدقى للحصول عليها من مكتب العمل الدولى تأييداً لسياسته المقررة بالفعل فى مواجهة ما كانت تلقاه هذه السياسة من معارضة او نقد .

وبحصول حكومة صدقى واجهزتها المختصة بشئون العمل (لجنة القيسى ومكتب العمل) على هذا الدعم الدولى لسياستها العمالية متمثلا فى تقرير بتلر (قدمه فى ٢١ مارس ١٩٣٢) نشطت هذه الأجهزة نشاطا محموما لتنفيذ سياستها ولاصدار قانون تشغيل الأحداث وقانون تشغيل النساء ، واعداد البحوث الميدانية اللازمة لمشروع قانون التعويض عن اصابات العمل .

ففى نهاية مايو ١٩٣٢ أصبح معروفا ان لجنة القيسى انتهت من اعداد الصيغة النهائية لمشروعى قانون الأحداث والنساء وانها مصممة على تقديمهما الى البرلمان قبل انتهاء دورته .

وفى ٥ يوليو ١٩٣٢ اعلن أن الملك وقع المرسومين بقانون لاحالتهما الى البرلمان (الأهرام ٦ يوليو ١٩٣٢) وحفلت الصحافة الموالية للحكومة بمقالات عن المشروعين واهمية صدورهما . ولكننا لم نسمع ــ بطبيعة الحال ــ صوتا نقابيا يتعرض لهما بالتأييد أو النقد ، باستثناء المحامى حسنى الشنتناوى ، المستشار السابق للاتحاد العام المغلق الذى نشر نصوص المشروعين بالأهرام دون تعليق يعتد به . ولكنه ذكر عرضا ان هناك « شبه اجماع فى معارضة بعض احكامهما خصوصا ما تعلق بالسن الذى يسمح فيها للأحداث بالاشتغال بالصناعة وكذلك بالعطلة التى اجازها المشروع الجديد للنساء أثناء الوضع ، وبالعقوبة التى تترتب على مخالفة احكام القانون (الأهرام ١٦ يوليو ١٩٣٢) .

وبينما خفتت اصوات كثيرة ، ارتفع صوت عبد الرحمن رضا باشا رئيس لجنة رضا المشهورة ، ضد المشروعين . ففى حديث أجراه على صفحات جريدة الأهرام (١٦ يوليو ١٩٣٢) اعترض بشدة على أن المشروع الجديد جعل الحد الأدنى للسن فى تشغيل الأحداث بالصناعة تسع سنوات وقال ان هذا الحد يخالف ما ورد فى المشروع الذى اعدته لجنته وهو ١٢ سنة ، ويخالف ما اوصى به بتلر ، فضلا عن مخالفته لطبيعة الأشياء وضرورة حماية الأحداث . واضاف رضا باشا قائلا :

> « انى لا ارى مبررا مطلقا للعدول عن سن الاثنتى عشرة لأن الحدث قبل هذا السن لا يكون صالحا بحال من الأحوال للانتاج ، وتكون جميع افكاره متجهة للهو كما أن جسمه يكون فى ابان النمو وارهاقه يعوق هذا النمو . . . فضلا عن أن سن ١٢ سنة هو السن المحدد

لانتهاء مرحلة التعليم الالزامى وليس من الجائز ان يجمع الحدث بين التعليم الالزامى والصناعة » .

واكد رضا باشا ان اختلاف المشروع عما قررته لجنته وعما قرره بتلر **« ليس له أدنى مبرر فى رأيى سوى مشايعة أرباب الأعمال »** . واعترض ايضا على زيادة ساعات العمل للأحداث فى المشروع الجديد قائلا : « اننا حددناها فى مشروعنا الأول بثمان ساعات على الأكثر للأحداث بين ١٢ ــ ١٦ سنة ، ولكن المشروع الجديد جعلها تسع ساعات للأطفال الذين دون ١٥ سنة » .

وتناول رضا باشا بعد ذلك مشروع تشغيل النساء ، فاعترض على خفض اجازة الوضع الى اسبوعين بعد ان كانت ثلاثة أسابيع فى مشروعه ، كما اعترض على العقوبات الواردة واعتبرها عقوبات غير رادعة لأصحاب الأعمال المخالفين .

ويبدو أن هذه الاعتراضات لم تجد اذنا صاغية لدى اعضاء لجنة القيسى او مكتب العمل الذين عجلوا بدفع المشروعين الى البرلمان على امل تمريرها ، ولكن لجنتا الشئون الداخلية والشئون الاجتماعية فى مجلس النواب تمكنا فى يناير ١٩٣٣ من تعديل بعض الاحكام الخاصة بتشغيل الاحداث وجعلا الحد الأدنى لسن الاستخدام ١٢ سنة مع جواز تشغيل الاحداث من سن التاسعة الى الثانية عشرة بشروط خاصة .

واخيرا صدر القانونان (الأحداث بالوقائع رقم ٥٨ فى ٢٦ يونيه ١٩٣٣ ــ النساء بالوقائع رقم ٦٥ الصادرة فى ١٧ يوليو ١٩٣٣) واعتبرهما صدقى انتصارا كبيرا لسياسته العمالية فى مواجهة معارضيه الحزبيين والنقابيين ، كما اعتبرهما انتصارا لآراء الدوائر المالية المرتبط بها ، وهما فى واقع الأمر مجرد واجهة من التشريع الاجتماعى المتخلف لعهده البغيض .

اما مشروع قانون التعويض عن اصابات العمل فقد تبخر فى مناخ اللجان الفرعية للجنة القيسى وفى مناخ البحث البطىء داخل مكتب العمل . ففى يوليو ١٩٣٢ اوفد المكتب البكباشى صالح افندى لطفى الى الاسكندرية لدراسة معدل وقوع الحوادث فى عدد من مصانعها (الأهرام ١٩ يوليو ١٩٣٢) وفى يناير ١٩٣٣ أدلى جريفز بحديث الى الأهرام (١١ يناير ١٩٣٣) قال فيه ان العقبة الرئيسية فى صياغة القانون هى مسألة التامين على العمال المشتغلين فى منشآت صغيرة (١٠ عمال فأقل) لتغطية التعويضات . ولكنه لم يبين مدى التصميم على اصدار هذا القانون . وفى تقديرنا أن دوائر الأعمال ــ يؤيدهم اسماعيل صدقى ــ لم تكن ترحب بصدور هذا القانون فى كل الأحوال .

وهكذا نجد أن الضجيج الصاخب الذى احدثه اسماعيل صدقى حول تشريعات العمل وبرنامج ٣ نوفمبر التشريعى وتشكيل لجنة القيسى ودعوة بعثة بتلر ــ تشيلدز ، لم تسفر فى نهاية الأمر الا عن قانون الأحداث الذى لم يكن احسن من القانون الصادر عام ١٩٠٩ والقرارات المكملة ، وقانون تشغيل النساء الذى كان قاصرا فى صياغته بقدر ما أصبح قاصرا فى تطبيقه . لقد كان الأمر كله ــ فى رأينا ــ

خدعة خسيسة للرأى العام العمالى ، خدعة تقوم على استخدام الشعارات والمطالب العمالية السائدة ، ومسخها فى قوانين هزيلة أو فى اجهزة ومؤسسات بوليسية مشبوهة .

واستمر صدقى باشا فى لعبته هذه عندما اصدر قرارا فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٢ بتشكيل « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » على اساس التمثيل الثلاثى للحكومة واصحاب الأعمال والعمال . ولكنه حشد فى عضويته نحو ٣٢ عضوا من الحكوميين وأصحاب الأعمال ولم يمثل العمال فيه الا باثنين جرى اختيارهما بمعرفة البوليس . ومن الطريف أنه اسند رئاسة هذا المجلس لشخصية بغيضة للمصريين وهو احمد زيور باشا ، رئيس الوزراء السابق ، وشبيه صدقى فى سياسة كبت الحريات العامة والانقلاب على الدستور .

صدقى فى مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية :

كان صدقى باشا يعتقد أن حظر النشاط النقابى وقهر القادة النقابيين ثم اقامة واجهة هزيلة من التشريع العمالى ، سيكفل له قدرا من الاستقرار والأمن على المسرح العمالى فى البلاد ، وربما لمدة طويلة . ولكنه كان بالتأكيد واهما فى اعتقاده . ذلك أن اغلاق الاتحاد العام والنقابات الموالية له ، والتلويح باصدار تشريعات العمل وما جرى حول ذلك من الدعاية الواسعة لبعثة بتلر والاتصالات التى تتم مع مكتب العمل الدولى ، لم تنجح جميعها فى وقف **الحركة اليومية للجماهير العمالية** حول ما حط عليها من آثار الأزمة الاقتصادية . صحيح أن الاجراءات الصدقية فى شئون العمل والعمال قد أسكتت أصوات المعارضة الحزبية بعض الوقت ، وقيدت نشاط القيادات النقابية الحزبية بشكل واضح ، ولكن هذه الاجراءات لم تؤثر كثيرا فى الحركة اليومية للجماهير العمالية ولم توقف نبضها المتصاعد ضد آثار الأزمة الاقتصادية .

لقد عرفنا فى الفصل السابق كيف عبرت الحركة اليومية للجماهير العمالية عن وجودها ومعاناتها من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٣١ ، ولم تتمكن معارك الصراع الحزبى المحتدم على المسرح العمالى حينذاك أن توقف هذه الحركة ، وان غطت على انبائها فى الصحافة وفى الاهتمام العام . ففى ذلك العام عبرت الحركة اليومية للجماهير العمالية عن وجودها فى سلسلة الاضرابات التى نظمها عمال شركة القنال بالاسماعيلية وعمال النور فى نفس المدينة وعمال الورش الأميرية بالقاهرة وعمال شركة الملح والصودا فى الاسكندرية وعمال الموانى والمنائر وعمال المدابغ فى الاسكندرية ايضا .. وغيرهم . وعرفنا حينذاك أن هذه المجموعة من الاضرابات تركزت فى الأغلب حول مطالب تتصل بآثار الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من محاولات لخفض الأجور أو توفير العمال .

وقد استمرت الحركة اليومية للجماهير العمالية ، بشكل محدود خلال عام ١٩٣٢ رغم اشتداد اعباء الأزمة الاقتصادية . واذا كانت انباء هذه الحركة قد أصبحت قليلة نسبيا فان ذلك يمكن أن نرجعه الى احد احتمالين : تشديد الرقابة على الصحافة والنشر أو أن النقابات اصبحت أكثر حذرا فى استخدام سلاح الاضراب مخافة الصدام

ومخافة اجراءات القمع الشديدة التى استخدمتها حكومة صدقى فى حالات عديدة كان ابرزها واقربها حادثة عمال عنابر السكة الحديدية .

وعلى الرغم من هذه المحاذير ، فان عام ١٩٣٢ لم يخل تماما من مظاهر العمل الجماعي وخاصــة وسط العمال الذين طحنتهم الأزمة الاقتصــادية وحيثما حاول اصحاب الأعمال تخفيض الأجور أو التخلص من اتفاقيات العمل القديمة .

فقد بدأ هذا العام (١٩٣٢) باضراب عمال جباسات البلاح بمنطقة القنال ، فى ١٦ فبراير ١٩٣٢ عندما حاولت الشركة التخلص من اتفاقية العمل المبرمة مع عمالها فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ . وقد استمر الاضراب أحد عشر يوما ، وتطور فى يومه العاشر تطورا خطيرا عندما أحضرت الشركة عمالا آخرين من بور سعيد والقاهرة ليحلوا محل العمال المضربين وارسلت محافظة القنال خمسين جنديا الى البلاح ، وطلبت الشركة من البوليس اخراج العمال المضربين من مساكنهم بالقوة ولكن العمال رفضوا ذلك بدعوى أنهم يسكنونها بمقتضى الاتفاق بينهم وبين الشركة فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤ وأن الذى يملك اخراجهم هو المحكمة المختلطة خصوصا وأنهم يطالبــون الشركة باحترام الاتفاق الموقع منها بينما هى لا تريد تنفيذه . (دكتور سليمان محمد النخيلى : الحركة العمالية فى مصر صفحة ١٤٨) .

وفى اغسطس ١٩٣٢ حاول تجــار « المنــاديل الاسطامبولى » واصحاب الورش المنتجة لهذه السلعة فى القــاهرة (الخرنفش والجمالية) والمحلة الكبرى وسمنود : الانفضاض على شروط العمل السائدة لعمال هذه الصناعة ، وخاصة على فئات الانتاج بالقطعة بحجة الكساد الاقتصادى ومنافسة البضائع اليابانيــة . وواجه العمال هذه الحركة باعــلان الاضراب فى منطقــة الخرنفش والغورية والجمالية بالقـــاهرة يوم ٣ اغسطس ١٩٣٢ ، ولكن البوليس هاجم مناطق تجمعهم فى المساء والقى القبض على قيادتهم للتحقيق معهم فى قسم الموسكى . وباحالة النزاع الى لجنة التوفيق تقدم المحامى حسنى الشنتناوى بعرائض للعاملين فى هذه الصناعة فى المحلة الكبرى وسمنود حيث وقعت محاولات مماثلة من جانب التجار وأصحاب الورش لخفض فئة الانتاج . وتمكنت لجنة التوفيق فى منتصف اغسطس من عقد اتفاق يحد من التخفيض فى فئة انتــاج القطعــة من ٧ الى ٦ مليمات ، ووضــع قواعد لتطبيق اشتراطات الترخيص الصحى على الورش .

ويبدو أن تجار المحلة الكبرى وسمنود وأصحاب الأعمال هناك لم يلتزموا بالاتفاق الذى أبرمته لجنة التوفيق ، فاتجه العمال من جديد الى مكتب العمل لتجديد عرض مشكلتهم على مديره . وفى نهاية أكتوبر ١٩٣٢ اجتمع جريفز بأعضاء نقابة عمــال المناديل (١) فى المحلة الكبرى وسمنود وانضم اليهم الشنتناوى عن عمال القاهرة .

---

(١) رئيس النقابة عباس احمد الطمليهى ، ووكيلها عبد الحميد المندى على ، وامين صندوقها الشيخ محمد على يوسف .

وتلفت نظرنا هنا ظاهرة التجاء العمال الى مكتب العمل رغم سبق صدور قرار بشأنهم من لجنة التوفيق (٢) . وقد لاحظنا تكرار هذه الظاهرة فى كثير من المنازعات فى هذه الفترة . ونحن نرجح أن لجان التوفيق كانت قد فقدت الكثير من نفوذها وفقدت قراراتها الكثير من قيمتها منذ أن شكل صدقى باشا مكتب العمل . وربما كان جريفز نفسه يضيق بتدخل هذه اللجان فى اختصاصاته فى وقت كان يود أن يسيطر فيه المكتب على شئون العمل سيطرة كاملة ، ويؤكد احساسنا بوجود هذه المنافسة الخفية بين مكتب العمل ولجان التوفيق ما كتبه جرجس زنانيرى ، عضو مجلس الشيوخ فى يوليو ١٩٣٤ (الاهرام ٨ يوليو ١٩٣٤) حيث يقول :

« ماذا فعلت الحكومة بعد ذلك (اى بعد حل لجنة التوفيق ١٩١٩) ؟ انها الغت لجنة التوفيق (بشكلها الجديد) وكلفت المحافظين والمديرين درس الشكاوى التى تقدم الى دوائرهم فأصبحت أعمال هذه اللجان تنحط شيئا فشيئا حتى تفاقمت الحال وفكرت الحكومة حينئذ فى انشاء مكتب العمل . فهل تظن الحكومة استنارت فى ذلك برأى أعضاء لجنة التوفيق المنحلة ؟ وقد كان فى استطاعة هؤلاء الأعضاء تنوير الادارة والاشتراك معها فى وضع الأسس الجديدة لمكتب العمل » .

ومهما يكن الأمر ، فقد استمر انقضاض أصحاب الأعمال على الأجور وشروط العمل طوال ١٩٣٢ ، وانتقل هذا التيار الى داخل المصالح الحكومية ذاتها بحجة مواجهة آثار الازمة الاقتصادية .

ففى **القطاع الحكومى** صدرت الميزانية الجديدة متضمنة تخفيضا كبيرا فى أجور العمال بكافة مصالح الدولة الأمر الذى كان له وقع أليم فى نفوس العمال . ولما كانت نقابات عمال الحكومة مغلقة ، فان حركة العمال لمواجهة قرارات التخفيض اتسمت بالفردية والتردد وغلب عليها طابع « الالتماس والشكوى » . ففى وزارة الأشغال طبق قرار تخفيض الأجور ابتداء من سبتمبر ١٩٣٢ بحيث خفض أجر العامل الذى يتقاضى ٧ قروش بنسبة ١٥ ٪ ، و ٦ قروش ١٢ ٪ و ٥ قروش ١٠ ٪ . وصرح حسين سرى بك ، وكيل وزارة الأشغال العمومية حينذاك « بأن الوزارة راعت فى التخفيض الذى قررته الحالة الاقتصادية فى البلد وأجرة المثل للعمال خارج الحكومة » (الاهرام ٩ سبتمبر ١٩٣٢) . واتجهت بعض المصالح الاخرى الى خفض ايام العمل الأسبوعية « حتى أصبحت أجور العمال لا تفى بحاجاتهم ، وذلك أن معظم هؤلاء العمال يعيشون فى القاهرة أو فى عواصم المديريات والمعيشة فيها كثيرة التكاليف بالنسبة للريف » (نفس المصدر) وأبدعت وزارة الزراعة ووزارة الأوقاف نظما غريبة لدفع الأجور بصورة عينية بدلا من صرفها نقدا ، فوضعت نظاما اقطاعيا مندثرا يعرف

---

(٢) قرر مجلس الوزراء فى أول مايو ١٩٢٤ انشاء لجنة توفيق لكل مديرية ومحافظة برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة وقاضي بالمحاكم الاهلية ومندوب عن أصحاب الاعمال وآخر عن العمال .

باسم نظام « التملية » الذى يقتطع فيه العامل سلخة من الأرض مقابل العمل طول السنة فى التفاتيش الزراعية التابعة لهاتين الوزارتين .

وامتد نظام تخفيض الأجور الى الموظفين ايضا عند تنفيذ الكادر المعروف « بكادر ١٩٣١ » الذى ترتب عليه تخفيض فئات المرتبات فى جميع الدرجات وخفض فئات العلاوات والغاء دورتها السنوية .

والحقيقة ان صدقى باشا كان يبيت الانقضاض على مرتبات الموظفين منذ توليه الوزارة فى يونيو ١٩٣٠ كاجراء لضغط مصروفات الحكومة أثناء الأزمة . ولكنه لأسباب سياسية وحزبية ظل مترددا فى اتخاذ هذه الخطوة . فهو أحيانا يقرر « ان المرتبات التى يتقاضاها الموظفون أكثر بكثير جدا مما ينبغى » (السياسة المصرية والانقلاب الدستورى : تأليف د. محمد حسين هيكل ـ محمد عبد القادر المازنى ـ محمد عبد الله عنان . صفحة ٧٩) وأحيانا أخرى يطمئن الموظفين « بأن رغبة الحكومة موجهة دائما نحو اسعاد حالهم والسهر على راحتهم .. واذا كانت حالة الميزانية تستدعى تضحيات فكن على ثقة من أن الموظفين هم آخر من يفكر فيهم ليكونوا محل هذه التضحية » (نفس المصدر صفحة ٧٩) .

وفى ديسمبر ١٩٣٠ عقد اجتماع برئاسة وزير المالية اسماعيل صدقى نفسه ووكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرين الماليين وناقشوا الاقتراحات الآتية

١ ـ خفض مرتبات الموظفين والمستخدمين .

٢ ـ الغاء العلاوات الدورية فى السنة المقبلة .

٣ ـ الاكتفاء بالعلاوات الخصوصية والغاء العلاوات الدورية .

واخيرا استقر الامر على اصدار كادر ١٩٣١ مع وقف العلاوات الدورية ، ثم تلى ذلك فى عام ١٩٣٢ بقرار منع التعيين فى الوظائف الخالية او زيادة مرتبات من يعينون بمراسيم . كما صدرت قرارات متفرقة لضغط المصاريف كان لها أسوأ الأثر فى مستوى دخول عمال وموظفى الحكومة .

وفى تقديرنا أن انقضاض الحكومة على أجور العمال ومرتبات الموظفين بهذه الصورة كان ضمن العوامل ـ ان لم يكن أهمها ـ التى شجعت أصحاب الأعمال وخاصة فى شركات المرافق على المحاولات التى ملأت الشهور الأخيرة من عام ١٩٣٢ وطوال عام ١٩٣٣ بأحداثها ، وهى محاولات خفض الأجور ونقض الاتفاقيات القديمة وتوفير العمال . ولكن اذا كان عمال وموظفو الحكومة قد تقبلوا صاغرين ما جرى لهم من تخفيضات ، فان العمال فى هذه الشركات اتخذوا موقفا مختلفا تماما ، واستخدموا كافة ما أتيح لهم من استخدامه من أساليب العمل الجماعى والمقاومة العنيفة لمحاولات خفض أجورهم .

واذا تتبعنا هذه المحاولات حسب ترتيبها الزمنى خلال هذه الفترة ، أى من اكتوبر ١٩٣٢ حتى انتهاء حكم صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ ، فاننا سنجد أن أولى هذه

المحاولات قد وقعت فى اكتوبر ١٩٣٢ بميناء البصل فى الاسكندرية . كفى ١٢ اكتوبر ١٩٣٢ **أعلن عمال النقل فى دائرة بورصة ميناء البصل** من قبانية ووزانين وحمالين وحوذية الاضراب لمقاومة حركة خفض اجورهم . ولكنهم أضطروا الى وقف الاضراب مؤقتا لمدة شهر على وعد من المحافظ ومن المقاولين لاعادة النظر فى التخفيضات التى تقررت (خفض أجر رئيس الحوذية من ٢٦ قرشا الى ٢٢ قرشا واجر الحوذى من ٢٢ قرشا الى عشرين قرشا) . والمرجح أن انقساما وقع فى صفوف العمال بين فريق يؤيد استمرار الاضراب وآخرين يؤيدون ارجاءه حسب وعد المحافظ .

وتعرض **عمال ترام الاسكندرية** فى يناير ١٩٣٣ لمحاولة مماثلة ومفاجئة من جانب الشركة تستهدف تخفيض الأجور وخاصة اجور أقسام الحركة والورش . ففى ٣٠ يناير ١٩٣٣ أصدرت الشركة قرارا بتخفيض الأجور بنسبة ١٥ ٪ مع توفير عمال الاشارات والمفتشين والنظام واقسام الورش . كما قررت الشركة وقف صرف العلاوات الدورية ، واعلنت عن استعدادها لصرف مكافأة نهاية الخدمة لمن يرغب فى ترك خدمتها من العمال ، وفصل العمال المدينين للمرابين والذين يحجز المرابون على اجورهم « تحت يد الشركة » .

وهدد العمال باعلان الاضراب ردا على قرار الشركة ، وسارع المستر جريفز بالانتقال الى الاسكندرية لتسوية النزاع بعد ان عجز المحافظ عن اقناعهم بقبول قرار التخفيض . والمرجح ان جريفز نجح فى اقناع العمال بارجاء اعلان الاضراب وان لم يتمكن من تسوية النزاع .

والملاحظ ان العمال انتهزوا فرصة النزاع فأعادوا الحياة والنشاط الى نقابتهم رغم قرار الحكومة وقف النشاط النقابى . فقد ارسلوا برقية الى الدكتور محجوب ثابت يدعونه لمعاونتهم فى تسوية النزاع ، كما ظهر بجانبهم مستشارهم القديم عبد الحميد السنوسى المحامى الذى كان يرأس نقابتهم عام ١٩٢٧ حينما كانت تسمى « جمعية الاتحاد والتضامن لعمال شركة ترام الاسكندرية والرمل » . وكتب مراسل الاهرام فى الاسكندرية فى ١٣ فبراير ١٩٣٣ يقول « لم تحل مشكلة النزاع القائم بين عمال الترام وادارة الشركة . وقد ازداد هؤلاء العمال تشبثا بمطالبهم وظلت الشركة على عزمها واصرارها على تخفيض علاوة غلاء المعيشة بمعدل ١٥ ٪ من اجورهم » .

وواصلت النقابة بقيادة الاستاذ عبد الحميد السنوسى عقد الاجتماعات بالعمال . فعقدت اجتماعا كبيرا فى ميناء البصل « حيث يجتمعون عادة » لابلاغ العمال باتجاهها نحو رفع دعوى قضائية ضد الشركة لاخلالها بالإتفاقات المبرمة بينهما منذ سنوات ، وفى تقديرنا ان هذا الاتجاه كان نتيجة لعدة عوامل اهمها موقف المحامى عبد الحميد السنوسى وفكره او نظرته القانونية الى النزاع . ولعل النقابة قدرت معه ضعف فكرة الالتجاء الى لجان التوفيق أو الالتجاء الى جريفز ومكتب العمل الذى فشل فى تسوية النزاع ، واذا كان الاضراب سيجر عليها نقمة الحكومة واجهزة الأمن ، فليس امامها غير سبيل التقاضى أمام المحاكم المختلطة .

ولكن هذه الآراء اصطدمت بتصميم العمال على خوض المعركة ضد ادارة الشركة ، وايمانهم بفاعلية سلاح الاضراب فى المعركة . وظهر ذلك بوضوح فى الاجتماع الذى عقدته النقابة طوال يوم ٢٤ فتراير ١٩٣٣ بقاعة أوزونيا بجوار محطة الرمل وحضره نحو خمسمائة عامل فى الصباح ومثلهم بعد الظهر حسب ورديات عملهم ، كما شارك فيه عبد الحميد السنوسى والدكتور محجوب ثابت .

وقد حاول السنوسى وثابت طوال اليوم اقناع العمال بعدم الجنوح الى الاضراب وبضرورة التريث فى الأمر ومواصلة المفاوضة مع الشركة بواسطة المحافظ « والساعين فى سبيل اصلاح الموقف » ولكن العمال اصروا على توجيه انذار الى الشركة مدته ١٥ يوما يعلن فى نهايتها الاضراب الى أجل غير مسمى حتى يسوى النزاع ، كما قبلوا فى نفس الوقت مواصلة المساعى من أجل تسوية سلمية خلال فترة الانذار .

وفى اليوم التالى ، وجهت النقابة « الانذار » الى محافظ الاسكندرية وادارة الشركة ووزارة الداخلية ، وجاء فيه أن « الانذار » صادر باجماع الآراء فى الجمعية العمومية لعمال ترام الاسكندرية وانهم سيضربون عن العمل تماما بعد مضى المدة المقررة . وعرض « الانذار » اقتراحا بعرض النزاع على لجنة التوفيق خلال المدة التى تنتهى بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تسليم الانذار .

والمطلع على النص الكامل لهذا الانذار يلاحظ انه كان يحمل بصمات الصياغة القانونية التى يجيدها المحامى عبد الحميد السنوسى . ولعل الجمع بين الانذار بالاضراب وبين فكرة عقد لجنة التوفيق كان فى حد ذاته نوعا من التوفيق بين الآراء المتضاربة وسط العمال أو بين رغبة المستشارين وبين رغبة العمال .

وتغلبت فكرة عقد لجنة للتوفيق فى النزاع ، فعقدت فى ١١ مارس ١٩٣٣ وهو اليوم المقرر لاعلان الاضراب وحضرها حسن صبرى باشا ، المحافظ ، وجريفز . واحمد حسن بك رئيس نيابة الاسكندرية ومحمد حمدى السيد بك القاضى بالمحكمة الأهلية . وحضر عن العمال عبد الحميد السنوسى والدكتور ثابت وعن ادارة الشركة مسيو بيچيه مديرها . وقد عقد الاجتماع فى جو متوتر نتيجة تجمهر عدد كبير من العمال والمنتدبين العماليين (١٨ مندوبا عن كافة الاقسام) خارج مبنى المحافظة . ولم يسفر الاجتماع الذى استمر حتى الثانية والنصف بعد الظهر عن نتيجة مرضية للطرفين وتقرر استئنافه يوم ١٦ مارس ١٩٣٣ . وكتب مندوب الاهرام (١٢ مارس ١٩٣٣) يصف طرفا مما جرى فى هذا الاجتماع وخاصة الدفاع الذى قدمه الدكتور محجوب ثابت وعبد الحميد السنوسى فقال « انهما سجلا فى أول الجلسة احتجاجهما على تصرف الشركة لأنها حاولت ان تفسخ عقدا محترما بجرة قلم وقالا انه لا شىء يبرر محاولتها تخفيض علاوة المعيشة ولا سيما انها أخرجت من خدمتها كثيرين من العمال واستخدمت عمالا آخرين بعقود من ١٩٢٨ ، وهذا اخلال خطير بشروط الاتفاق المبرم بين الشركة والعمال » .

وقد تمكنت لجنة التوفيق فى اجتماعها يوم ١٦ مارس ١٩٣٣ من الوصول الى

اتفاق وسط رغم اصرار مدير الشركة على عدم سحب القرار موضوع النزاع . وتضمن الاتفاق :

اولا : وضع فئات للتخفيض الذى سيسرى على الأجور . فالعامل الذى يتقاضى عشرة قروش يوميا يعفى من قرار التخفيض ومن يتقاضى بين ١٠ ـ ١٥ قرشا يخصم منه ١٥ مليما ومن تزيد أجورهم على ١٥ قرشا يخصم منه ١٥ ٪ من علاوة الغلاء .

ثانيا : اعادة ستة من العمال الذين فصلتهم الشركة من خدمتها .

ثالثا : دفع مكافآت نهاية الخدمة لمن يرغب فى ترك الخدمة .

وبالرغم من أن هذا الاتفاق قد أنهى الخلاف وتلافى الاضراب فان الغالبية العظمى من العمال لم تكن راضية تماما به . كما أن الادارة كانت تبيت عدم الالتزام به وخاصة فيما يتصل بحريتها فى التعيين بعقود خارج الاتفاقية ولهذا لم يكن غريبا أن تثار المشكلة من جديد فى يوليو ١٩٣٣ .

وفى منطقة **البحر الأحمر** اضرب الف وخمسمائة عامل من عمال شركة الفوسفات بالقصير فى نهاية فبراير ١٩٣٣ لوقف محاولات الشركة لزيادة ساعات العمل ، ولمطالبتها بزيادة الأجور ودفع التعويضات لزملائهم الذين أصيبوا وتوفوا بسبب العمل .

واذا كان نزاع ترام الاسكندرية وعمال القصير قد انتهى بسلام ولم يجر فيهما صدام عنيف بين العمال والسلطة الصدقية ، فان ما حدث بالقاهرة فى **النزاع الذى نشب بين شركة السيارات العمومية المصرية** (ثورنيكروفت) وبين عمالها فى ابريل ١٩٣٣ كان صورة مختلفة تماما . فقد تطورت أحداث هذا النزاع تطورا عنيفا وجرت فيه كافة اشكال الصدام بين العمال والبوليس ، وبين العمال المضربين والعمال الجدد . فضلا عن وقائع الاعتقال والمحاكمة للعمال ، واختلاف الرأى العام أو انقسامه فى مواجهة الأحداث .

والواقع أن جذور هذا النزاع تعود الى مارس ١٩٣٣ عندما اتجهت ادارة الشركة بحجة الكساد نحو زيادة ساعات التشغيل لعمالها والغاء بعض الامتيازات المتصلة بأوقات الراحة والاجازات ، بل ان الادارة قررت حينذاك اجراء تعديلات فى الأجور ترتب عليها تخفيضها بنسبة ٢٥ ٪ فى بعض الأحوال . وقابل العمال هذه القرارات باعلان الاضراب فى مارس ولكنهم عادوا الى العمل على وعد من « لجنة النقل المشترك » التابعة لمصلحة التنظيم (وزارة الأشغال العمومية) ببحث شكواهم . فلما طال انتظارهم توقفوا عن العمل من جديد يوم ١٨ ابريل ١٩٣٣ وبعثوا بوفد منهم يضم نحو ٣٥٠ سائقا وعاملا لرفع التماسهم الى وزير الأشغال العمومية . وتمكنوا بالفعل من تقديم مذكرة بمطالبهم المحددة الى مدير مكتبه وكانت تتلخص فى مطلب « تخفيض ساعات العمل من ١٤ ساعة الى ثمان ساعات فى اليوم واعادة أجورهم الى ما كانت

عليه قبل ان تخصم الشركة منها نحو ٢٥ ٪ من أجورهم واعادة منحهم امتياز الأجازات والراحة » (الاهرام ١٩ ابريل ١٩٣٣) .

وحاول وفد العمال التوجه بعد ذلك الى مبنى المحافظة لعرض مطالبهم على المحافظ فلما وصلوا الى شارع قصر العينى اعترضت مسيرتهم قوة من رجال البوليس وطلبت منهم التفرق . وهناك اشتبك الجانبان فى مشادة كلامية انتهت باشتباك دموى طلبت خلالها قوة البوليس تعزيزا من قسم عابدين . واسفرت المعركة عن سقوط ثلاثة جرحى من رجال البوليس وعدد كبير من العمال . والقى القبض على ١٢ من العمال بينهم اثنين من الرعايا اليونانيين .

وعلى الرغم من جسامة هذا الحادث ، فقد عاد العمال الى العمل على أمل أن تنتهى « لجنة النقل المشترك » من بحثها لمطالبهم . وكانت اللجنة تقوم بالفعل بدراسة مقارنة للأجور فى قطاع النقل بالسيارات ، ووجدت ان العمال يتقاضون أجورا يومية من شركة هليوبوليس تتراوح بين ٢٠ ، ٢٦ قرشا ، وبين ١٦ ، ٢٢ ، ٢٧ قرشا فى شركة ترام القاهرة ، وبين ١٨ ، ٢٥ قرشا فى شركة سيارات الاسكندرية ، وجميعها اجور مقاربة أجور شركة ثورنيكروفت التى كانت قررت تخفيضها الى سبعة جنيهات شهرية للسائق وأربعة جنيهات للكمسارى .

وشعر قادة العمال بأن اتجاهات اللجنة ليست محايدة تماما فى بحثها لمطالبهم وان الشركة مصممة على تنفيذ قرارات تخفيض الأجور وغيرها من القرارات التى تمس شروط العمل ، دون اعتبار لمطالبهم . ولهذا قرر قادة العمال اعلان اضراب مفاجىء يوم ١٨ مايو ١٩٣٣ دون توجيه الانذار القانونى للشركة ولسلطات الأمن .

> ووصفت « الاهرام » شوارع القاهرة صباح الاضراب فقالت :
> « اصبح الجمهور امس فاذا به يجد الشوارع خالية من السيارات شركة الأمنيبوس العمومية المصرية المعروفة باسم شركة ثورنيكروفت ، وكانت الجماهير فى بداية الأمر تنتظر فى محطات الشركة زمنا طويلا فى انتظار العربات ، وبعد أن يطول انتظارهم يعلمون بحركة الاضراب فيتحولون الى الترام ، وقد كان أكثر الجمهور تألما من هذا الاضراب هم أصحاب الاشتراكات « الأبونيهات » وللشركة اربعة عشر خطا متغلغلة فى جوف القاهرة وضواحيها . وقد أحدث وقف عربات الشركة أمس فراغا كبيرا فى العاصمة وركز حركة النقل العام فى عربات الترام » . (الاهرام ٢٠ مايو ١٩٣٣) .

وحاول العمال المضربون تعريف الجمهور بموقفهم فى النزاع فأبرقوا الى الصحف اليومية بقائمة مطالبهم وموقف كل من الحكومة والشركة من هذه المطالب على النحو الوارد فى النص التالى :

« نحن عمال شركة الأومنيبوس العمومية المصرية ، اضربنا

احتجاجا على رفض الشركة جميع مطالبنا وعدم توسط الحكومة بيننا ، وسنستمر فى الاضراب حتى تنفذ المطالب الآتية نهائيا :

اولا : ان تكون المناوبة سبع ساعات فقط .

ثانيا : أن يكون مرتب السائق تسعة جنيهات والكمسارى خمسة

ثالثا : الا تتخلل المناوبات ساعات راحة .

رابعا : ايقاف سيارات « مالطة » لضررها بصحة العامل .

خامسا : تثبيت جميع عمال اليومية بالحركة والهندسة .

سادسا : تنفيذ باقى المطالب الخاصة بلجنة التحكيم والأجازات الأسبوعية والسنوية والتعويض والمكافآت الى آخر ما جاء بالمطالب مما يختص بعمال الحركة والهندسة .

والعمال يأسفون لتعنت الشركة الذى حملهم على الاضراب » .

وردت ادارة الشركة على الاضراب باتخاذ موقف متشدد تماما ، فوجهت على صفحات الجرائد « انذارا » الى جميع السواقين والكمسارية انه فى حالة عدم رجوعهم الى العمل بعد ٤٨ ساعة تبتدىء من الساعة السادسة صباحا من يوم السبت ٢٠ مايو ١٩٣٢ ستعتبرهم مستقيلين من تلقاء انفسهم وستجرى اللازم لملء الوظائف الخالية .

ومن الطريف أن عباس حليم القابع داخل سراياه منذ اغلاق الاتحاد العام فى ١٥ مارس ١٩٣١ ، ارسل برقية احتجاج ضد الشركة ، نشرتها الصحف ، تقول :

« يحتج الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى على ضروب العنت والاستبداد التى يلاقيها عمال شركة ثورنيكروفت ويسجل على مكتب العمل عجزه عن انصافهم وتحقيق مطالبهم حيال عسف الشركة كما يحتم عليه واجبه الذى قام من اجله » .

وهذا الاحتجاج فى حد ذاته يثير عددا من الملاحظات . فمن ناحية ، لم تكن نقابة عمال شركة ثورنيكروفت ضمن نقابات الاتحاد العام المغلق . ولعل عباس حليم قد ظن ان تدخله بأى شكل فى احداث الاضراب سيعيد اليه بعض سمعته التى فقدها منذ غلق الاتحاد . ومن ناحية أخرى ، كان واضحا أن هذا الاضراب ينتمى الى الحركة اليومية التلقائية وليس الى الحركة الفوقية للقيادات الحزبية النشيطة على المسرح العمالى ، ولعل ذلك ان يفسر لنا فشل هذا الاحتجاج فى أن يحقق اى اثر أو تأثير فى الموقف .

ومن الطريف أيضا أن جريدة « الاهرام » مارست نشاطا مشبوها داخل أحداث الاضراب ، فأوفدت مندوبا الى الشركة واهتمت بعرض وجهة نظر ادارتها فى النزاع بالتفصيل دون أن تعنى بعرض وجهة نظر العمال بنفس القدر من الحماس الذى عرضت به جانب الادارة .

وتحمست أجهزة الأمن فى نشاطها ضد العمال المضربين ، وربما كان بعض افرادها

لا يزالون يحملون للعمال ضغنا دفينا منذ معركة شارع قصر العيني ، فضلا عن المناخ العام للقهر الذى يشيعه حكم صدقى باشا . وقد بلغ التعاون بين البوليس وادارة الشركة الى حد ان مدير الشركة كان يتولى بنفسه اصدار الأوامر الى رجال البوليس من بلوكات الخفر المرابطين حول الجراج فى سوق الاسطبلات بشارع فؤاد الأول فيلقون القبض على العمال الذين يقتربون من الجراج او يطاردونهم فى الشوارع المحيطة .

وعجلت « لجنة النقل المشترك » الذى كان تراخيها سببا لاعلان الاضراب ، عجلت الى عقد اجتماع يوم ١٩ مايو ١٩٣٣ حضره محمود صبرى بك مدير مصلحة التنظيم كما حضره جريفز مدير مكتب العمل . ورفضت اللجنة اشتراك مندوب نقابة العمال فى مناقشاتها بناء على اعتراض من مندوب الشركة الذى اصر على أن ذلك مخالف لشروط الالتزام . واكتفت اللجنة فى نهاية اجتماعها بابلاغ قرارها الى مندوبى النقابة وهم غطاس عطا الله ، رئيس النقابة ، وحسن امين وطلبه محمد طلبه ومحمد عميره ومركوز اليجبيرى .

وكان القرار ــ أو الاتفاق ــ الذى توصلت اليه اللجنة يتضمن خمس نقاط هى :

١ ــ موافقة الشركة على الا تزيد ساعات العمل على ثمانى ساعات وربع ومن ضمنها ساعتان « ستوب أوف » .
٢ ــ يدفع للصائق والكمسارى اجر اضافى عن الساعات الزائدة ، ويقتطع منهما اجر الساعات الناقصة .
٣ ــ وقف امتحان السائقين القدامى .
٤ ــ وضع نظام للأجازات بمعدل يوم واحد كل أربعة عشر يوما .
٥ ــ وضع نظام للجزاءات وتأليف لجنة للتحقيق فى مخالفات العمال تمثل فيها الحكومة .

وقررت اللجنة تطبيق هذا الاتفاق لمدة عشرة أيام على سبيل التجربة ثم يعاد النظر فيه على ضوء النتائج .

وعاد العمال الى أعمالهم . ولكن ادارة الشركة انتهزت الفرصة لاتخاذ سلسلة من الاجراءات المبيتة . نقلت ١٠٤ سائقين من كادر الشهرية الى نظام اليومية . وفصلت مائة عامل من عمال اليومية . وهددت بتعيين عمال جدد بدلا من العمال القدامى اذا لم يرضخوا لقراراتها . واجرت تخفيضات فى اجور السائقين والكمسارية .

واحتج العمال من جديد على هذه الاجراءات بتجديد الاضراب فى ٥ يونيو ١٩٣٣ على الرغم من أن وزارة الداخلية استدعت قادتهم ونصحتهم بقبول قرارات الشركة ، انتظارا لدراسة لجنة النقل المشترك للمشكلة .

وبتجديد الاضراب تفجر الموقف تماما وزادت على صفحته حوادث الاشتباك والاعتقال والصدام بين كافة الأطراف ، كما انقسمت الآراء حوله بين مؤيدى الحكومة والشركة وبين الصحافة الحزبية المعارضة .

ففي ٧ يونيو ١٩٣٢ (بعـد يومين من بدء الاضراب) اتفقت الشركة مع وزارة الداخلية على تسيير سياراتها تحت حراسة البوليس وبواسطة عمال جدد تعينهم الشركة محل العمال المضربين . وكان هذا الاتفاق فى واقع الأمر اقسى تحدى للعمال ، فنظموا مظاهرات امام جراج الشركة وامام مكاتبها بعمارة بهلر لمنع العمال الجدد من مزاولة أعمالهم . وحمل البوليس عليهم لتفريقهم والقى القبض على الكثيرين منهم بتهمة « الاعتداء على حرية العمل » أو بتهمة « التشرد » .

وأمام الصمود الذى أظهره العمال المضربون وما كانوا يلقونه من تأييد من الراى العام ، أصدرت « لجنة النقل المشترك » تعديلا جديدا على قراراتها السابقة تضمنت تخفيض ساعات العمل والغاء قرار تخفيض الأجور كما تضمنت اعادة العمال الموقوفين واعادة السائقين الى كادر الشهرية . ولكن العمال رفضوا هذه التسوية لصدورها من جانب اللجنة دون اشراكهم فى مداولاتها .

واستمر الاضراب وحوادث الصدام اليومى بين العمال والبوليس الذى كان يصر على تفريق العمال بعيدا عن ادارة الشركة وجراجها ، وطارد مندوبى النقـابة الذين راحوا يجمعون التبرعات فى الشوارع والمقاهى والتراموايات فى صناديق كتب عليهـا « نقابة عمال الأتوبيس لجمع الاكتتابات للعمال المفصولين من الشركة » .

وفى ١٧ يونيو حاولت الشركة بمعاونة البوليس تسيير بعض خطوطها تحت الحراسة المشددة ولكن العمال المضربين قاوموا هذه المحاولة وتعرض عدد منهم للضرب والاعتقال .

وانقسم الراى العام والصحافة حول أحداث الاضراب ، ووجـدت الصحافة المعارضة (السياسة ـ البلاغ) فرصتها لتكيل النقد والاتهام للحكومة والشركة وتستثير الجمهور ضدهما ، بينما اهتمت « الأهرام » ببيان مخالفة العمال لقـانون العقوبات .

ولا شك ان هذا الاضراب ـ الذى امتد الى ٢١ يونيو ـ قد هز مكانة الحكومة من عدة نواحى . فقد اثبت امكان تحديها وتحدى أجهزتها . كما كشف عن فسـاد جهاز البوليس وولائه المشبوه للشركة . وفضح مصلحة التنظيم التى كانت تتولى تسوية النزاع عن طريق « لجنة النقل المشتركة » وفضح مكتب العمل الذى عجز تماما عن التدخل بفاعلية واكتفى مديره النشيط بالجلوس فى لجنة النقل المشتركة .

لقد احدث هذا الاضراب من الأضرار بسمعة حكومة صدقى وأجهزته ، ومن الانعاش داخل الحركة النقابية ، أكثر من كل ما بذله القادة الحزبيون طوال هـذه الفترة ، وأثبت ان الحركة اليومية للطبقة العاملة قادرة ـ رغم تلقائيتها وتوزعها ـ على النضال من اجل الحقوق الاساسية للطبقة العاملة ، وقابلة للاستـمرار الذى تفتقده الحركة الفوقية للقيادات الحزبية . كما أثبت هذا الاضراب ، رغم ظروف القهر الحكومى ، ان العمل الجماعى للعمال هو الطريق الوحيد القادر على احيـاء النشاط النقابى وتنظيمه .

ان الضجيج الصاخب الذى أحدثه اضراب عمال ثورنيكروفت طغى على جانب كبير من الحركة اليومية للقطاعات العمالية التى تعرضت لألوان متباينة من الهجوم على أجورها وشروط عملها . ففى نفس الوقت الذى استعر فيه نزاع الثورنيكروفت فى القاهرة وملأت انباؤه الصحافة اليوم ، كان عمال طرق النحاس فى القاهرة أيضا يخوضون معركة لا تقل ضراوة وشدة دون ان يلقوا اهتماما معادلا من الرأى العام .

ففى ٢٠ يونيو ١٩٣٣ اعلن مائتان وخمسون عاملا الاضراب فى جميع **ورش طرق النحاس** احتجاجا على تخفيض أجورهم . فقد قرر التجار خفض فية طرق قنطـار النحاس من ١٨٠ قرشا الى ٥٠ قرشا بحيث أصبح أجر العامل يتراوح بين ثلاثة وخمسة قروش يوميا ، وزادت ساعات العمل الى ١٢ ساعة وفى بعض الأحوال أصبحت ساعات العمل بلا حدود متفق عليها .

ولسـنا نعرف مصير هذا الاضراب على وجــه الدقة ، وان كنا نستبعد ان يكون العمال قد حصلوا على تسوية مرضية حينذاك .

وفى الاسكندرية ، ادت المنافسة بين متعهدى نقل الفحم فى منطقة الميناء الى تخفيض كبير فى أجور العمال نتيجة لتخفيض اجور النقل . والمعروف أن اجور **عمال الفحم** (وعددهم نحو خمسمائة من ابناء جرجا واسيوط) كانت قد وصلت الى ٣٥ قرشا يوميا فى عام ١٩٢٤ ، ثم أخذت تتجه الى الانخفاض حتى وصلت فى أوائل الثلاثينات تتراوح بين ١١ ــ ١٥ قرشا .

وفى يوليو ١٩٣٣ وصلت شحنة من الفحم الحجرى من بريطانيا لحساب السكك الحديدية ، فتنافس مقاولو النقل على سعر نقل الطن ، فانخفض فى المناقصة الى ١٨ مليما للطن لحساب المقاول البرت موسى بعد أن كان السعر ٢٥ مليما للطن لحســاب مقاول يدعى السيد بسيونى حسن . وتوقع العمال ان يجرى المقاول الجديد تخفيضا فى أجورهم ترتيبا على التخفيض الذى حدث فى سعر نقل الطن ، وأعلنوا الاضراب لمواجهة اى اجراء فى هذا الاتجاه . ولكننا لم نتمكن من معرفة مصير هذا الاضراب أو نتائجه .

* * *

نستخلص من هذه النماذج من الحركة اليومية للطبقة العاملة فى مواجهة آثار الأزمة أنها كانت تتعرض أساسا لمحاولات ضغط الأجور والغاء الاتفاقيات القديمة بحجة الكساد . واذا كانت انباء هذه الأحداث ــ او بعضها ــ قد تسربت الى الصحافة رغم الرقابة المشددة عليها طوال حكم صدقى ، فاننا نعتقد ان امثلة عديدة كانت تحدث فى قطاعات أخرى وخاصة لعمال الورش الصغيرة ، وان أصحاب الأعمال أمكنهم دون صعوبة كبيرة اجراء تخفيضات الأجور حسب هواهم .

ولم تكن ظاهرة خفض الأجور هى كل ما اسفرت عنه الأزمة الاقتصادية . فقد ظهرت الى جانب ذلك ظاهرة البطالة بين العمال والمتعلمين بصورة ملموسة فى الحياة

اليومية للمجتمع بحيث شغلت اهتمام الأوساط الحكومية وغير الحكومية فى هـذه الفترة .

ان محاولة تقديم صورة رقمية لظاهرة البطالة بين ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ محاولة محكوم عليها بالفشل الاكيد نظرا للقصور الشديد فى احصاءات العمل فى هذه الفترة ، ونظرا لحداثة مكتب العمل المفروض أن نتوقع منه اهتماما متخصصا بهذه الظاهرة . ولكن رغم هذا القصور فان مؤرخ الطبقة العاملة يشعر وهو يتابع الأحداث العمالية خلال هذه السنوات وكأن شبحا قبيحا يجثم على مسرح العمل ، ذلك هو شبح البطالة . ويتكون هذا الشعور من المصادر والوثائق الرسمية المتعلقة بهذه السنوات ، رغم ندرتها ، ومن المؤلفات المعاصرة ومن الصحافة اليومية .

فاذا اخذنا تقرير بتلر ، وهو من أهم وثائق هذه الفترة (٢١ مارس ١٩٣٢) نجده مثقلا بهموم البطالة المتفشية فى البلاد والتى لا بد وان صورها ومظاهرها قد صدمته طوال زياراته الواسعة فى أنحاء القطر . ففى **ملاحظاته العامة** فى مقدمة التقرير ، يقول بتلر « ان نسبة البطالة كبيرة » بين العمال غير الفنيين والعمال الذين لا يشتغلون بالصناعة الا بصفة عرضية . ويقول انه أوصى باتخاذ اجراءات ادارية من أجل «تخفيض وطأة البطالة بدون حاجة الى تشريع » . وفى مناقشته لقضية تشغيل الأحـداث والنسـاء ، كانت تلح عليه فكرة أساسية وهى أن تنظيم استخدام الأحداث والنسـاء وتحديد ساعات عملهم وحظر تشغيلهم فى بعض الصناعات الخطرة من شأنه أن يفتح المجال لتشغيل عدد من العمال الفنيين وانصاف الفنيين العاطلين . ثم نجده يفرد فصلا خاصا فى تقريره عن « البطالة » ويؤكد أن جانبا كبيرا منها « ناشىء الى حد كبير من الضائقة الاقتصادية التى كانت سببا فى نزول أسعار القطن وهو محصول مصر الأساسى ، وبالتالى تخفيض قوة الأمة الشرائية وهبوط حركة الأعمال » .

ومن وثائق هذه الفترة أيضا « مجلة كلية الحقوق » التى أصدرت عددا خاصا عن تشريع العمل عام ١٩٣٤ تناول مشكلة البطالة بالبحث القانونى المستفيض كما عرض لنظم مكافحة البطالة والتأمين الاجتماعى ضد البطالة وأورد احصاءات البطالة فى العالم مع اشارات عديدة الى انتشار هذه الظاهرة فى مصر وضرورة البحث فى علاجها .

ووجدت المشكلة قدرا من الاهتمام الرسمى . ففى قرار انشاء مكتب العمـل (ديسمبر ١٩٣٠) نصت الفقرة (٨) على أن المكتب سيقوم « بدراسة أسباب البطالة وجمع المعلومات والاحصاء عن العمال العاطلين والاتصال بالوزارات التى تستخدم الصناع والعمال أو تشرف على التعليم الصناعى وذلك لتدبير أعمال للعمال جهـد المستطاع » .

ولا بد أن استفحال البطالة فى هذه الفترة هو الذى دفع حكومة صدقى باشا الى تشكيل لجنة خاصة لدراستها وتقديم الاقتراحات لمكافحتها وذلك فى يناير ١٩٣١ . وأجرت اللجنة احصاء للعاطلين ــ على أساس التسجيل الاختيارى ــ فى فبراير ١٩٣٢

فأسفر عن تسجيل ٢٤٠٠٠ر عاطل كما اجرت احصاء مماثلا فى عام ١٩٣٤ . ولكن هذه الجهود منيت بالفشل لكثرة الاشاعات التى أثيرت حولها حينذاك . وقدمت اللجنة فى نهاية الامر مجموعة من التوصيات بشأن تخفيض ايام العمل فى الاسبوع بالمصالح الحكومية لمنع توفير العمال الزائدين ، والتوسع فى اعمال البلديات لتشغيل العمال العاطلين وغير ذلك من التوصيات التى لم تسفر عن نتيجة عملية .

ان النظرة الختامية الى سياسة صدقى فى مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية فى حياة الطبقة العاملة ، تؤكد لنا ما توقعناه . من فشل هذه السياسة فى ايجاد حلول حقيقية أو ابداع وسائل علمية فى هذه المواجهة . لقد يسر وجود صدقى للعوامل والظروف التى خلقتها الازمة ان تأخذ طريقها المدمر لحياة الطبقة العاملة وشروط عملها وأجورها . ولم يسلم من هذا التدمير عمال الحكومة أو عمال القطاع الخاص ، ولهذا لم يكن من التجنى على صدقى ان يرتبط اسمه بأبشع ما عانته الطبقة العاملة من صعوبات الحياة ومن هبوط مستوى معيشتها وانهيار شروط عملها وكرامتها .

صدقى وحركة التنظيم النقابى :

تأكد لنا فى ١٥ مارس ١٩٣١ ان صدقى باشا كان مصمما على تصفية التنظيم والنشاط النقابى فى البلاد . ففى هذا التاريخ انقض رجال البوليس على الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى ــ رئاسة عباس حليم ــ وصادروا موجوداته وأمواله واغلقوا ابوابه ، ثم راحوا يطاردون النقابيين يعتقلون بعضهم ويسجلون محاضر التشرد للبعض الآخر . وشملت الحملة الى جانب ذلك خمسا وخمسين نقابة عمالية من النقابات المرتبطة بالاتحاد ، أوقف نشاطها وطورد اعضاؤها .

لقد تناولنا فى الفصل الثانى هذه الحملة بالتفصيل والقينا الضوء على حقيقتها باعتبارها احدى مظاهر الصراع الحزبى الذى استعر بين حكم صدقى وبين حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين المعارضين لسياسته ، وكان تقديرنا أن هذا الحادث ينتمى الى تاريخ الصراع الحزبى اكثر من انتمائه الى تاريخ الطبقة العاملة وحركتها . فالاتحاد العام كان واجهة حزبية أكثر منه تنظيما نقابيا . والنقابات التى أعلن حلها حينذاك كانت فى الأغلب والأعم لافتاتمكدسة فى مقرالاتحاد بعيدة عن الحركة اليومية لجماهير العمال . ولكن الحملة الصدقية امتدت ايضا الى القطاعات الحقيقية من التنظيمات النقابية هنا وهناك ، وضيقت عليها الخناق أو بثت الرعب فى نفوس اعضائها وقادتها عدة شهور .

ومع ذلك فان هنـــاك من الشواهد ما تدل على أن القبضة الحديدية لحكم صدقى خفت وطأتها **بعض الشيء** على النقابات طوال عام ١٩٣٢ وحتى نهاية حكمه فى سبتمبر ١٩٣٣ . فبينما استمر الحظر ساريا على الاتحاد العام والنقابات المرتبطة به ، لم تجد السلطات ضررا فى استمرار نشاط التنظيمات النقابية فى المدن الاقليمية ، وربما بعض النقابات القاهرية التى لم تكن على اتصال بالاتحاد العام مثل نقابة عمال الترام .

ويؤكد هذه الحقيقة التقرير الذى كتبـــه بتلر فى مارس ١٩٣٢ . فهو يتحدث فى

صدر هذا التقرير عن اجتماعات عقدها مع « زعماء العمال فى مختلف الجهات » وعن « الاجتماعات التى عقدها مع نقابات القاهرة والاسكندرية » وانه قام « بزيارات قصيرة لنقابات دمنهور وطنطا والمحلة الكبرى » وانه سمع خطابا القاه احد زعماء العمال فى الاسكندرية نائبا عن « خمس وعشرين نقابة » .

واذا صدقنا تقرير بتلر ، فان ذلك يعنى ان عددا من النقـابات فى القـاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاقليمية كانت تمارس شكلا من أشكال الوجود والنشـاط عام ١٩٣٢ رغم توقف الاتحاد العام فى القاهرة منذ نحو عام تقريبا . ونحن وان كانت تساورنا شكوك كثيرة حول واقع هذه النقابات ومدى ممارستها لنشاطها فى ظروف القهر السائد حينذاك ، فان بعضا من هذه الشكوك لم تفت المستر بتلر . ولعلنا نكون قد لزمنا جانب الحيدة العلمية اذا تركنا بتلر يصف بنفسه وضع هذه النقابات ، حيث يقول :

« انحالة **النقابات غامضة وشاذة**. فالقانون لايمنعها ولا يعترف أنه موجود منها عدد كبير أغلبه فى القاهرة والاسكندرية . كما يوجد بعضها فى البلاد الصغيرة . وهذه النقابات تختلف فى تكوينها اختلافا بينا . فهى فى بعض الحالات عبارة عن جمعيات مكونة من مستخدمى شركة واحدة وشاملة لكل فئات العمال . مثال ذلك عمال شركة ترام القاهرة وشركة ترام الاسكندرية . وفى بعض الحالات الاخرى تتكون النقابات من العمال الذين يزاولون صناعة واحدة فى الجهة التى بها مقر النقابة مثال ذلك الطباخون بالقاهرة او الخبازون بالاسكندرية . اما فى البلاد الصغرى فقد تجد نقابة واحدة تضم عمالا من مختلف الحرف لكل حرفة فرع خاص . وفى بعض احوال قليلة جدا تشمل النقابة جميع الأشخاص الذين يزاولون مهنة ما ، بكل جهات القطر المصرى كنقابة البحارة ، ولكن هذه الجمعيات نادرة لقلة تقدم الصناعة .

والنقابات فى معظم الحالات عبارة عن هيئات محلية فلا توجد بعد نقابات عامة سواء أكان اساسها اتحاد الحرفة بين اعضائها أم اشتغالهم بصناعة واحـدة . ويوجد غير نقابات أصحـاب الحرف اليدوية نقابات لمستخدمى اعمال التجارة بالقاهرة والاسكندرية ».

ويصف بتلر نشاط هذه النقابات فى مجال العلاقات الصناعية فيقول :

« قلما يعترف أصحاب الأعمال بالنقابات . ففى السنوات التى تلت الحرب العظمى مباشرة استطاعت النقابات الحصـول على اتفاقات لصالحهم من بعض المصانع الكبرى والشركات ذات المنفعة العامة ، ولكن هذه الاتفاقات كانت تبرم فى اغلب الأحيان ، أن لم يكن فى جميعها بين المحل وعماله وليس بينه وبين نقابات هؤلاء العمال . فالتعاقد المشترك (بين طائفة أصحاب الأعمال وطائفة

العمال) غير موجود الا بشكل بسيط بين أفراد قلائل من أصحاب الأعمال ونقابة عمال كل منهم ... » .

واستعرض بتلر بعض الخدمات التعاونية التى كانت تبذلها بعض النقابات لأعضائها فى حالة المرض ورفع دعاوى الاصابات ثم انتقل الى تحليل ظاهرة وجود المحامين والمستشارين فى رئاسة النقابات فقال : (الفقرة ٤٨ من التقرير) :

« لما كانت الاغلبية الساحقة من أصحاب المهن اليدوية لازالوا اميين فانه من الصعب جدا بطبيعة الحال أن تقوم النقابات بشئونها وتدير ماليتها ، فلا عجب ان كانت تستعين بأحد المحامين لا سيما أنه لا يوجد قانون يحدد حقوق العمال فى حالتى الاصابات والرفت ولا يمكنهم الحصول على تعويض فى هاتين الحالتين الا بالالتجاء الى القضاء . ويقال ان بعض المحامين يستغلون مركزهم هـذا لأغراض شخصية او سياسية ، وانى لا أستبعد حصول شيء من هذا . بل اتوقع حصوله مادامت النقابات بصفتها جمعيات قانونية مشكلة لأغراض صناعية غير معترف بها » .

تلك هى الصورة الواقعية للنقابات كما وجدها بتلر عام ١٩٣٢ ، وان كان قد تحاشى وصف علاقاتها بالسلطة أو ذكر ما تعرضت له من اجراءات تعسفية قبل وصوله الى مصر بوقت قصير . ولكننا نعلم من هذا التقرير أن عددا من النقابات العمالية كانت تمارس وجودها ونشاطها رغم الضربة التى وجهها صدقى باشا الى الاتحاد العام ، وأنه تيسر لبتلر زيارة عدد منها وتقييمها من ناحية نمطها التنظيمى ونشاطها الاجتماعى ودور المحامين والمستشارين داخلها .

ونستخلص من ذلك اذن ان صدقى باشا اكتفى بتصفية الاتحاد العام وملاحقة قياداته الحزبية ، ولكنه لم يجد فى استمرار النقابات الأخرى ما يشكل خطرا على حكمه فتركها لحالها .

وقد اتيحت لبعض هذه النقابات خلال عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ ــ كما عرفنا ــ أن تمارس قدرا من أساليب العمل الجماعى والنشاط النضالى لدفع آثار الأزمة الاقتصادية .

نهاية حكم صدقى :

انتهى حكم صدقى فى ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ بصورة مفاجئة عندما قدم استقالته لأسباب صحية . ولقد كتب الكثير عن الأسباب التى اضطرته الى الاستقالة ، ورفض جميع المؤرخين قبول حجته الصحية وراحوا يحققون فى الظروف السياسية التى حملته على التخلى عن الحكم وفى مقدمتها رغبة سلطات الاحتلال فى قيام حكومة ائتلافية لمفاوضتها ، وتوقف القصر عن مساندة صدقى ، والقلق الذى ساد البلاد من جراء امتداد سنوات القهر والطغيان الذى مارسته حكومته .

ولكن المؤرخين أسقطوا من حساباتهم الأثر الذى أسهمت به سياسة صدقى العمالية فى اسقاطه ، ونحن بطبيعة الحال لا نعتبر ذلك ضمن العوامل الأساسية فى انهاء حكم صدقى ، فمثل هذه العوامل الشعبية لم تكن حاسمة فى احداث التغيرات الوزارية فى مصر فى هذه الفترة . ولكننا نعتقد — مع ذلك — أن المسرح العمالى او سياسة صدقى العمالية كانت من أكثر العوامل فاعلية فى بناء جيل الحقد والاحتقار الذى استحقه هذا الرجل وهو يمارس الحكم . والحديث عن طغيانه كان يعنى دائما ضمن معانيه العديدة فى اذهان الناس ما جرى على يديه من اهدار للحريات النقابية وتجريد الطبقة العاملة من اسلحتها الجماعية فى ظروف انقضت فيها المصالح المالية والشركات وحتى الحكومة على الأجور وشروط العمل .

ولكن من الخطأ الجسيم ، وهو للأسف خطأ شائع ، ان نظن أن سياسة صدقى العمالية انتهت بانتهاء حكمه البغيض . فقد استمرت هذه السياسة سائدة بكل ملامحها واتجاهاتها طوال حكم عبد الفتاح يحيى باشا الذى خلفه والذى امتد من ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ الى ٤ نوفمبر ١٩٣٤ . ذلك أن التغيير الوزارى فى مصر حينذاك لم يكن يعنى من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة تغييرا يذكر فى الظروف الموضوعية السائدة فى المجتمع او فى واقع القوى الاجتماعية المعاصرة لهذه التغيرات الوزارية .

ولسنا نجد سببا أو مبررا يمكن ان يدعو الوزارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى لكى تنتهج نهجا جديدا فى السياسة العمالية . فهو ينتمى الى حزب الشعب — حزب صدقى — وكان نائب رئيسه ثم رئيسه بعد اعتزال صدقى . وهو رغم بعض الخلافات التفصيلية مع صدقى باشا ، أعلن أنه سيتبع خطته وسياسته وخاصة من حيث تمسكه بدستور ١٩٣٠ المزيف وممارسة أساليب القهر البوليسى التى اجادها سلفه .

وسيرا على التقاليد الصدقية ، أغرق عبد الفتاح يحيى الرأى العام — طوال حكمه — بفيض من الأنباء عن اجتماعات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ولجنة التشريع العمالى فى وزارة الداخلية ، لدراسة أكثر من مشروع قانون من قوانين العمل التى يتطلع اليها العمال وفى مقدمتها مشروع قانون التعويض عن اصابات العمل وتنظيم ساعات العمل والراحة الأسبوعية وقانون عقد العمل الفردى وقانون التأمين ضد مخاطر العمل واجراءات مكافحة البطالة . وترددت فى اجتماعات المجلس الاستشارى أفكار حول تعليم العمال بالوسائل الحديثة وخاصة بالراديو والمحاضرات (١) . وواصلت وزارة الداخلية التى ظل يتبعها مكتب العمل ، الاهتمام

---

(١) نشرت الاهرام فى ١٩ فبراير ١٩٣٤ أن المجلس « بحث مسألة اذاعة المحاضرات على العمال بواسطة الراديو أثناء وجودهم فى العمل وقرر أولا ايفاد موظفين الى البلاد الصناعية الكبرى لالقاء المحاضرات على العمال مع تزويد هؤلاء الموظفين بآلات الميكروفون المكبرة للصوت ، وقرر ايضا اذاعة المحاضرات بواسطة الراديو فى المدن أثناء الليل حيث يجتمع العمال فى القاهى ، وقل أن تخلو الآن واحدة منها من آلة الراديو » .

بالنشر عن اتصالاتها بمكتب العمل الدولى والاسترشاد بآراء خبرائه فى مشاريع القوانين التى كانت تجرى دراستها ، واشتراك فى مؤتمره السنوى ، والاتجاه الى الانضمام الى عضويته (٢) .

وعلى الرغم من هذا الفيض الدعائى . تلافت الحكومة أن تشير من قريب او بعيد الى قانون الاعتراف بالحركة النقابية . بل انها تشددت كما سنرى فى التعامل مع النقابات القائمة مخافة أن تتهم بالاعتراف بالنقابات ، ففى نبأ نشرته الأهرام عن النشاط العمالى بالاسكندرية (٢٥ فبراير ١٩٣٤) قالت : « أن نادى تضامن العمال فى الاسكندرية اقام حفلة بمناسبة شفاء جلالة الملك المعظم وقد دعى الى هذا الحفل عدد كبير من ذوى المكانة ، **ولكن رؤساء مكتب العمل يتجنبون الاشتراك فى حفلات نقابات العمال .. حتى لا يعد اشتراكهم فيها بمثابة اعتراف بوجود تلك النقابات وهى لا تعترف بها الحكومة رسميا الا اذا وجد القانون الخاص بها »** .

وكما ينبغى أن نتوقع فان هذا الفيض الدعائى من مشاريع قوانين العمل التى يجرى دراستها ، لم تسفر عن أية نتيجة ملموسة فى نهاية الأمر ، فلم يصدر من بينها قانون واحد طوال حكم عبد الفتاح يحيى ، وظل الأمر وكأنه خدعة خسيسة يتسلى بها « مكتب العمل » لتخدير الرأى العام العمالى . ولكن هذه الخدعة لم تنجح فى وقف الحركة اليومية للعمال من أجل مطالبهم ودفعا لمحاولات الانقضاض المتكررة على اجورهم وشروط عملهم .

ففى ٩ يوليو ١٩٣٤ **اعلن عمال شركة سجاير الدفراوى** (عددهم ٤٠٠ عامل) بمنوف ، الاضراب عن العمل للمطالبة بزيادة الأجور « نظرا لغلاء المعيشة » فأرسلت قوة من الشرطة لحراسة المصنع تمكن قائدها من تسوية النزاع ، ولكنه استمر يحرس المصنع بقواته بعد استئناف العمل (الاهرام ١٠ يوليو ١٩٣٤) .

واضرب **عمال عنبر السكر فى مصنع السكر بالحوامدية** فى ١٣ يوليو ١٩٣٤ لرفض الشركة اجراء تعديلات الأجور التى طالبوا بها ، وانضم اليهم زملاؤهم من واردية المساء فأصبح عدد المضربين نحو الف عامل من ثلاثة آلاف عامل . ويبدو أن الخلاف دب بين قادة العمال بين مؤيدى الاضراب ومعارضيه وأعلنت الشركة غلق المصنع حتى لا يتفاقم الوضع . واهتمت اجهزة الأمن بالحادث فحضر مدير الجيزة محمد شعير بك الى الحوامدية بنفسه لتسوية النزاع ولكنه لم ينجح واستمر جانب كبير من العمال مضربين عدة أيام رغم استئناف العمل فى بعض الاقسام .

وفى نفس الفترة اضرب **عمال مصنع صابون صوصه بالجمالية** مطالبين بتخفيض ساعات العمل . وهاجم البوليس العمال المضربين والقى القبض على ثمانية منهم واحالهم الى النيابة للتحقيق (الاهرام ١٤ يوليو ١٩٣٤) .

---

(٢) المعروف أن أحمد زيور باشا ، رئيس المجلس الاستشارى الاعلى للعمل والمستر جريفز عضوا مؤتمر العمل الدولى بجنيف فى عامى ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ وتقرر أن يحضرا مؤتمر عام ١٩٣٤ .

وتجدد الصراع فى منطقة القنال بين شركة **جباسات البلاح** وعمالها حيث خفضت الشركة الأجور ووقع صدام عنيف بين العمال والبوليس أصيب فيه سبعة عمال برصاص البوليس .

ويلفت نظرنا فى هذه الاضرابات أن البوليس كان الجهاز الحكومى الوحيد الذى تدخل لفضها بأسلوبه بينما لم تظهر جهود معادلة من جانب مكتب العمل أو لجان التوفيق الاقليمية . ولا غرابة فى ذلك ما دام محمود فهمى القيسى باشا ، رجل صدقى المعروف ، اصبح وزيرا للداخلية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

عودة عباس حليم :

على الرغم من ان السياسة الصدقية وأساليبها استمرت بعد زوال حكمه بفضل خليفته عبد الفتاح يحيى باشا ، فان مجرد اختفاء صدقى من المسرح السياسى بعث الآمال لدى القيادات الحزبية العمالية ، وظنت انها قادرة على أن تعيد نشاطها النقابى الى سابق عهده قبل صدامها مع صدقى . فهذه القيادات لم تر فى الموقف غير اختفاء صدقى ، وعجزت عن رؤية سياسته المستمرة من بعده .

كان عباس حليم الذى ظل قابعا فى سراياه منذ ضربة ١٥ مارس ١٩٣١ ، أول من داعبهم الأمل فى امكان استعادة النشاط النقابى ، فخرج من جديد يتلمس طريقه ولكن بالقدر المناسب من الحذر . ففى أول مارس ١٩٣٤ أصدر عباس حليم بيانا الى الصحافة يطالب فيه الحكومة أن تعلن عن سياستها نحو العمال جاء فيه قوله :

> « اننا ننتظر من الحكومة بيانا عن سياستها نحو العمال والا فما معنى ايجاد مكتب العمل وتأليف المجلس الاستشارى الأعلى ، وحرمان العمال من تمثيلهم فيه مع أن هذا حق شرعى لهم . وما معنى ارسال الوفود والاشتراك فى مؤتمرات العمال الدولية بينما الحرية النقابية مفقودة فى مصر ، والعمال محرومون من أبسط المبادىء الانسانية وهى حرية الاجتماع » .

ولما كانت الحكومة قد ناشدت النقابات أن تعاونها فى تسجيل العاطلين فقد تساءل عباس حليم فى بيانه :

> « كيف يمكن أن تتعاون النقابات فى عمل احصاء العاطلين ودورها مغلقة ومحرم على أعضائها ان يجتمعوا ... وان كانت الحكومة تريد حقا ان تتعاون النقابات فى هذا العمل فلتصرح أولا بفتح دور الأربع والخمسين نقابة المغلقة حتى يكون العمل مجديا ومنطقيا ، والا فكيف يتسنى للنقابات ان تعمل بينما انه محرم عليها الاجتماع ؟ **ان اساس كل خطوة فى سبيل الاصلاح الاجتماعى** هى الحرية النقابية » .

وبطبيعة الحال لم تعر الحكومة هذا البيان ـ أو النداء ـ ادنى اهتمام من

جانبها . فلم يكن فى نيتها أن تعيد فتح الاتحاد العام أو النقابات التى اغلقها صدقى باشا . وظل عباس حليم يواصل نشاطه النقابى المحدود من داخل سراياه فى جاردن سيتى حيث كان يتردد عليه قادة الاتحاد والنقابات المغلقة . كما كان العمال يجتمعون بانتظام فى عدد من المقاهى المشهورة بالقاهرة مثل قهوة محمد على بميدان الخازندار ، وقهوة خلف متاتيا بالعتبة الخضراء وقهوة بشارع المدبح فى عابدين . ومحل اللبان المعروف بميدان السيدة زينب .

واثارت هذه الاجتماعات مخاوف رجال الأمن خصوصا لما نمى اليهم من انباء التقارب بين عباس حليم وحزب الوفد ، فضلا عن وقاحته كلما ورد اسم الملك فؤاد على ألسنة جلسائه . وبثت وزارة الداخلية عيون رجالها ومخبريها حول سراى عباس حليم وفى المقاهى العمالية ، كما دسوا بين رجاله بعدد من عملائهم .

ورأت الحكومة ان تضع حدا للنشاط المتزايد داخل سراى عباس حليم ، فأصدر كين بويد ، مدير الادارة الأوروبية بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول السراى نهائيا وضرب حصارا حولها ابتداء من يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٤ .

وعلم النقابيون الموالون لعباس حليم بالأمر فقرروا تنظيم مظاهرة فى اليوم التالى لاقتحام الحصار ودخول السراى . وتحركت المظاهرة بالفعل من ميدان الخازندار واتجهت نحو السراى، فلما تعرض لها البوليس اشتبكوا معه فىمعركة ضارية استنجد خلالها البوليس بقوات اضافية ودارت المعركة بكل ما وقع تحت أيدى العمال من الحجارة والزجاجات وأصص الزهور والعصى ، وأطلق البوليس الرصاص ليتمكن من اقتحام السراى واخراج العمال الذين تسللوا داخلها .

واسفرت المعركة فى النهاية عن اصابة سبعة عمال باصابات خطرة كما أصيب عدد من الضباط والجنود . والقى البوليس القبض على ٩٥ عاملا من مختلف النقابات ، تقرر احالة ٨٦ منهم الى النيابة بتهمة التجمهر والتظاهر والاعتداء على البوليس .

واكتسبت القضية أهمية متزايدة لدى الرأى العام والصحافة عندما اعلن نبأ وفاة احد النقابيين المصابين فى المعركة بعد ثلاثة أيام من علاجه بالمستشفى ، وهو **المرحوم الشهيد ابراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين** ، وشيعت جنازته كشهيد فيما يشبه المظاهرة السياسية واشترك فيها كبار رجال الوفد وعباس حليم ، كما أعلنت بعض القطاعات العمالية الاضراب احتجاجا على الاجراءات البوليسية التى اتخذتها الحكومة ، والمطالبة بالافراج عن العمال المعتقلين على ذمة القضية . واستعدت سلطات الأمن لاحتمالات تفاقم الحوادث أو مضاعفاتها ، فوزعت قوات البوليس فى ميادين القاهرة الرئيسية وشوارعها وعند محطات الترام والسيارات العمومية .

وفى ٢٩ يونيو ١٩٣٤ تقرر اعتقال عباس حليم وايداعه سجن الأجانب اتقاء لحماقاته . واستمر اعتقاله ٢٧ يوما دون أن توجه اليه تهمة محددة . ولا نحسب أن هذا الاجراء الذى يتم لأول مرة ضد أحد أفراد البيت المالك كان يمكن ان يتم دون موافقة الملك فؤاد ، بل اننا لنظن انه كان جزءا من الصراع بين مجموعة عمر طوسون التى ينتمى

اليها عباس حليم ومجموعة ابناء اسماعيل التى يراسها الملك فؤاد . وقد أفرج عن عباس حليم كما يقال بعد تدخل السفير البريطانى ونتيجة لمساعى الأمير محمد على .

ومهما يكن الأمر ، فان هذه الأحداث متجمعة قد رفعت من مكانة الاتحاد العام المغلق ومن شعبية عباس حليم الذى استعاد عطف وتأييد وحماس الكثيرين من النقابيين ، واثارت هذه الأحداث فى نفس الوقت الكثير من المناقشات والتيارات والمواقف المتناقضة حول الوجود النقابى وجدواه وحدوده فى المجتمع المصرى .

فهناك ما يشير الى أن الحكومة ورئيسها عبد الفتاح يحيى باشا حاول خلق تيار عمالى موال لها ومنافس لحركة عباس حليم وقيادته ، ويبدو أنها لم تتمكن من تطبيق محاولتها هذه فى القاهرة ، فركزت على الاسكندرية ، حيث تألفت دون مقدمات معروفة أو مقبولة جمعية باسم « **جمعية تضامن هيئات ونقابات العمال** » يراسها شخص يدعى أحمد افندى حافظ ويعاونه آخر يدعى عبد العزيز أفندى محمد . وفى ٦ يوليو ١٩٣٤ وهو موعد يعاصر أحداث سراى عباس حليم ومحاكمة رجاله ، اقامت الجمعية « حفلة سمر بدارها اغتباطا بانتقال جلالة الملك الى قصر الصيف » . والمرجح أن هذه الحفلة كانت بمثابة مظاهرة عمالية موالية للحكومة وللملك . وقد حشد كبار الشخصيات لحضورها وفى مقدمتهم « صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا ، رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والأشغال والحربية وحسن صبرى باشا محافظ الاسكندرية ووكيله عبد الرحمن متولى بك . وحضرها من رجال الأمن الأميرالاى هن بك ، حكمدار البوليس ، والبكباشى احمد عبد الرحمن الذى وصفته الاهرام (٧ يوليو ١٩٣٤) بأنه « المشرف على حركة العمال » . وتركزت الخطب التى القيت فى الحفلة على « عطف جلالة الملك وحكومته » على العمال ، ووعد الحكومة باصدار التشريعات . وتبرع رئيس الوزراء بمبلغ ٢٥ جنيها للجمعية .

ولا نحسب ان هذه المحاولة لاستقطاب جانب من العمال والنقابات قد حققت نجاحا يذكر ، والأرجح أنها كانت من تدبير رجال الأمن بالمدينة ومن عناصر نقابية محدودة الأثر والسمعة .

ويمكننا ان نضيف الى هذه المحاولة ، تلك الدعوة التى وجهها النقابى مصطفى عبد المجيد ، سكرتير نقابة عمال النقل الميكانيكى ، **لانشاء اتحاد عام جديد ـ أو بديل ـ للاتحاد العام الذى يرأسه عباس حليم** . ولكن دعوته لم تجد آذانا صاغية ، وفضحها البيان الذى أصدره حسنى الشنتناوى المحامى ومستشار النقابات فى ٨ نوفمبر ١٩٣٤ واتهمه فيه بالاحتيال على العمال وبأنه من أولئك الأفراد ذوى المآرب والغايات الشخصية الذين يظهرون بين حين وآخر فى الحركة العمالية « مدفوعين بأيد أجنبية عن العمال تقصد التشويه من حركتهم بتشتيت شملهم والقضاء على وحدتهم » . وأكد البيان أن مصطفى عبد المجيد « من الذين فصلوا من اتحاد الشريف عباس حليم لأسباب تمس مبادىء العمال » وأنه قد تم تحذير المندوبين من الاتصال به . واختتم البيان بتحذير الى جميع العمال « من ان ينساقوا الى الهوات التى اعتاد الدساسون أن يحفروها لهم » .

وينتمى الى هذا التيار ايضا ، مع بعض التعـديل ، ذلك الموقف الذى اتخـذته جريدة « البلاغ » فى سلسلة المقالات التى نشرتها عن العمل والعمال فى يوليو ١٩٣٤ ، ففى مقال بعنوان « كلمة للعمال واخرى للحكومة » (٢٥ يوليو ١٩٣٤) ذكرت الجريدة ان الحركة العمالية تبعث الحكومة وأرباب الأعمال على التوجس منها والاشتباه فى غاياتها . والسبب لهذا التوجس هو « اتحاد النقابات الذى أصر العمال من مدة طويلة على وجوده » ولهذا فانها تنصح العمال بالتخلى عن هذا الاتحاد والاكتفـاء بالنقابات « التى تعد جمعية خيرية لا أقل ولا اكثر » . كما ينصحهم بالابتعـاد عن السياسة . واكد الكاتب للحكومة ان سياسة القمع لا طائل من ورائها لأنها سياسة سلبية وعلى الحكومة أن توجه اهتمامها الى مكافحة الفقر والى اصلاح الأحياء الوطنية وتحسين الخدمات للعمال .

وفى مقال بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٣٤ طالبت الجريدة الحكومة بالتعجيل باصـدار التشريعات باعتبارها السبيل الوحيـد لوقف المصادمات بين الشرطة والعمال ، وانتقدت مكتب العمل الذى « لم يقم بشىء نافع الى الآن للعمال وترك المسائل القائمة الآن بلا حل اعتمادا على انها ستحل نفسها او اعتمادا على أن قوة الشرطة من المناعة بحيث لا يخشى أى خطر من حركات العمال » .

* * *

فى مواجهة هذه التيارات المتفاوتة فى عدائهـا للاتحاد العام وللحركة العماليـة ، **اصدر عباس حليم كتيبا فى سبتمبر ١٩٣٤ بعنـوان « العمال المصريون فى العشرين سنة الماضية »** تعمد توزيعه على أوسع نطاق وسط العمال والنقابيين .

ويبدأ الكتيب بعرض عام لأحوال العمل قبل الحرب العالمية الأولى حتى الأزمة الاقتصادية . ثم يعرض الظروف التى دعت عباس حليم لأن يترأس الحركة العمالية وما صادفه من أحداث حتى وقع حادث يونيو ١٩٣٤ . ويختتم الكتيب **« ببيان وتحذير »** الى المسئولين فى البلاد يشرح فيه وجهة نظره فى القضية العمالية ثم يقترح **« الحل الوحيد »** لهذه القضية .

ويبدأ عباس حليم **« البيان والتحذير »** فيقول :

> « والآن يجب على ان الخص فى البيان التالى القضية العمالية فى مصر لأحذر من كل تهاون او ابطاء فى حلها ، وانى لأوجه هذا البيان الى الراى العـام والى الحكومة والى كل مسئول عن سلامة هذا الوطن » .

ويتناول التحذير ثلاث قضـايا اساسية هى **مشكلة البطـالة** وسط المتعلمين ، ومشـكلة تأثير **المزاحمـة** بين العمال فلا يحصلون على اجور تكفيهم الخبز والماء ، ومشكلة **التحزب** التى ادت الى تدخل البوليس فى حركة العمال واستخدام القهر البوليسى كسياسة قصيرة النظر لحل المشاكل العمالية .

« **والحل الوحيد** » الذى يراه عباس حليم لهذه المشاكل يتضمن ثلاثة مقترحات :

اولا : الاعتراف رسميا بالنقابات والاتحاد العام لنقابات عمال القطن المصرى وايجاد جهة حكومية واحدة تتصل بهيئات النقابات والاتحاد وتكون حلقة اتصال بين الحكومة والعمال .

ثانيا : سن تشريع حاسم للعمال فى أقرب وقت يشترك فى وضعه العمال انفسهم .

ثالثا : الغاء قانون التشرد الذى يلقى العمال العاطلين المستقيمين فى بؤرة التشرد غصب عنهم لانه يجعلهم من رواد السجون الذين لا يشق بهم أصحاب الأعمال (١) .

واذا كان هذا الكتيب هو الوثيقة الرسمية المعبرة عن فكر عباس حليم وجماعته فى هذه الفترة ، فانه يكشف لنا بوضوح عن مستوى هذا الفكر وسطحيته فى طرح « القضية العمالية » . ولسنا نجد فيه ما يستحق الاعتبار غير الحاحه على ضرورة اطلاق الحريات النقابية والاعتراف بالوجود النقابى . أما ما دون ذلك فانه يعبر عن افكار عامة وحلول ارتجالية للقضية العمالية فى ذلك الحين .

ولا شك ان السنوات التالية ستكشف لنا مصير هذه الأفكار وتأثيرها عندما تتفاعل مع واقع الطبقة العاملة وحركتها .

---

(١) نصت المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والاشخاص المشتبه فيهم على الاشخاص الذين يعتبرون فى حالة تشرد . ونصت الفقرة الاولى من هذه المادة على انه يدخل فى عداد المتشردين كل شخص « لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش » . وقد استخدمت اجهزة الامن هذا النص بصورة بشعة ضد العمال العاطلين وضد النقابيين فكانت تلقى القبض عليهم وتحجزهم اياما فى أقسام البوليس « للتحرى » منهم لم تفرج عنهم بعد اذلالهم . ولهذا أصبح مطلب الغاء هذه الفقرة ضمن المطالب المشهورة للطبقة العاملة وللحركة النقابية .

الفصـــل الرابـع

الصراع الحزبي حول القيادة العمالية

ادت احداث يونيو ١٩٣٤ والمعركة التى جرت حول سراى عباس حليم وسقوط الشهيد ابراهيم محمد احمد ، ثم اعتقال رجال الاتحاد العام ومحاكمتهم ، وسجن عباس حليم سبعة وعشرين يوما دون اتهام ، الى انعاش الاتحاد العـــام « المغلق » واستعادة عباس حليم للكثير من سمعته التى فقدها بعد الضربة التى تلقاها على يد صدقى باشا فى مارس ١٩٣١ .

ولكن هذا الانتعاش كان يعنى فى نفس الوقت انتعاش القيادات الحزبية المشتغلة بالعمل النقابى من كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين المتسترين خلف عباس حليم واتحاده ، وركوبهم متن الحركة اليومية لجماهير العمال والنقابات ، وهى الحركة التى لم تتوقف عن النشاط والكفاح من أجل ازالة آثار الأزمة الاقتصادية ، ومواجهة محاولات تخفيض الأجور والتخلص من اتفاقيات العمل القديمة .

وكان سقوط حكم عبد الفتاح يحيى باشا فى ٤ نوفمبر ١٩٣٤ مددا جديدا لانعاش الاتحاد العام ورجال عباس حليم والقيادات الحزبية المشتغلة بالعمل النقابى . كما كان اختيار محمد توفيق نسيم باشا ، لرئاسة الوزارة الجديدة ، باعثا لآمال عريضة وسط الأحزاب المعارضة فى اعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات جديدة .

وكان عباس حليم كما عودنا اسبق الجميع الى الافادة من الظروف الجديدة . ففى نهاية نوفمبر ١٩٣٤ ، ولم يمض على تأليف الوزارة الجديدة غير بضعة أيام ، اجتمع عباس حليم برئيس الوزراء محمد توفيق نسيم باشـــا ليحمل اليـــه تصوره لمطالب الطبقة العاملة (البلاغ ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤) . وكان تصوره يتضمن ثمان مطالب اساسية :

١ ـ الاعتراف الرسمى بقانون بوجود النقابات القائمة والاتحاد العام الذى يجمع شملها .

٢ ـ اصدار تشريع للعمال بسرعة لتحديد ساعات العمل بثمان ساعات يوميـــا واجازة اسبوعية ، واجازة سنوية ١٥ يوما بأجر ، والتعويض عن اصابة العمل والتقاعد والفصل .

٣ ـ رفع مستوى الأجور بما يكفى ضمان الحياة المعيشية الضرورية للعامل وعائلته .

٤ ـ معالجة ازمة البطالة بطرق حاسمة وسريعة .

٥ ـ تعديل قانون التشرد والاشتباه والنص على عدم تطبيقه على العمال العاطلين ، والنص على عدم تطبيقه على ذوى المهن المعروفة وكذلك الذين تصدر فى حقهم أحكام ماسة بالشرف .

٦ ـ جعل مكتب العمل مصلحة حكومية ذات عمل مستقل واختصاص واسع واضح المعالم والحدود .

٧ ـ ايجاد مجلس تحكيم دائم للنظر فى الخلافات والمشاكل التى تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال .

٨ ـ اعادة العمال المفصولين من الترسانة والعنابر وغيرهما .

ولا شك أن هذا التصور لمطالب الطبقة العاملة فى نهاية عام ١٩٣٤ كان تصورا واقعيا وسليما الى حد كبير . وهو يفضل بكثير التصورات السابقة لعباس حليم والتى أوردها « الكتيب » المعروف فى سبتمبر ١٩٣٤ . فهذا التصور الجديد يتضمن المطالب الهامة التى طالما ترددت منذ بداية الثلاثينات ، وربما قبل ذلك بسنوات مثل مطلب الاعتراف بالنقابات واصدار تشريعات التعويض عن اصابات العمل وتحديد ساعات العمل ، أما المطالب المتصلة بعلاج مشكلة البطالة ورفع الأجور ووقف العمل بقانون التشرد واعادة العمال المفصولين فهى مطالب نابعة من المشاكل المعاصرة للأزمة الاقتصادية ولأعمال القهر ضد النقابيين .

ومهما يكن الأمر ، فاننا لم نجد أثرا ملموسا لتقديم هذه المطالب الى رئيس الوزارة ، وظلت واقعة تقديمها مجرد موقف اضافه عباس حليم الى سجله وتاريخه دون أن يسفر هذا الموقف عن نتائج عملية . ولكن عباس حليم لم يكتف بهذه الخطوة ، بل أخذ ينشط فى نفس الوقت فى اتجاهين متوازيين :

أولهما : أخذ يدلى بآرائه ـ باصدار البيانات وبالتدخل المباشر فى عدد من القضايا العمالية المعاصرة ، وفى مقدمتها قضية التشريع العمالى التى كان يباشرها المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، وبعض المنازعات العمالية فى القطاع الحكومى والقطاع الخاص (١) .

ثانيهما : اندفع عباس حليم ، مستفيدا من الظروف الجديدة ، نحو اعادة الحياة الى الاتحاد العام ، فخرج من مخبأه فى سراياه بجاردن سيتى وخرج معه الاتحاد العام واتخذ له مقرا جديدا فى ميدان أزبك بالقاهرة .

ويصف النقابى المعاصر سيد قنديل هذا النشاط فيقول :

« انتقل الاتحاد من دار النبيل الى ميدان أزبك فاقبل عليه

(١) الامثلة على هذا الاتجاه عديدة : فقد بعث عباس حليم بأكثر من رسالة الى احمد زيور باشا ، رئيس المجلس الاستشارى للعمل حول مشروع قانون تحديد ساعات العمل وغيره من المشاريع . وتدخل شخصيا فى عدد من المنازعات لعمال السجاير والنقل وورش ابو زعبل والمطابع .

العمال جموعا لم يسبق لها مثيل من قبل . ومع اتساع الدار فقد كان الانسان يجد مشقة الى مكان نقابته من شدة الزحام . وكان لاندفاع العمال بهذه الكثرة اثرا فى بنـــاء الدار التى على متانتها استعيد اصلاح خللها مرارا وتغيير درجاتها (السلم) مرات . وقد رايت بعينى كيف كان العمال يتسابقون لتسديد اشتراكاتهم وحمل كارنيهات هذا الاتحاد » .

وكتبت جريدة « المساء » لسان حال الاتحاد العام بعد ذلك بنحو عام (٢٩ مايو ١٩٣٥) تصف ما طرا على الحركة النقابية من تجديد . فقالت :

« جاءت حكومة صاحب الدولة نسيم باشا وسرنا فى جو من الحرية وأعدنا تكوين النقابات بعد أن جمعت النيابة جميع الأوراق والمستندات الخاصة بالحركة منذ سنة ١٩٣٠ وفى ظرف خمسة عشر يوما كان العمـــال قد التفوا حولنـــا فى كل مكان فأخذنا دار الاتحاد » .

* * *

والحقيقة ان عباس حليم لم يكن الفارس الوحيد الذى تحرك على المسرح العمالى بعد سقوط وزارة عبد الفتاح باشا ، فقـد كان هنـاك حزب الوفد وكتيبة المحامين والمستشارين الوفدين المشتغلين بالشـئون العماليـة ، وفى مقدمتهم عزيز ميرهم ، والواقع أن حركة هؤلاء على المسرح العمالى كانت جزءا من حركة أوسع وأشمل كان الوفد قد بدأ يمارسها على المسرح السياسى والحزبى بصفة اساسية .

ففى اعقاب سقوط وزارة عبد الفتاح يحيى باشا ، حاول الوفد ان يستفيد من الظروف التى تهيأت له بتولى نسيم باشا الحكم « فى تنظيم صفوفه واستعادة قوته التى اوهنتها مطرقة صـــدقى باشا الحديدية طوال السنوات الاربع السـالفة » (عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر . صفحة ٧٧٣) . ولا شك أن استعادة نفوذ الوفد وسط الحركة النقابية كانت ضمن اهداف حركة الوفد ورجاله فى هذه الفترة .

واختار الوفد ان تنطلق حركته الواسعة من « مؤتمر وطنى » عام يعقده لهذا الغرض . ولا شك ان فكرة عقد هذا المؤتمر « كانت اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل » (نفس المرجع) .

وعقد المؤتمر بالفعل فى يومى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ بمدينة رمسيس وشهده بين العشرين والثلاثين الفا من رجال الحزب ، والقى فيه زعماء الوفد سلسلة من الأبحاث العميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصـادية . ولم يفت منظمو المؤتمر أن يضمنوا هذه الأبحاث بحثا فى شئون العمل والعمال اختير لاعداده

والقائه ـ بطبيعة الحال ـ عزيز ميرهم الذى جعل عنوانه « **تنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم** » وفى اطار الظروف التى أعد فيها هذا البحث ، والمؤتمر الذى القى أمامه ، فاننا لا نملك الا أن نعتبره وثيقة رسمية تعبر عن موقف حزب الوفد وآرائه فى الحركة العمالية . ومن هذه الزاوية يكتسب البحث أهمية خاصة لدى مؤرخ الطبقة العاملة ، ويضيف الى أهميته أن كاتبه كان عزيز ميرهم الذى مارس الفكر والعمل النقابى وسط الطبقة العاملة أو على قرب منها سنوات طويلة منذ بداية العشرينات .

والحق ان هذا البحث يتسم بدرجة عالية من العلمية التى يفتقدها الباحث دائما فى غالبية الكتابات العمالية فى هذه الفترة وما قبلها ، وبصمات عزيز ميرهم واضحة جدا فى كل فقرة من فقراته . واعتقد أن فيه من فكره الخاص وعصارة تربيته الاشتراكية القديمة أكثر مما فيه من آراء الوفد ، واذا كنا سنعنى هنا بعرض جوانب متعددة من هذا البحث فان ذلك لا يغنى عن قراءته فى نصه الكامل .

والبحث مقسم الى اربعة اجزاء يتناول أولها « **موقف العمال من الامة وسياستها العامة** » وثانيها عن « **جهود العمال فى الحركة النقابية** » والثالث « **بيان بالحقوق التى كسبها العمال للان** » . ويخصص القسم الرابع والاخير للتعريف« **بما يجب أن تكون عليه السياسة العمالية فى مصر** » .

ويبدأ البحث بتعريف علمى دقيق لمفهوم الحركة العمالية وأجنحتها النقابية والسياسية فيقول :

> « يشعر العمال فى جميع البلدان بأن لهم كيانا ذاتيا وشخصية تختلف فى وجودها عن باقى الطبقات . وهم يجتمعون فى هيئتين :
>
> **الأولى** : نقابية محضة تتكون من العمال فحسب ولا يلتحق بها غير العمال الا على وجه الاستثناء .
>
> **الثانية** : « **تتكون من العمال وغير العمال فى احزاب سياسية** »
> ويميز البحث بعد ذلك بين العمل النقابى والعمل الحزبى فيقول :
>
> « **أما الهيئات النقابية** فتتفرغ للشئون الاقتصادية ولتحسين الحالتين المادية والأدبية للعمال ، واما **احزابهم السياسية** فتسعى الى الحكم لتنفيذ اقرب ما يكون الى النظريات الاشتراكية فى ادارة الشئون العامة للبلاد وفى العلاقات الدولية بين الامم ، وقد اصبح لهذين التكوينين خطرهما فى نظم جميع الدول المتمدينة بدليل ما نراه من كسب العمال لتمثيل نيابى محترم فى بعض البرلمانات ولاغلبية مطلقة فى كثير من البلديات ، وبما نراه من تحويل وظيفة الدولة الى اقتصادية وتدخلها الدقيق فى جميع مرافق الانتاج والمعاملات » .

ويفسر عزيز ميرهم غيبة حزب سياسى للعمال فى مصر تفسيرا علميا دقيقا فيقول :

« أما فى مصر فلم يكن من الطبيعى أن يكون العمال حزبا سياسيا والامة مشغولة بكلياتها وجزئياتها فى جهادها للحرية والاستقلال اللذين يتحد فى المطالبة بهما جميع المصريين على حد سواء من العمال وغير العمال » .

ومثل هذا التفسير شائع فى الفكر السياسى العلمى الذى يؤكد الوحدة الوطنية فى ظروف الثورة أو النضال الوطنى ، كما يؤكد ضرورة التفاف العمال حول القيادة الوطنية فى هذه الظروف ، ولهذا فان عزيز ميرهم ينتقل منطقيا بعد هذا التفسير الى الحديث عن التفاف العمال حول الوفد وزعيمه « سعد العظيم » ، وان العمال نادوا دائما بأنهم « وفديون قبل أن يكونوا عمالا » وانهم أبوا أن « تتقدم مطالبهم الخاصة مطالب الامة » كما أورد أمثلة عديدة على مساندة العمال للوفد فى نضاله من أجل الاستقلال وفى كفاحه ضد « الانقلاب الصدقى » .

وانتقل عزيز ميرهم فى القسم الثانى الى استعراض تاريخ « الحركة النقابية » فنوه بجهود المحامين والمستشارين الوفديين ، وندد بالاجراءات التعسفية التى تعرضت لها النقابات فى عهد زيور وصدقى . كما هاجم ظاهرة انشاء « النقابات المصطنعة » و « الاتحادات الزائفة » من جانب وزارات محمد محمود وصدقى وبوليس القلم السياسى مؤكدا أن هذه المحاولات كانت تسعى الى « تحويل العمال عن عقيدتهم الديمقراطية » .

وتحدث عن عباس حليم بشىء من التقدير واعتبر انتخابه لزعامة الاتحاد العام بعد طرد داود راتب نصرا لمشيئة العمال وتصميمهم « على هدم كل من يحاول العبث بمصالحهم النقابية أو بمبادئهم الوطنية » .

وفى فقرات طريفة للغاية حلل عزيز ميرهم السياسة العمالية التى اتبعها صدقى باشا فقال :

« ولما كان صدقى باشا ممثلا بارعا من أساليبه الظهور أمام الدول فى لباس الحاكم بالدستور الحائز للثقة العامة دعا مكتب العمل بعصبة الأمم ليرسل مندوبا عنه يفحص حالة العمال فى مصر ويضع تقريرا عنهم ، وحضر بتلر فأحاطت به الوزارة الصدقية وأعوانها يبعدونه عن العمال والاتصال بهم ، ولم يفت نظر بتلر هذه المناورات فجاء تقريره محققا نوعا ما لرغبات العمال . وانشأ صدقى باشا ذرا للرماد فى العيون مكتب العمل والمجلس الاستشارى الأعلى للعمال والعمل وهما هيئتان أعجز ما يكونان عن القيام بما خلقتا له من الأغراض لخلو تكوينهما من العناصر العمالية وتغلب الروح الرجعية فى أعضائها » .

وعلى الرغم من الصورة القاتمة التى يقدمها عزيز ميرهم عن احوال العمل ، وخاصة من جراء الوزارات الرجعية وسياساتها ، فانه راح يعدد فى القسم الثالث من البحث بعض « الحقوق التى كسبها العمال » حينذاك والتى كان من ابرزها تشريعات العمل الخاصة بالأحداث والنساء . والاشتراطات الصحية فى المعامل والصناعات الخطرة ، والحقوق التى كسبها العمال نتيجة للكفاح النقابى والتنظيمات الادارية لمكتب العمل والمجلس الاستشارى الاعلى للعمل ، ومشروعات القوانين المقترحة .. الخ » .

ويحاول عزيز ميرهم فى القسم الأخير من البحث أن يحدد « ما يجب أن تكون عليه السياسة العمالية فى مصر » فيبدأ بمهاجمة « الروح البوليسية والعسكرية » التى سيطرت على سياسات الحكومات السابقة فى علاجها لمشاكل العمال واسنادها مسئولية الشئون العمالية فى ادارة الأمن العام ، فيقول :

> « كان الهدم سهلا لتبعية العمال لادارة الامن العام مع أنه ليس هناك علاقة بين ادارة الأمن العام وشئون العمال اللهم الا تلك الفكرة العتيقة الخاطئة التى ترى فى العمال الاضطراب والفوضى وبذر الثورة الشيوعية والشغب » .

واختتم عزيز ميرهم بحثه بتقديم تصور عام « للسياسة العمالية » كما يراها هو وكما ينبغى أن يتبناها حزب الوفد ، وقد يكون من المفيد أن نورد بعض ما قاله فى هذا الصدد :

> « الدعامة الاولى للسياسة العمالية انشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية بأى حال بل تلحق بوزارة اخرى تكون متجانسة معها فى الروح متقاربة واياها فى الاساليب . وتركز مصلحة العمل على هيئتين رئيسيتين هما المجلس الاستشارى للعمل والعمال ومكتب العمل تتبعهما مكاتب فرعية تساعدهما على تحقيق أغراض المصلحة .... » .

اما فيما يتصل بالنقابات فيرى أن تقوم السياسة العمالية على الأسس الآتية :

> « أن تضع (الحكومة) القوانين اللازمة للنقابات بحيث تتمتع بالشخصية المعنوية متى توفر فيها ركن العلانية ، كما يجب على الحكومة الاشراف على النقابات بحيث لا يدخل فيها عنصر غريب غير مرغوب فيه ، كما يجب عليها تشجيع تأليفها لمختلف المهن والصناعات وتعميم الاتحادات الطائفية والمركزية والعامة ومدها بمختلف الاعانات الادبية والمادية » .

ويقدم لنا عزيز ميرهم تصورا لهذه الاعانات فيقول :

« من الامور المقررة ان دور النقابات تعد من المبانى العـــامة التى تضعها الحكومة تحت تصرف النقابات لاجتماعها واجتماع اتحاداتها، وانشاء بورصة يؤمها أصحاب العمل والعاطلون من العمال وتلقى فى هذه الدور المحاضرات ودروس للقضاء على الامية ولتوسيع المدارك لنشر الثقافة العامة واستكمال التعليم الفنى والصناعى . ومعظم الدول تقوم بالنصيب الاكبر من تلك النفقات » (١) .

كان عباس حليم وعزيز ميرهم اذن هما الفارســان اللذان تحركا على المسرح العمالى فى نهاية عام ١٩٣٤ وأوائل عام ١٩٣٥ . وقد رابنـا كيف عرض كل منهمـا تصوره للقضية العمالية وتصوره للحلول التى اجتهد لتقديمها . هـذا يتكلم باسم العمال المتجمعين حوله شخصيا فى الاتحاد العـام ، وذاك باسم « المؤتمر الوطنى » لحزب الوفد .

واذا كان عزيز ميرهم يبدو اكثر وضوحا وعلمية فى عرضه للقضية من عبـاس حليم ، فانهما يلتقيان تماما فى مقترحاتهما بحيث لا نجد خلافا أساسيا بينهما فكلاهما يطالب بالاعتراف القانونى للنقابات وبانشـاء « مصلحة عمل » بدلا من مكتب العمل التابع لوزارة الداخلية . وكلاهما مشغول بمشكلة البطالة وتشغيل العاطلين . ولسنا نظن انهما يختلفـان فى بعض المسائل التفصيلية التى انفرد كل منهمـا ببعضها وترك البعض الآخر لزميله كما يلاحظ القارىء .

والصورة على هذا النحو وبهذا التوافق لا يمكن ان تنبؤنا الا بأنهما **سائرين حتما الى لقـــاء** يجمع صفوفهما ويوحـــد صفوف انصارهما من أجل العمل على تحقيق تصورهما المتقارب ، بل والمتطابق ، للحلول التى اقترحاها لقضية العمال حينذاك ، ولم يكن هناك فى سالف علاقاتهما ما يعرقل مثل هذا اللقاء ، فقد كانت صلات عباس حليم بالوفد صلات وثيقة عرضته ورجاله فى فترة الصراع الحزبى ضد صدقى لألوان من الاهانة والضغط تفوق ما تعرض لها الوفد ورجاله .

وتحقق لهما هذا اللقــاء فعلا فى ١١ فبراير ١٩٣٥ فى « المجلس الأعلى للعمال » الذى شكله حزب الوفد ووضع عباس حليم على رئاسته .

فما هى قصة هذا المجلس وكيف كان مصيره ؟

المجلس الاعلى للعمال :

راينا كيف اظهر « المؤتمر الوطنى » لحزب الوفد ـ المنعقد فى يومى ٩ ، ١٠ يونيو ١٩٣٥ ـ اهتمام الحزب بشئون العمال ، فتضمنت قرارات المؤتمر عددا من القرارات التى تتصل بالعمل والعمال لم تكن تزيد عما أورده عزيز ميرهم فى بحثه من توصيات عامة . ولكن لم يكن من بينها بالتأكيد قرار بانشاء اتحاد عام للعمال او تنظيم مركزى

---

(١) يظهر هنا تأثير الفكر السينديكالى الفرنسى على عزيز ميرهم وخاصة فكرة « بورصات العمل » .

للنقابات يكون مواليا للحزب كما حدث فى عام ١٩٢٤ (الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل رئاسة عبد الرحمن بك فهمى) او كما حدث فى عام ١٩٢٨ (الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى رئاسة احمد محمد اغا) . ولم يرد فى البحث الذى القاه عزيز ميرهم شيئا عن فكرته التى رددها فى ابريل ١٩٣٠ بشأن انشاء « مكتب لتنظيم حركة النقابات » .

معنى ذلك ان حزب الوفد ، وكتيبة المحامين والمستشارين النقابيين الوفديين ، ارتضوا بوجود « الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى » الذى كان يراسه عباس حليم منذ ديسمبر ١٩٣٠ والذى حافظ عليه داخل سراياه طوال حكم صدقى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا ، ثم خرج به بعد سقوطهما واتخذ له مقرا جديدا فى نهاية ١٩٣٤ .

وفى اعتقادنا انه كان هناك أكثر من سبب يجعل حزب الوفد راضيا عن هـذا الاتحاد وعن رئيسه عباس حليم ، ويرى أنه ليس بحاجة الى اقامة اتحاد وفدى بجانب اتحاد عباس حليم . ألم يثبت عباس حليم فى أحلك الأيام أنه صديق الوفد وقف بجانبه ضد الملك وصدقى وعبد الفتاح يحيى ، مهندس الانقلابات الدستورية ، وجعل من اتحاده ملاذا للنقابيين الوفديين وغيرهم ممن تعرضوا للقهر والاضطهاد ؟ وحتى اذا كانت فكرة انشاء اتحاد عام وفدى قد طرات على ذهن البعض ، فانها لابد وقد بدت فكرة بعيدة المنال امام النشاط الواسع الذى يقوم به اتحاد عباس حليم ، والسمعة والشعبية التى نالها منذ الهجوم على سراياه ، والعطف الذى يتمتع به رجاله الذين قاتلوا البوليس وحوكموا وسجنوا وفقدوا من بينهم « شهيدا » نقابيا .

لهذه الاسباب مجتمعة ، لم يكن هناك ما يبرر انشـــاء اتحاد عام وفدى . وكان على كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين أن يرضوا بالعمل داخل اتحاد عبـاس حليم وتحت قيادته ، ولكن ذلك كان يعنى بالنسبة لهم الالتزام بنوع غريب من الولاء المزدوج داخل الاتحاد ، فهناك ولاؤهم الأصيل للوفد ثم ولاؤهم التنظيمى لعباس حليم رئيس الاتحاد . ولابد أن هـذا الوضع لم يكن يرضى الكثيرين منهم ممن يرون انه لا يتفق مع مكانتهم الحزبية والشعبية وسط العمال ، مثل حسن نافع وزهير صبرى وعزيز ميرهم الذين يحملون سجلا طويلا من الزعامة العمالية ، ومثل أحمد حمزة واحمد ماهر وحمدى سيف النصر ورافع محمد رافع من قدامى المناضلين فى الحزب.

ومن هنا كان على حزب الوفد ان يجد صيغة تنظيمية تتيح لرجاله العمل داخل اتحاد عباس حليم وتحفظ لهم مكانتهم النقابية والحزبية دون ان يخل ذلك بالوفاق السائد بين حزب الوفد وبين عباس حليم فى الحركة العمالية . والمرجح ان هؤلاء الرجال اقنعوا قيادة الحزب بأن ايجاد مثل هذه الصيغة التنظيمية كفيل بأن يضمن

للحزب ارتباطا أكثر وأقوى بالحركة العمالية ، وربما نصيبا أكبر من الاتصـــال والسيطرة عليها جنبا الى جنب مع عباس حليم (١) .

وهناك ما يشير الى أن الوفد كلف حمدى سيف النصر بك ببحث هذا الاقتراح مع عباس حليم ، وربما يكونا قد اتفقا فعلا على الخطوط العريضة لهـــذه الصيغة التنظيمية ، ففى بيان نشره عباس حليم ــ بعد هذه الفترة بقليل (٢) ــ يذكر أن حزب الوفد اقترح انشاء « مجلس أعلى للعمال » « بعد الذى رآه من نجاح حركتى ورغبته فى أن يساهم فى هذه النتيجة السارة . ولقد رحبت بهذه الرغبة وتم الاتفاق بينى وبين رجال الوفد المسئولين على تحقيقها ولازال الاتفاق تاما بينى وبينهم ومعنـــا صديقى حمدى سيف النصر بك بشأنها » .

ماذا كانت هذه **الصيغة التنظيمية** التى اقترحها الوفد وقبلها عباس حليم وتم الاتفاق عليها ؟

لقد اتفقا على تشكيل **« مجلس أعلى للعمال »** ، وليس اتحادا عاما بطبيعة الحال ، يضم ثمانية « مندوبين عن حزب الوفد » وثمانية عمال يمثلون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى .

وفى ١١ فبراير ١٩٣٥ صدر قرار الوفد بتشكيل هذا المجلس تحت رئاسة عباس حليم وعضوية « مندوبيه » احمد حمزه ، حسن نافع ، زهير صبرى ، محمد صادق حسن ، عزيز ميرهم ، حمدى سيف النصر ، رافع محمد رافع ، الدكتور احمد ماهر، واختير عزيز ميرهم سكرتيرا للمجلس . وبصدور القرار ، بدأت المفاوضات مع عباس حليم لاختيار ، أو انتخاب ، الاعضاء الثمانية الممثلين للاتحاد العام فى المجلس . وهنا ظهرت أول بوادر الخلاف بين الطرفين . وكان محور الخلاف هو أن « مندوبى » الوفد فى المجلس الأعلى للعمال كانوا يرون ضرورة اجراء انتخابات جـديدة فى جميع مجالس ادارة النقابات يعاد على أساسها انتخاب مجلس ادارة الاتحاد العام ثم ينتخب المندوبون الثمانية من بين أعضائه . أما عباس حليم ورجاله فقد رفضوا هذا الاقتراح على أساس أن الاتحاد العام ونقاباته أجرت انتخابات جديدة فى مارس وابريل ١٩٣٤ وأن أعضاء مجلس الاتحاد ومجالس ادارة النقابات ممثلون حقيقيون للعمال ولا حاجة الى اجراء انتخابات جديدة .

---

(١) يروى النقابى المعاصر كامل عز الدين ، فى مقابلة شخصية معه ، ان الاتصالات المبكرة لايجاد هذه الصيغة بدأت عندما أقام المحامون الوفديون بزيارة جماعية لمقر الاتحاد العام بميدان ازبك حيث اقيمت لهم حفلة شاى ، ثم عقد اجتماع بينهم وبين عباس حليم فى مقر النادى السعدى اقترح فيه المحامون تعيين مستشارين من بينهم لكل نقابة من نقابات الاتحاد . ويؤكد كامل عز الدين أن هذا الاقتراح لم يكن مقبولا تماما لرجال عباس حليم ولكن عباس حليم واصل لقاءاته مع الوفد حيث تم الاتفاق على انشاء « المجلس الاعلى للعمال » .

(٢) نشرته جريدة المقطم فى ١١ ابريل ١٩٣٥ حينما دب النزاع بين عباس حليم وحزب الوفد .

واستمرت المفاوضات بين الطرفين طوال شهر مارس ١٩٣٥ . ففى يوم الاحد ١٧ مارس ١٩٣٥ عقد المجلس الأعلى **اجتماعه الثانى** برئاسة عباس حليم وحضره أحمد حمزه وحسن نافع وزهير صبرى ومحمد صادق حسن وعزيز ميرهم . واعتذر عن الحضور حمدى سيف النصر لمرضه ورافع محمد رافع لسفره . وجرت مناقشة حول موضوع الخلاف دون أن يصل المجتمعون الى نتيجة . وتقرر تأجيل الاجتماع الى يوم الأحد ٢٤ مارس ١٩٣٥ (المقطم ١٨ مارس ١٩٣٥) .

وفى اعتقادنا أن عقبة الاتفاق حول اختيار المندوبين لم تكن وحدها السر فى الخلاف بين الطرفين . فقد تردد فى صفوف رجال عباس حليم القول بضرورة الالتزام بمبادىء « النقابية البحتة » باعتبارها موقفا مناقضا للنقابية الحزبية . وكانت الترجمة العملية لهذا القول فى واقع الأمر هى نفور رجال عباس حليم أو خوفهم من الارتباط نهائيا بحزب الوفد .

ومهما يكن الأمر فان المناقشات بين الطرفين لم تلبث أن خرجت عن اطار الاجتماعات المشتركة لتصبح حديث النقابيين فى كافة المستويات والجهات ، بل ان هناك ما يؤكد ان هذه المناقشات تطورت وسط الحركة النقابية الى شىء من الجدل والمهاترات بل وتبادل الاتهامات بين الموالين للوفد والموالين لعباس حليم .

وشهد شهر ابريل ١٩٣٥ تطورا جديدا وخطيرا فى مظاهر الاختلاف عندما بدأت العناصر الموالية للوفد داخل النقابات حركة نشيطة تستهدف عزل العناصر الموالية لعباس حليم ، وجمع التوقيعات والاحتجاجات ضدهم ، وتحريض العمال على عدم دفع اشتراكاتهم الى الاتحاد العام (انظر بيان عباس حليم فى ١١ ابريل ١٩٣٥ بجريدة المقطم) . وامتد هذا التحرك الوفدى النشيط الى المدن الاقليمية مثل المنصورة ودمياط وبورسعيد .

وقابل عباس حليم هذا التحرك بمزيد من النشاط التنظيمى وسط العمال وايفاد مندوبين عنه الى المدن الاقليمية لتجديد نشاط النقابات القديمة أو انشاء نقابات جديدة .

وفجر عباس حليم الخلاف ودفع به الى مستوى العلنية والى الصحافة ، عندما اصدر بيانا فى ١١ ابريل ١٩٣٥ نورده كاملا لأهميته :

> « أدهشنى فى الأيام الأخيرة نشاط غير مألوف من أفراد معروف عنهم انهم يمتون بصلة إلى الوفد المصرى . وقد تمادى هذا النشاط حتى أصبح اعتداء على حركة العمال البريئة فى كل من بورسعيد ودمياط وغيرهما من الأماكن . ومن الغريب أن هذا النشاط الذى استولى على نفر معروفين لنا بأشخاصهم ظهر عقب تفكير الوفد فى انشاء مجلس أعلى للعمال بعد الذى رآه من نجاح فى حركتى ورغبته فى أن يساهم فى هذه النتيجة السارة ، ولقد رحبت بهذه الرغبة وتم الاتفاق بينى وبين رجال الوفد المسئولين على تحقيقها

ولا زال الاتفاق تاما بيني وبينهم ، ومعنا صديقي حمدى سيف النصر بك بشأنها . ويقضى اتفاقى مع الوفد على أن يتكون هذا المجلس من الأعضاء الثمانية المعينين بواسطته وثمانية أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس ادارة الاتحاد الذى كان مقررا ان يجتمع فى غضون هذا الشهر لتنفيذ الاتفاق . فلا محل اذن لقرارات التأييد التى يختلسونها من بعض العمال ولا للاحتجاجات التى يستكتبونها ضد هيئة الاتحاد التنفيذية لأن التأييد لا يكون الا عند الاحتجاج ، والاتحاد لم يتعرض لكيان هذا المجلس الا بأنه لا يزال فى دور التكوين، والهيئة التنفيذية التى يعترضون عليها ليست الا مندوبى العمال الذين انتخبتهم نقاباتهم لتمثيلها فى مجلس الاتحاد العام . وقد انتخبهم المجلس بدوره فى الهيئة التنفيذية بجلسة ٢ ابريل سنة ١٩٣٤ ، وهو فى النهاية صاحب الحق فى أن يعزل من يشاء وينتخب من يشاء . وقد كلل هذا النفر نشاطه بتحريض العمال على عدم دفع اشتراكاتهم للاتحاد ظنا منهم أنهم قد ينالون من حسن طوية العمال وسلامة قلوبهم منالا وانهم قد ينفرونهم من نقاباتهم ويدخلون فى انفسهم الشك فى حركتهم ، مع ان المناقشة فى شئون الاشتراكات لا تكون مع الاتحاد الذى أتولى رئاسته وهو الذى انفق حتى الآن سبعة آلاف جنيه زيادة عن ايراده فى شـئون العمـال وتأسيس حركتهم ، وكان هذا المبلغ سلفة من مالى الخاص للاتحاد . فاذا كان هذا النشاط للهدم وتشتيت شمل العمال كما ورد على لسـان احدهم صراحة فى بورسعيد فان ذلك مالم اكن احسبه ولا اتصوره ، ولا انتظره ممن يدعون الوطنية والرغبة الصادقة فى خدمة البلاد التى تتكون اغلبيتها من العمال . واما اذا كان الغرض الذى يرمون اليه هو تشجيع الحركة العمالية والتقدم بها فيكون رجائى من زعماء الوفد الذين جاهدوا ومازلنا نجاهد معهم جنبا الى جنب منذ اعوام طويلة ، ان يعلموا هؤلاء الأفراد كيف يكون العمل المنتج للوطن وأن يفهموهم ان ما يرتكبونه الآن ليس هو الوسيلة للتقدم والنجاح . وان كان عندى ما أقوله فى النهاية فهـو اننى فى هـذا التدمير والتخريب وحملة الدسائس لست الضحية ولن يصـاب شخصى بسوء ، وانما هم مئات الالوف من العمال الذين سيكونون ضحية هذه المطامع بالأغراض الشخصية ولكل امرء ما نوى » .

وواضح من قراءتنا لهذا البيان ان عباس حليم قرر تفجير الموقف تماما . فهو يورد حوادث محددة لتحرك العناصر الوفدية ويتهم هذه العناصر « بالتدمير والتخريب» ولكنه رغم ذلك يؤكد ان اتفاقه مع الوفد لايزال قائما وانه حريص على استمراره — ويناشد قيادة الوفد الذين « جاهدوا ولازلنا نجاهد معهم جنبا الى جنب منذ اعوام طويلة » ان يوقفوا حركة هذه العناصر المخربة .

ولكن هذا البيان لم يحقق النتيجة التى كان يرجوها عباس حليم ، الأمر الذى حمله على اتخاذ خطوة حاسمة ــ أو غاضبة ــ ازاء الموقف المتفاقم فأعلن رفضه لرئاسة المجلس الأعلى للعمال فى بيان جديد وزعه على الصحافة فى ١٨ ابريل ١٩٣٥ وتصميمه على السير وحده فى خطته التى التزم بها منذ ١٩٣١ « عاملا لاسعاد الطبقات العاملة **بعيدا عن السياسة والسياسيين** » وجاء فى البيان ان بعض الذين عينوا من جانب الوفد فى المجلس الأعلى راحوا « يسعون سعيا حثيثا للخلط بين النزعات السياسية وبرنامج اتحاد العمال مع أن الشروط الأساسية لاتحاداتهم فى مصر وفى خارج مصر تحتم عليهم الابتعاد عن الشئون السياسية والدينية » .

ويظهر فى هذا البيان بوضوح تأثير ذلك التيار الذى أشرنا اليه من قبل والذى يروج لامكان قيام « نقابية بحتة » وبعيدة عن التأثيرات السياسية . ولسنا نفهم كيف يمكن تحقيق ذلك من خلال « مجلس » انشأه حزب سياسى ووضع مندوبيه لادارته .

ولم يشأ الوفد ان يرد مباشرة على عباس حليم ، ولكنه دفع بأحد رجاله المنتدبين فى المجلس الأعلى ليعلق بصفته الشخصية على بيان عباس حليم . ففى المقطم ١٩ ابريل ١٩٣٥ نشر الدكتور أحمد ماهر عددا من **الملاحظات** على البيان جاء فيها :

أولا : ان السبب فى انشاء المجلس الأعلى هو رغبة الوفد فى تنفيذ قرار المؤتمر الوطنى من زيادة العناية بشئون العمال والاهتمام بمصالحهم والعمل على تنظيم نقاباتهم ليسهل وضع التشريع اللازم لحمايتهم وصيانة حقوقهم .

ثانيا : عين الوفد الشريف عباس حليم رئيسا لهذا المجلس الأعلى رغبة منه فى توحيد الهيئات التى تعمل لخير العمال فقبل الشريف هذا التعيين معتبرا فيه تحقيقا لأجل الأمانى التى كان يسعى اليها ويعمل على تنفيذها . فليس للشريف عباس حليم بعد هذا ان يقول « انه لا يسعنى الا رفض ما هو معروض على من تولى رئاسة هيئة المجلس الأعلى للعمال » وانما له أن يستقيل ان شاء من هذا المركز ليعين الوفد من يخلفه فيه .

ثالثا : لاحظ حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل (مصطفى النحاس باشا) من مدة فى تصريحات الشريف عباس حليم وتصرفاته مالا يتفق والمهمة الموكلة اليه ولا التضامن المطلوب فى العمل فرأى قبل أن يعرض الأمر على الوفد لاتخاذ قرار حازم حاسم فى شأنه أن يكلف بعض أعضاء الوفد ، وكنت أحدهم ، تتبين حقيقة الحال والعمل على وضع الأمور فى نصابها .

رابعا : اتضح لنا أثناء القيام بتنفيذ ما كلفنا به دولة الرئيس الجليل وجود تيارات خفية تعمل فى حظيرة الاتحاد على افساد الجو وسط العمال ومحاولة دفعهم فى **اتجاه سياسى ضار بالعمال** وبالقضية العامة للبلاد . ولما لفتنا نظر الشريف الى خطورة الحالة واجتهدنا فى معالجة الأمر بأبعاد عوامل الفساد وجدنا منه ترددا

وتراجعا وفهمنا انه فى الحقيقة ، وبالرغم من تصريحاته العديدة ، لا يرغب فى العدول عن خطة مرسومة .

« هذا هو ما رايت ان اسرع بايضاحه فى انتظار قرار الوفد الذى يصدر غدا » .

ولاشك ان هذه الملاحظات ذات اهمية كبيرة فى فهم الموقف وتصويره فى ابريل ١٩٣٥ . ولكننا نرى ان بعضها ينضح بروح الجدل الحزبى اكثر مما يصور الواقع . فالحديث فى الملاحظة الثانية عن « تعيين » عباس حليم فى المجلس وان فى مقدوره ان يستقيل ليعين الوفد من يخلفه فى المنصب ، حديث لا يتفق مع حقيقة الأمور . فالمجلس الأعلى للعمال لم يكن عند انشائه أكثر من صيغة تنظيمية لتحالف حتمته الظروف السياسية بين حزب الوفد وبين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الذى يراسه عباس حليم . وفى مثل هذا التحالف لا يمكن الحديث عن « تعيين » طرف للطرف الآخر .

هذا ولم يبين احمد ماهر طبيعة « الاتجاه السياسى الضار » أو « التيارات الخفية » التى وجدها الوفد داخل الاتحاد العام ونصح عباس حليم بتصحيحها .

ومهما يكن الأمر فان الوفد لم يلبث ان أصدر قراره فى ٢٠ ابريل ١٩٣٥ بعزل عباس حليم من رئاسة المجلس الأعلى وتعيين حمدى سيف النصر مكانه . وكان هذا القرار ايذانا باعلان حرب سافرة ومريرة بين الطرفين ، وهى الحرب التى شكلت احداثها فى تقديرنا مأساة من اسوأ المآسى فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية لأنها اطلقت قوى الشر والانتهازية الحزبية تفتك بقيم الحركة العمالية المصرية وتمرغها فى قاع سحيق من الانهيار الخلقى والتنظيمى ، وراحت تضيف كل يوم الى أحزان الطبقة العاملة أحزانا جديدة والى امانيها المتواضعة خيبة أمل وضياع .

المأساة :

كان « فصل » عباس حليم من المجلس الأعلى للعمال بداية لصراع سافر ومرير بين رجال الوفد ورجال الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى . وكان على كل جانب ان يثبت انه الأقوى والأكثر نفوذا وسط الحركة العمالية . ومن اجل ذلك لم يقف كل منهما عند حد فى سبيل مطاردة رجال الآخرين من النقابات بالفصل وبالاعتداء وبالعنف والاغارات والمعارك الدامية .

وكان طبيعيا ان يندلع الصراع اولا فى مقر الاتحاد العام بميدان ازبك / ٤ . فما ان اذيع قرار فصل عباس حليم ، حتى دفع الوفد بعدد كبير من رجاله الى مقر الاتحاد فى محاولة للاستيلاء على الدار . وهناك ، كما تصف جريدة المقطم هذه الواقعة (٢١ ابريل ١٩٣٥) : « ظلوا يهتفون لقرار الوفد ويحبذون موقفه المشرف ازاء الاتحاد . وفى مكان آخر من دار (الاتحاد) اجتمع العمال المنتمون للشريف وهتفوا له هتافات متعدده . ولما ذهب الشريف الى دار (الاتحاد) فى المساء ووجد العمال على هذا الحال غادرها مع بعض مريديه خشية وقوع مالا تحمد عقباه » .

والمرجح ان الوفد دعا رجـاله فى المدن الاقليمية للاسـتيلاء على « الاتحـادات المركزية » والنقابات فى هذه المدن ومطاردة رجال عباس حليم .

وتنبهت اجهزة الامن الى المخـاطر الكامنـة فى هذا الصراع فأصدرت حكمدارية العاصمة (فى ٩ مايو ١٩٣٥) تعليمات الى رجال البوليس « بشأن الانقسام الواقع بين صفوف العمال بشأن ملكيـة دور النقابات » . وتلخصت هـذه التعليمات فى ضرورة التيقظ لحركات العمال وعدم السماح لهم بعقد الاجتماعات فى دورهم الا اذا رؤى انها لا تخل بالأمن والنظام . وفى حالة اختلاف فريقين من نقابة واحدة على ملكية مقر النقابة يسمح لهما بالاجتماع فى هذا المكان حتى يبت فى مسألة الملكية .

ولكى نقدم صورة حية لصفحات هذا الصراع فاننا سـنتابع احـداثه فى القاهرة والاسكندرية ثم فى المدن الاقليمية الأخرى التى امتد اليها الصراع مبينين الشكل الذى اتخذه الصراع داخل كل نقابة على حده :

صور المأساة فى القاهرة

نقابة عمال الخيام :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى اغلقها صدقى فى ١٥ مارس ١٩٣١ ومقرها بالدرب الأحمر . اجتمع مجلس ادارتها فى أوائل مايو ١٩٣٥ **وأعلن انشـقاقه على عباس حليم** ، واتخذ ستة قرارات بتأييد « القرار الحاسم بفصل عباس حليم من المجلس الأعلى وسحب الثقة منه واعلان الثقة التامة بهيئـة المجلس الأعلى وبحضرة رئيسه وتهنئة صاحب العزة احمد حمدى سيف النصر بك بزعامة العمال ، واستنكار كل ما يصدر خاصا بالعمال عن الشريف (عبـاس حليم) وكل ما صـدر من قبل » (روز اليوسف اليومية الأحد ٥ مايو ١٩٣٥) .

وفى اوائل يونيو اجتمع مجلس ادارة النقابة بدار الاتحاد العـام التابع للمجلس الأعلى وقرروا تأييد الوفد واعلان الثقة بالمجلس . وكان مجلس ادارة النقابة يتكون من مصطفى على رئيسا ، محمود على الكسـار امين الصـندوق ، انس حسن محمد سكرتيرا ، والأعضاء محمد سليمان ومحمد عبد الغنى وعواد سليمان وحسين محمود موسى ومحمد معوض احمد على حسن واحمد الطلونى وحسين قنبل ومحمود بيومى وسيد التونى ومحمد حسن وعلى حسن سالم وأمام طه حسن وحسين علام ومصطفى عبد الحميد شرقاوى وعبد المنعم احمد .

نقابة النجارين :

المرجح انها نقابة فن النجارة التى كانت ضمن نقابات الاتحاد العام والتى اغلقت فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وقد اجتمع مجلس ادارتهـا فى اوائل مايو ١٩٣٥ **وأعلن سحب الثقة من الشريف عباس حليم** وشكر حمدى سيف النصر ، كما وجهوا الشكر لجريدة روز اليوسف « على اهتمامها بالعمال » (روز اليوسف اليومية ٦ مايو ١٩٣٥) .

نقابة كى الملابس :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وفى منتصف مايو ١٩٣٥ **انشقت من عضويتها جماعة الكوائين فى شبرا** والفوا لجنة جديدة بدار الاتحاد المركزى فى شبرا وأعلنوا انضمامهم الى المجلس الاعلى . (روز اليوسف اليومية ١٨ مايو ١٩٣٥) .

ونستخلص من هذا الخبر ان الوفد تمكن من الاستيلاء على الاتحاد المركزى فى منطقة شبرا ومطاردة رجال عباس حليم منه .

نقابة الطهاه العامة :

اعلنت **انضمامها الى المجلس** الأعلى واجريت انتخاباتها فى أوائل يونيو ١٩٣٥ باشراف الأستاذ احمد محمد اغا الذى انشق على عباس حليم واصبح عضوا فى المجلس الاعلى . واسفرت الانتخابات عن انتخاب أبو اليزيد افندى امين رئيسا وفرج افندى عطية وكيلا أول وأحمد محمد علي وكيلا ثانيا ومحمد على حسن سكرتيرا عاما وعبد العزيز الفصيح سكرتيرا ثانيا وعطا أفندى السيد أمينا للصندوق فضلا عن ٢٢ عضوا .

نقابة الطهاه الفرعية :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وفى نهاية مايو ١٩٣٥ **حدث انقسام بين قياداتها بين مؤيدى الوفد ومؤيدى عباس حليم** ، تمكن الموالون للوفد من فصل عدد من اعضاء المجلس وهم منصور عبد العزيز وعطية عيسى وابراهيم عبد العزيز وعبد المقصود سلمان واحمد العرباوى لولائهم لعباس حليم ، وتشكل المجلس الجديد من محمد حسين رئيسا وصالح حسن وكيلا أول وعبد الهادى ابراهيم وكيلا ثان واحمد سلطان مراقبا ومحمد أحمد الأعصر سكرتيرا وعزب الهرميس وعبد الموجود ومحمد سيد احمد وبرعى عبده ومحمد احمد محمد أعضاء .

النقابة العامة لعمال المخابز البلدية :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ ، **انضمت الى المجلس الأعلى فى مايو ١٩٣٥** وكان سكرتيرها يدعى علوى ضمر ، وقد نشطت النقابة لتأليف لجان فرعية موالية للوفد فى الاحيان مثل لجنة السيدة زينب التى تألفت فى مايو برئاسة محمد محمد الجفلونى وعبد المجيد محمد الجفلونى وكيلا اول ومرسى محمدين وكيلا ثانيا ومحمد علم الدين سكرتيرا أولا واحمد عبد الرحمن موسى سكرتيرا ثانيا . وتولى الرئيس أمانة الصندوق . واختير محمد علم الدين وعبد المنعم حسن ليمثلوا اللجنة الفرعية فى النقابة العامة (روز اليوسف أول يونيو ١٩٣٥) .

وجددت لجنة بولاق التابعة للنقابة ثقتها فى المجلس الاعلى فى يونيو ١٩٣٥ وانتخبت

محمد احمد أبو هدية رئيسا وامينا للصندوق وأمين ابراهيم البرادعى سكرتيرا والوكيلين سيد سيد محمد منصور وعبد الرحمن محمد الجندى) روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥ (.

نقابة عمال الاشارات العمومية واقسام السكك الحديدية :

فى اوائل يونيو ١٩٣٥ عقد مجلسها اجتماعا بدار الاتحاد الذى انشاه المجلس الاعلى **وقرر تهنئة حمدى سيف النصر بك زعيم العمال** واعضاء المجلس ، وتفويض المجلس فى **محاسبة عباس حليم وامين** صندوق « الاتحاد البائد » على اموال النقابة ، والاحتجاج على عدم تسليم أوراق النقابة ومطبوعاتها . ووقع هذه القرارات امين ابو السيد رئيسا ومحمد احمد الكفراوى السكرتير العام ومحمد مصطفى الشافعى الوكيل الثانى واحمد سيد مصطفى امين الصندوق والاعضاء مرسى احمد الخواص ويوسف محمد بدير والسيد محمد حسانين واحمد اسماعيل . (روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥) .

النقابة العامة لعمال النسيج :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام والتى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وفى أوائل يونيو ١٩٣٥ **أعلنت انضواءها تحت اشراف المجلس الأعلى** وذلك فى اجتماع برئاسة عشماوى وتولى سكرتاريته كامل مناع . واقترح الرئيس فى هذا الاجتماع الا يقبل فى النقابة الا كل مؤيد للمجلس الاعلى ويكون مسددا لاشتراكه . (روز اليوسف ٥ يونيو ١٩٣٥) .

النقابة العامة لعمال البياض والزخرفة :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام وان لم يرد اسمها ضمن النقابات التى اغلقت فى ١٥ مارس ١٩٣١ ، وفى أوائل يونيو ١٩٣٥ عقدت جمعية عمومية فى دار الاتحاد الذى أنشاه المجلس الاعلى حضرها احمد محمد اغا ورافع محمد رافع عضوا المجلس الاعلى اللذان أشرفا على الانتخابات . وقررت الجمعية العمومية تأييد المجلس الاعلى وتفويضه لمحاسبة عباس حليم عن اموال النقابة واتخاذ اللازم قانونا ضده . وكان مجلس ادارة النقابة يتكون من محمد مصطفى رئيسا ، صادق معوض ، وكيلا أولا ، صديق سليم وكيلا ثانيا ، محمد أحمد عبد الوهاب أمينا للصندوق ، عبد الوهاب على بحيرى مساعدا لامين الصندوق ، حسنين سليمان سكرتيرا فضلا عن ١٢ عضوا (روزاليوسف ٦ يونيو ١٩٣٥) .

النقابة العامة لعمال البويات والزخرفة :

كانت من النقابات التابعة للاتحاد العام التى شملها قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ وفى يونيو ١٩٣٥ **انضمت الى المجلس الأعلى** وكان يراسها فاضل احمد خليل وسكرتيرها أحمد محمد مصطفى (روز اليوسف ١١ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة عمال تصليح ومسح الاحذية :

كانت هناك نقابة باسم عمال الاحذية ضمن نقابات الاتحاد العام وشملها قرار الفلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . ولسنا على يقين اذا كانت هى نفس هذه النقابة . وفى منتصف يونيو ١٩٣٥ نعرف أن نقابة عمال تصليح ومسح الاحذية كانت ضمن النقابات التى **انضمت الى المجلس الاعلى** وكان يراسها حافظ بدوى ويتولى سكرتيريتها صبحى ويصا (روز اليوسف ١٣ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة مفتشى وابلسيهات السجاير العامة بالقطر المصرى :

لم تكن هناك نقابة بهذا الاسم ضمن نقابات الاتحاد العام . والمرجح أنها الفت فى منتصف يونيو ١٩٣٥ تحت اشراف المجلس الاعلى وعرضت « القانون النظامى » لها على المجلس لتنقيحه . وكان مجلس ادارتها يتكون من نبيه كرلس رئيسا وولسن افندى على وكيلا اولا وجورجى حنا سكرتيرا وهريدى عبد المقصود أمينا للصندوق ومن الاعضاء مبارك محمد وسعد علوانى وفتحى عبد العظيم ونجيب ميخائيل ومحمود الناظر وفهمى ميخائيل ومحمد نورى وعبد الخالق محمد وحسنى خبيرى وادوارد عاذر (روز اليوسف ٢٠ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة عمال الاسطر :

لم تكن هناك نقابة بهذا الاسم ضمن نقابات الاتحاد العام ، والمرجح انها الفت فى منتصف يونيو تحت اشراف المجلس الاعلى برئاسة حسين بيدق وسكرتارية بدوى عبد الحميد (روز اليوسف ٢٠ يونيو ١٩٣٥) .

النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى :

كانت من أبرز نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، انشقت عليه **وانضمت الى المجلس الأعلى** . ففى اغسطس ١٩٣٥ نعرف أنها عقدت أجتماعا عاما بدار المجلس الاعلى وبحضور رافع محمد رافع عضو المجلس وبحثت مشاكل السائقين .

نقابة خدمة المنازل والفنادق والبنوك :

كانت من نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم وشملها قرار الفلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . ونعرف فى ١٨ يوليو ١٩٣٥ أنها أقامت حفلة حضرها عباس حليم ونحو خمسمائة عضو وأن عباس حليم قوبل بالهتاف . وهذا يعنى أن المجلس الأعلى لم يتمكن من ضم هذه النقابة اليه أو احداث انقسام بين أعضائها .

نقابة عمال الحدادة المعمارية :

لم تكن ضمن نقابات الاتحاد العام رئاسة عباس حليم . الأرجح انها الفت فى منتصف عام ١٩٣٥ وانضمت الى المجلس الاعلى . ولكنها قررت فى سبتمبر ١٩٣٥ ضمن مجموعة من النقابات الاخرى الانشقاق على المجلس الاعلى والعودة الى الاتحاد.

العام رئاسة عباس حليم « وتجديد الثقة بالزعيم الشريف عباس حليم وتجديد النشاط النقابي تحت لوائه وتوالي اجتماعاتها بدار الاتحاد رئاسة الشريف بميدان ازبك رقم ٤ » . وكان مجلس ادارتها يتألف من محمد حسن درويش رئيسا ومتولى مسعود وكيلا أولا وحسين على شونير أمينا للصندوق (المقطم ٦ سبتمبر ١٩٣٥) .

نقابة موظفى المحال التجارية :

كانت ضمن نقابات الاتحاد العام التى شملها قرار الغلق فى ١٢ مارس ١٩٣١ . انضمت الى المجلس الاعلى فى بداية الصراع ، ولكنها قررت الانشقاق عليه والعودة الى حظيرة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم فى سبتمبر ١٩٣٥ مع تجديد الثقة فى الشريف والعمل تحت لوائه والانتقال الى دار الاتحاد العام بميدان أزبك رقم ٤ . وكان مجلس ادارتها يتألف من محمد اسماعيل الاشقر رئيسا وعلى ابراهيم شعبان سكرتيرا وعبد الخالق عبد الرحمن وكيلا أولا وحسين ابراهيم أمينا للصندوق وجورج شحاته وعبد الله عبد الرحمن وابراهيم نصر الدين ومحمد احمد عامر أعضاء .

نقابة سبك وطلاء المعادن :

كان بالاتحاد العام حتى صدور قرار الغلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ نقابتان لعمال المعادن ، نقابة عمال المعادن قسم الميكانيكا ونقابة عمال المعادن قسم الحدادة . ولسنا نعرف على وجه اليقين علاقة هذه النقابة بهما ، ولكن من المؤكد أن نقابة باسم « سبك وطلاء المعادن » ظهرت ضمن نقابات المجلس الاعلى فى سبتمبر ١٩٣٥ ، ثم قررت ضمن مجموعة اخرى من النقابات الانشقاق عليه والانضمام الى الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كما قررت تجديد الثقة بالشريف والعمل تحت لوائه والانتقال الى دار الاتحاد العام بميدان أزبك رقم ٤ . وكان مجلس ادارتها يضم عبد الحميد ابراهيم رئيسا وعبد الفتاح عبد الحميد ابراهيم (ربما ولده) عضوا .

نقابة مطاحن الغلال :

لم يكن ضمن نقابات الاتحاد العام حتى مارس ١٩٣١ نقابة بهذا الاسم . وربما تكون من النقابات التى تألفت فى فترة الصراع وانضمت الى المجلس الاعلى . وفى سبتمبر قررت الانشقاق على المجلس الاعلى والانضواء تحت لواء عباس حليم والانتقال الى مقر الاتحاد بميدان ازبك . وكان مجلس ادارتها يضم حسن محمد الورداني رئيسا ومحمد موسى أمينا للصندوق وعبد العزيز عمر ومحمود عفيفى وحامد محمود وموسى محمد وقطب درويش أعضاء .

نقابة عمال كناتين الجيش (الارجح أنها بالجيش البريطانى) :

لم تكن ضمن نقابات الاتحاد العام ، والمرجح انها الفت خلال فترة الصراع وانضمت الى المجلس الاعلى ، وفى سبتمبر ١٩٣٥ انشقت على المجلس الاعلى وانضمت الى الاتحاد رئاسة عباس حليم وأعلنت العمل تحت لوائه . وكان رئيسها محمد النجار الذى وصفته المقطم (٦ سبتمبر ١٩٣٥) بأنه السكرتير الدولى للاتحاد .

نقابة المعادن قسم الميكانيكا :

كانت من نقابات الاتحاد العام التى شملها قرار الفلق فى ١٥ مارس ١٩٣١ . وقد انضمت الى المجلس الأعلى فى أول مرحلة للصراع ثم قررت فى سبتمبر ١٩٣٥ العودة الى حظيرة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، وكان رئيسها محمد محمد أبو الدهب الذى كان عضوا فى هيئة مكتب الاتحاد الذى انشاه المجلس الأعلى وسكرتير لجنة القضايا بالمجلس الأعلى .

نقابة عمال ترام القاهرة :

تحاشت الصراع فى أول الامر ثم انضمت الى المجلس الاعلى ، ولكن دون حماس ودون ان تغير مقرها .

هكذا كانت صورة المأساة والصراع فى القاهرة ، نقابات منشقة عن الاتحاد العام تنضم الى المجلس الاعلى ، وأخرى تتردد تحت قياداتها القلقة أو انتهازية بين الاتحاد العام وبين المجلس الاعلى . ومن المؤكد أنه حيثما انشقت نقابة عن الاتحاد العام ــ بقيادتها أو ببعض اعضائها ــ كان الاتحاد العام يبادر الى تأليف نقابة بديلة لها تحمل اسمها ويتجمع فيها اعضاء آخرون . .

صورة المأساة فى الاسكندرية

كتبت جريدة المقطم تصف مظاهر الصراع بين عباس حليم والوفد فى مدينة الاسكندرية فى ٥ مايو ١٩٣٥ فقالت :

> « فى المدينة حركة واسعة النطاق بين العمال ، فقد انقسموا الى فريقين أحدهما انضم الى الشريف عباس حليم والآخر الى اتحاد العمال التابع للمجلس الاعلى الذى عين الوفد المصرى صاحب العزة حمدى سيف النصر بك رئيسا له . ويقال اليوم ان هــذا الاتحاد اعتزم انشاء نادى جديد يتخذه مقرا له بميدان محمد على وشرع زعماء العمال فى تأثيثه وسيدعون رئيس الاتحاد حمدى بك سيف النصر مع اقطاب الوفد لافتتاحه رسميا خلال شهر » .

ذلك هو المنظر العام للصراع فى الاسكندرية ، ولكن الصورة تصبح أكثر وضوحا اذا تتبعناها داخل النقابات العمالية التى انتقل الصراع الى صفوفها .

نقابة عمال مصلحة الموانى والمنائر :

اجتمع مجلس ادارتها فى ١٦ أبريل ١٩٣٥ وناقش « الخلاف القائم بين المجلس الاعلى للعمال واتحاد نقابات عمال القطر المصرى رئاسة الشريف عباس حليم » . وقرر المجلس « أن تكون النقابة مستقلة بنفسها بعيدة عن تلك الهيئات واتخاذ دار لها وتبليغ ذلك للاتحاد ونشره فى الجرائد » . وكان رئيس النقابة على حسنين وسكرتيرها على محمد . وتعتبر هذه أول نقابة تعلن عن « استقلالها » بعيدا عن الصراع وترتفع على مستواه (المقطم ١٩ ابريل ١٩٣٥) .

نقابة عمال البناء :

اجتمع بعض اعضاء النقابة فى ٢ مايو ١٩٣٥ بمكتب الاستاذ على الحلوانى المحامى، وهو من المحامين الوفديين النشيطين فى الحركة النقابية ، وتقرر فى هـــذا الاجتماع فصل رئيس النقابة محمد احمد حسنين والوكيل محمود عبد العال وامين الصندوق اسماعيل حواس « لعدم رضوخهم لرأى الاغلبية من اعضاء النقابة » . وانتخب محمد عبد الله فرج رئيسا للنقابة . وواضح ان المفصولين كانوا من المعارضين لحزب الوفد وللمجلس الاعلى للعمال (روز اليوسف ٥ مايو ١٩٣٥) .

نقابة عمال خيول السباق :

عقدت جمعية عمومية فى أوائل يونيو ١٩٣٥ حضرها رجالات الوفد السكندريين منهم المحامى على الحلوانى والاستاذ عبد الفتاح الطويل وحسن سرور وفهمى ويصا بك وخليل عبد النبى ، فبدت الجمعية كمظاهرة وفدية ضد عباس حليم والاتحاد العام . (روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥) . وقــررت الجمعيــة ســـحب كافة المســتندات واستمارات الاشتراكات والأوراق والعهد والنقود وكل ما للنقابة من عهدة عند عباس حليم أو من يمثله بالاسكندرية وتفويض المجلس الاعلى رئاسة حمدى بك سيف النصر لتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم قانونا بنفسه او بواسطة من ينتدبه لذلك فــورا . واختارت الجمعية عبد الفتاح الطويل مستشارا للنقابة . وأجـــريت الانتخابات فأسفرت عن انتخاب محمود فيصل رئيسا وسليمان سلامه وكيلا أولا ومنتصر نصير وكيلا ثانيا وخميس مبروك سكرتيرا أولا ومحمود اسماعيل سكرتيرا ثانيا وخليل حافظ عنبر أمينا للصندوق والأعضاء محمد سلامه الحر ودسوقى نصر ومراد محمد زايد وعبد العزيز معروف وعبد الله عبد الله محفوظ وابراهيم اسماعيل وزكى عماره والسيد الصعيدى (روز اليوسف ٣ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة عمال المكابس :

فى أوائل يونيو ١٩٣٥ عقد عدد كبير من أعضائها ومجلس ادارتها اجتماعا عاما وقرروا فصل حسين بلتاجى رئيس النقابة « لخروجه على مبادىء العمال » والمرجح أنه كان يعارض انضمام النقابة الى المجلس الاعلى .

وقرر المجتمعون انسحاب النقابة من الاتحاد العام رئاسة عباس حليم « بعد أن اتضح أنه لا يعمل لصالح العمال » كما قرروا تأييد الوفد المصرى وانتخاب حمدى سيف النصر رئيسا للمجلس الأعلى وتكليف هذا المجلس باتخاذ اللازم لسحب أموال النقابة من الاتحاد المركزى بالاسكندرية . وانتخب عفيفى عمر رئيسا للنقابة وصادق حسين سكرتيرا أولا (روز اليوسف ٥ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة مستخدمى المحلات التجارية :

فى ٦ يونيو ١٩٣٥ أصدر عبد اللطيف منسى ســكرتير النقــابة « نداء هاما »

الى مستخدمى المحلات التجارية بالاسكندرية يعلن فيه أن النقابة قررت الانضمام الى المجلس الاعلى للعمال رئاسة حمدى سيف النصر بك « لمـا ظهر من تصرف عباس حليم بما لا يتفق مع المصلحة العامة » . ودعا من يرغب فى الانضمام الى النقـابة الاتصـال بأمين الصندوق محمد أفندى الصوينى (روز اليوسف ٦ يونيو ١٩٣٥) .

والمعروف لنا أن هذه النقابة كانت عضوا فى الاتحـاد المركزى لعمال الاسكندرية (أول شارع فرنسا) التـابع لعبـاس حليم (المقطم ٢٧ مارس ١٩٣٥) والمرجح ان « النداء الهام » الذى أصدره سكرتير النقابة كان حركة انشقاق من جانب من قيادة النقابة على عباس حليم .

نقابة عمال الخراسان المسلح :

انعقدت الجمعية العمومية للنقابة فى أوائل يونيو ١٩٣٥ برئاسة عبـد الرحمن أفندى لطفى ، رئيس النقابة ، وقررت سحب كافة المستندات واستمارات الاشتراكات والاوراق والعهد والنقود التى فى عهدة عباس حليم أو من يمثله فى الاسـكندرية . وتفويض وتوكيل المجلس الاعلى برئاسة حمدى سيف النصر بك لتنفيذ هذا القرار واتخاذ ما يلزم قانونا بنفسه أو بواسطة من ينذبه ، كما اعلنت انسحابها من الاتحاد المركزى لعمال الاسكندرية التابع لعباس حليم وعدم الثقة به (روز اليوسف ٧ يونيو ١٩٣٥) .

(يلفت نظرنا وحدة الصياغة لقرارات الانسحاب من الاتحاد المركزى الامر الذى يؤكد ان العملية كانت منظمة وموجهة من رجال الوفد فى الاسكندرية .)

نقابة عمال النقش والزخرفة :

أعلنت انضمامها الى المجلس الأعلى منذ بدء الصراع ، ويتضح ذلك من أنبـاء اجتماع لجنتها الادارية فى أوائل يونيو ١٩٣٥ ، وكان رئيسها يدعى محمود السعدنى وسكرتيرها زكى محمد سيد احمد (روز اليوسف ٧ يونيو ١٩٣٥) .

نقابة عمال وصناع الترزية للملابس الافرنجية :

اعلنت انضمامها الى المجلس الاعلى منذ بدء الصراع ، وفى يونيو ١٩٣٥ اجريت انتخاباتها فأسفرت عن انتخاب خليل ابراهيم رئيسا وعلى ندا وكيلا وجابر عبد الدايم سكرتيرا أولا وابراهيم اسماعيل سكرتيرا ثانيا ومحمد بدار اميناً للصندوق وعلى الاصفهانى مراقبا والاعضاء حنفى ندا وحسين زيادة ومختار محمد وفهمى جاويش وحسن عبد المجيد واحمد دحروج وأحمد غانم وسلامه سلامه ناشد والسيد عبـد الحميد . (روز اليوسف ١٣ يونيو ١٩٣٥) .

صور من المأساة فى الاقاليم

المحلة الكبرى :

بدأ الصراع فى داخل « الاتحاد المركزى » بين رجال الوفد ورجال عباس حليم منذ منتصف مايو ١٩٣٥ ، ففى ١٦ مايو كتب مراسل المقطم بالغربية يقول :

« لمناسبة الانشقاق الأخير فى صفوف العمال اراد نفر من مؤيدى المجلس الاعلى أن يضعوا اليد بالقوة على دار الاتحاد المركزى بالمحلة الكبرى رئاسة الشريف عباس حليم ، وقد استاجرها الاتحاد لتكون دارا للعمال هناك ، غير ان البوليس تدخل فى الامر واغلق الدار منعا لتصادم الفريقين ومحافظة على الامن العام وعين نفرا من الخفراء للمحافظة على الدار » .

ونعلم فيما بعد ان الاستاذ واصف رزق المحامى بطنطا والوكيل عن عباس حليم تقدم بطلب الى الاستاذ احمد كامل جاويش وكيل نيابة المحلة يلتمس فيه تسليم الدار اليه ومنع التعرض له ، وليتمكن المستاجر من الانتفاع بالعين المؤجرة على الوجه القانونى . وبعد البحث قررت النيابة تسليم الدار اليه « وعدم تعرض احد له » .

كفر الزيات :

فى اوائل ابريل ١٩٣٥ تأسس « الاتحاد المركزى للعمال » فى كفر الزيات تحت رعاية الاتحاد العام رئاسة عباس حليم . وكان الخبير المعمارى رضوان على رضوان رئيسا لهذا الاتحاد المركزى الذى كان يضم نقابة للنجارين ونقابة لعمال الاحذية ونقابة لكتبة المحامين .

وفى ١٩ يونيو حدث انقلاب داخل « الاتحاد المركزى » اقيل فيه الدكتور عبد الحميد حسام الدين الذى كان يراسه حينذاك وذلك بتهمة « مخالفة قرارات الاتحاد » وانتخب الأستاذ عبد القادر بسيونى رئيسا بالاجماع . كما أعلن انضمام الاتحاد المجلس الاعلى . وحدثت تعديلات فى مناصب الاتحاد فأصبح رضوان على رضوان وكيلا أولا ومحمد حمدى وكيلا ثانيا ومحمد زهران عمر سكرتيرا عاما وفهمى محمود قابيل سكرتيرا ثانيا وعبد النبى منصور امينا للصندوق ، والاعضاء زكى اسكندر زكى ومصطفى احمد غنيم واحمد نصر والسيد زنون وخليل الطنانى ومرسى على السيد ومحمد محمد الصعيدى وابراهيم جاد ومحمود مرسى عمرو وحافظ محمود وابراهيم خليل العريان .

دميـــاط :

كانت مدينة دمياط من المدن الاقليمية التى اتجه اليها نشاط الاتحاد العام رئاسة عباس حليم قبل وقوع الصراع مع الوفد بصورة علنية . ففى اوائل ابريل ١٩٣٥ أوفد عباس حليم مندوبا عنه الى المدينة تمكن من انشاء « اتحاد مركزى للعمال » واستأجر له ناديا بشارع سعد زغلول . وكان يضم احدى عشر نقابة لعمال الاحذية والترزية والنجارة والاحذية المكنجية وحفر الخشب والزخرفة والنقل الميكانيكى والفراشين وعمال النقش وعمال المضارب والصيادين بضاحية ضرغام وشطوط دمياط وعمال اقامة اكواخ مصيف راس البر .

واختير الاستاذ ابراهيم الزيات المحامى مستشارا قضائيا للاتحاد المركزى يعاونه الاساتذة السيد أمين ومحمد الخشاب وحسين عطية وجميعهم من المحامين والمستشارين المرتبطين باتحاد عباس حليم ، وأعلن حينذاك أن عباس حليم سيزور المدينة لافتتاح الاتحاد المركزى فى ١٢ ابريل ١٩٣٥ .

وعندما بدأ الصراع بين عباس حليم والوفد ، تمكن رجال الطرفين من منع امتداد هذا الصراع الى صفوفهم واظهروا حرصهم جميعا على نبذ الشقاق والخلاف . بل اننا نسمع أن عباس حليم نفسه وافق على اسناد رئاسة الاتحاد المركزى الى حسين بك البدرى النائب الوفدى واقيمت حفلة فى هذه المناسبة خطب فيها الأستاذ ابراهيم الزيات أقوى انصار عباس حليم فى المدينة .

وتعتبر هذه الحالة بحق حالة فريدة ، وموقف يفوق حتى موقف الاستقلال الذى أعلنته بعض النقابات خلال الصراع .

المنيـا :

فى نهاية مايو ١٩٣٥ زار عباس حليم مدينة المنيا لتدعيم موقف انصاره النقابيين فى المدينة وفى مركز الفكرية وابو قرقاص . وفى هذه الزيارة كان الانقسام بين الموالين له والموالين للوفد واضحا واخذ الجانبان يتبادلان الهتافات العدائية .

وفى مركز الفكرية تطورت الهتافات الى تماسك بالايدى واعتدى انصار عباس حليم على شركسى افندى مندوب جريدة الجهاد فأصيب اصابات بالغة . وكان يصحب عباس حليم الاستاذ حسنى الشنتناوى ، مستشار الاتحاد العام والخواجا امين ملطس رئيس الاتحاد المركزى بالمنيا (المقطم ٢٦ مايو ١٩٣٥) .

وفى يونيو ١٩٣٥ بدات بعض النقابات فى المنيا تعلن انسحابها من الاتحاد المركزى والانضمام الى المجلس الاعلى مثل نقابة الخياطين العربى ، ثم تلتها نقابات أخرى .

وفى أكتوبر ١٩٣٥ زار عزيز ميرهم مدينة المنيا حيث اشرف على اعادة انتخاب مجلس ادارة الاتحاد المركزى التابع للمجلس الاعلى وهى الانتخابات التى عزل فيها الاستاذ احمد فهمى رفعت المستشار لاتحاد عباس حليم واختير مكانه الاستاذ عياد سلامة المحامى عضو اللجنة الوفدية .

الفيوم :

كانت الفيوم من المواقع الموالية للوفد وللمجلس الأعلى بفضل شخصية عبد الرحمن بك رشدى المحامى الوفدى الذى كان يقود الحركة النقابية فى الفيوم منذ عام ١٩٢٤ حين اختاره عبد الرحمن فهمى بك ، زعيم العمال ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل ، رئيسا للاتحاد الفرعى بالفيوم فى ٩ نوفمبر ١٩٢٤ .

والمرجح انه تمكن من السيطرة على الاتحاد المركزى للعمال بالفيوم منذ بداية الصراع واجرى فيه انتخابات جديدة واعلن ثقته فى المجلس الاعلى وفى دولة مصطفى النحاس باشا .

السويس :

شهدت مدينة السويس أعنف صور الصراع اذا قورنت بالمدن الاخرى . فقد تطور الخلاف داخل الاتحاد المركزى الى معركة دموية بين أنصار عباس حليم وأنصار المجلس الاعلى بقيادة عبد الحميد حمدى المحامى .

وانتقل الخلاف الى ساحة القضاء وعندما حاول رئيس الاتحاد المركزى الموالى لعباس حليم مطالبة النقابيين الوفديين المنشقين برد ما فى ذمتهم من أموال . وادعى عبد الحميد حمدى بحقه كرئيس للاتحاد المركزى الجديد فى الاستيلاء على دار الاتحاد . ولكن المحكمة أجبرته على رد ما كان قد استولى عليه فى المعركة من دفاتر ومستندات .

* * *

تلك مشاهد من الصورة المأساوية للصراع داخل النقابات والاتحادات المركزية فى القاهرة والاسكندرية والمدن القليمية ، ولا ينبغى أن يخدعنا تفرق هذه المشاهد أو تنوعها . فالنظرة المدققة تكشف عن وجود نمط واحد يحكمها . فالوفد أطلق رجاله من المحامين والنقابيين ورؤساء لجانه المحلية فى خطة موحدة للاستيلاء على الاتحادات المركزية فى المدن الاقليمية وحملها على اعلان الثقة فى المجلس الاعلى وكيل الاتهامات لعباس حليم ورجاله ولكن هذه الخطة لم تحقق النجاح الذى توقعه الوفد. فنحن نعتقد ، استنادا الى شواهد عديدة ، أن الوفد لم ينجح فى الاستيلاء على الحركة النقابية ، ولكنه نجح فقط فى احداث انقسامات مؤسفة فى النقابات وفى الاتحادات المركزية ، وخلق ازدواجا نقابيا بين صفوف العمال فى كل حرفة او صناعة وفى كل مدينة . ففى القاهرة استمر الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى التابع لعباس حليم جنبا الى جنب مع الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى الذى انشأه المجلس الاعلى وفى الاسكندرية استمر الاتحاد المركزى للعمال التابع لعباس حليم بشارع فرنسا رقم ١ ، جنبا الى جنب مع الاتحاد المركزى للعمال التابع للمجلس الأعلى بميدان محمد على . وتكرر هذا المنظر القبيح فى كل مدينة وكل نقابة وفى معظم الاتحادات المركزية على طول البلاد وعرضها ، مع استثناءات قليلة هنا وهناك بطبيعة الحال ، وفى قلب هذه المأساة تنابذ الرفاق القدامى وتضاربوا بالايدى ووقفوا كالاخوة الاعداء أمام أقسام البوليس وأمام القضاء ، وتبادلوا الاتهامات باختلاس الاموال وسرقة المستندات والاستمارات ، وسرت بينهم روح التحدى والشر مسرى السم فى العروق ، واكتوى بشرارة الصراع كل عامل مصرى اقترب من العمل النقابى طالبا الحماية او المساعدة .

والواقع أن خطة الوفد للاستيلاء على النقابات والاتحادات المركزية لم تكن المظهر النهائى للصراع بينه وبين عباس حليم .

فعلى المستوى القومى للتنظيم النقابى تحرك عباس حليم ورجاله فى الاتحاد العام لمواجهة « حركة الاستيلاء » واستعراض قوتهم أيضا ولملء المناصب والمواقع النقابية التى خلت بخروج المنشقين .

ففى مساء الاحد ٢٦ مايو ١٩٣٥ انعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر

المصرى بحضور عباس حليم وقادة النقابات التى ظلت موالية له ، والتى أعلن ان عددها ٢١٧ نقابة (نقابة عامة/فروع نقابية/اتحادات مركزية) . وعلى الرغم من أن الاجتماع لم يكن له جدول اعمال محدد ، وكان أشبه ما يكون بمظاهرة كبيرة ، فقد تركزت أعماله الصاخبة حول عدة موضوعات رئيسية : أولها التنديد بالمجلس الأعلى ، وثانيها الرد على الاتهامات الموجهة الى عباس حليم ورجاله بأنهم أساءوا التصرف فى أموال النقابات ، وثالثها النظر فى اعادة تنظيم الاتحاد العام وهيئات السكرتيرية وأخيرا تقرر فصل النقابيين المنشقين .

التنديد بالمجلس الاعلى :

القيت كلمات عديدة فى هذا الاجتماع بدأها عباس حليم وتلاه عبد الوهاب أحمد وكيل اول الاتحاد ومحمد حسن عماره السكرتير العام وحسنى الشنتناوى المستشار القضائى للاتحاد . واذا كان عباس حليم لم يشارك بنفسه فى الهجوم على الوفد أو على المجلس الاعلى ، فان عبد الوهاب أحمد افتتح حملة الهجوم قائلا : « ما دمنا نرفع فوق رؤوسنا علم الزعيم عباس حليم ونؤيده ، فاننا لا شك سنصل الى بر السلام وسيذهب عنا شيطان الفتنة والانقسام » . وهاجم محمد حسن عماره رجال المجلس الاعلى الذين يستنكرون أن يكون سكرتير الاتحاد العام « حلاقا » واتهمهم بالعزلة عن حياة العمال الشاقة ، ووصف الشنتناوى المجلس الاعلى بأنه « المجلس الادنى » واتهم أعضاءه بالعبث والنفعية والوصولية .

واتخذ الاجتماع قرارا باستنكار « جماعة ما يسمى بالمجلس الاعلى وهى الجماعة التى كونت أخيراً لهدم الحركة العمالية ولقلب النقابات الى لجان سياسية تخدم غايات معينة بعيدة عن البرنامج العمالى لاتحاد النقابات » .

الرد على الاتهامات :

عنى رجال عباس حليم فى هذا الاجتماع بالرد على الاتهامات التى كان يوجهها اليهم رجال المجلس الاعلى واهمها الاتهام بالخروج على « المبادىء السياسية » والاتهام بتبديد أموال النقابات ، وتولى الرد على هذه الاتهامات محمد حسن عماره وكامل عز الدين أمين الصندوق . قال محمد حسن عماره ردا على الاتهام الاول :

> « ربما يكون قد تسرب الى الاذهان أيها الزملاء أن الموقف الحاضر الذى حدث مع الاسف بعد قيام المجلس الاعلى للعمال ، ربما يكون قد تسرب الى الاذهان ان رفضنا العمل مع هذا المجلس كان لخروجنا على مبادئنا السياسية ، هذا ما لا نقبله ولا نعترف به ، ولكن الحقيقة هى ان وقوفنا أمام هذا المجلس كان ولا يزال للتمسك بنظرية اعترفت بها جميع الهيئات السياسية وغير السياسية فى العالم **وهى نظرية عدم تدخل السياسة فى شئون العمال** . وكلكم تعرفون ان بلدنا على الاخص عرضة للتقلبات السياسية لانها لا تزال محكومة حكما غير طبيعى ، ولهذا تمسكنا بهذه النظرية الى النهاية مع

احترامنا وولائنا لمبادئنا السياسية ، وقد قامت الهيئة التنفيذية بما يفرضه عليها الواجب فى هذا الشأن فلم تشأ ان تتصرف قبل عرض الامر على مجلس الاتحاد ، وقد اجتمع المجلس فى ١٩ فبراير الماضى وقرر تأيد الزعيم فى عدم التدخل السياسى وفوض المجلس الى الزعيم عمل الاجراءات التى يراها لمنع الفتنة . وقد حاول الزعيم درء الفتنة ولكن مع الأسف وصلت المسألة الى حدوث **الانقسام** الذى يضر على كل حّال بالحركة العمالية ويشوه جمالها . »

وتولى محمد حسن عماره بعد ذلك الرد على الاتهام بتبديد اموال النقابات فقال : « ان كنا نشعر أن خصومنا يوجهون التهمة الينا ويتقولون علينا بأننا بددنا أموال النقابات ... فانى اترك لحضراتكم بعد سماع هذه الكلمة وبعد سماع بيان أمين الصندوق واترك لكم فرصة الحكم اما لنا أو علينا » .

وقدم كامل عز الدين . أمين الصندوق تقريره عن الميزانية قائلا :

« ان الزعيم عباس حليم عندما انتخبه العمال رئيسا لهم فى سنة ١٩٣٠ وأسقطوا رئيس الاتحاد الاسبق السيد داود راتب لم تكن موجودة مالية بتاتا والاشتراكات كانت طفيفة جدا لا تفى بالمصاريف وصار الزعيم يدفع من ماليته الخاصة جميع المصاريف بأن قدم سلفية الى الاتحاد بلغ مجموعها من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ مبلغ سبعة الاف جنيه . وغير ذلك فانعموم الاوراق والحسابات الخاصة بهذا العهد فهى موجودة بالنيابة العامة ضمن أوراق قضية تصادم العمال . أما من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لغاية مايو الحالى فبيان المالية هو حسب الموضح أدناه ويتضح لكم من بيانها ان سلفة الاتحاد من الزعيم عباس حليم وهو مبلغ ١٩٧٦ جنيها و ٣٤٦ مليما .

وقرر الاجتماع « مقاضاة امناء الصناديق الذين خرجوا على نقاباتهم على ما بعهدتهم من الاشتراكات التى حصلوها من العمال ولم يوردوا قيمتها لخزينة الاتحاد العام ولم تودع بالبنك تبعا لاحكام قانون الاتحاد . »

اعادة تنظيم الاتحاد :

كان الاجتماع فرصة سانحة لاعادة النظر فى « النظام الادارى » للاتحاد أى الأجهزة الداخلية التى تتولى العمل اليومى فى الاتحاد . وتولى عرض مشروع التنظيم الجديد محمد توفيق خليل ، مسئول الدعاية والنشر . وقد بنى التنظيم الجديد على اساس تنمية العضوية وتوسيع العمل النقابى ، وقال محمد توفيق خليل :

« ان النظام القديم مقتبس من بعض القوانين الاجنبية ولكننا وجدنا أن المصلحة العامة للحركة العمالية فى مصر تقضى بوجوب

اتخاذ النظـام المعمول به الآن فى انجلترا . وتعلمون حضراتكم أن اقدم البلاد فى الدنيا التى قامت بها حركة العمال ونجحت نجاحا باهرا هى انجلترا . »

وكان النظام الجديد المقترح يقوم على أساس تشكيل « هيئات سكرتارية » يراس كلا منها عضو منتخب يساعده عضوان منتخبان أيضا ، كما تضمن انشاء هيئة سكرتارية عامة ، أما السكرتاريات المقترحة فهى سكرتارية للاقاليم مهمتها الاتصال المباشر بين الاتحاد العام والاتحادات المركزية ، وسـكرتارية للشئون الدوليـة ، وسكرتارية للشئون الماليـة ، وسكرتارية لشـئون تنظيم النقابات ، واخرى للدعاية والنشر ؛ فضلا عن لجنة مراقبة المالية والعهد ، وتتألف هيئة مكتب الاتحاد من مجموع السكرتيرين .

وبقبول الاقتراح بالتنظيم الجديد اجريت الانتخابات لتشكيل السـكرتيريات فأسفرت عن انتخاب السكرتيريين الاتية اسماؤهم :

محمد حسن عمارة (نقابة الحلاقين) سكرتيرا عاما
محمود احمد خليل (نقابة النجارين) سكرتيرا للاقاليم
احمد المصرى (نقابة الحلاقين) سكرتيرا للشئون الدولية
كامل عز الدين (نقابة الطيران) سكرتير الشئون المالية
ميخائيل حلمى (ناالنقل الميكانيكى) سكرتير المراقبة المالية
زكى محمد موسى (عمال الدخان) سكرتير تنظيم النقابات
محمد توفيق خليل (صاحب جريدة الصفاه) سكرتير الدعاية والنشر
عبد الوهاب احمد (رئيس الاتحاد المركزى بحلوان) سكرتير

كما قرر الاجتماع فصل كل من محمد عثمان (صاحب محل كاوتش) وعبد العال موسى (من السائقين) وابراهيم سعيد القاضى (الساعاتية) ومحمد شهد العسل (السائقين) وعز الدين عباس (السائقين) وجلال نديم (المحلات التجارية) وصالح ابراهيم صالح ، وعبد الخالق ابو اليسر ، وابو المجد عثمان الشريف (الاتحاد المركزى بالسويس) وعبد الحميد ابراهيم وعلى نايل « وذلك لخروجهم على المبادىء النقابية الصحيحة وتشويه الحركة العمالية » والاغلب أن هذا القرار كان اشـارة البدء للنقابات الموالية لفصل المنشقين عليها والموالين للوفد وللمجلس الاعلى .

وفى المعسكر الآخر ، معسـكر المجلس الأعلى ، كانت تجرى حركة مماثلة لتنظيم الصفوف ، فقد اتجه رجال الوفد نحو تاليف **اتحاد عام** اخر ليكون تحت رئاسـة المجلس الاعلى وقاعدته النقابية ، وحرص الوفد على اصـدار « قانون » او لائحة للمجالس الأعلى أولا حتى يتم تشكيل الاتحاد العام الجـديد بصورة تتفق مع اهداف المجلس الاعلى وبنائه التنظيمى ، وليس العكس . ومن أجل ذلك حدث تعديل هام فى تسمية المجلس الاعلى ، فبعد أن كان يسمى « المجلس الاعلى للعمال » أصبح اسمه

الجديد **المجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى »** . وهذا التعديل له مغزاه لأنه يجعل المجلس الأعلى مستوى قياديا فى تركيب الاتحاد العام وقمة هرمه التنظيمى .

وفى ١٥ يونيو ١٩٣٥ نشر « قانون المجلس الاعلى » (روز اليوسف ١٥ يوليو ١٩٣٥) ونص فى المادة الأولى منه على انه سيتكون من :
(أ) الهيئة المنتدبة من الوفد المصرى .
(ب) الأعضاء الذين ينتخبهم مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وذلك بعدد مساو للاعضاء المنتدبين من الوفد المصرى .

ونصت المادة الثانية على تقسيم النقابات الممثلة فى مجلس ادارة الاتحاد العام الى اربعة اقسام هى :
(أ) نقابات عمال النقل وهم الذين يعملون فى مهنة النقل وما يتبعها
(ب) نقابات عمال المصالح العامة وهم الذين يشتغلون بمهن تتصل بمصالح الحكومة أو بمصالح الجمهور .
(جـ) نقابات عمال المهن الحرة وهم المشتغلون بالاعمال ذات الصفة الخاصة
(د) نقابات الاتحادات المركزية والكائنة خارج القاهرة وضواحيها .

ونصت المادة الثانية أيضا على أن المجلس الاعلى سيحدد فى بحر اسبوع من تكوين مجلس ادارة الاتحاد العام اعضائه الذين ينتخبهم كل قسم من أقسام النقابات الممثلة فى مجلس ادارة الاتحاد . ونصت المادة الخامسة على أن المجلس الاعلى سيدعو مجلس ادارة الاتحاد العام الى الانعقاد فى بحر شهر من تكوينه لانتخاب باقى المجلس الاعلى .

وبصدور هذا « القانون » أصبح الجو ممهدا لتشكيل مجلس ادارة الاتحاد العام واختيار « مندوبيه » فى المجلس الاعلى . ولكن هذه الخطوة كانت رهنا بنتائج « حركة الاستيلاء » على النقابات والاتحادات المركزية فى الأقاليم وحصيلة هذه الحركة من النقابات والانصار .

وفى نهاية يوليو ١٩٣٥ وقبل مرور الشهر المنصوص عليه فى « قانون » المجلس الاعلى . وجه عزيز ميرهم ، سكرتير عام المجلس الأعلى ، الدعوة الى رؤساء النقابات وسكرتيريها والى هيئات المكتب بالاتحادات المركزية والى **مجلس الادارة المؤقت** للاتحاد العام ، لاجراء عمليتين مختلفتين فى وقت واحد : **الاولى** انتخاب مندوبى الاتحاد العام فى المجلس الاعلى **والثانية** تشكيل هيئة مكتب الاتحاد العام المؤقت .

وتشير الأنباء التى ترددت حول هذا الاجتماع (المقطم ٢٣ يوليو ١٩٣٥) أنه اشترك فيه مندوبون عن ٢٣ اتحادا مركزيا ، ٥٠ نقابة هى حصيلة «حركة الاستيلاء» والانقسامات التى جرت طوال الشهور السابقة ، كما اشترك فى الاجتماع بطبيعة الحال عدد من رجال الوفد اعضاء المجلس الاعلى نذكر منهم عزيز ميرهم وحسن نافع ورافع محمد رافع واخرين . وبعد القاء الخطب وشرح « قانون » المجلس الاعلى ، جرت انتخابات لاختيار « المندوبين » العماليين فى المجلس الاعلى فأسفرت عن فوز

الاتى اسماؤهم :

عبد العال موسى	من نقابة النقل الميكانيكى ، كان عضوا بمجلس ادارة الاتحاد العام رئاسة عباس حليم عام ١٩٣١ ، وفصل فى ٢٦ مايو ١٩٣٥ عند بدء الصراع .
ابو اليزيد امين	رئيس نقابة الطهاه العامة التى انشقت على عباس حليم وانضمت الى المجلس الاعلى
محمد فهمى	رئيس نقابة مستخدمى وعمال قلم الاشارات بسكك حديد الحكومة .
محمد محمود	من عمال الاحذية
محمود ابراهيم رمضان	سكرتير نقابة ترام القاهرة
احمد على بدوى	كان يدعو فى عام ١٩٢٩ الى نبذ المحامين والمستشارين النقابيين .
محمد مصطفى	رئيس نقابة عمال البياض والزخرفة التى انشقت على عباس حليم وانضمت الى المجلس الأعلى .

محمود محمد ترك
احمد احمد الصباع
انطون صالح

وانتقل الاجتماع بعد ذلك الى انتخاب ((هيئة المكتب المؤقتة)) لمجلس ادارة الاتحاد العام فأسفرت عن فوز : فاضل احمد خليل ، رئيس نقابة عمال البويات والزخرفة ، محمد عثمان ، الذى كان عضوا بمجلس ادارة اتحاد عباس حليم حتى يناير ١٩٣١ وفصل منه فى ٢٦ مايو ١٩٣٥ ، ورشاد دوس شويطر ، سكرتير نقابة عمال النقل الميكانيكى ، ونبيه كرلس رئيس نقابة مفتش وابلسيهات السجاير العامة (انشق على المجلس الأعلى فى سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى اتحاد عباس حليم) ، محمد محمد ابو الدهب ، رئيس نقابة المعادن قسم الميكانيكا (انشق على المجلس الأعلى فى سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى عباس حليم) ، محمد موسى ، امين صندوق نقابة مطاحن الغلال : (انشق على المجلس الأعلى فى سبتمبر ١٩٣٥ وعاد الى عباس حليم) ، محمد محمد النجار ، رئيس نقابة كناتين الجيش ، ابو المجد عثمان الشريف ، من الاتحاد المركزى بالسويس ، ابراهيم الأسمر ، ناشد حلمى ، محمد عبد الجواد ، حسن عفيفى ، عبد المجيد عامر ، حنفى خلاف ، عبد المجيد يوسف .

وتثير نتائج هذه الانتخابات عددا من الملاحظات الهامة ، فالغالبية الساحقة من هؤلاء الرجال ينتمون الى القاهرة ، وهذا من شأنه ان يلقى ظلا من الشك على ما قيل من أن الاجتماع ضم مندوبين عن ٢٣ اتحادا من كافة المدن الاقليمية . فلو كان ذلك صحيحا لانعكست نتائجه على الانتخابات ولظهرت ضمن هذه القوائم اسماء قيادات

من الاقاليم . والملاحظة الثانية هي ان العناصر التى انتخبت فى قائمة المندوبين وفى هيئة المكتب المؤقتة للاتحاد كانت فى اغلبها من العناصر التى لعبت دورا نشيطا فى الصراع ضد عباس حليم . وجاء اختيارها لهذه المناصب وكأنه شيئا من الهبة أو المكافأة على الدور الذى لعبوه فى « حركة الاستيلاء » والانقسامات النقابية .

وبانتهاء المعسكرين المتصارعين من « ترتيب امورهما التنظيمية » على هذا النحو ، هذا فى ٤ ميدان ازبك وذاك فى ميدان الأوبرا ، دخلا فى شكل جديد من أشكال **التنافس الدعائى** حول عدد من القضايا العمالية المعاصرة للصراع ، وأحيانا كان يهبط هذا التنافس بينهما الى مستوى اقامة الحفلات فى أى مناسبة أو بدون مناسبة لمجرد احداث الضجيج والمباراة فى رفع الأصوات والخطب والمهاترة .

وكان موضوع اعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل من الموضوعات التى استغلها الطرفان فى تنافسهما الدعائى رغم ان موقفهما من هذا المجلس والنقد الذى يوجهه كل منهما الى المجلس لم يكن ينطوى على اى خلاف . وكان الثلاثة الكبار من اعضاء المجلس الأعلى ، وهم : حسن نافع وزهير صبرى وعزيز ميرهم ، قد توجهوا كوفد الى رئاسة الوزراء فى ٣٠ مارس ١٩٣٥ وقدموا مذكرة الى رئيس الوزراء حول تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل تركزت حول تمثيل العمال تمثيلا معادلا لتمثيل اصحاب الأعمال وضرورة ضم أفراد من « ذوى الخبرة العلمية والاجتماعية الى عضويته » .

ولم يفت عباس حليم ورجاله ان يلقوا بدلوهم فى هذا الموضوع فأصدروا البيانات والتصريحات التى لم تكن تختلف كثيرا عما كان يقوله رجال المعسكر الوفدى . والأغلب أن كل جانب كان يأمل فى ان ينضم بعض رجاله او اصدقائه الى المجلس الاستشارى ، ولكن أحمد زيور باشا الذى كان لا يزال يرأس المجلس لم يستجب لهما ، بل لعله تعمد فى التشكيل الجديد أن يتلافى اختيار عناصر تنتمى الى أى من المعسكرين المتصارعين .

واستخدم رجال عباس حليم أسلوب اقامة « الحفلات » . فأقامت له نقابة خدمة المنازل والفنادق والبنوك حفلة مساء ١٨ يوليو ١٩٣٥ « فوق دار الاتحاد » حضرها نحو خمسمائة عضو من المهنة وألقيت فيها الخطب وترددت الهتافات باسمه والمطالبة بالتشريعات .

وردا على عملية تشكيل الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى فى ٢٢ يوليو ١٩٣٥ . قررت هيئة مكتب اتحاد عباس حليم اقامة حفلة للزعيم يوم ٢٨ يوليو ١٩٣٥ بمناسبة ذكرى خروجه من معتقله « فى مثل هذا اليوم من العام الماضى مما كان مثلا للتضحية والوفاء للطبقة العاملة » كما جاء فى الاعلان الذى نشره محمد حسن عماره السكرتير العام للاتحاد .

وتنافس المعسكران الى جانب ذلك على **تأسيس الشركات التعاونية لعمال الدخان والسجاير** من ضحايا الميكنة فى هذه الصناعة . وكان اتحاد عباس حليم قد اسس

« شركة تعاونية للسجاير بلغ راسمالها المدفوع ثلاثين الف جنيه دفعهـا عباس حليم كسلفة يسددها حملة الأسهم من العمال على اقساط . فلما نشب الصراع راح الوفد يحرض العمال على عدم تسديد اقساط الأسهم حتى يحدثوا تدهورا فى المركز المـالى للشركة ، وفى نهاية اغسطس ١٩٣٥ اعلن الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى على لسان رئيسه حمدى سيف النصر بك انه وقع عقد انشاء « مؤسسة دخان سجاير الاتحـاد العام تحت اشراف المجلس الأعلى » . وكانت هذه الخطوه محاولة للضغط على شركة الدخان التابعة لاتحاد عباس حليم . وقد ادت هذه المنافسة فى نهـاية الأمـر الى افلاسها وتصفيتها نهائيا » .

الحركة اليومية التى نسيها القادة المتصارعون :

الملاحظة الهامة التى ينبغى ان نسجلها هنا هى ان عمليات التنافس بين معسكر عباس حليم ومعسكر الوفد لم تشمل ، كما كنا نتوقع ، التنافس على تبنى مطالب العمال فى المنازعات التى طرات خلال فترة الصراع ، بل اننا لنظن ، من شواهد عديدة ان الجانبين تحاشيا التدخل فى منازعات العمل رغم كثرتها فى هذه الفترة اما لتفرغهم الكامل للصراع حول القيـادة العمالية أو خشيتهم الفشل اذا تصدوا لهـذا الميدان المحفوف بالمخاطر .

والملاحظة الثانية التى لا تقل اهمية هى ان الحركة اليومية للجماهير العمالية من اجل ازالة بعض آثار الازمة الاقتصادية والدفاع عن اجورهم وشروط عملهم لم تتوقف لحظة واحدة طوال شهور الصراع بين المعسكرين المتنافسين ، بالرغم من اعترافنـا بأن ضجيج الصراع قد غطى على انباء الحركة اليومية وكاد ان يخفت اصوات الجماهير العمالية المطالبة بحقوقها الى الأبد .

كان آخر ما تتبعناه من أنباء الحركة اليومية للطبقة العاملة ، تلك الاضرابات التى نظمها العمال فى القاهرة والاسكندرية بين منتصف عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٤ وكان اهمها اضراب عمال شركة ثورنيكروفت وعمـال طرق النحاس ومصنع صوصه بالجماليـة وعمال ورش ابى زعبل فى منطقة القاهرة ، ثم عمال الفحم بمينـاء الاسكندرية وعمال شركة الدفراوى للدخان بمنوف وعمال شركة السكر بالحوامدية وعمال شركة جباسات البلاح بمنطقة القنال .

وبدأ عام ١٩٣٥ باضراب عمال شركة البواخر الخديوية بالاسكندرية (فى ٢٢ يناير ١٩٣٥) وعددهم نحو سبعمائة عامل . وقد أصر جاك أزولاى مندوب مكتب العمل الذى قدم من القاهرة على ضرورة انهـاء الاضراب حتى يتمكن من مباحثة الشركة فى طلبات العمال ، فعادوا الى العمل بعد يومين من بدء الاضراب .

وأثيرت فى بداية فبراير ١٩٣٥ مشكلة « عمال العنابر » المفصولين سياسيا منـذ اضرابهم المشهور اثناء الانتخابات الصدقية عام ١٩٣١ . وكانت الحكومة قد قررت اعادتهم الى العمل بشروط مشددة منها خفض اجورهم بنسبة ٣٠٪ واسقاط مـدد

خدمتهم القديمة وضرورة اجراء الكشف الطبى عليهم من جديد . ودافعت جريدة الأهرام (٧ فبراير ١٩٣٥) عن هؤلاء العمال وكتبت تقول :

« نحن نعتقد ان هؤلاء العمال يستحقون العطف والانصاف فنرجو ان يجاب التماسهم وكفاهم ما لا قوة من بؤس وتشريد من وقت ان فصلوا الى الآن » .

ويلفت نظرنا حقا ان هذه القضية لم تلق اهتماما من رجال الوفد عند تجديد اثارتها رغم ان هؤلاء العمال فصلوا فى معركة العنابر حين اتخذوا موقفا مؤيدا للوفد فى مقاطعة الانتخابات الصدقية .

وتجددت فى أوائل فبراير ١٩٣٥ مشكلة عمال نقل الفحم بميناء الاسكندرية وهى كما وصفها مراسل الأهرام هناك بأنها شكل « من نتائج الأزمة الاقتصادية العامة فى السنوات الثلاث الأخيرة » .

وكان هذا القطاع من العمال يضم نحو ثلاثة آلاف عامل يشتغل فريق منهم بنقل الفحم من البواخر الى الأرصفة وفريق من الأرصفة الى قطارات السكك الحديدية والمراكب الشراعية ، ومعظم هؤلاء العمال من الصعايدة الذين يعملون لحساب « متعهدين » . ولم تكن لهم نقابة دائمة وان كان فريقا منهم عقد بعض الصلات بالاتحاد المركزى التابع لاتحاد عباس حليم ، بينما كان فريق آخر ينتمى الى ما يسمى « بنادى الصعيد » .

وكانت ظروف الأزمة الاقتصادية واشتداد التنافس بين المتعهدين قد ادى فى عام ١٩٣٢ الى خفض سعر نقل الطن من ٢٥ مليما الى ١٨ مليما الأمر الذى ترتب عليه تخفيض أجور العمال باستمرار .

وفى ٦ فبراير ١٩٣٥ اجتمع مندوبو العمال برؤساتهم من المتعهدين للمطالبة بزيادة الأجور « فلم يروا منهم استعدادا لتلبية الطلب » فعادوا الى زملائهم ينبئونهم بذلك ، وقرروا الاضراب عن العمل . واهتمت جهات عديدة بهذا الاضراب (ولكن لم يكن من بينها أحد من الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى) مثل عبد الرحمن متولى بك وكيل المحافظة وجاك أزولاى من مكتب العمل بالقاهرة واليوزباشى عبد الغنى ربيع من القلم المخصوص ، ونفر من مندوبى شركات الفحم والنقل البحرى والمستر آلان مندوب مصلحة السكك الحديدية الذى كان يلح على ضرورة تسوية النزاع وسد حاجة المصلحة من الفحم . وقد استمر الاضراب ثلاثة ايام حتى تمكن جاك ازولاى من الاتفاق مع المتعهدين على ما يأتى :

اولا : ان يعد العمل من الساعة السابعة صباحا الى الظهر نصف يوم ويعطى العامل فى هذا الوقت نصف أجرته وله بعد هذا ساعة للاستراحة .

ثانيا : يعد العمل الى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ثلاثة ارباع اليوم

واذا امتـد العمل بعـد ذلك يحسب يوما كاملا ويحق للعـامل اذاك أجر يوم كامل .

ثالثـا : ان العامل الذى يشتغل فى عنابر السفينة ويتنـاول الآن ٢٢ قرشا فى اليوم يزاد أجره الى ٢٥ قرشا . ومن يتناول ١٦ قرشا يزاد اجره الى عشرين قرشا .

رابعـا : العامل الذى يشتغل بنقل الفحم من الرصيف الى السكة الحـديد فى محطة الاسكله ويتناول الآن سـبعة مليمات ونصف المليم عن كل طن يزاد أجره الى ١٢ مليما عن كل طن .

خامسا : العامل الذى ينقل الفحم من السفينة الى الأرصفة ويتناول ١٨ مليما عن كل طن يزاد اجره الى عشرين مليما عن الطن .

ويبدو ان اضراب عمال الفحم كما يقول مندوب الاهرام بالاسكندرية (١٢ فبراير ١٩٣٥) قد « فتح باب الشكوى امام بعض طوائف أخرى فى منطقة ميناء البصل » ففى الاسبوعين التاليين اضرب عمال نقل الخشب وعمال نقل البذرة وعمال مكابس القطن فى الميناء . ففى ١١ فبراير ١٩٣٥ أضرب عمال نقل الخشب مطالبين بزيادة أجورهم ، ولكن مندوبى المحافظة والحكمدارية تمكنوا من تسـوية النزاع واعادة العمـال الى عملهم . وفى اليوم التالى اعلن مائتا عامل من عمال نقل البـذرة (١) الاضراب مطالبين بزيادة الأجور خصوصا وانهم لا يعملون غير ثلاثة أيام فى الأسـبوع الأمر الذى يجعل دخولهم محدودة وغير كافية لمواجهة ارتفاع الاسعار . وقد عادوا الى العمل بعـد أن وعدهم المحافظ بتسـوية مطالبهم .

اما عمـال مكابس القطن البـالغ عددهم اربعمائة عامل فقد كان لهم مطلبـان اساسيان : زيادة الأجور واعادة المفصولين من زملائهم .

ويقول العمال بالنسبة للمطلب الأول ان « المقاول » يتفق مع ادارة شركة المكابس على ان يكون كبس الألف بالة بأجرة قدرها عشرين جنيها . وقالوا ان المقـاول الذى يستخدم نحو ١٢٠ عاملا يستولى على نصف المبلغ ويوزع النصف البـاقى على هؤلاء العمال فلايصيب العامل الا القليل . واقترح قادة العمـال تعديل هذا النظـام على اساس أن يعطى المقاول مليمين عن كل بالة تكبس ويتقاضى العمال ١٨ مليما .

وتدخل البوليس فى الاضراب والقى القبض على أربعـة عمال حاولوا منع احـد زملائهم من العمل ، وارسل المقبوض عليهم الى النيابة . والمرجح أن الاضراب استمر عدة أيام اذ اننا نعرف أنه لم يسوى حتى يوم ٢٠ فبراير ١٩٣٥ .

---

(١) كانت لهم نقابة تابعة للاتحاد المركزى بالاسكندرية والتابع لاتحاد عباس حليم . تجدد هـذا الاضراب فى نهاية أكتوبر ١٩٣٥ ولكن العمال عادوا الى العمل عندما تعهد لهم مندوب مكتب العمل بتنفيذ الاتفاق الذى أبرم فى فبراير ١٩٣٥ (الاهرام ١٩٣٥/١٠/٢٨ ، الاهرام ١٩٣٥/١١/١) .

وكتب مندوب روز اليوسف بالاسكندرية (٢٦ فبراير ١٩٣٥) معلقا على توالى الاضرابات طوال شهر فبراير ١٩٣٥ فقال :

« نستطيع ان نسمى هذا الشهر شهر العمال فى الاسكندرية لأن حركة الاضراب بدأت فى أوائله وقد أوشك أن ينقضى ولم تنته بعد . . . وفى استطاعتنا ان نؤكد اليوم أن الهدوء اخذ يعود الى اوساط العمال وان حركة الأعمال فى المكابس والميناء قد عادت الى سابق عهدها من النشاط بفضل الجهود التى بذلها ولاة الأمور فى محافظة الاسكندرية وما أبداه مندوبو العمال أنفسهم من الرغبة فى التوفيق والتفاهم بالحسنى » .

ولكن توقعات مندوب روز اليوسف لم تكن فى محلها . ففى نفس اليوم الذى كتب فيه عن استتباب الأمور (٢٦ فبراير ١٩٣٥) أعلن عمال مصنع كوتاريللى للسجاير الاضراب مطالبين بزيادة الأجور ، وتطورت أحداث هذا الاضراب الى قدر من العنف والمشاجرات بين العمال وتحطمت الواح الزجاج بالمصنع . وتدخل البوليس ورابط حول المصنع لمنع العمال من اقتحامه ، كما ألقى القبض على ١٨ عاملا بتهمة التحريض واحيلوا الى النيابة (روز اليوسف ٢٨ فبراير ١٩٣٥) . ولم نعرف نتيجة هذا الاضراب أو المساعى التى بذلها جاك أزولاى مندوب مكتب العمل لتسوية النزاع ، وكان حينذاك بالاسكندرية يسعى لتسوية نزاع آخر بين نقابة عمال المخابز وأصحاب المخابز .

ومن الواضح فى كل هذه الاضرابات ورغم ارتباط بعض النقابات التى نظمتها بالاتحاد العام رئاسة عباس حليم وبالاتحاد المركزى التابع له بالاسكندرية لم تحظ باهتمام هذا الاتحاد أو باهتمام المحامين والمستشارين الوفديين السكندريين الذين كانوا غارقين فى المناقشات المبكرة للصراع منذ منتصف فبراير . وبهذا انفرد رجال المحافظة والأمن وجاك ازولاى مندوب مكتب العمل بالتدخل فى هذه المنازعات . وفى نفس الوقت ترك المجال خاليا أمام تلك الهيئة الغامضة التى نشطت فى الاسكندرية وهى « هيئة تضامن نقابات وهيئات العمال » . فقد عقدت مؤتمرها السنوى فى ٢٣ مارس ١٩٣٥ « بحضور اعضاء مجالس النقابات المنضمة اليه بلغ عددهم خمسمائة عضو » (الأهرام ١٩٣٥/٣/١٩ — روز اليوسف ١٩٣٥/٣/٢٦) وأصدرت القرارات الآتية وكأنها الممثلة الوحيدة لعمال الاسكندرية :

١ — مطالبة الحكومة بسرعة اصدار تشريع العمال والاعتراف بنقاباتهم .

٢ — العمل على رفع اختصاص الاشراف على حركات العمال من ادارة الأمن العام وضمها الى وزارة المالية اسوة ببقية الدول (من الغريب صدور هذا القرار من هيئة عرف عنها انها تعمل لحساب جهات الامن وسط العمال) .

٣ — انشاء فرع لمكتب العمل والعمال بمدينة الاسكندرية حيث

انها تضم أكبر عدد من العمال وهى العاصمة الثانية .

٤ ــ الاحتجاج على ارتفاع أسعار الحاجيات المعيشية .

٥ ــ مطالبة ولاة الأمور بفرض ضريبة على ماكينات السجاير التى شلت حركة اليد العاملة فى القطر المصرى .

٦ ــ اعتماد أعضاء مجلس ادارة التضامن لسنة ١٩٣٥ .

وشهدت **القاهرة** بالمثل سلسلة من أشكال العمل الجماعى للحركة اليومية وخاصة منذ أوائل مارس ١٩٣٥ ، ولم يعوقها عن التحرك والتعبير ذلك الصراع المستعر بين القادة الحزبين فى الحركة النقابية حينذاك .

ففى أوائل مارس ١٩٣٥ وبعد مفاوضات طويلة بين شركة ترام مصر الجديدة وبين نقابة عمالها(١) قرر العمال الامتناع عن تسلم أجورهم المستحقة لهم عن شهر فبراير على أساس ان اتفاقية ١٩١٩ تنص على أن لا تقل أيام العمل المدفوعة الاجر عن ٢٧ يوما فى الشهر . واستمر امتناعهم عن تسلم الاجور نحو ٤٥ يوما .

ومن الغريب أن هذه المشكلة المعقدة لم تلق اهتماما يذكر من المجلس الاعلى للعمال رغم أن حسن نافع ، عضو المجلس ، كان مستشارا لهذه النقابة منذ سنوات، كما أن المشكلة لم تلق من الاتحاد العام التابع لعباس حليم غير ذلك البيان الذى اصدره عباس حليم فى أول ابريل ١٩٣٥ يدعو فيه العمال الى تسلم أجورهم ، وانه سيفاوض الشركة فى المطالب الاخرى ، وفيما يلى نص هذا البيان :

« أيها الزملاء : لقد برهنتم بموقفكم الاخير على شجاعة وحزم تستحقون عليها كل تقدير . والآن وقد مضى على اضرابكم عن تناول مرتباتكم خمسة واربعون يوما فانى أنصح اليكم أن تعودوا الى تناول مرتباتكم . وأما من خصوص مطالبكم فسأتفاوض مع أولى الامر ومديرى الشركة بخصوصها . هذه كلمتى اليكم واملى أن تعملوا على تحقيقها » .

وفى أوائل ابريل ١٩٣٥ حددت نقابة عمال ترام القاهرة مطالبتها بتصحيح المخالفات التى اقترفتها الشركة لاتفاقيات العمل القديمة واهمها ما يتصل بصرف الملابس وايام الراحة المدفوعة الاجر ولجنة التحقيقات فى الشكاوى . وكان سكرتير النقابة محمود ابراهيم مضان (الذى انتخب مندوبا عماليا فى المجلس الاعلى فى يوليو ١٩٣٥) قد أصدر التماسا الى الصحف يناشدها العطف والتأييد لعمال الترام . كما انتدبت النقابة الاستاذ مرشد أمين المحامى للسعى لدى ولاة الامور فى شأن هذه المطالب (روز اليوسف ١٧ مارس ١٩٣٥ ــ المقطم ٢٢ ابريل ١٩٣٥) وقد تقدم بها

(١) تناولت هذه المفاوضات بوساطة مكتب العمل عددا من المطالب منها تحديد ساعات العمل بثمان ساعات وتحسين العلاج وصرف الادوية وصرف العلاوات ، وكانت الشركة قد خالفت اتفاقية ١٩١٩ فزادت ساعات العمل الى تسع ساعات ونصف ، كما لاحظ العمال انخفاض مستوى العلاج الذى تقدمه الشركة .

فعلا الى رئيس الوزراء ووزير الاشغال ووكيل وزارة الداخلية ، ومدير مكتب العمل ومدير الامن العام ومدير مصلحة التنظيم .

وتجددت شكاوى العمال فى الاسكندرية بشكل أشد خلال شهر ابريل ، مثل شكوى عمال الورش الاميرية هناك الذين أوقفت علاواتهم منذ عام ١٩٣٠ (كان محجوب ثابت من المهتمين بهذه المشكلة فى القاهرة والاسكندرية وقد اجتمع فى يونيو ١٩٣٥ بمحمود شاكر بك مدير السكك الحديدية لهذا الغرض) . ومثل شكوى العمال المفصولين من شركة كوتاريللى والعمال المفصولين من شركة البطاطين ، واضراب عمال ورش النجارة واضراب ومظاهرات عمال البناء (الخرسانة المسلحة) فى حى محرم بك والعطارين واللبان ، ومطالب عمال المخابز الوطنية الخاصة بتعريفة صنع جوال الدقيق وتحديد ساعات العمل (روز اليوسف ١٨ — ٢٤ — ٣٦ ابريل ١٩٣٥) .

وفى القاهرة قرر عمال ثورنيكروفت الذين نظموا اضرابا عنيفا فى مايو ويونيو ١٩٣٣ ، قرروا تنظيم حركة احتجاج رمزية فى ١٧ يونيو ١٩٣٥ ضد الشركة ومكتب العمل ولجنة النقل المشترك لتأخر البت فى مطالبهم الخاصة بساعات العمل ونظام الراحات وزيادة الاجور . وتقرر أن يكون الاحتجاج فى صورة « اضراب سلمى » لمدة ساعتين من الساعة الخامسة الى الساعة السابعة صباحا . وحاولت الشركة تحطيم الاضراب باستخدام بعض السائقين الحديثى الخدمة « وآخرين تمكنت من استمالتهم » . ولكن العمال المضربين تصدوا لهم ومنعوهم من الخروج بالسيارات. وتقول جريدة المقطم (١٨ يونيو ١٩٣٥) فى وصف الحادث :

> « استلقى محمد أمين ، رئيس نقابة سيارات الامنيبوس على الأرض أمام السيارات لمنعها من الخروج وانتهى الامر بتعدى العمال بعضهم على بعض فأصيب بعضهم باصابات شتى بسيطة ، واستنجد المستر جاراسان المفتش فى الشركة بالبوليس فقبض على بعض العمال وهم محمد أمين رئيس النقابة وعواد منصور وكيلها ومنصور بسخرون واحمد شديد من أعضاء مجلس الادارة واخذوا الى قسم بولاق وحرر محضر بالحادثة وأخطرت النيابة فانتقل الاستاذ عبد الهادى غزالى وكيل النيابة وتولى التحقيق »

وحدث صدام آخر بين العمال عندما حاول المضربون وقف احدى السيارات التى شغلتها الشركة أمام مستشفى الدمرداش وحطموا بعض أجزائها ، والقى القبض على عدد آخر منهم . وقد أحيلوا للمحاكمة أمام محكمة جنح الموسكى فى اغسطس ١٨٣٥ (المقطم ٦ اغسطس ١٩٣٥) . ويعتبر هذا الحادث من الحوادث القليلة التى اهتم بها الاتحاد العام رئاسة عباس حليم فأوفد الاستاذ حسنى الشنتياوى لحضور تحقيق النيابة مع العمال المقبوض عليهم وذلك للعلاقات القديمة بين عمال ثورنيكروفت والاتحاد . اما الاتحاد العام التابع للمجلس الاعلى فلم يعر الحادث اى اهتمام .

وفى القاهرة ايضا تجدد منازعات عمال صناعة المناديل فى الجمالية وباب الشعرية فى نهاية يوليو ١٩٣٥ وتطور الى « اتلاف أدوات الصباغة وتمزيق المناديل والتجمهر والتعدى » . وقد احيل منهم ١٢ عاملا للمحاكمة أمام محكمة جنح الموسكى الأهرام ٢٧ يوليو ١٩٣٥ ــ المقطم ٦ اغسطس ١٩٣٥) .

* * *

يتضح لنا من هذا الاستعراض لمظاهر الحركة اليومية للطبقة العاملة أنها لم تكن تشغل القيادات الحزبية المتصارعة على القيادة النقابية ، أو لعل الصراع بين هذه القيادات منذ مارس ١٩٣٥ قد شغل عليها كل وقتها واهتمامها فلم تجد عندها متسعا لرعاية الحركة اليومية لجماهير العمال أو لقيادتها .

ولكننا نلاحظ ــ رغم ذلك ــ أن الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كان يعنى بعض الشىء بتقديم الاستشارة القانونية العمال المتهمين فى بعض القضايا العادية مثل حوادث السيارات (التصادم والقتل والخطأ) التى يتهم فيها السائقون ، وحوادث الضاربة والسب العلنى والسرقة وانذارات التشرد . وكان الاتحاد يكلف بعض المحامين بالحضور امام المحاكم للدفاع عن هؤلاء المتهمين . وكان حسنى الشنتناوى يقوم بذلك بجهده الذاتى فى أغلب الأحوال (انظر جريدة المساء ٢٨ مايو ١٩٣٥ ــ قائمة القضايا التى حضرها الشنتناوى ــ وتقرير قلم قضايا الاتحاد) .

آمال الوحدة بعد الصدام :

ــ بلغت حركة الطبقة العاملة ومأساتها الكبرى قاع انهيارها فى الربع الاخير من عام ١٩٣٥ وكانت مظاهر هذا الانهيار بما تحمله من الوان الانقسام وعزلة القيادات عن قواعدها وعجزها عن المساهمة فى الحركة اليومية ، وسيطرة اجهزة الأمن . على الأعلام المزقة التى ترفرف على أشلاء الحركة النقابية وعلى حياة الملايين من العمال المصريين .

فى القاهرة والاسكندرية ، وفى كل مدينة اقليمية ، كانت الفئات المتناحرة من انصار عباس حليم ومن كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين ، يتبادلون السباب والاتهامات والاعتداءات ، والرفاق الذين تجمعوا يوما فى العشرينات أو فى اوائل الثلاثينات داخل نقاباتهم ، أصبحوا منقسمين الى فرق متقاتلة تحمل كل فرقة منها لافتة لنقابة لا يسدد أعضاؤها اشتراكاتهم ولا يشاركون فى ادارتها ولا يجدون عندها العون او الحماية ، والصحافة الوفدية وصحافة عباس حليم تحمل كل يوم سيلا من المهاترات التى تصل احيانا كثيرة الى قاع الاسفاف والتنابذ (١) .

---

(١) ننقل هنا بعض ما نشرته جريدة المساء « ٢٩ مايو ١٩٣٥ » من مهاترات ضد المجلس الاعلى ورجاله :

« احذروا **عزيز ميرهم** صاحب الموقف المعروف من نقابتى عمال الدخان وعمال الترام ، **زهير صبرى** بطل حادث السيدة الاجنبية فى احدى قضايا الترام

حسن نافع بطل نقابة ترام مصر الجديدة

رافع محمد رافع بطل حادث السيدة نفيسة

وهم اعضاء فى المجلس الادنى قاتلهم الله انى يؤفكون »

ومنها ايضا :

« رواية المجلس اباه بسينما رمسيس تمثيل عزيز ميرهم وزهير صبرى ورافع محمد رافع وحسين فتوح واحمد اغا وحسن نافع اخراج شركة ماتوسيان فيلم »

في ظل هذا الانهيار فقدت الطبقة العاملة المصرية أمانيها المتواضعة في صدور تشريعات العمل التي ناضلت من أجلها سنوات طويلة ، وفقدت قدرتها على مواجهة آثار الازمة الاقتصادية ومحاولات الانقضاض على شروط عملها . وفقدت الطبقة العاملة فوق هذا وذاك ، بل وأهم من هذا وذاك ، تنظيماتها النقابية الموحدة .

لقد كانت الطبقة العاملة في الماضي تفقد أحيانا اتحادا عاما واحدا ، كما حدث عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ ، ولكنها هذه المرة فقدت حتى نقاباتها الموحدة يوم استعر داخلها الصراع الحزبي فأودى بوحدتها وتركها منقسمة على نفسها وخاسرة لقواعدها وفاعليتها .

ولعل اقسى ما يمكن ان نتذكره من آثار الصراع ووجه المأساة القبيح أن الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية عجزت عن المشاركة في أحداث نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ التي خاضها الطلبة احتجاجا على تصريحات صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية الذي أنكر فيها حق الشعب المصري أو قابليته للحكم الدستوري ، فبينما كان الطلبة ينظمون مظاهراتهم ويسقط شهداؤهم (اسماعيل محمد الخالع — عبد الحكيم الجراحي — على طه عفيفي — محمد عبد المجيد مرسي — عبد الحليم عبد المقصود) كان الصمت الكثيف يخيم على دور النقابات والاتحادات المركزية في المدن الاقليمية ومقر الاتحادين العامين المتناحرين في القاهرة .

ونحن لا ننكر انه كانت هناك عناصر متفرقة ، افزعتهم الصورة المتردية لحركة الطبقة العاملة ، مثل تلك النقابات القليلة التي حاولت أن تبتعد عن ساحة الصراع او تستنكره ، ولابد أنه كانت هناك عناصر نقابية أخرى هالتها المأساة وفكرت في اسبابها وربما حاولت ايجاد طريق للخروج منها ، ولكن نصيبها من القدرة على التعبير أو وسائلها كان محدودا للغاية وربما علا ضجيج الصراع فوق أصواتهم جميعا .

وباختصار .. لقد كانت الصورة العامة لحركة الطبقة العاملة في نهاية عام ١٩٣٥ صورة تبعث على الأسى وخيبة الرجاء ، ولا يكاد يظهر على صفحاتها القاتمة أي أمل في الخلاص من مأساتها أو استئناف مسيرتها من جديد .

* * *

ولكن الشهور الختامية لعام ١٩٣٥ ، بقدر ما حملت من صور المأساة ، حملت معها أيضا **مجموعة من العوامل والتغيرات على المسرح العمالي والسياسي** كان من شأنها بعث النشاط في أوصال الحركة العمالية وتجديد بعض آمالها في أن تستعيد وحدتها وان تفتح الطريق من جديد نحو هذه الوحدة . وكان **أول هذه العوامل** تلك الضجة التي اثيرت حول مشروع قانون عقد العمل الفردي . ففي اكتوبر ١٩٣٥ أصدر مكتب العمل أول تقرير له منذ انشائه في نوفمبر ١٩٣٠ ، وفي هذا التقرير تناول جريفز موضوع « عقد العمل الفردي » بالتفصيل متعمدا التركيز على مسألة مكافأة نهاية الخدمة التي كان يدرك أهميتها بالنسبة للرأي العام العمالي . وذكر جريفز ان لجنة

تشريع العمل بالمكتب والمجلس الاستشارى الأعلى للعمل (الذى أعيد تشكيله فى مايو ١٩٣٥) كانوا يشتغلون طيلة الثمانية عشر شهرا الأخيرة (أى منذ مايو ١٩٣٤) فى اعـداد قانون تنظيم العقود الفردية بين صاحب العمل والعمال » . ثم انتقـل الى الحديث عن مكافأة نهاية الخدمة مدعيا انه راجع النظام المتبع فى معظم الدول المتمدينة فوجد أن هذه المكافأة « غير معترف بها قانونا اللهم الا فى النذر اليسير منها ، وحتى فى هذه الاقطار فانه لم يعرف الآن ما ترتب على هذا التشريع من نتائج » وهاجم جريفز بخبث الاتفاقيات التى عقدها العمال المصريون فى العشرينات والتى أعطتهم الحق فى مكافأة نهاية الخدمة وقال ان هذه الاتفاقيات أبرمت فى ظل التهديد باتلاف الآلات وفى ظروف سياسية خطيرة وانها هى التى « ولدت فى ذهن العمال ولا سيما الذين يعملون فى مصانع الأجانب اعتقادا راسخا بأن لهم الحق فى الحصول على مبلغ من المال عنـد ترك الخدمة يقوم مقام المعـاش » (انظر ملخصا طويلا نشرته المقطم فى ٢١ أكتـوبر ١٩٣٥) .

وكان واضحا من تقرير جريفز أن الاتجاه فى التشريع الذى أعده مكتب العمل لتنظيم عقد العمل الفردى وأحاله الى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل هو **الغاء حق العمال فى مكافأة نهاية الخدمة** .

ولكن نشر هذا التقرير فى أكتوبر ١٩٣٥ لم يلق غير اهتمام محدود من القـادة النقابيين الغارقين فى صراعاتهم الحزبية ، بحيث اننا لم نجد رد فعل أو تعليقا ذا أهمية بشأنه عند صدوره .

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ تفجر موضوع مكافأة نهاية الخدمة من جديد داخل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل عندما تكتل مندوبو الحكومة وأصحاب الأعمال ومرروا المادة (٢٢) فى مشروع قانون عقد العمل الفردى المعروض على المجلس وهى المادة التى تحرم العمال من هذه المكافأة . وخرج الدكتور محجوب ثابت ومسيو دى بتشوتو بك ومعهما احمد محفوظ صالح وموري كمال مندوبا العمال ، من المجلس ليفضحوا هذه المؤامرة وليعلنوا تفاصيلها على الرأى العام ، كما قدموا مذكرة مشـتركة الى رئيس الوزراء فى هذا الصدد نشرتها الصحف فى ٤ يناير ١٩٣٦ .

ويبدو ان هؤلاء الفرسان الأربعة نجحوا بما لهم من اتصالات واسعة بالعمـال وبالمسكرين النقابيين المتصارعين ، فى خلق تيار نشيط ضد مشروع عقـد العمـل الفردى ، فالدكتور محجوب ثابت كما هو معروف لنا شخصية عامة ومحبوبة وكان دخوله عضوا فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل يعد انتصارا للفـكر الاصـلاحى والاجتماعى . وبتشوتو بك من رجال الأعمال المتنورين ووثيق الصلة بالوفد المصرى ، وموري كمال من أبرز النقابيين فى قطاع التجارة والمحلات التجارية ، واحمد محفوظ من عمال الاسكندرية ، ولا شك أن موقفهم داخل المجلس كان مشرفا لهم واكسـبهم سمعة طيبة فى الحركة النقابية حتى انهم اطلقوا على أنفسهم اسم « الجبهة العمالية » داخل المجلس الاستشارى .

لهذا كان طبيعيا أن تحدث ثورتهم ضد مشروع عقد العمل الفردى صدى عماليا واسعا فى انحاء البلاد ، وأصبحت اعلانا ببعث النشاط فى جميع الدوائر النقابية وبدء تحرك عريض وجديد على المسرح العمالى .

وبينما أخذ الضجيج يزداد حول قانون عقد العمل الفردى ، ظهرت فى الأفق السياسى بالبلاد أحداث جديدة أضافت الى عوامل التأثير والنشاط فى الحركة العمالية .

ففى نوفمبر ١٩٣٥ وبعد ان طال الأمد بحكومة محمد توفيق نسيم باشا دون أن تتمكن من اعادة دستور ١٩٢٣ أو اعادة الحياة الدستورية التى طال انتظارها ، وعلى أثر التصريحات الصلفة التى أصدرها وزير الخارجية البريطانية صمويل هور وما احدثته من اضطرابات طلابية فى مصر ، اتجهت الأحزاب الرئيسية (الوفد ــ الأحرار الدستوريون ــ حزب الشعب ــ حزب الاتحاد ــ الحزب الوطنى) الى توحيد الصفوف من أجل اعادة الدستور والتفاوض مع بريطانيا من أجل الجلاء والاستقلال . وتمكنت هذه الأحزاب بعد مفاوضات واتصالات معقدة فيما بينها أن تشكل جبهة وطنية تكون مهمتها السعى لاعادة الحياة الدستورية الى البلاد والدخول فى مفاوضات مع بريطانيا من أجل الجلاء والاستقلال . ورفعت الجبهة « كتابا » الى الملك فؤاد بمطالبها كما وجهت خطابا الى المندوب السامى البريطانى تطلب ابرام معاهدة جديدة على أساس مفاوضات هندرسون ــ النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، واستجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة فأصدر أمرا ملكيا فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة دستور ١٩٢٣ ، كما أجابت بريطانيا باستعدادها التام للدخول فى محادثات لعقد اتفاق بين البلدين .

وكان المتوقع بعد هذا النجاح أن تشكل وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب ولكن ذلك لم يتحقق ، واستقال محمد توفيق نسيم باشا فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ وألف على ماهر باشا الوزارة الجديدة فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ لتجرى انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة .

وكان من الطبيعى أن تحدث هذه التغيرات السياسية وما اشاعته من جو الوحدة والاتفاق بين الأحزاب ، كان من الطبيعى أن تحدث أصداءا مماثلة على المسرح العمالى وأن تخلق الرغبة فى تصفية الخلافات القائمة بين القيادات العمالية والحزبية من أجل شكل من أشكال الوحدة بين كافة الأطراف .

ان تدخل هذين العاملين الجديدين فى الموقف (الاثارة حول مشروع عقد العمل الفردى ، تشكيل الجبهة الوطنية) أدى بصورة مباشرة الى تحريك الاتحادات ، والنقابات ، وبعث النشاط فى أوصالها المفككة والمتفرقة . وأصبح واضحا أن كلا العاملين يحدثان تأثيرا موحدا ــ وليس مفرقا ــ فى الحركة العمالية . فتشكيل الجبهة الوطنية شجع الاتجاهات الوحدوية بين النقابات وأضفى عليها طابعا وطنيا ، ومشروع قانون عقد العمل الفردى ، باعتباره يمثل خطرا على حقوق العمال ومكافآتهم فى نهاية الخدمة ، كان يجمع الفئات المتنافرة والنقابات المتناحرة حول هدف مواجهته ووقف صدوره .

ويعتبر البيان الذى اصدره النقابى سيد قنديل فى هذه الفترة (نشرته المقطم فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥) من الاصداء المبكرة لنشوء الجبهة الوطنية وانعكاسها على الصعيد العمالى ، ففى هذا البيان يقول سيد قنديل :

« الآن وقد اصبحت مصر مجتمعة الكلمة فى جبهتها الوطنية ، نرى واجبا دعوة زعماء العمال الى جمع كلمتهم حرصا على مصلحة العمال الذين اصبحوا فى فرقة غير مستحسنة فى هذه الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد » .

وقال ايضا :

« لما كانت مصلحة العمال تقتضى الاسراع فى عودتهم الى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم فيصح ان تؤلف لهذا الفرض **لجنة اتصال** يكون من شأنها تقريب نظرية الاتحادين المختلفين بأسرع وقت ممكن » .

ودعا البيان رؤساء النقابات واعضاءها « ان يساعدوا على تحقيق ذلك صونا للمصلحة العامة التى ينشدها الجميع وليذكروا جميعا ان الاتحاد قوة » وقال ان الجبهة الوطنية « ضربت اكبر الأمثال على ذلك فبالاتحاد القوى وتضافر الجماعة كسب ليس بعده كسب » .

ويمكن ان نضيف الى هذا الاتجاه الوحدوى ، تلك الأنباء التى ترددت فى هذه الفترة عن تشكيل جديد باسم « اتحاد العامل المصرى » أو « جبهة اتحاد العامل » ، وهو تشكيل غامض ظهر فى يناير ١٩٣٦ وعقد « مؤتمرا » فى ١٧ يناير ١٩٣٦ حضره خليط من القادة النقابيين ذوى الانتماءات المختلفة . وكان سكرتير المؤتمر والمتحدث باسمه محمد شهد العسل (نقابى مفصول من الاتحاد العام رئاسة عباس حليم فى ٢٦ مايو ١٩٣٥) . وقد ناقش المؤتمر وسائل جمع الشمل النقابى وموقف العمال من الانتخابات البرلمانية القادمة . ووجه المؤتمر نداء الى العمال جميعا .. « ليكونوا رايا واحدا ويدا واحدة » وفى ١٤ فبراير ١٩٣٦ نشرت روز اليوسف بيانا بتوقيع محمد شهد العسل تحت عنوان « كلمة وفاق » جاء فيها :

« ان رجال جبهة اتحاد العامل اخذوا على انفسهم القيام بجمع شتات العمال وضم النقابات المتفرقة .. لتكون قوة فى ذاتها ، بل وكتلة واحدة لها رهبتها ولها خطرها » .

وتساءل البيان قائلا :

« اليس هذا تحقيقا لفكرة **الوفاق** .. لتعود للحركة قوتها وتسترد نشاطها .. وان يتخذ العمال من تجارب الماضى ما يحميهم من الأذى ويصونهم من التفرقة » .

واذا كان هذا البيان ـ وغيره ـ قد عبر بصدق عن مدى انعكاس « الجبهة

الوطنية » على المسرح العمالى ، فانه كان بالتأكيد بيانا طموحا وعاطفيا وخاصة اذا نظرنا اليه على خلفية الواقع الممزق للحركة النقابية فى هذه الفترة ، ولهذا لم يكن غريبا أن هذا البيان — وغيره — لم يلق غير استجابة محدودة وسط القيادات النقابية المتناحرة ، ولم يكن غريبا أن يتبدد كشهاب مشتعل فى سماء الحركة العاملة المعتمة .

ولكن الاثارة التى حدثت حول المادة ٢٢ من مشروع قانون عقد العمل الفردى كانت اوسع تأثيرا وتحريكا للعمل النقابى بحيث شمل أثرها جميع مراكز القوى النقابية وفى مقدمتها الاتحاد العام رئاسة عباس حليم ، والاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، ومؤتمر تضامن هيئات ونقابات العمال بالاسكندرية .

واذا تابعنا حركة هذه التنظيمات حول ، أو ضد ، مشروع قانون عقد العمل الفردى نجد أن الاتحاد العام رئاسة عباس حليم كان أسبقها الى النشاط والتحرك فى هذا الصدد .

ففى ٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، اجتمعت الهيئة التنفيذية للاتحاد العام رئاسة عباس حليم وبحثت هذا المشروع ، وأصدرت احتجاجا عليه اتهمت فيه واضعيه بأنهم « يبغون القضاء على حقوق العمال المكتسبة بجهادهم النقابى الطويل والتى اصبحت قانونا عرفيا معمولا به أمام المحاكم ومعترفا به من كثير من الشركات والبنوك والمصالح » . وانتقدت الهيئة التنفيذية للاتحاد استثناء المشروع لخدم المنازل من مجالات تنفيذه وهدمه « لأكبر حق من حقوق العمال » وهو الحق فى مكافأة نهاية الخدمة ، كما انتقدت تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل « اذ أن جميع اعضائه من الرأسماليين واصحاب الأعمال والمصالح وليس للعمال فى هذا المجلس ممثلون يدافعون عن حقوقهم امام أطماع أصحاب الأعمال سوى نفر قليل يذهب صوتهم هباء » .

واصدرت الهيئة التنفيذية مجموعة من القرارات كان أهمها بطبيعة الحال المطالبة باعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل بحيث يكون عدد ممثلى اتحاد العمال مساويا لممثلى اتحاد الصناعات واصدار قانون الاعتراف بالنقابات ، ونشر جميع مشروعات القوانين الخاصة بالعمل والعمال على صفحات الجرائد لكى تتمكن هيئة الاتحاد والنقابات من دراستها وابداء ملاحظاتها عليها ، مع عقد مؤتمر عمالى للنظر فى هذه المشروعات . كما تضمنت القرارات المطالبة بتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات واقرار حق العامل فى مكافأة نهاية الخدمة ووضع نظام للتأمين الاجتماعى .

ومن الطريف أن الهيئة التنفيذية قررت ابلاغ هذه القرارات الى مكتب العمل الدولى واتحاد النقابات الدولى بباريس والى « جميع هيئات العمال بالخارج » (١) .

وامتد نشاط الاتحاد العام رئاسة عباس حليم بهذه الحملة الى مدينة الاسكندرية ولكن بصورة مختلفة تماما وملفتة للنظر .

---

(١) اعتمدنا فى تجميع هذه القرارات على محضر الاجتماع الذى نشرته المقطم فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ والذى نشر بتوقيع محمد حسن عماره ، سكرتير عام الاتحاد .

ففى ٢٨ ديسمبر ١٩٣٥ وجه الأستاذ حنفى محمود جمعه المحامى ومستشار الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم ، **دعوة عامة لعقد اجتماع مشترك** مع الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى ، ومع مؤتمر تضامن هيئات ونقابات العمال ، وذلك لبحث مشكلة تشريع العمل ، على أن يتم الاجتماع بدار « التضامن » فى شارع نوبار رقم ١٨ . كما دعا الى هذا الاجتماع « النقابات التى لا تتبع احدى الهيئات سالفة الذكر » بشرط أن تتصل أولا بسكرتير الاتحاد المركزى رئاسة عباس حليم فى شارع فرنسا رقم ١ للحصول على تذاكر الدعوة .

وتعتبر هذه الدعوة أول محاولة عملية لجمع شمل المنظمات النقابية المتناحرة حول قضية تهم أوسع الجماهير العمالية ، ولعلها كانت نتيجة لضغط هذه الجماهير ذاتها واستجابة لقلقها على مكاسبها التى أصبحت مهددة بمشروع عقد العمل الفردى . وعلى الرغم من ان هذه المبادرة جاءت من الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم ، فانها وجدت استجابة واسعة وسط النقابيين السكندرانيين ، فقد اشترك فى الاجتماع الذى عقد يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥ ، ٢٧٣ نقابيا من المنظمات الثلاث الرئيسية والمنظمات المستقلة . وأدار الاجتماع « مكتب » يمثل هذه المنظمات على النحو التالى :

الاتحاد المركزى التابع لعباس حليم

حنفى محمود جمعه ـ محمد حسن الباجورى ـ محمود مصطفى ـ شريف مصطفى .

الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى

محمد الصوينى ـ عبد اللطيف منسى .

تضامن نقابات وهيئات العمال

محمد بندق ـ محمد حافظ .

وحضر من أعضاء المجلس الاستشارى الأعلى للعمل المسيو يوسف بتشوتو بك واحمد محفوظ . وقام بأعمال السكرتارية محمد محمود أبو محمود ، ومحمود محمد بصله وأحمد عثمان .

ويبدو ان الأستاذ حنفى محمود جمعه انتهز فرصة انعقاد هذا الاجتماع الموسع لطرح الأفكار الأساسية لدى اتحاد عباس حليم حول تاثير الحزبية على العمل النقابى وضرورة اهتمام العمال « بشئونهم العمالية البحتة » وان يظلوا بعيدين عن « التحزب السياسى اذ ان السياسة لها مكانها الخاص ولأنها هى وحدها التى اصابت العمال بتصدع فى صفوفهم وتنابذ فى اجتماعاتهم ، وأنها لهذا لم تمكنهم من ان ينظروا فى الشئون العمالية التى تهم مجموعهم » .

وحدد الأستاذ حنفى هدف الاجتماع بأنه « مناقشة مشروع عقد العمل المعروض على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والعمال بقصد اسماع صوتهم بالنسبة للنصوص المجحفة بهم والتى لم يتمكن ممثلوهم فى المجلس من تعديلها نظرا لقلة عددهم » (١) .

وتولى أحمد محفوظ ، مندوب العمال بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، عرض مواد المشروع « فلاقت نصوصه اعتراضات شديدة وكانت محل مناقشات حادة واحتجاجات متعددة » . وأسفر الاجتماع فى نهاية الأمر عن مجموعة من القرارات التى تناولت مشروع قانون عقد العمل الفردى وغيره من القضايا العمالية الراهنة ، مثل الاحتجاج على تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والمطالبة باصدار قانون الاعتراف رسميا بالنقابات وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات ونشر مشاريع القوانين فى الصحافة حتى تتمكن هيئات النقابات من دراستها وابداء ملاحظاتها عليها.

وواضح أن هذه القرارات لم تكن تختلف فى مضمونها وحتى فى صياغتها عن القرارات التى اصدرتها الهيئة التنفيذية للاتحاد العام رئاسة عباس حليم فى ٣ ديسمبر ١٩٣٥ ، الأمر الذى يشير الى سيطرة رجاله على اجتماع الاسكندرية ونجاحهم فى نقل موقف اتحادهم وفرضه على بقية المشتركين فى الاجتماع .

ومهما يكن الامر ، فان القيمة الحقيقية لهذا الاجتماع لم تكن مستمدة من القرارات التى أصدرها بقدر ما هى مستمدة من انه كان أول اجتماع مشترك لقيادات عمالية وحزبية طال تناحرها وقتالها على حساب المصالح اليومية والأساسية للطبقة العاملة .

ولكن يبدو أن النجاح الذى حققته حركة عباس حليم فى تجميع نقابات الاسكندرية حول قضية عقد العمل الفردى ، لم يكن ممكنا تحقيقه بنفس القدر فى القاهرة . فقد حاول اتحاد عباس حليم عقد « مؤتمر عام » بالقاهرة مساء الأحد ٥ يناير ١٩٣٦ (أى بعد اجتماع الاسكندرية بأسبوع) ولكن البوليس منع انعقاده كما منع العمال من دخول السرادق المعد لذلك . وقررت اللجنة المسئولة عن تنظيم المؤتمر ارجاء انعقاده الى يوم الأحد ١٩ يناير ١٩٣٦ وشكر العمال الذين تكبدوا مشاق الحضور وواجهوا واقعة تفريقهم من جانب البوليس برباطة جأش وقوة شكيمة .

ولسنا نعرف الأسباب الحقيقية التى حملت الحكومة على اتخاذ هذا الموقف من اتحاد عباس حليم وان كنا نظن أن يكون نسيم باشا ، رئيس الوزراء ، قد فعل ذلك تملقا للقصر أو ارضاء لأصدقائه الوفديين . ويؤكد ظننا ذلك ان السلطات التى منعت مؤتمر اتحاد عباس حليم سمحت للاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى بعقد مؤتمر عام كبير فى ١١ يناير ١٩٣٦ حول نفس الموضوع . وقد عقد هذا المؤتمر بدار الاتحاد فى ميدان الأوبرا وترأسه حمدى سيف النصر بك وحضره أعضاء المجلس الأعلى ومستشار الاتحادات المركزية وأعضاء مكتب الاتحاد ورؤساء وأعضاء النقابات العامة . كما حضره من « فرسان » المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الدكتور محجوب ثابت والمسيو بتشوتو .

---

(١) محضر الاجتماع كما نشرته روز اليوسف فى ٣ يناير ١٩٣٦ .

وناقش المؤتمر ، بطبيعة الحال ، مشروع قانون عقد العمل الفردي وعددا من القضايا العامة التى تشغل الجماهير العمالية ، وأصدر المؤتمر خمسة قرارات يحتج فيها على مشروع عقد العمل الفردي وقانون ساعات العمل . وكلف لجنة خاصة من المجلس الأعلى باعداد تقرير عن تشريع العمل لعرضه على « البرلمان القادم » ، ولم ينس المؤتمرون والبلاد مقبلة على انتخابات عامة أن يقرروا ارسال وفد الى مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد لابلاغه « برغبات العمال لتكون موضع رعايته فى الحياة الدستورية القادمة ، ورغبة العمال فى أن يكون بين مرشحى الوفد للبرلمان القادم اعضاء المجلس الأعلى » (١) .

وعاود عباس حليم محاولته لعقد « المؤتمر العام » فى اليوم التالى لمؤتمر الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، أى فى يوم ١٢ يناير ١٩٣٦ ، وذلك بدار التمثيل العربى ، ولكن البوليس تعرض له ولرجاله من جديد ومنع انعقاد المؤتمر بالرغم من انه ادعى أن ادارة الأمن العام وافقت على انعقاده . وكان نحو أربعة آلاف عامل ، حسب تقدير الصحافة ، قد وفدوا الى دار التمثيل العربى ولكنهم وجدوها محاصرة بالبوليس ، فلما يئسوا من عقد المؤتمر مشوا فى مظاهرة صاخبة الى رئاسة مجلس الوزراء لتقديم عريضة احتجاج الى رئيس الوزراء ، وبطبيعة الحال تصدى البوليس لمنعهم وجرى بينهم صدام عنيف ، ولكنهم تمكنوا من الوصول الى مكتب رئيس الوزراء وتقديم عريضتهم . وافرج البوليس فى نفس الوقت عن عدد ممن اعتقلهم فى المظاهرة .

واجتمعت « لجنة تنظيم المؤتمر » برئاسة عباس حليم والمحامى حسنى الشنتناوى واصدروا مجموعة من القرارات يحتجون فيها الى القصر الملكى ضد مشروع قانون عقد العمل الفردي . كما قرروا ارسال احتجاجات مماثلة الى رئيس الوزراء والوزراء وسفراء الدول ومكتب العمل الدولى والاتحاد الدولى لنقابات العمال (١) ورئيسى محكمتى الاستئناف والأهلى ، كما طالبوا باعادة تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل والاحتجاج على مشاريع القوانين المعروضة عليه .

ولم ييأس عباس حليم ورجاله من مقاومة البوليس لمؤتمراتهم ، فواصلوا السعى لعقدها . وكان واضحا أن حكومة توفيق نسيم باشا قد اتخذت موقفا متحيزا ازاء انعقاد المؤتمرات النقابية ، فبينما سمحت للاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى بعقد مؤتمراته ، فانها دابت على مناهضة اتحاد عباس حليم ورجاله ولم تمكنهم من عقد مؤتمراتهم .

---

(١) تحدث فى هذا المؤتمر مسيو بتشوتو ومحجوب ثابت ورافع محمد وحسن نافع ، ونشرت القرارات فى روزاليوسف فى ١٢ يناير ١٩٣٦ .

(٢) ذكرت « روزاليوسف » فى ٢٠ فبراير ١٩٣٦ أن المستر سكفتل رد على برقية الاحتجاج ببرقية موجهة الى الحكومة يقول فيها إنه يأسف لتصرفات الحكومة مع العمال فى مصر . ووعد بالسفر الى جنيف للاتصال بالمستر هارولد بتلر للاتفاق على وسيلة للتدخل لتعديل مشاريع القوانين المنظورة أمام المجلس الاستشارى الاعلى للعمل . كما رد المستر بتلر بأنه ما دامت مصر ليست عضوا فى هيئة العمل الدولية فانه لا يجد وسيلة للتدخل بصفة رسمية ، ولكنه سيبذل كل ما يملك من وساطة ودية لاصلاح هذه المشروعات .

فلما شكلت وزارة على ماهر فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ تغير الموقف بشكل ملموس بالنسبة لاتحاد عباس حليم وسمح له بعقد المؤتمر الذى طالما منعته وزارة نسيم باشا ، وقد عقد المؤتمر بالفعل يوم ١٦ فبراير ١٩٣٦ بدار نقابة موظفى المحلات التجارية وخطب فيه عباس حليم وحسنى الشنتناوى كما أصدر مجموعة من القرارات حول تشريعات العمل لا تختلف كثيرا عن قرارات مؤتمر الاسكندرية .

ويبدو ان اتساع نطاق الاثارة ضد مشروع قانون عقد العمل الفردى قد حقق بعض النتائج ، فقد اضطر ر . م . جريفز ، مدير مكتب العمل الى اصدار بيان حول المشكلة حاول فيه أن يدافع عن المشروع ويبرر أحكامه وهو مصر على أن اقرار حق مكافأة نهاية الخدمة سيكون مجحفا بصغار أصحاب الأعمال وان على العمال الانتظار حتى يمكن اقتصاديا وضع مشروع للتأمين الاجتماعى (الاهرام ١٠ يناير ١٩٣٦) .

العمال والانتخابات العامة :

اذا كانت مشكلة قانون عقد العمل الفردى قد جمعت الحركة النقابية الموزعة ، بعض الشىء ، لمواجهتها ، فان صدور الأمر الملكى باعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات جديدة ، طرح أمام القيادات النقابية المتناحرة مسألة جديدة يمكنهم التجمع حولها ، وهى مسألة وجود نواب للعمال فى البرلمان أو التمثيل النيابى للطبقة العاملة .

والفكرة فى حد ذاتها ليست غريبة على الطبقة العاملة وقياداتها النقابية فقد سبق ان ترددت بشكل محدود قبيل الانتخابات العامة سنة ١٩٢٨ . ولكن طرح الفكرة فى نهاية ١٩٣٥ وأوائل ١٩٣٦ كان مختلفا تماما لاختلاف الظروف من ناحية ، ولاختلاف المواقف التى اتخذها الوفد وجماعة عباس حليم من هذه الفكرة .

والمؤكد تاريخيا ان عباس حليم واتحاده العام قد سبق الجميع الى طرح قضية التمثيل النيابى للعمال ، ففى المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام مساء ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ تقرر بالاجماع « ترشيح العمال فى البرلمان القادم » وابلغ عباس حليم هذا القرار الى اعضاء « الجبهة الوطنية » فى رسالة يقول فيها :

> « كان هذا القرار ضروريا فى تطور بلادنا الحالى لان الاستقلال كما يتحقق نظريا باعتراف الدولة المحتلة فانه لا يتحقق عمليا الا بالاصلاح الشامل فى جميع مرافقنا وفى مقدمتها شئون مصر الاجتماعية والاقتصادية . ولا يكون هذا الاصلاح الا باشتراك العمال مع أرباب الأعمال وممثلى الحكومة فى هيئة البلاد التشريعية للوصول الى حلول موفقة تحفظ لهذا البلد وحدته وتضامن عناصره لنعمل جميعا فى سبيل الغاية والمصلحة المشتركة » .

وشرحت الرسالة الحكمة من اتخاذ قرار بترشيح العمال فى البرلمان المقبل فقالت :

« قررنا فى المؤتمر المذكور المحافظة على الجبهة الوطنية . وفى مقدمة

الوسائل التى تحقق هذه الغاية تجنب تذمر العمال وتشجيعهم على الاشتراك فى الانتخابات اشتراكا صحيحا يحقق امنية من امنياتهم الحقيقية وهى الدفاع عن بلادهم ومصالحهم ووجودهم فى البرلمان القادم .

وحددت الرسالة **الموقف العملى** الذى سيتخذه الاتحاد العـــام فى الانتخابات فقالت :

« لكى نكون عمليين الى أقصى حد تسمح به مسئولياتنا ازاء العمال لتسهيل مهمة الترشيحات البرلمانية على الجبهـة الوطنية ، لذلك فاننا نكتفى فى هذه الدورة بخمسة كراسى بمجلس النواب ... » .

والى جانب هذه الرسالة الهامة ، أصدر المؤتمر القرارات المحددة الآتية فيمـا يتصل بقضية التمثيل النيابى للعمال :

١ ــ تكوين جبهة برلمانية عمالية تسمى «الهيئة البرلمانية العمالية»

تكون بعيـــدة عن جميع الأحزاب للدفاع عن حقوق الطبقــة العاملة وذلك بطريق التمثيل النيابى على أن ترشح الهيئة كل من تأنس فيه الكفاءة فى العمل لمصلحة الطبقة العاملة .

٢ ــ أن تؤيد الهيئة البرلمانية العمالية « الجبهة الوطنية » .

كان موقف عبـاس حليم اذن واضحا للغاية بالنسـبة لقضية التمثيل النيـابى للعمال . فهو يسعى الى ترشيح العمال لمجلس النواب فى حـدود خمسة مقـاعد ، وذلك بعيدا عن جميع الاحزاب ، ويرجو أن يتم له ذلك بالاتفاق مع أعضاء « الجبهة الوطنية » وليس تحديا لهم ، ويرى أن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يضمن مشاركة العمال فى مناقشة التشريعات التى تمس حياتهم وشروط عملهم .

واختلف موقف الوفد من هذه القضية اختلافا كبيرا ، كما اتسم أيضا بالغموض .

فنحن اذا رجعنا الى البحث الذى القاه عزيز ميرهم أمام « المؤتمر الوطنى للوفد فى ٩ و ١٠ ينـاير ١٩٣٥ ، نلاحظ انه لم يرد فيه ، ولا فى قرارات المؤتمر ، ما يشير الى قبول الوفد لفكرة تمثيل العمال فى البرلمان أو ترشيحهم فى الانتخابات النيابية . واسـتبعد عزيز ميرهم كذلك أن يكون العمال حزبا سياسـيا فى ظروف مصر ، وقال ان ذلك يكون أمرا غير طبيعى « والامة مشغولة بكلياتها وجزئياتها فى جهادها للحرية والاستقلال » .

ونحن اذا تابعنا نشاط رجال الوفد وتصريحاتهم فى الاتحاد العام التابع للمجلس الاعلى وفى النقابات ، نجـد أن فكرة التمثيل النيابى للعمال لم تكن رائجـة أو مقبولة عندهم .

ففى المؤتمر الذى عقدته نقابة عمال الثورنيكروفت يوم الجمعة ٣ يناير ١٩٣٦

وحضره رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الأعلى ، أعلن المؤتمرون انهم « يضعون ثقتهم فى صاحب الدولة **العامل الأول** مصطفى النحاس زعيم البلاد ويعلنون أن جميع مرشحى الوفد هم مرشحو العمال فى المجلس النيابى المقبل » .

وفى المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى فى ١١ يناير ١٩٣٦ تقرر « تبليغ » (مصطفى النحاس باشا) رغبة العمال فى أن يكون بين مرشحى الوفد للبرلمان القادم **حضرات الاساتذة ،** من غير النواب الاسبقين ، الذين عملوا معهم فى حركتهم من اعضاء الجلس الأعلى ليكونوا بين الهيئة الوفدية الممثلة لهم فى البرلمان القادم . وكان سكرتير هذا المؤتمر ايضا الاستاذ رافع محمد رافع .

معنى ذلك ان الوفد ، او على الاقل رجاله النشيطين فى الحركة النقابية ، لم يكن يقبل فكرة التمثيل النيابى المستقل للعمال ، لأن مرشحى الوفد سيكونون هم مرشحو العمال ، كما كان الوفد يرى ان نجاح رجاله من كتيبة المحامين والمستشارين فى الانتخابات العامة كافيا لتمثيل العمال فى البرلمان .

وهذا الموقف بطبيعة الحال يناقض تماما الموقف الواضح الذى اتخذه عباس حليم . واذا كان لنا أن نحكم على الموقفين فاننا نعتقد أن موقف عباس حليم كان بالتأكيد اكثر تقدما من الوفد .

* * *

الفصل الخامس

التمرد على الأصدقاء

وقفة قصيرة نراجع عندها خطوات الطبقة العاملة على ذلك الطريق الطويل وسط التناحر الحزبى والصراع الفوقى للسيطرة على مقدراتها وعلى تنظيماتها ، ووقفتنا هذه المرة ستكون عند ابريل ١٩٣٦ والبلاد مقبلة على تغيرات دستورية هامة . فقد تألفت الجبهة الوطنية من الأحزاب وطالبت الملك باعادة الحياة الدستورية . واستجاب لها الملك فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ باصدار أمره بعودة دستور ١٩٢٣ ، وقدمت وزارة محمد توفيق نسيم استقالتها فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ لتخلفها وزارة على ماهر باشا فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ لتجرى الانتخابات العامة . وفى ٢٦ مارس ١٩٣٦ يصدر مرسوم بدعوة الناخبين الى انتخاب مجلس النواب فى ٢ مايو ١٩٣٦ . ويموت الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ قبل أن يرى الآثار المترتبة على عودة الحياة الدستورية وينادى بولى عهده فاروق ملكا على البلاد فى نفس اليوم .

ذلك كان نصيب الأحزاب من بعد طول الانتظار ، وذلك كان سر انتعاشها جميعا وهى مقبلة على اقتسام السلطة وعلى التفاوض مع بريطانيا لعقد المعاهدة .

أما الطبقة العاملة فقد خرجت صفر اليدين من كل ما تطلعت اليه من أمانيها المتواضعة أو مطالبها المشروعة .

تطلعت الى وحدة حركتها وتنظيماتها النقابية ، وبدا وكأن الفرصة واتتها لتحقيق وحدتها عندما اشتدت الاثارة حول قانون عقد العمل الفردى وعندما الفت « الجبهة الوطنية » وسرت فى البلاد روح الوفاق الحزبى ، ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق لها وظلت الطبقة العاملة صريعة الانقسام فى اتحاداتها ونقاباتها وقياداتها .

وتعلقت جماهيرها بالأمل فى صدور تشريعات العمل ، وازدهر هذا الأمل عندما أعلن مكتب العمل برنامجه التشريعى فى ٣ نوفمبر ١٩٣١ وعندما تشكل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل وصدرت بالفعل قوانين حماية الأحداث والنساء ، ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبخر عندما فوجئت بالمجلس الاستشارى يحيك خيوط مؤامراته حول مكاسبها القديمة وحول حقوقها المكتسبة فى مكافأة نهاية الخدمة .

ولكن على الرغم من هذه الصورة القاتمة لأحوال الطبقة العاملة وخيبة رجائها حتى ابريل ١٩٣٦ ، فانها لم تفقد أملها نهائيا فى المستقبل ، فالطبقة العاملة كانت رغم مأساتها وانقساماتها تشارك قطاعات عريضة من الشعب المصرى تفاؤلها بعودة الحياة الدستورية واستبشارها بالملك الشاب الذى قدمته الصحافة الى الشعب فى

اروع صورة للانسان . وكان القطاع الاكبر من الحركة النقابية وقياداتها تعلق أكبر الآمال على الانتخابات المقبلة وعلى عودة الوفد الى الوزارة بأغلبية برلمانية .

ولم يتوان رجال الوفد النشطون وسط الحركة النقابية عن أن يغذوا هذه الآمال بما اخذوا يرسمونه من صور براقة وما يقطعونه على أنفسهم وعلى حزبهم من وعود للجماهير العمالية . وكان الأستاذ رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الأعلى أكثر مندوبى الوفد حماسة وبلاغة فى رسم الصور البراقة للعمال اذا عاد الوفد الى الحكم ، فقد وعد فى خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر الاتحاد العام « ١١ يناير ١٩٣٦ » بأن الوفد سينفذ بنود « السياسة العمالية » التى أقرها مؤتمره الوطنى فى ٩ و ١٠ يناير ١٩٣٥ وقال :

> « لعل الأيام المقبلة تكون أصلح الأوقات لتحقيق هذه الآمال فى ظل الحياة النيابية . **والوفد اذا أعطى عهدا أوفى** ، وقد اعطاه للعمال صريحا صادقا ، والكتلة العاملة تعهد بآمالها الى زعيم العمال حمدى بك عضو الوفد المصرى الذى سيكون باذن الله له اليد الطولى فى نصرته وتحقيق امنيته فى تشريع التشريعات العمالية وهو الاعتراف بالنقابات » .

وتكررت تصريحات مندوبى الوفد فى المجلس الأعلى مبشرة بقرب عودة الوفد الى الحكم وان ذلك سيكون نعمة للعمال لتحقيق مطالبهم المتراكمة . وحتى بدون هذه التصريحات كان من المنطقى فى أذهان الالاف من النقابيين والعمال ان عودةالوفد الى الوزارة تعنى على الفور تحقيق المطالب العمالية التى طالما صاغها رجال الوفد بأنفسهم فى قرارات المؤتمرات النقابية وفى بياناتهم الحماسية طوال وجودهم خارج الحكم .

وجرت الانتخابات العامة فى ٢ مايو ١٩٣٦ واسفرت ، كما كان متوقعا ، عن اغلبية لحزب الوفد ، فعهد الى مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٠ مايو ١٩٣٦ .

وتضمن تشكيل الوزارة نفرا من رجال الحزب ممن كان لهم نشاط ملموس على المسرح العمالى فى فترة أو أخرى من حياة الحزب . فقد اختير أحمد حمدى سيف النصر بك ، وزيرا للزراعة ، وكان الى وقت اختياره رئيسا للمجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى الموالى للوفد . واختير مكرم عبيد وزيرا للمالية وكان يراس القلم القضائى فى الاتحاد العام . وانتخب الدكتور احمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وكان ضمن « مندوبى » الحزب الثمانية فى المجلس الأعلى للعمال وهو الذى تولى الرد على عباس حليم فى بداية الصراع بين الطرفين ، وأختير محمد صبرى أبو علم وكيلا برلمانيا لوزارة الحقانية وهو من المحامين البارزين فى الحزب وعضو لجنة رضا باشا التى وضعت أول مشروع لقانون العمل سنة ١٩٢٩ ، ودخل مجلس النواب اغلب « مندوبى » الوفد فى المجلس الأعلى مثل زهير صبرى الذى انتخب عن دائرة بولاق وحسن نافع عن دائرة ميت يعيش . ودخل عزيز ميرهم مجلس الشيوخ .

ونحن لا يساورنا شك فى أن عودة الوفد الى الحكم قد قوبلت بترحيب صادق وعميق من جماهير الطبقة العاملة ومن قطاع كبير من القادة النقابيين ، بل اننا لنظن أن جماعة عباس حليم ذاتها ، التى طال خلافها مع الوفد ، كانت ترى فى عودة الوفد خيرا او بعض الخير للعمال ، ولعل هذه الجماعة كانت ترى انها ستكون قادرة على احراج الوفد والضغط عليه من أجل تنفيذ وعوده الكثيرة للعمال ، بعد أن وصل الى الحكم . وقد عبر عباس حليم عن هذا الموقف بعد شهور من تأليف وزارة الوفد ، حين قال فى تصريح له لمندوب الأهرام فى ١٠ يوليو ١٩٣٦ .

« اننى اشتركت مع الوفد المصرى فى وضع خطة لاصلاح الطبقات العاملة فى المؤتمر الوطنى المعروف « ٩ ، ١٠ ينـــاير ١٩٣٥ » . ولوجود الوفد فى الحكم الآن **أرى واجبا على انتظار تنفيذ هـــذا البرنامج** حيث أن الحكم هو أفضل أداة واوفق فرصة لتنفيـــذ برنامجنا والاصلاحات التى اتفقنا عليها وهو ما لا أبغى شيئا أفضل منه للعمال . واعتقد بل وأثق ثقة تامة أن حكومة الوفد جـادة فى تنفيذه » .

ومهما يكن موقف عباس حليم ورجاله ، فان رجال الوفد النشطين فى الحركة النقابية لم يضيعوا وقتهم . فقد راحوا منذ اللحظة الأولى لعودة حزبهم الى الحـكم يملأون الجو بالتفاؤل والابتهاج ، ويؤكدون لجماهير العمال حرص الوفد على تحقيق وعوده والوفاء بكلمته نحو العمال وأمانيهم . وازدحمت شوارع القاهرة لعـدة أيام بمظاهرات الابتهاج التى نظمها رجال الوفد والنقابيون ، من جماهير عمال الحكومة والمرافق والصناعة ، لتزور مقر مجلس الوزراء ودور الصحافة الصديقة للوفد ، وكان الوزراء يخرجون من مكاتبهم لاستقبالها أو يطلون عليها لتحيتها أو القاء الكلمات الحارة فيها ، ففى مظاهرة عمال الحكومة يوم ١٣ مايو ١٩٣٦ ، خطب مكرم عبيد ، وزير المالية ، وأعلن ان الوزارة الدستورية ستراعى مطالبهم عند وضـع الميزانية الجديدة . واكد أن الوزارة ستشير فى خطاب العرش الى شئون العمال وستعمل على رفع مستوى معيشتهم وحل مشاكلهم .

وعقد الاتحاد العـام لنقابات عمال القطر المصرى التابع للمجلس الأعلى مؤتمـرا عاما بداره فى ١٤ مايو ١٩٣٦ دعا اليه رؤساء النقابات واعضاء مجالسها وحضره من الكتيبة الوفدية حسن نافع وزهير صبرى وحسين فتوح ورافع محمد رافع واحمـد محمد أغا ومحمود حجاج وهاشم يحيى وعبـد الحليم رافع وأحمد الحضرى ، كمـا حضره يوسف مورى ، العضو العمالى بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل . وألقيت فى هذا المؤتمر ، كما هى العادة ، سلسلة من الخطب اشترك فيها العمال والمستشارون كانت تفيض كلها بالترحيب « بالعهد الدستورى الجديد » ، وأكد زهير صبرى تصميم الوفد على تنفيذ « برنامج » المؤتمر الوطنى ، وأعلن حسن نافع أن الوزارة الدستورية الجديدة ستعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل . أما رافع محمد رافع ، فقد رحب « بالعهـد الدستورى ومكانة العمال فيه وآمالهم فيه بنجـاح قضيتهم فى

مثل الحكم البرلمانى وفى مثل عطف زعيم الأمة ووزاراته الدستورية التى يفخر بهـا العمال » .

وفى نهاية المؤتمر اعلنت مجموعة من القرارات على لسان العمال :

أولا ــ اعلان ابتهاج الكتلة العمالية بعودة الحياة البرلمانية الصحيحة للبلاد وتولى وزارة الأمة الدستورية لتقاليد الحكم .

ثانيـا ــ اعلان ولاء العمال وثقتهم وتقديرهم لزعيم الامة ورئيس الوزراء **العـامل الاول** الرئيس مصطفى النحاس

ثالثـا ــ تهنئة حضرات اصحاب المعالى احمد حمدى سيف النصر وزير الزراعة **وزعيم العمال** ورئيس الاتحاد ، والمجاهد الكبير رئيس قلم قضايا العمال الأستاذ مكرم عبيد وزير الماليـة ، والأستاذ عبد السـلام فهمى وزير التجارة والصناعة بمناصبهم وتهنئة الأمة والعمال بهم .

رابعـا ــ تهنئة حضرات أعضاء البرلمان بمجلسيه وحضرات أعضاء الهيئة الوفدية **الممثلون** للكلمة العمالية بالعهد الدستورى .

خامسا ــ شكر الرئيس الجليل على تصريحاته الحكيمـة عما **تزمعه الوزارة من مشروعات اصلاحية لخير العمال** المصريين ، وشكر صاحب المعـالى زعيم العمال وزير الزراعة أحمد حمدى سيف النصر بك على تصريحاته **ووعده بخدمة العمال وانصافهم** .

سادسا ــ تأليف وفد من رؤسـاء النقابات مع مندوبى المجلس الأعلى لزيارة دار الرئاسـة ودور الوزارات صباح الأحـد الموافق ١٧ مايو ١٩٣٦ على أن يجتمع الوفد بدار الاتحـاد الساعة الحادية عشرة صباحا لتهنئة صاحب **الدولة الزعيم الجليل** وحضرات اصحاب المعالى الوزراء واعلان اغتباط العمال واستبشارهم بالعهد الدستورى .

سابعـا ــ تشكيل لجنة لدراسة طلبات النقابات الخاصة وطلبات العمال عامة **لوضع مذكرة** بما يطلبه العمال لرفعها للوزارة والبرلمان للاسترشاد بها عند نظر التشريعات العمالية والعمل على تنفيذ هذه المطالب (محضر الاجتماع ــ روز اليوسف ١٩٣٦/٥/١٥) .

وقد نشرت هذه القرارات بتوقيع رافع محمد رافع ، السكرتير المساعد للمجلس الاعلى ، وفاضل احمد خليل ، سكرتير عام الاتحاد العام .

وواضح من انباء هذا المؤتمر وقراراته انه كان بالتأكيد مجرد مظـاهرة ابتهـاج وتأييد نظمتها كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين ، وصفوا خلالها النحاس باشا « بالعامل الاول » ونواب الوفد فى البرلمان بانهم « الممثلون للكتلة العمالية بالعهـد

الدستورى » كما شكروا حمدى سيف النصر على تصريحاته ووعده بخدمة العمال وانصافهم ، ولعل أهم قرارات المؤتمر من وجهة نظر الطبقة العاملة هو القرار السابع الذى ينص على تشكيل لجنة لدراسة طلبات العمال والنقابات لرفعها الى الوزارة والبرلمان ، وفى تقديرنا ان هذه الطلبات لم يكن من العسير تجميعها وان رجال الوفد كانوا على بينة منها من خلال نشاطهم وسط الحركة النقابية .

واكد الوفد تصميمه على الوفاء بوعوده العمالية أيضا من خلال خطاب العرش الذى القاه النحاس باشا أمام البرلمان والذى جاء فيه ،

« ان الحكومة ستبادر بوضع تشريع للعمال يكفل اصلاح حالهم والاعتراف بنقاباتهم . »

واختارت الوزارة الوفدية قضية مشروع قانون عقد العمل الفردى التى كانت الشغل الشاغل للطبقة العاملة ، لتعلن فيها عن موقفها تهدئة للخواطر . ففى ٢٠ مايو ١٩٣٦ حملت الصحف « بلاغا رسميا » أذاعته وزارة التجارة والصناعة التى أصبح مكتب العمل يتبعها ، يقول :

« ارتفعت شكوى العمال والمستخدمين الذين يعملون فى الصناعة والتجارة من مشروع قانون عقد العمل الذى أعده مجلس العمل الاستشارى الأعلى ، سيلحق بهم ضررا كبيرا نظرا لعدم تقريره حق العامل أو المستخدم فى الحصول عند فصله على مكافأة عن مدة خدمته . فتهدئة للخواطر تبادر وزارة التجارة والصناعة احاطة جمهور العمال والمستخدمين أن مجلس العمل الأعلى لم يقصد بهذا المشروع سوى تنظيم العلاقات القانونية الناشئة عن عقد العمل وكيفية انتهاء مفعوله ولم يتعرض لوضع أحكام تشريعية تتعلق بالمعاشات أو المكافآت عن مدة الخدمة فهذه ينبغى أن يتناولها تشريع خاص ينظم التأمين الاجتماعى الذى هو موضع اهتمام الحكومة فى الوقت الحاضر » .

ولسنا نعرف على وجه الدقة رد الفعل الذى أحدثه هذا البلاغ وسط جماهير العمال وهل نجح حقا فى تهدئة خواطرهم . ولكننا نعتقد ان الموقف الذى اتخذته وزارة الوفد وصاغته فى هذا البلاغ لم يكن يختلف عن الموقف الذى اتخذه المجلس الاستشارى الأعلى للعمل نفسه ومن ورائه مكتب العمل ومديره جريفر . بل ان بصمات جريفر لتبدوا واضحة فى صياغة هذا البلاغ خصوصا اذا قارناه بما قاله هو بنفسه فى بيانه القديم حول هذا الموضوع (نشرته له الاهرام فى ١٠ يناير ١٩٣٦) واكد فيه أن مكافأة نهاية الخدمة ليس مكانها قانون عقد العمل الفردى وانما ينبغى أن ينص عليها فى قانون للتأمينات الاجتماعية .

ووجد قادة الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى فرصتهم بعد تأليف وزارة الوفد للدعوة الى انعاش الاتحاد ونقاباته التى أنهكها الصراع وانصرفت عنها قواعدها . وكان

طبيعيا وقد تجددت الآمال المعلقة بحكومة الوفد أن تتوافد الجماهير العمالية المنصرفة وأن تجدد ارتباطها بنقاباتها .

واصـدر الاتحـاد العـام للعمـال (رئاسة المجلس الأعلى) من جانبه سلسلة من « النداءات » الى القيادات وجماهير العمال **« لاحياء نقاباتهم »** .

وخرج **« النداء الأول »** فى ٢٢ مايو ١٩٣٦ بتوقيع فاضل أحمد خليل سكرتير عام **الاتحاد** ، اى بعد تأليف وزارة الوفد باثنى عشر يوما ، يقول :

« حضرات الزملاء العمال ...

علمتم ما قد صرح به حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس وحضرات أصحاب المعالى أعضاء الوزارة الدستورية متضامنين على رفع مستوى العمال واصلاح شئونها ، فلا عذر اذا تأخرتم عن توحيد صفوفكم وقيامكم بواجبكم نحو انماء نقابتكم وانتم تعلمون انكم تحت اشراف المجلس الأعلى رآسة حضرة صاحب المعـالى احمد حمدى سيف النصر باشا الذى عمل وسيعمل لنيل مطالبكم فى ظل الحياة النيابية . **فهلموا أيها الزملاء وبادروا الى احيـاء نقابتكم وتغذيتها بمجهودكم** واعملوا متضامنين حتى تنالوا مطالبكم » .

وصدر **« النداء الثانى »** فى ٢٩ مايو ١٩٣٦ بتوقيع محمد السيد محمد داود بالاتحاد العام قال فيه :

« اذا كان من اهم واجبات الحكومة نحو العمـال ان تعترف بالنقابات ، فان أهم واجبات العمال أن ينضموا جميعا تحت لواء نقاباتهم ... وان يسددوا اشتراكاتهم بهذه النقابات ، وينظموا طرق التعاون بينهم متضافرين الجهود فى سبيل ذلك حتى تنضوى اغلبيتهم الساحقة بالقطر تحت لواء النقابات ان لم يكونوا جميعهم .

وقال النداء ايضا :

« اننا نأمل ان شاء الله فى العمال جميعا ان يراعوا هذا الواجب الأسمى وان يطرد اقبالهم على النقابات كما هو ملحوظ فى دار الاتحاد العام بل وان يكونوا أسرع من ذلك فى هذا الجو الصافى الذى تركزت فيه الحـرية تحميها الوزارة الدستورية والحيـاة النيابية حتى تكسب العمال قضيتهم فى هذا العهد السعيد » .

ووجدت هذه النداءات قدرا معقـولا من الاستجابة فى القـاهرة والاسكندرية وبعض المدن الاقليمية حيث قرر قادة بعض النقابات أن ينفضوا الغبار عن نقاباتهم بعقد مؤتمرات الابتهاج والتأييد أو باجراء انتخابات جديدة لمجالس ادارتها أو الاعلان

لأعضائها بتسديد اشتراكاتها او عقد اجتماعات لأعضائها فى دار الاتحاد ليليا (١) .
ولاشك أن هذا النشاط الكبير فى القاهرة وغيرها من المدن قد انعكس بصورة عكسية على الاتحاد العام التابع لعباس حليم الذى أخذ الكثيرون من أعضائه الانتقال الى بؤرة الضوء والنشط فى الاتحاد العام التابع للوفد أملا فى أن يجدوا هناك تأييدا ومساعدة اكبر على نيل مطالبهم المتراكمة . وتولى رجال البوليس ــ نفاقا للوفد ــ مطاردة البقية الباقية من رجال عباس حليم وغلق نقاباتهم والتحريض على فصلهم من أعمالهم .

وانتهت أيام الابتهاج :

قاربت أيام الابتهاج على نهايتها بعد أن استمرت طوال شهر مايو ١٩٣٦ ، وكان على الوفد ، بعد أن انفض السامر والسمار ، أن يبدأ العمل ويتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق أمل الطبقة العاملة فيه أو على الأقل تحقيق الوعود التى قطعها رجاله للطبقة العاملة وهى تعانى محنتها .

وهنا لا يملك المؤرخ الا أن يتساءل : **هل كان الوفد يقدر فى الظروف السائدة تحقيق المطالب المعروضة من جانب الطبقة العاملة أو تحقيق وعوده ؟** وعلينا ونحن نحاول الاجابة على هذا السؤال الا ننطلق برؤيتنا أبعد مما تسمح به المواقف الاساسية التى تحكم فكر الوفد ورجاله . فمهما تحرك الوفد على طريق تحقيق مطالب الطبقة العاملة فانه سيتحرك فى اطار هذه المواقف ولا ينبغى أن نتوقع منه اكثر من ذلك .

ففى الخطاب الذى ألقاه رئيس حزب الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، فى عيد الجهاد الوطنى (نوفمبر ١٩٣٥) قال بوضوح ان الوفد يلبى نداء العمال بشرط « **أن يبتعدوا فى حركاتهم دائما عن الآراء الضارة المتطرفة** ويقيموها على أساس التعاون الوطيد بين العمل ورأس المال وتشجيع الصناعات قبل كل شىء فتتحقق مصلحة الجميع وتتضافر الجهود كلها فى السعى لخير البلاد » .

ومن ناحية أخرى ، ينبغى أن نتذكر ان الوفد كان مشتركا حتى يوم وصوله الى الحكم فى ١٠ مايو ١٩٣٦ فى عضوية الجبهة الوطنية التى كانت ستتولى التفاوض

---

(١) من النقابات التى أعلنت عن اجراء انتخابات جديدة : نقابة النقل الميكانيكى ونقابة عمال التورنيكروفت ، وقررت نقابة عمال شركة الفنادق المصرية فتح باب عضويتها للمشتغلين فى صناعة الفنادق فى جميع الشركات . وعقدت اجتماعات موسعة فى نهاية مايو ١٩٣٦ بدار الاتحاد العام لنقابات عمال ترام القاهرة وعمال المدابغ والمطبعة الاميرية ومصلحة الكسوة الشريفة والنقل الميكانيكى والمرضين وعمال شركة النور وصانعى الحلوى موظفى المحلات التجارية والبياض والزخرفة وكى الملابس والنسيج الميكانيكى .

لعقد معاهدة سياسية بين مصر وبريطانيا (١) وهى تضم اسماعيل صـــدقى ممثل الرأسمالية المصرية الذى يعادى الحركة العمالية ، ومحمد محمود ، الذى صفيت فى عهده التنظيمات النقابية . ولسنا نتصور أن حكومة الوفد كانت قادرة فى هــذا الاطار السياسى أن تبدى اهتماما أو ميلا زائدا نحو المطالب العمالية المتراكمة على حساب المصالح المـالية للراسماليـــة الوطنية أو للمصالح الأجنبية فى المرافق والصناعة .

ومن ناحية ثالثة ، كان على الوفد ان يواجه مطالب الطبقة العاملة بمجموعة من الأجهزة التنفيذية والتشريعية والنقابية التى تحمل من عناصر الضعف أكثر مما تحمل من عناصر القوة والفاعلية ، بل ان بعض هذه الأجهزة كان أكثر ميلا الى تعويق حركته من أن يساعده فى هذه الحركة .

ففى الجانب التنفيذى ، كان **مكتب العمل** لايزال واقعا تحت سيطرة جريفز بفكره البوليسى ، رغم انتقال تبعيته الى وزارة التجارة والصناعة ، وبعده شكليا عن متناول رجال الأمن وسيطرتهم . ولا ننسى أن جريفز كان ملتزما بالبرنامج التشريعى الذى وضعته لجنة القيس باشا منذ سنوات ، وكان يسيطر بمشاريعه التى أعدها مكتب العمل على اتجاهات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل أو غالبية أعضائه .

وفى الجانب التشريعى ، كان على الوفد أن يعتمـــد على **المجلس الاستشارى الأعلى للعمل** ، الذى كان يرأسه احمد زيور باشا والذى كان أعضاؤه واقعين تماما تحت سيطرة جريفز ، فضلا عن أن غالبيتهم كانت من ممثلى المصالح الماليـة ومن يحالفونهم داخل المجلس من الأعضاء الحكوميين .

وفى الجانب التشريعى أيضا كان على الوفد أن يتعامل داخل البرلمـان مع لجنة العمال والشئون الاجتماعية التى تجمع خليطا من رجاله ومن نواب آخرين لاينتظر منهم التحمس لاصدار تشريعات عمل مجزية .

وفى الجانب النقابى ، كان على الوفد ان يعتمد على كتيبة المحامين والمستشارين العاملين فى الاتحاد العام . ولكن هؤلاء كانوا قد فتحت لهم أبواب العضوية أو العمل فى الوزارة وفى مجلس النواب أو تقلدوا بعض المناصب الرئيسية فى الحكومة ، واخذ نشاطهم ينحسر تدريجيا عن مقر الاتحاد العام . وبمرور الزمن أصبحوا يتحاشون الظهور هناك كما سنرى من خلال متابعتنا لأحداث الحركة العمالية فى النصف الثانى من عام ١٩٣٦ .

نخرج من ذلك بنتيجة هامة ومؤسفة فى نفس الوقت . فالوفد الذى أصبح فى السلطة لم يكن مهما حسنت نواياه ونوايا رجاله ، قادرا على مواجهة الموقف العمالى

---

(١) بدأت المفاوضات فى القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦ بقصر الزعفران ثم استمرت فى الاسـكندرية بقصر أنطونياوس منـذ اواخر يوليو ١٩٣٦ وانتهت بتوقيع المعاهدة فى قاعة « لوكارنو » بوزارة الخارجية البريطانية فى ٢٦ أغسطس ٩١٣٦ .

أو قادرا على تحقيق وعوده التى قطعها للطبقة العاملة . فهو يتمثر فى فكر قادته ، وتقيده الظروف السياسية . وهو لا يجد بين يديه من الأجهزة التشريعية أو التنفيذية مايسر له مهمته اذا قرر الوفاء بوعوده .

وزاد من صعوبة موقف الوفد أن مناخ الحرية الذى كان يشيعه دائما كلما جاء الى الحكم ، قد اطلق الكثير من قوى الجماهير العمالية ومنحها قدرا ملموسا من الاطمئنان فى حركتها اليومية حول مطالبها دون مخاوف كبيرة من القهر البوليسى أو العنف . وهذه حقيقة هامة فى فهم سلسلة الاضرابات الواسعة وحركة احتلال المصانع التى ملأت النصف الثانى من عام ١٩٣٦ ووضعت الوفد فى حرج جسيم .

وقد يكون من المفيد قبل أن نتابع هذه الاحداث والاضرابات أن نحدد **المطالب العمالية** السائدة عند تأليف وزارة الوفد فى مايو ١٩٣٦ ، وهى المطالب التى تعلقت بها آمال الطبقة العاملة ، ونسجت حولها وعود الوفد . لقد كانت هذه المطالب تنقسم فى الواقع الى ثلاث مجموعات :

أولها : مطالب تشريعية عامة تهم كافة القطاعات العمالية وهى تتركز حول قانون عقد العمل الفردى وساعات العمل والاعتراف بالوجود النقابى والتعويض عن اصابات العمل واعادة تشكيل المجلس الاستشارى الاعلى للعمل بمعادلة تمثيل العمال مع تمثيل أصحاب الاعمال .

ثانيها : مطالب اقتصادية خاصة فى الأجور والكوادر واللوائح الخاصة **بعمال الحكومة** الذين تعرضت أجورهم ونظم تشغيلهم لتعديلات مجحفة فى ظل الوزارات السابقة على وزارة الوفد .

ثالثها : مطالب فئوية أو محلية لعمال الشركات المختلفة وخاصة فى مرافق النقل والملاحة والغزل والنسيج وصناعة السكر وغيرها . وتتصل هذه المطالب فى الاغلب بالخلافات حول تطبيق اتفاقيات العمل القديمة وحول توفير وفصل العمال وتخفيض الاجور .

تلك كانت مطالب الطبقة العاملة التى اندلعت حولها موجة الاضرابات فى شهر يونيو ١٩٣٦ — أو قبل ذلك بقليل — ولم يكن اندلاع هذه الاضرابات نتيجة لتخلى الوفد عن وعوده او لأنه استنفد وقتا طويلا فى النظر فى هذه المطالب ، فهذا لم يحدث بكل تأكيد ، ولكن لأن مناخ الحرية الذى أشاعه من حوله أطلق قوى الحركة اليومية لجماهير العمال . ولا شك ان هذه الاضرابات — كما سنرى — قد وضعت الوفد فى موقف حرج لا يحسد عليه ، بل لعلها كانت أول معول فى حفر الهوة السحيقة التى ابتلعته وقوضت حكمه قبل أن يكمل العامين . **لقد كانت هذه الاضرابات بحق نوعا من التمرد على الاصدقاء ، تمرد الطبقة العاملة المصرية على أصدقائها الوفديين**

بدأت موجة الاضرابات بسلسلة مبعثرة الحلقات من مظاهر الحركة اليـــومية لجماهير العمال حول مطالبهم المتراكمة ، بل ان جانبا من مظاهر هذه الحركة اليومية قد جمع فى الايام المبكرة من حكم الوفد بين واجب الابتهاج والتهنئة بمقدم الوفد وبين تجميع المطالب وعرضها فى نفس الوقت . ففى أعقاب تأليف حكومة الوفد كانت النقابات العمالية تجتمع نيلا بدار الاتحاد العام وتعد كل منها عريضة بمطالب أعضائها وتستعد لتقديمها الى المسئولين الجدد رفق آيات التهانى ومشاعر الابتهاج .

فعلى سبيل المثال ، اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة عمال الفنـــادق المصرية (٢٥ مايو ١٩٣٦) وقررت شكر دولة الزعيم الجليل وأصحاب المعالى زملائه الوزراء الكرام لعطفهم على العمال ثم أرفقت ذلك بثمان مطالب مختلفة لأعضائها تتصل بوضع نظام للخدمة المتصـــلة وتحديد ساعات العمل وتوزيع العشرة فى المائة وغير ذلك من مطالب المهنة .

واتبعت نقابة عمال اللاحة الداخلية نفس الاســلوب عندما عقـــدت جمعيتها العمومية برئاسة مستشارها عباس أفندى شاكر (روز اليوسف ٣٠ مايو ١٩٣٦) وقررت تشكيل وفد من خمسين عضو للتهنئة وتقديم عريضة بمطالبها الى المسئولين حول الخصومات التى طبقتها الشركة على الاجور وزيادة ساعات العمل وفصل العمال وضربهم .

ووجدت أمثلة أخرى من هذا الاسلوب فى **الاسكندرية** . ففى ١٦ مايو ١٩٣٦ نشرت الاهرام ان عمال السكك الحديدية واقسامها الذين استبشروا « بالوزارة الدستورية الجديد » قدموا اليها شكوى تتضمن ستة مطالب بالغاء كادر ١٩٣٠ واعادة العمل بالكادر القديم وصرف العلاوات المتأخرة منذ عام ١٩٢٨ وجعل يوم العطلة الاسبوعية بأجر وتعليم أبناء العمال والحاقهم بالعمل بورش السكك الحديدية .

واتسعت ظاهرة تقديم عرائض الشكوى والمطالب فى أوائل يونيو ١٩٣٦ فشملت عمـــال المحاجر التـــابعين لمصلحة التنظيم والعمال المؤقتـــين بتفتيش التـــلغرافات والتليفونات وعاملات وعمال التليفونات بالاسكندرية .

ولكن حركة العمال ونقاباتهم فى جميع هذه الحالات لم تهدد باستخدام ســلاح الاضراب ولم توجه انذارا بهذه المعنى الى الحكومة ، بل انها جميعا كانت تفيض بالثقة وتتعلق بالأمل فى تسوية سلمية دون حاجة الى سلاح الاضراب . ونلاحظ انهم كانوا فى الأغلب من عمال المصالح الحكومية .

ولكن هذا **الأسلوب الهادىء** لم يستمر طويلا بل لعله لم يكن مقبولا لدى كافة القطاعات العمالية .

ففى ١٣ يونيو ١٩٣٦ فاجأ عمال شركة الزيوت بالاسكندرية ، الحكومة **باحتـلال المصنع** حتى يمنعوا صاحب الشركة من توفير عدد منهم . وتمكن البوليس من اجلائهم واحالة مشكلتهم الى مكتب العمل بالقاهرة .

وتكرر نفس الأسلوب يوم ٢٠ يونيو ١٩٣٦ عندما **احتل عمال شركة أقطان كفر الزيات بالاسكندرية** المصنع بسبب النزاع القائم بينهم وبين الشركة . وهدد مدير الشركة باغلاق المصنع نهائيا بدلا من اغلاقه ثلاثة شهور فقط على ما جرت به العادة كل سنة ، ولكن تدخل لجنة التوفيق أدى الى تسوية النزاع فى منتصف يوليو ١٩٣٦ (١) .

واتخذ أسلوب احتلال المصانع مظهرا اكثر خطورة فى نهاية شهر يونيو ١٩٣٦ عندما احتلت وردية الليل مصنع شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية (نحو ٧٠٠ عامل) (الاهرام ٢٧ يونيو ١٩٣٦) ودارت بينهم وبين قوات البوليس معركة استمرت طوال الليل حتى الساعة الرابعة صباحا وأسفرت عن اصابة ٤٥ عاملا وعدد من رجال البوليس وألقى القبض على ٧٩ عاملا واحتجزوا فى « ثكنة بلوكات الخفر » . وكان عمال هذه الشركة ، وعددهم نحو ألفى عامل قد قدموا تسعة مطالب بشأن زيادة اجور العمال القدامى وتثبيت العمال الجدد وفصل الطبيب المنتدب لعلاج العمال لسوء معاملته لهم . وعرضت هذه المطالب على لجنة مشتركة من مندوب مكتب العمل والشركة والعمال والبوليس ، تمكنت من تسوية سبعة مطالب وعجزت عن الوصول الى اتفاق بشأن زيادة الأجور وتثبيت العمال الجدد .

وفى الاسكندرية أيضا كان جو العلاقات الصناعية داخل شركة الترام متوترا للغاية فى بداية يونيو ١٩٣٦ بسبب رفض الشركة تسوية المطالب التى قدمتها النقابة باسم الف ومائتى عامل ، واهمها مطلب زيادة ٣٠٪ فى الأجور . وفى مساء ٦ يوليو ١٩٣٦ انعقدت الجمعية العامة للنقابة فى سينما الدورادو وكان الاتجاه السائد هو التصميم على اعلان الاضراب رغم محاولات الأستاذ عبد الحميد السنوسى ، مستشار النقابة ، لمنعه .

ويصف مراسل الأهرام (٧ يوليو ١٩٣٦) بعض احداث هذا النزاع فيقول :

« علم المجتمعون ان ادارة الشركة أخرجت رئيس عمال المكينات

من محل توليد الكهرباء فى كرموز من العمل وحجزت فيه بعض العمال

---

(١) اشترك فى اللجنة محمد محمود افندى من مكتب عمل القاهرة والدكتور ليفى والاستاذ جملى حسين عن اتحاد الصناعات المصرية والاستاذ أحمد حطب محامى العمال والمستر جاش مدير الشركة . وتم تسوية النزاع فى أوائل يوليو ١٩٣٦ وتم توقيع عقد اتفاق بجعل ساعات العمل ثمان ساعات ،واجر الولد فى البداية ٣ قروش ونصف والبنت ٣ قروش تزاد كل سنة بمعدل نصف قرش حتى تصل ثمانية قروش فى اليوم خلال عشر سنوات . وارجىء النظر فى مطلب زيادة الاجور بنسبة ٣٠ ٪ الى شهر اكتوبر وكذلك المطلب الخاص بتطبيق اتفاقية ١٩١٩ على العمال الجدد .

الفنيين لمواصلة توريد التيار الكهربائى للمحال الصناعية التى تستخدم القوة المحركة منه . فلما عرفوا ذلك أجمعوا على الاضراب . وقد ذهب فريق منهم الى كرموز لقطع التيار واخراج الفنيين ... وفريق الى محرم بك حيث يوجد مستودع عربات الترام . وعند الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وصل جمهور من العمال الى المصنع فوجدوا هناك القائمقام فيتزباتريك بك وكيل الحكمدار والقائمقام جيز بك مأمور الضبط وقوة من بلوك الخفر فأخذ بعضهم بالقاء الطوب على البوليس . وقد أصيب القائمقام جيز بك باصابة بسيطة فى راسه وأصيب الملازم الأول مختار حمزة **باصابة شديدة ونقل الى المستشفى الأميرى وأصيب ثلاثة من الشرطة** أيضا » .

ولم تجد المساعى التى بذلها مستشار النقابة ومندوب مكتب العمل فى اليوم التالى لانهاء الاضراب . وبعث محمد رزق غانم ، رئيس النقابة ، ببرقية ذات مغزى كبير الى الصحافة والمسئولين تقول :

« فى عهد الحرية والاستقلال تزهق دماء الأبرياء من العمال لا لذنب سوى المطالبة بحقوقهم المغتصبة . نلتمس صدور الأمر باعادة حقوقهم ومنع مدير الشركة ووكيله من التعدى بقتل العمال برصاص مسدساتهم كما وقع امس » .

ويبدو ان الحادث كان مصدر حرج كبير للاتحاد العام التابع للوفد ، اذ أنه أرسل البرقية التالية الى رئيس الوزراء والوزراء والى نقابة عمال ترام الاسكندرية :

« الاتحاد العام لنقابات العمال تحت اشراف المجلس الأعلى يؤيد مطالب عمال ترام الاسكندرية ويستنكر تصرفات البوليس بالاسكندرية ويعطف على الجرحى والمصابين من العمال ويطالب من الحكومة تدخلا سريعا لصالح العمال » .

وقد استمر الاضراب أياما حتى اقتنع العمال بجدية المساعى التى يبذلها مستشار النقابة ومندوب مكتب العمل ، وهى المساعى التى استمرت حتى نهاية يوليو ١٩٣٦ عندما قررت لجنة التوفيق فى ٢٣ يوليو ١٩٣٦ انتداب خبير حسابى لفحص الحالة المالية للشركة لتقدير مدى قدرتها على دفع الزيادة المطلوبة فى الأجور .

ولكن أنباء اضرابات الاسكندرية لم تلبث أن أصبحت فى الظل ، عندما سلطت الأضواء على **اضراب جديد وعنيف بدأ بين عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية فى ١٣ يوليو ١٩٣٦** ، وأدى بأحداثه المثيرة الى تفجير قضية العمال وعلاقاتهم بحكومة الوفد .

وترجع أسباب هذا الاضراب الى نزاع قديم بين شركة السكر وعمالها فى مصنع الحوامدية حول عدد من المطالب كان من أهمها مطالب زيادة الأجور بنسبة ٢٥٪ واعادة العمال المفصولين من حوادث قديمة وتنظيم فترات الراحة لتأدية الصلاة . وكان **حامد سليم** أحد قادة العمال المفصولين قد قدم عريضة بهذه المطالب الى مكتب العمل بوزارة التجارة والصناعة دون أن يتلقى رداً أو اجابة منه .

وفى صباح يوم ١٣ يوليو ١٩٣٦ تسلل حامد سليم الى المصنع شاهرا مسدسه فى صورة فروسية وأعلن الاعتصام بالمصنع حتى تجاب المطالب ، ولقى نداءه استجابة عامة من العمال . فقاموا باغلاق الأبواب وقطع أسلاك الكهرباء والتليفون ، كما قام بعضهم بارتكاب بعض الأعمال التخريبية فى الآلات والمعدات . ووجهت سلطات الأمن قوات كبيرة من رجالها ومن رجال الجيش لمحاصرة المصنع ومحاولة اخراج العمال منه ، وجرت بين الطرفين معارك دامية طوال النهار وجزء من الليل اصيب فيها عدد كبير من الجانبين **واستشهد العامل عواد بسيونى أبو العلا** برصاص البوليس .

وتمكن حامد سليم من التسلل من المصنع المحاصر خلال الليل والسفر سرا الى القاهرة حيث اختفى بسراى عباس حليم ثلاثة أيام . وبهروبه انفض الاضراب وقبل العمال الخروج وألقى القبض على نحو ٧٧ عاملا منهم . ولما كان عباس حليم غائبا عن القاهرة ، فقد اتصل حامد سليم بالأستاذ أحمد حسين المحامى الذى نصحه بتسليم نفسه الى النائب العام . واستؤنف العمل بالمصنع فى ١٦ يوليو ١٩٣٦ .

واهمية هذا الاضراب ، بصرف النظر عن أحداثه المثيرة وتصرفات قائده حامد سليم ، أنه فجر كما نوهنا من قبل موضوع علاقة حكومة الوفد بحركة الطبقة العاملة ، فقد كشف هذا الاضراب عن عجز الأجهزة التنفيذية التى تعتمد عليها حكومة الوفد عن مواجهة مسئولياتها بالمستوى الذى يتطلبه وجود «حكومة دستورية ديمقراطية» . فقد ثبت من خلال احداث هذا الاضراب مدى عجز واهمال **مكتب العمل** فى نظر المطالب العمالية وفى المبادرة الى بذل الجهد لتسويتها . كما ثبت انه رغم ادعاء حكومة الوفد بانتهاء أساليب **القهر البوليسى** ، فقد كانت أجهزة الأمن أسبق **الأجهزة** الى مواجهة العمال وتعقيد الموقف بالصدام بهم .

ومن ناحية ثالثة ، كشف هذا الاضراب عن ظاهرة العزلة والفصام الذى يكاد غيبة **القيادة النقابية العليا** المرتبطة بالوفد فى الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، وانصرافها بعد أن تولى حزبهم الحكم ، عن مداومة العمل وسط الحركة النقابية ولعل ذلك أن يفسر لنا التجاء حامد سليم الى سراى عباس حليم والى السياسى الديماجوجى الناشىء أحمد حسين بدلا من الالتجاء الى الاتحاد العام الذى يدعى قيادة الحركة العمالية .

ومن ناحية ثانية ، اثبت هذا الاضراب ، والاضرابات التى سبقته فى الاسكندرية ، ان يكون كاملا بين القيادات الحزبية المتسلطة على الحركة العمالية ، وبين الحركة اليومية لجماهير العمال . فلم يحظ هذا الاضراب من الاتحاد العام (المجلس الأعلى)

بأكثر من مقال هنا أو هناك كتبه احد المحامين الوفديين كما فعل زهير صبرى عضو المجلس الأعلى الذى نشر فى الجهاد (١٥ يوليو ١٩٣٦) — « كلمة الى العمال »(١) اعتبر فيها الاضراب دسيسة لافساد مساعى الوفد من أجل الاستقلال .

ولم يختلف موقف عباس حليم عن ذلك كثيرا اذ اكتفى باصدار سلسلة من « النداءات » الغامضة بعنوان « من النبيل عباس حليم الى العمال » ينفى فيها تخاذله ويخوض فى مسائل عامة لا تعنى شيئا بالنسبة للعمال المضربين فى الحوامدية . ففى أحد هذه النداءات (جريدة السياسة ١٦ يوليو ١٩٣٦) نراه يقول :

« نادانى العمال أثناء حصارهم فى الحوامدية وبودى دائما ان البى المنادين وخصوصا العمال ولكنهم يعرفون من معالجتى لمشاكلهم فى السنوات الطويلة الماضية أن هذا النداء افضل عندى حينما يكون سابقا على اضطرار النيابة أن تتدخل فحينئذ يسمح لى موقفهم وعطف الناس على قضيتهم ان ابذل كل ما فى استطاعتى لاقناع الحكومة من ناحية واصحاب الأعمال من ناحية أخرى بالعدالة التى المسها فى مطالبهم لتحقيقها ، وخصوصا فى عهد حكومة الوفد الحاضرة التى جعلتها على راس برنامجها فى المؤتمر الوطنى وفى خطبة العرش فلا يظن العمال أن هذا النداء الذى رن فى آفاقهم باسمى لم يجد الأذن الواعية التى عرفوها من قبل . ولكن نصيحتى لهم أن يلزموا الخطة التى انتهجناها فى الماضى لتحتفظ قضيتهم بمكانتها فى نفوس المصريين » .

واذا كان أضراب الحوامدية قد خطف الأنظار وشغل اهتمام الرأى العام وفجر الكثير من النقاش حول الحركة اليومية للطبقة العاملة وعلاقاتها بالوفد ، فان قطاعات أخرى من العمال ظلت توالى حركتها اليومية النشيطة من أجل مطالبها طوال النصف الثانى من عام ١٩٣٦ وان كانت لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام الذى حظيت به الاضرابات السابقة .

ولعل أبرز هذه الاضرابات ، ما قام به نحو ثلثمائة عامل من شركة الكهرباء بالقاهرة لتأخر الشركة فى اجابة مطالبهم . وقد تجمهروا امام مبنى الشركة صباح أول يوليو ١٩٣٦ حتى فرقهم البوليس واضطروا للعودة الى العمل (الاهرام ١٩٣٦/٧/١) .

وفى يوليو ١٩٣٦ — أيضا — فصلت احدى شركات مضارب الأرز عددا من عمالها « بسبب انضوائهم الى الاتحاد العام » فأضرب عمال الشركة عن العمل ولم يستأنفوا

---

(١) جاء فى هذه الكلمة : « ايها العمال لقد كنتم جنود الوطن فى محنته فضحيتم بأرواحكم واموالكم وراحتكم فى سبيل نصرته .. فحوربتم فى أرزاقكم وذقتم مرارة الحياة انتظارا ليوم يعود فيه حكم الامة وتتولى الحكم حكومتكم التى نصرتموها لتنصركم وأيدتموها لتنصفكم ... انى المس الدسيسة وأشعر بانها ليست موجهة الى افساد الجو عليكم وانما موجهة فوق ذلك الى افساد مطلبنا الاساسى وهو تحقيق استقلال البلاد فأحذروا الدسيسة وأنبذوا الدساسين » .

العمل الا بعد ان اعادت الشركة زملاءهم المفصولين ، واحالت قضية أحدهم الى لجنة التوفيق (الأهرام ١٩٣٦/٧/٨) .

وتجددت مشاكل عمال نقل الفحم فى ميناء الاسكندرية بمناسبة طرح العطاءات الجديدة على المقاولين ، واشفاق العمال من أن تؤدى المنافسة بين المقاولين الى خفض سعر نقل الطن الأمر الذى قد يحمل من يرسو عليه العطاء الى تخفيض أجور العمال أو زيادة ساعات عملهم كما حدث من قبل . وتدخل مكتب العمل لتهدئة خواطر العمال وتم الاتفاق مع سلطة الميناء على عدم قبول عطاءات أقل من القيمة المنصوص عليها فى اتفاقية العمل المشتركة المبرمة فى اكتوبر ١٩٣٥ .

وفى يوليو ١٩٣٦ ــ أيضا ــ أضرب عمال شركة الطوب الأبيض بالقاهرة بسبب النزاع حول مدة العمل والمناوبة والمكافآت . وتدخل مكتب العمل لتسوية النزاع وانهاء الاضراب .

وتجدد النزاع القديم بين عمال الحرير وأصحاب المصانع ، فنظم العمال مظاهرة صاخبة سارت فى شوارع العاصمة صباح ٣٠ يوليو ١٩٣٦ واتجهوا الى مبنى البرلمان حيث تعالت هتافاتهم بطلب تشريع العمل وخرج لهم بعض النواب والقوا فيهم كلمات لتهدئتهم .

واستمرت حالات الاضراب والقلق العمالى خلال شهرى اغسطس وسبتمبر ١٩٣٦ ولكن بصورة أقل مما كانت عليه فى يوليو . وكان من أهم هذه الحالات ما حدث بالاسكندرية عندما عقد عمال الأتوبيس اجتماعا كبيرا بدار الاتحاد المركزى التابع للمجلس الأعلى للبحث فى « حالتهم المادية » ثم صاغوا عريضة تتضمن خمسة مطالب رئيسية لتقديمها الى المسئولين ، وهى مطلب الثمان ساعات ورفع مرتبات السائقين الى ٧٥٠/٩٠٠ قرش والمفتشين الى ٦٠٠ قرش والكمسارية الى ٤٥٠ قرشا شهريا ومنح العامل يومين راحة شهريا بأجر وصرف الملابس على حساب الشركة ووضع نظام للسلفيات . وقد تقرر عرض هذه المطالب على لجنة التوفيق . وأيد الاتحاد المركزى هذه المطالب وناشد المسئولين سرعة الفصل فيها « حتى يحل الاشكال بلا اضراب » . وقد تمكن مكتب العمل من تسوية النزاع فى ١١ اغسطس ١٩٣٦ .

وشهد شهر أكتوبر ١٩٣٦ تجدد المنازعات العمالية حول المطالب المختلفة أو المؤجلة من المنازعات السابقة لعمال الشحن والتفريغ بالاسكندرية وعمال ترام الاسكندرية وعمال الحرير بالقاهرة وعمال شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وعمال المدابغ بالاسكندرية ، وتجدد هذه المنازعات انما يشير بوضوح الى قصور الأجهزة المتاحة لتسويتها مثل مكتب العمل ولجان التوفيق ، بقدر ما يشير الى تعنت الشركات فى تسوية المطالب دون أن تتعرض لضغط حقيقى من جانب حكومة الوفد .

وكان رد الفعل الطبيعى فى الشهور التالية (نوفمبر وديسمبر ١٩٣٦) هو تجدد الانذارات بالاضراب أو الاعلان الفعلى لهذه الاضرابات كما حدث بين عمال المدابغ

بالاسكندرية فى نوفمبر ١٩٣٦ وتجدد اضراب عمال شركة زيوت كفر الزيات بالاسكندرية واحتلالهم المصنع فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٦ والانذار الذى وجهه عبد الحميد السنوسى مستشار نقابة الترام بالاضراب فى نهاية نوفمبر ١٩٣٦ وعمال القنال فى ديسمبر .

كيف كان أثر هذه الاضرابات فى حكومة الوفد ، وكيف كان رد الفعل عندها ؟

لم يكن فى مقدور حكومة الوفد (أو رجالها النشطين فى الحركة النقابية) أن تدعى ، كما حاول زهير صبرى ، أن هذه الاضرابات كانت مدبرة ضدها او أنها دسيسة لعرقلة المفاوضات مع بريطانيا . فالقوى السياسية كما هى ممثلة فى الأحزاب كانت مؤتلفة مع الوفد فى « الجبهة الوطنية » وليس لها مصلحة فى اثارة أو تدبير هذه الاضرابات العمالية . ولم يكن هناك ما يدعو القوى النقابية المعارضة للوفد ، وخاصة اتحاد عباس حليم ، الى تدبير هذه الاضرابات . فاتحاد عباس حليم كان يعانى الضعف والهزال الشديدين منذ أيام الصراع ، وكان يتحاشى استخدام أسلوب الاضراب ولا يقره . ولا شك أنه فقد منذ تولى الوفد الوزارة ، الكثيرين من أنصاره النقابيين الذين نقلوا ولاءهم الى الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى ، لعلهم يصيبوا منه مغنماً بعد أن أصبح الوفد فى السلطة . أما عباس حليم فقد آثر الانصراف مؤقتا عن المسرح العمالى تخففا من أعباء الصراع او ايثارا للتهدئة مع الوفد بعد أن وصل الى الحكم . وقد أدلى عباس حليم بحديث هام الى جريدة الأهرام (١٩٣٦/٧/١٠) عبر فيه بصراحة عن موقفه فقال :

> « طلب الى كثير من الهيئات والعمال التدخل فى مشاكل العمال الحالية بعد أن تطورت تطورا خطيرا لم اعهدها أيام انفرادى بالحركة فى الأعوام الستة الماضية ، وسألنى آخرون عما اذا كنت قد اعتزمت الانسحاب من الحركة العمالية على وجه عام . ولوضع الأمور فى موضعها ألفت نظر هؤلاء جميعا الى أننى اشتركت مع الوفد المصرى فى وضع خطة لاصلاح الطبقات العاملة فى المؤتمر الوطنى المعروف ، ولوجود الوفد المصرى فى الحكم الآن أرى واجبا على انتظار تنفيذ هذا البرنامج . . . » .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن فى مقدور الوفد أن يشكك فى حقيقة هذه الاضرابات لأنها كانت تعبر عن واقع اقتصادى وعمالى لا يمكن انكاره . فالمطالب التى نظمت هذه الاضرابات من أجل تحقيقها ، لم تكن تستهدف اضافة مكاسب عمالية جديدة بقدر ما كانت تحاول تصحيح أوضاع معينة فى علاقات العمل أو تأكيد مكاسب قديمة حاولت الشركات والادارات الاخلال بها . ولعل قصور الأجهزة التنفيذية والتشريعية والنقابية التى اعتمدت عليها حكومة الوفد كان من العوامل الرئيسية فى تعقيد الأمور واطالة أمد المنازعات وتيسير استفحالها . وقد تركت حكومة الوفد الفرصة سانحة لأجهزة الأمن القديمة لتواصل مواجهة بعض هذه الاضرابات بأساليب القهر والعنف

بحيث بدى حكم الوفد فى احداث اضراب ترام الاسكندرية واضراب عمال شركة السكر بالحوامدية وكأنه لا يختلف كثيرا عن عهد صدقى وعبد الفتاح يحيى .

لقد سببت هذه الاضرابات بالتأكيد قدرا لا يستهان به من الحرج لحكومة الوفد ، بقدر ما ألقت ظلالا كثيفة على سمعة رجاله الذين كانوا نشطين وسط الحركة العمالية ثم انفضوا عنها بعد أن نالوا المناصب فى ظل الحكم الوفدى الجديد . وكان على حكومة الوفد ازاء هذا الحرج أن تعمل على انقاذ سمعتها وان تضاعف جهدها لمواجهة الموقف من كافة نواحيه . كان عليها أن تعيد النظر فى تنظيم مكتب العمل وفى اختيار موظفيه ، وكان عليها أن تنظر فى تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل وأن تستحث خطاه لانجاز مشاريع قوانين العمل . وكان عليها فوق هذا وذاك أن تعيد تنظيم الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (المجلس الأعلى) ليكون أكثر فاعلية ونشاطا فى العمل النقابى .

هذا فى واقع الأمر هو ما حاولت أن تقوم به طوال النصف الثانى من عام ١٩٣٦ وأوائل ١٩٣٧ . ولكن نجاحها كان متفاوتا حسب الظروف والأحوال المحيطة بكل مجال من هذه المجالات المتباينة .

ولعل أول رد فعل ملموس لدى حكومة الوفد لحوادث الاضرابات هو ايفاد الأستاذ محمد محمود ، مدير مكتب العمل بالنيابة الى مدينة الاسكندرية فى أوائل يوليو لدراسة حالات الاضرابات فى المدينة واعداد **تقرير** شامل عنها لوزير التجارة والصناعة ، واكبر الظن ان هذا التقرير هو الذى حمل الوزير على اصدار **قرار فى ١٤ يوليو ١٩٣٦ بتشكيل لجنة** « لبحث الأسباب العامة التى قد تؤدى الى الاخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الأعمال من علاقات طيبة والسعى فى الوصول الى اتفاقات من شأنها توطيد هذه العلاقات وذلك لحين صدور التشريع المنظم لحالة العمال » .

كما أبدى وزير التجارة والصناعة نشاطا ملموسا وازدادت حركته وسط العمال سواء من خلال استقبال الوفود القادمة من الريف من حملة العرائض والمطالب ، أو بالقيام بزيارات الى المناطق الصناعية القلقة .

واهتم وزير التجارة والصناعة — أيضا — بتدعيم أجهزة مكتب العمل لتكون اكثر فاعلية فى مواجهة حوادث الاضراب وتسوية المنازعات . فقد قرر رفع المكتب الى مستوى « مصلحة » وافتتح مكتبا اقليميا للعمل بمدينة الاسكندرية (كان الأستاذ حامد العبد اول رئيس له فى أكتوبر ١٩٣٦) وضاعف عدد الموظفين الفنيين والاداريين فى المصلحة .

ولكن هذه الاجراءات كان يشوبها الكثير من السلبيات التى حدت من فاعليتها . فقد عجز الوزير الوفدى عن ازاحة جريفز من منصبه اذ أبقى عليه كمدير لمصلحة العمل وبالتالى فقد ظلت سيطرته التقليدية على السياسة العمالية مستمرة . كما عجز الوزير فى نفس الوقت عن أن يحدث التعديل المطلوب فى تشكيل المجلس

الاستشارى الأعلى للعمل ، وظلت رئاسته مسندة الى أحمد زيور باشا وظل تمثيل العمال داخله محدودا للغاية . والمرجح ان حكومة الوفد تحاشت اثارة المصالح المالية الوطنية والأجنبية ان هى أقدمت على اجراء التعديل المطلوب فى المجلس .

ويبدو أن وزير التجارة والصناعة حاول الالتفاف حول هذين الجهازين المعوقين لحركته (مصلحة العمل ـ المجلس الاستشارى الأعلى للعمل) باسناد مهمة تخطيط السياسة العمالية وبحث التشريعات المقترحة الى لجنة فنية بالوزارة برياسـها عبد الرحمن فكرى بك وكيل الوزارة والى اللجنة الاستشارية التشريعية بوزارة الحقانية .

* * *

وكان **المجال الثانى** الذى تحركت فيه حكومة الوفد لمواجهة موجة الاضرابات والقلق العمالى ، هو **مجال تشريع العمل** . وهو الموضوع التى تركزت حوله حركة الطبقة العاملة منذ سنوات وانتعشت آمالها فيه عند قدوم الوفد الى الحكم . ولكن هذا المجال كانت تكتنفه صعوبات ومزالق متعددة وكان على حكومة الوفد ان تتخطاها ان هى **صدقت عزيمتها** على الاستجابة لضغط الطبقة العاملة والحاحها فى صدور التشريعات .

والحقيقة التى لا مراء فيها هى ان حكومة الوفد ، ووزارة التجارة والصناعة على وجه التخصيص ، تحركت بجدية لا يتطرق اليها الشك منذ اغسطس ١٩٣٦ من اجل اصدار ثلاثة قوانين أساسية : قانون التعويض عن اصابات العمل ، قانون النقابات وقانون عقد العمل الفردى . ورغم ذلك فان حكومة الوفد لم تتمكن حتى آخر يوم من وجودها (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) أن تصدر من هذه التشريعات غير قانون التعويض عن اصابات العمل الذى صدر فى ١٧ سبتمبر ١٩٣٦ على أن يجرى العمل به بعد ستة شهور أى فى ١٧ مارس ١٩٣٧ .

ولكننا ينبغى أن نحذر الوقوع فى الخطأ الشائع الذى يتهم أصحابه حكومة الوفد بالاهمال وخزلان الطبقة العاملة فى مجال التشريع ، وذلك اننا نرى **أن حكومة الوفد كانت عاجزة** ـ وليست عازفة ـ عن اصدار هذه التشريعات . وكان عجزها فى واقع الأمر يكمن فى اعتمادها على أجهزة معوقة لحركتها ولحركة صدور التشريعات .

ولتصوير هذا الواقع التاريخى المرير ، نأخذ مشروع قانون النقابات الذى عجزت حكومة الوفد عن اصداره نتيجة لمقـاومة الأجهزة التشريعية وغيرها لفكرة الاعتراف بالوجود النقابى . ففى اعقاب تشكيل حكومة الوفد (مايو ١٩٣٦) تقدم النائب الوفدى زهير صبرى ، عضو المجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى ، تقدم الى مجلس النواب بمشروع قانون للنقابات . ولكن المجلس الذى كان يضم اغلبية وفدية اعاد المشروع الى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون بناء على طلب الحكومة التى أعلنت عزمها التقدم بمشروع قانون للنقابات من جانبها . ولا شك أن هذا التأجيل اصاب زهير صبرى ورجال الاتحاد بخيبة أمل كبيرة فى هذا الوقت . ولكن وزارة

التجارة والصناعة اعلنت فى اغسطس ١٩٣٦ انها انتهت من وضع مشروع القانون وانها احالته الى « قلم القضايا » لمراجعته ، واختفى المشروع كما ينبغى أن نتوقع فى اضابير « قلم القضايا » حتى منتصف نوفمبر ١٩٣٦ عندما اعلن أن وزارة التجارة والصناعة تلقت مشروع القانون من اللجنة التشريعية (بوزارة الحقانية) لتقديمه الى البرلمان .

ويبدو ان وزارة التجارة والصناعة كانت تحاول بهذه الاجراءات أن تتحاشى عرض المشروع على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل نظرا لتشكيله المعادى لفكرة الاعتراف بالوجود النقابى . ولكن المجلس تمكن من أن يفرض وجوده ويحملها على احالة المشروع اليه . واجتمع المجلس فى اوائل ديسمبر ١٩٣٦ وسجل اعتراضه على المشروع وقرر ارجاء النظر فيه حتى يقدم هنرى نوس بك ، رئيس اتحاد الصناعات وممثله فى المجلس ، تقريرا عن المشروع يعرض فيه رأى أصحاب الأعمال .

واحدث هذا الموقف رد فعل شديد داخل الحركة النقابية التى توجست خيفة من مناورات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل لتأجيل المشروع او وأده . وتقدم الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى بمذكرة الى رياسة الوزراء يطعن فيها فى تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ويتهمه بعرقلة صدور التشريعات . كما أصدرت الاتحادات المركزية فى المدن الاقليمية بيانات مماثلة ضد المجلس ، مثل بيان الاتحاد المركزى فى طنطا الذى جاء فيه (نشرته جريدة المصرى ١٤ ديسمبر ١٩٣٦) :

> « اذا كان المجلس الاستشارى الأعلى للعمل سيكون على حالته التى هو عليها الآن ، فلا خير يرجى فيه للعمال ولا لنقاباتهم ولأنه لايمكن لأصحاب الأعمال الموجودين بالمجلس أن يقرروا ما يرد للعمال حقوقهم المهضومة » .

وانحازت مصلحة العمل ومديرها جريفز الى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل فى عرقلة صدور القانون ، فقدمت مجموعة من التعديلات التى اتسمت بالرجعية السافرة مثل اعتراضها على انشاء فروع للنقابات « لأن ذلك يساعد النقابات على تحويل نفسها الى اتحاد » . كما تحمست تحت ستار الحرية النقابية لحق العمال فى انشاء أكثر من نقابة داخل المنشأة الواحدة الذى يؤدى الى انقسامات محلية وتفتت نقابى .

اما أصحاب الأعمال داخل المجلس ، ومن خلال التعديلات التى اقترحها هنرى نوس بك رئيس اتحاد الصناعات ، فقد اعترضوا على تأسيس نقابات المنشآت لأن ذلك يجعل « صاحب المصنع أو مديره معرضا لمباحثة مرءوس له قد يكون اصغر صانع لو انه انتخب رئيسا أو سكرتيرا للنقابات » (المصرى أول ديسمبر ١٩٣٦) واعلنوا انهم يفضلون التنظيم الحرفى للنقابات . واتفق الجميع على ضرورة فرض الاشراف الادارى على النقابات ومنح السلطة الادارية حق الاعتراض على التسجيل وحق الحل الادارى .

واتخذت وزارة التجارة والصناعة فى أوائل مارس ١٩٣٧ موقفا حاسما ازاء هذه المناورات من جانب مصلحة العمل والمجلس الاستشارى الأعلى للعمل ، عندما أعلنت انها لن تعرض مشروع القانون على المجلس وانها ستكتفى بعرضه على اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية . وهكذا تجمد الموقف بالنسبة لهذا القانون الذى طالما انتظرته الطبقة العاملة ، ولم تتمكن حكومة الوفد من اصداره .

ولقى مشروع قانون عقد العمل الفردى نفس المصير اذ لم تتمكن حكومة الوفد من تحريكه واصداره .

* * *

وكان **المجال الثالث** الذى تحركت فيه حكومة الوفد ورجالها كرد فعل لموجة الاضرابات والقلق العمالى ، هو مجال **التنظيم النقابى** . ولم يمنعها من التحرك فى هذا المجال فشلها الذريع فى اصدار قانون الاعتراف بالنقابات .

ومن الغريب ان هذا التحرك الذى كان ضروريا وهاما ، قد جاء متأخرا للغاية إذ لم يبدأ الا فى يناير ١٩٣٧ حين قررت قيادة الوفد اجراء تعديلات واسعة فى تشكيل المجلس الأعلى للاتحاد العام لنقابات القطر المصرى وبعث النشاط فى أوصاله .

فقد عرفنا كيف كسد نشاط هذا الاتحاد فى أعقاب تشكيل حكومة الوفد بسبب انصراف « مندوبى » الحزب فى المجلس بعد انتخابهم فى البرلمان أو اسناد مناصب وزارية أو وظائف حكومية اليهم . وبدلا من أن ينشط الاتحاد تحت رعاية الحكومة وفى حمايتها ، دبت فيه عوامل الخمول واوشك على الانهيار التام . ولا شك ان القادة النقابيين المرتبطين بالوفد والذين نظموا مظاهرات الابتهاج بمقدم حكومته ، قد خاب رجاؤهم فى هذا الاتحاد (المجلس الأعلى) وأخذوا ينفضون عنه بالتدريج .

ولا بد أن تردى أحوال الاتحاد العام والمجلس الأعلى ، بهذه الصورة ، قد شغل قادة حزب الوفد وخاصة فى ظروف الاضرابات والقلق العمالى الذى انتشر فى البلاد تحت أعينهم وبصرهم . ولعل تأخرهم فى علاج الأمر كان بسبب المنافسة على من يخلف حمدى سيف النصر بك فى رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد ، والمرجح أن عزيز ميرهم قد لعب دورا فعالا فى تحريك الأمور من أجل محاولة انقاذ الاتحاد العام وسمعة الوفد فى ذلك الوقت .

ففى يناير ١٩٣٧ صدر قرار الوفد باعادة تأليف المجلس الأعلى للاتحاد العام من الأعضاء الآتية اسماؤهم (جريدة المصرى ٣١ يناير ١٩٣٧) :

ا ــ مندوبو الحزب :

عزيز ميرهم ــ محمد حسنين ــ انطون جرجس أنطون ــ حسين فتوح ــ حسن نافع ــ عبد الرحمن حمودة ــ مصطفى العسال ــ عبد الحليم رافع ــ احمد الحضرى .

٢ ـ مندوبو النقابات :

المعلم محمد مصطفى ـ محمد ابراهيم ـ أحمد الصباغ ـ أبو اليزيد أمين ـ أحمد بدوى .

وعقد المجلس أول اجتماع له بعد اعادة تشكيله وقرر اسناد الرئاسة الى الاستاذ عزيز ميرهم . وانتخب محمد حسنين سكرتيرا عاما وحسين فتوح امينا للصندوق وشكلت هيئة استشارية للاتحاد العام للنقابات من الأساتذة : عبد الحليم رافع ومصطفى العسال وأحمد الحضرى . كما تألفت لجنة من عزيز ميرهم ومحمد حسنين وانطون جرجس وحسين فتوح وعبد الحليم رافع ، ومصطفى العسال واحمد الحضرى ومحمد ابراهيم واحمد بدوى لمراجعة قوانين المجلس والاتحاد العام والتقدم بما تراه من الاقتراحات لتعديلها اذا اقتضى الحال .

وقرر المجلس تقديم واجب الشكر الى رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا والى الحزب « على رعايتهم للحركة العمالية وعطفهم على جماعات العمال فى كل مناسبة واهتمامهم باعادة تأليف المجلس الأعلى مع تمنيات المجلس لتحقيق أمانى العمال وان يكون صاحب المقام الرفيع دائما خير سند فى تحقيق آمالهم فى العهد الدستورى القائم المستمر » .

ولسنا نجد مغزى خاصا لهذا التعديل وان كنا نعتقد أن اختيار عزيز ميرهم لرئاسة المجلس الأعلى يعنى ان الوفد كان جادا فى عملية تنشيط المجلس والاتحاد العام واستعادة فاعليتهما النقابية نظرا لما هو معروف عن عزيز ميرهم من القدرة على الحركة والاخلاص فكرا وعملا للطبقة العاملة وحركتها . وقد ظهرت بالفعل بوادر النشاط فى دار الاتحاد ، فى أعقاب هذا التعديل ، فأخذت النقابات تعقد اجتماعاتها بالدار (١) كما أصدرت بعضها بيانات بمطالبها أو احتجاجات على اغماط حقها فى تشريع اصابات العمل ، كما حرص عزيز ميرهم على الانعقاد الأسبوعى للمجلس الأعلى ولمجلس ادارة الاتحاد العام كل يوم أحد مع اجراء التعديلات اللازمة فى المناصب والواجبات المسندة الى بعض الأعضاء . فقد كلف كلا من حسن نافع وفاضل أحمد خليل ، سكرتير عام الاتحاد ، بالبحث عن دار جديدة للاتحاد . ونشط كبار الأعضاء لتسوية عدد من المنازعات الجماعية والاجتماع بوزير التجارة والصناعة ووزير المواصلات من أجل حل شكاوى فئات مختلفة من العمال مثل عمال الفنادق وعمال مصلحة الموانى والمنائر وغيرهم (المصرى ٩ فبراير ١٩٣٧) وعمال السكك الحديدية والمطبعة الأميرية وعمال الاسمنت وعمال النسيج وعمال سكك حديد الفيوم الزراعية (المصرى ١٧ فبراير ١٩٣٧) . وامتد قدر من هذا النشاط الى الاتحادات المركزية فى الاقاليم فعادت الى ارسال تقاريرها ومذكراتها الى الاتحاد العام .

---

(١) عقدت النقابات الآتية جمعياتها العمومية بدار الاتحاد خلال شهر فبراير ١٩٣٧ : نقابة موظفى المحلات التجارية ـ الطهاه العامة ـ التنجيد والاثاث ـ ترام القاهرة ـ كى الملابس ـ الفنادق المصرية .

ونحن لا يراودنا شك فى أن الجهود التى بذلها الوفد فى هذه المجالات الثلاثة ، رغم أن النتائج النهائية لهـذه الجهود كانت متواضعة ، قد ساعدت على تهـدئة المسرح العمالى بشكل ملموس . وان كنا نعتقد ان جانبا من هذه التهدئة كان نتيجة لقنوط العمال أو يأسهم من تحقيق مطالبهم . ولكن قطاعات من العمال ظلت مصممة على الضغط من أجل مطالبها طوال عام ١٩٣٧ ولم تتـأثر بحملة التهـدئة التى نظمتها حكومة الوفد .

فنقابة عمال الشحن والتفريغ البحرية ببور سعيد قررت بالاجماع اعلان الاضراب فى ٢٠ يناير ١٩٣٧ (١) . والواقع أن مدينة بور سعيد كانت مليئة بالمنازعات العمالية منذ نهاية ١٩٣٦ . ففى ديسمبر ١٩٣٦ قدم الى القاهرة وفد من مندوبى الاتحـاد المركزى التابع للمجلس الأعلى برئاسة محمد أفندى سرحان وعضوية الافندية على نحلة واحمد يوسف صالح وابراهيم سيد أحمد وحسن الصياد وجاد خليل حجازى وقابلوا وزير التجارة والصناعه وقدموا له مذكرة بمطالب عمال شركة قنال السويس الخارجين عن الهيئة والتى تطالب بالغاء نظام المقاولين ومسـاواتهم بالعمـال داخل الهيئة .

وفى الاسكندرية اجتمع مجلس ادارة نقابة عمال النقل الميكانيكى (المصرى ١٢ فبراير ١٩٣٧) وقرر الاحتجاج على تدخل البوليس فى شئون النقابة ومنعه عقـد اجتماعاتها . واكد المجلس مطالب عمال شركات الأتوبيس بالمدينة بجعل التشغيل ٢٨ يوما ويومين للراحة ، وجعـل الحد الأدنى لأجر السائق عشرين قرشـا يوميا والكمسـارى أحد عشر قرشا ، وصرف ملابس العمل وتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات ، ووجه المجلس النظر الى مشكلة **العمال العاطلين** فى القرار التالى :

> « نظرا لما تبذله النقابة من معاونة مالية لهم وبما أن حالتهـا المالية لا تمكنها من اعانتهم باستمرار ، تقرر وجوب مطالبة أهل البر بمعاونتهم . ولهذا يطوف **العمال العاطلون بأنحاء المدينة حاملين علما كتب عليه « عاونوا عمال الأتوبيس العاطلون »** .

وشهد النصف الثانى من عام ١٩٣٧ عدة حوادث من الاضرابات ، مثل اضراب عمال مصنع لاغوداكس للورق فى نهاية يوليو ١٩٣٧ ، ومظاهرة عمال مصلحة التليفونات لتقديم عريضة الى مجلس الوزراء فى بولكلى بالاسكندرية ، وعمال معمل تكرير البترول بالسـويس الذين اوفدوا جماعة منهم الى الاسكندرية لنفس الغرض ، واشتكى عمال ادارة المخازن بوزارة المعارف مطالبين بصرف العلاوات المتأخرة وزيادة الاجازة السنوية الى ٢١ يوما واقرار حقهم فى الاجازات المرضية . وشهد شهر اكتوبر ١٩٣٧ تحركات

---

(١) تضمنت مطالبهم : تنظيم ساعات العمل (من ٦ صباحا الى ٦ مساء) وساعات العمل المسائية (من ٦ مساء الى ٦ صباحا) وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات نهاراً وخمس ساعات ونصف ليلا والباقى ساعات عمل اضافية . تحديد الاجر ٢٥ قرشا للعامل العادى ، ٣٠ قرشا لعامل الونش ، ٤٠ قرشا للريس . الساعات الاضافية بزيادة ٥٠٪ فى النهار ، ١٠٠ ٪ فى الليل .

نشيطة بين عمال شركة النيل المتحدة بالقاهرة والاسكندرية وعمال الهندسة والدريسة بالسكك الحديدية وغيرهم .

وحاول عزيز ميرهم ورفاقه فى المجلس الاعلى وفى الاتحاد العام القيام بحركة كبيرة لاستعادة ثقة الطبقة العاملة فى الوفد وحكومته ، وطمأنة العمال بأن « الحكومة الدستورية » لم تتخل عن وعودها ولم توقف مساعيها لاجابة مطالبهم . فقرروا اقامة حفل عمالى فى « ملعب الاسكندرية الكبير » يحضره رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا ويخطب فيه حول قضايا العمل والعمال وموقف حزب الوفد وحكومته من هذه القضايا .

ومهدت الصحافة الوفدية لهذا الحفل قبل انعقاده بأيام وتوسعت فى النشر عنه بعد انعقاده وأدعت ان مائة الف عامل حضروا الحفل لسماع الزعيم وتكريمه .

واهتم النحاس باشا فى خطابه بابراز دور الوفد فى خدمة الطبقة العاملة واورد فيه ما يشبه « البرنامج العمالى » ... وقال :

> « وقد أولينا كل عنايتنا للطبقة العاملة بحكم انها تمثل دعامة اساسية فى انتاجنا القومى وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن لهم العمل فى ظروف صحية وتأدية رسالتهم الهامة فى الحياة المصرية على أكمل وجه ، وانه بفضل جهود العمال ونشاطهم واخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة الى أوج النجاح وتواصل تقدمها . ويتضح من ذلك انه من الخير لأصحاب الأعمال للمصلحة العامة ان يكون العمال مطمئنين على انفسهم وعلى ذويهم فى اليوم وفى الغد . ولذلك فاننا سعينا فى اعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها الى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » .

كما تضمنت خطبة النحاس باشا ــ بالتفصيل ــ عرض المكاسب والحقوق والامتيازات التى حققها قانون التعويض عن اصابات العمل ، والتى سيتضمنها مشروع قانون عقد العمل الفردى ومشروع قانون النقابات ومشروع ساعات العمل فى المحلات التجارية ومشروع قانون التوفيق والتحكيم . وحاول أن يبين واجبات العمال فى مقابل الحصول على هذه المكاسب والحقوق فقال انه سيكون على العمال فى مقابل ذلك انجاز الأعمال بعناية وعدم جواز ترك العمل بدون مسوغ شرعى . والامتناع عن كل عمل يهدد سلامة المصنع أو يسبب ضررا لصاحبه واحترام أسرار المصنع ومراعاة حسن السلوك .

وبقدر مالقيه هذا الحفل من الدعاية والترويج على صفحات الجرائد الوفدية ، فانه تعرض لهجوم مرير من الصحافة المعارضة ، ففى مقال نشرته البلاغ (٥ اكتوبر ١٩٣٧) وصفت الحفل وخطاب النحاس باشا بأنه « طبل أجوف » وحاولت أن ترد الفضل فى تشريعات العمل الى الوزارات السابقة .

ومهما يكن الأمر ، فان هذا الحفل أو غيره من محاولات الانقاذ لسمعة الوفد لدى الطبقة العاملة ، لم تكن تجدى كثيرا فى ذلك الوقت لان **الظروف العامة** التى كانت تحيط بحكومة الوفد فى نهاية عام ١٩٣٧ كانت فى غير صالحه ، وكانت تشير فى الأغلب الى أن الوفد مقبل على أزمة سياسية ستؤدى بحكمه وبوزارته فى نهاية الأمر . فقد تضاعف النقد للوفد ورجاله من جراء المحسوبيات الصارخة التى كان يمارسها فى التعيين للوظائف وفى الترقيات وفى فصل العمد والمشايخ تلبية لرغبات أنصاره . وكان اخراج محمود فهمى النقراشى باشا من الوزارة الوفدية ومن الوفد قد أثار شباب الحزب واحدث انشقاقا خطيرا فى صفوفه . وتشجعت السراى فى مثل هذه الظروف على تحدى الحكومة والوفد فعينت على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى على غير رغبة الوفد ، ورفضت تمرير بعض مشاريع القوانين التى طلبها الوفد ، وأصرت السراى على حل جماعة القمصان الزرقاء التابعة للوفد لما أصاب اعضاؤها من انحرافات وتصرفات ضاق بها الناس ، كما تعرضت حكومة الوفد لموجة من المظاهرات الطلابية فى الجامعة والأزهر ونظمت فى ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين كانت تهتف بسقوط الوفد وخرج الملك فاروق لتحيتها .

واخيرا جاءت نهاية حكومة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ عندما أقالها الملك بخطاب شديد جاء فيه :

« نظرا لما اجتمع لدينا من الأدلة على ان شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وانه ياخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر ايجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة وتستقر به السكينة والصفاء فى البلاد ... » .

وفى نفس اليوم الذى اقيلت فيه حكومة الوفد ، عهد الملك الى محمد محمود باشا تاليف الوزارة الجديدة .

الفصل السادس

الخاتمة الحزينة للثلاثينات

سواء كان التاريخ يعيد نفسه او أن « الصدفة » اصبحت قانونا يحكم حركة الأشياء والأحداث ، فان ما حدث على المسرح السياسي والعمالي المصري في نهاية ١٩٣٧ كان شيئا يقارب التناسخ أو ما يشبه التناسخ لما حدث في نهاية العشرينات . فالأحداث تتكرر بصورة مذهلة والأفراد يخرجون الى مسرح حياة الطبقة العاملة بارواحهم القديمة ليعيدوا تمثيل أدوارهم من جديد .

وزارة الوفد تخرج في ديسمبر ١٩٣٧ كما خرجت تماما في يونيو ١٩٢٧ ويأتي من بعدها محمد محمود باشا ، رجل اليد الحديدية والطغيان ، في ديسمبر ١٩٣٧ كما أتى من بعدها تماما في ٢٥ يونيو ١٩٢٧ .

ترك الوفد الحكم في ١٩٢٧ والحركة النقابية تعاني الانقسام والطبقة العاملة تكافح في يأس مرير من اجل تشريعات العمل ، وها هو يترك الحكم في ديسمبر ١٩٣٧ والحركة النقابية تعاني الانقسام والانهيار معا ، وتكافح في يأس اشد مرارة من اجل تشريعات العمل .

الآمال التي بناها الوفد في الحالتين وهو في الحكم ، تقارب ان تتبدد ولا يكاد يتحقق منها الا النذر اليسير . ومجيء محمد محمود باشا الى الحكم في الحالتين لا يحمل معه اى قبس من الامل أو البشرى ، فما لم يحققه الوفد بضعفه واخطائه وتخاذل رجاله لا يمكن أن يحققه محمد محمود باشا بصلفه وكراهيته للطبقة العاملة وحركتها .

* * *

عودة الوجوه المقفهرة :

ان نظرة واحدة الى وزارة محمد محمود باشا عند تشكيلها في ديسمبر ١٩٣٧ تكشف لمؤرخ الطبقة العاملة لاول وهلة انها بجانب موقف رئيسها وسمعته القديمة ، تضم عناصر معينة لها علاقات سالفة وسيئة للغاية بالطبقة العاملة . من هؤلاء على وجه التحديد أربعة وزراء معروفون للعمال وهم اسماعيل صدقي ، وزير المالية ، وعبد الفتاح يحيى ، وزير الخارجية ، وحسين سرى ، وزير الاشغال ، واحمد كامل وزير التجارة والصناعة .

فاسماعيل صدقي ، غني عن التعريف للطبقة العاملة . فقد ارتبط اسمه بسياسة القهر والعنف ضد الحركة العمالية واغلاق مقراتها ومصادرة نشاطها ، فضلا

عما أجراه من تخفيضات الأجور وتوفير للعمال والغاء لنظم المعاشات . وعبد الفتاح يحيى ، هو رئيس الوزراء الأسبق الذى حمل لواء السياسة الصدقية ضد العمال وحافظ على تقاليدها وأساليبها وعنفها بعد اختفاء صدقى . أما حسين سرى ، وزير الأشغال فيعرفه عمال الحكومة جيدا من خلال مواقفه العنيدة ضد مقترحات تحسين شروط عملهم طوال الثلاثينات حين كان وكيلا لوزارة الأشغال وعضوا فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل . ويعرفه قادة الحركة النقابية لتصريحاته حول قانون عقد العمل الفردى حين اعترض على المشروع وقال (الاهرام ١٩٣٤/١٢/١٢) :

« ان البلاد لم تصل بعد الى الحد الذى يمكن معه تطبيق مثل هذا القانون » .

واخيرا فان اسناد وزارة التجارة والصناعة التى تتبعها مصلحة العمل الى احمد كامل (ابن اخت صدقى باشا) كان أمرا مخيفا . فهذا الرجل كان من رجال الأمن المحترفين ومن رجال بريطانيا المخلصين ، وعضو من اعضاء لجنة القيسى ذات السمعة السيئة ، ورئيسا لتحرير صحيفة « الشعب » جريدة حزب صدقى باشا .

ان وزارة بهذا التشكيل ، وبهذه المجموعة المقفهرة الوجوه لم يكن يرجى من ورائها ، تحت اية ظروف ، ادنى خير للطبقة العاملة أو حركتها .

ولكن .. هل كانت الطبقة العاملة ، وحركتها النقابية ، قادرة على مواجهة الوزارة الجديدة وما قد تخلقه من ظروف معادية لها ؟

لكى نرد على هذا السؤال الهام ، ينبغى أن نتقصى أولا حقيقة الواقع النقابى والاتجاهات التى كانت تحكم حركته فى ذلك الوقت .

فكما نعرف جيدا ، كانت الحركة النقابية فى نهاية عام ١٩٣٧ لا تزال تعانى من آثار الصراع الحزبى والانقسام ، وكانت عاجزة تماما عن الدفاع عن شروط عمل اعضائها او تحقيق امانيهم فى تشريع العمل .

كانت قيادتها موزعة ، فى ضعف ، بين الاتحاد العام التابع لعباس حليم الذى كان يعانى الضعف والهزال بعد انصراف زعيمه عنه ، وبين الاتحاد العام التابع للمجلس الأعلى الذى انفض عنه رجال الوفد وعجز عزيز ميرهم ، رغم جهوده المضنية من أن يرد اليه الحيوية والنشاط . أما النقابات فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم فقد كانت ، فوق انقسامها ، عاجزة عن الحركة الفعالة لضعف ماليتها وانهيار عضويتها .

وكانت مشاريع قوانين العمل التى تعلقت بها آمال الجماهير العاملة لا تزال متعثرة فى اللجان المختلفة فى وزارة التجارة والصناعة وفى وزارة الحقانية ولجان مجلس النواب والمجلس الاستشارى الأعلى للعمل . والشعور السائد هو انه اذا كان الوفد لم يتمكن من اصدار هذه القوانين ، فلا أمل يرجى من وزارة محمد محمود باشا فى اصدارها .

وفي وسط هذه المحنة ، كان هناك احساس عميق لدى قطاع محدود من القيادات العمالية بأن الارتباط الحزبي لحركتهم لم يحقق لها أي خير ، بل انه على العكس قد جر عليها الانقسام والعزلة والانهيار ، ولا بد لها من أن تعتمد على طاقاتها الذاتية وعلى وسائلها الخاصة من أجل تحقيق مطالبها .

ولكن في مواجهة هذا الاحساس العميق بضرورة تأكيد استقلال الحركة العمالية ، كانت الظروف مهيأة في نفس الوقت لعدة تحركات من شأنها أن تؤثر عكسيا على الاتجاه الاستقلالي للحركة العمالية . فهناك عباس حليم الذي انصرف مؤقتا عن العمل النقابي أثناء حكم الوفد ، وهو سيحاول العودة الى سابق نشاطه بعد سقوط الوفد ، لاستعادة مكانته ، وهناك ــ بالتأكيد ــ كتيبة المحامين والمستشارين الوفديين الذين تعودوا على مضاعفة نشاطهم النقابي كلما اصبح حزبهم خارج الحكم ، وهؤلاء سيحاولون تجديد ارتباطهم « بأصدقائهم » النقابيين لاستعادة مكانتهم أو نفوذهم الذي خسروا جانبا كبيرا منه خلال حكم الوفد .

وكما نتوقع . . ظهر عباس حليم على المسرح العمالي بعد غيبة طويلة خارج البلاد وخارج العمل النقابي . ولا شك أنه وجد الظروف مواتية لعودته . فالوفد أصبح خارج الحكم ، ورجاله من كتيبة المحامين لا يزالون يعانون صدمة الاقالة . وهناك عدد من الأنصار القدامى متجمعين في هيئة باسم **« هيئة تنظيم الحركة العمالية »** تدعو الى تنشيط النقابات واحياء فكرة حزب العمال . واذا كانت هذه الهيئة قد اظهرت بعض الاتجاهات الاستقلالية فانها رحبت بالعمل مع عباس حليم فور ظهوره لمعرفتهم بقدرته واستعداده لتمويلها كسابق عهده مع الاتحاد العام .

ولكن عودة عباس حليم هذه المرة لم تكن مثل عودته في أعقاب سقوط حكم صدقي وعبد الفتاح يحيى . فقد طرأت ظروف عديدة غيرت الموقف بالنسبة له بعض الشيء . فنحن نفهم من أحاديث عدد من النقابيين القدامى المعاصرين لهذه الفترة بالذات (١) أن عباس حليم لم يكن هذه المرة قادرا او راغبا في بعثرة أمواله (أموال زوجته ابنة عدلي يكن باشا) على الحركة النقابية . فقد صرف في الأعوام الماضية اكثر من سبعة آلاف جنيه ، واستثمر نحو ثلاثين ألف جنيه في شركة الاتحاد للدخان التي كانت تتعرض للتصفية أو الافلاس حينذاك . ومن ناحية أخرى ، انهت وفاة الملك فؤاد ذلك العداء القديم الذي ظل مستعرا سنوات طويلة بين عباس حليم وبين القصر ، وهو العداء الذي طالما قربه من الوفد وجعله موضع اعجاب الجماهير العاملة ، واصبح عباس حليم الآن اكثر ميلا الى التعامل الودي مع القصر ، وربما ايضا مع البريطانيين .

هذا من ناحية عباس حليم . أما اذا نظرنا الى الظروف الجديدة من ناحية العمال فاننا سنلمس اتجاها كامنا ، أو ظاهرا احيانا ، نحو التقليل من التبعية

---

(١) مقابلات شخصية مع السيد / كامل عز الدين .

لعباس حليم او لغيره من الحزبيين ، والاكتفاء بقدر من العلاقات به لا يسمح بسيطرته التامة على الحركة العمالية .

فى اطار هذه الظروف الجديدة ، تمكن عباس حليم بمعاونة « هيئة تنظيم الحركة العمالية » من اعادة تشكيل الاتحاد العام تحت أسم جديد هو « الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية » (١) فى أول مارس ١٩٣٨ ، أسندت اليه رئاسته فى أول الأمر ثم أسندت بعد شهر الى الدمرداش الشندى النائب العمالى السكندرى ، واحتفظ عباس حليم بلقب « الزعيم » فى الوضع الجديد .

وقد عثرنا على وثيقة بعنوان هذا الاتحاد تحتوى على قائمة بتوزيع المناصب فى مجلس ادارته وقائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين . والعنوان كما ورد فى هذه الوثيقة هو : الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية ــ زعامة صاحب المجد النبيل عباس حليم ــ ٢٩ شارع ابراهيم باشا امام جامع أولاد عنان ، وتعطى الوثيقة أسماء المؤسسين كما يلى :

محمد يوسف المدرك (من عمال المحلات التجارية) ، محمد صالح عبد الله ، محمد حسن عمارة (سكرتير عام الاتحاد السابق) سيد قنديل (من عمال المطابع) احمد المصرى (من الحلاقين وسكرتير الشئون الدولية فى الاتحاد السابق) كامل عز الدين (عمال الطيران وسكرتير الشئون المالية فى الاتحاد السابق) عبد الوهاب محمد (رئيس اتحاد نقابات حلوان ووكيل أول الاتحاد السابق) عباس يوسف (عمال فن النجارة) حسن بكر (عمال الأستر) على ريحان (نجار) ابراهيم فاضل (نجار) عبد الوهاب محمد على ، محمد حسانين محجوب ، على صالح درويش (من السائقين) محمد مرجان عبد الله محمود ادريس (من السائقين) ولبيب تادرس (رئيس نقابة الترزية وعضو اتحاد عباس حليم فى يناير ١٩٣١) ابراهيم الشيمى ، ابراهيم المهدى ، سعيد محمد (السائقين) أحمد رمضان ، عنتر دنيا (سائقين) محمد شفيق ، محمد على خليل (من عمال طنطا) محمد ابراهيم ، عاشور احمد يحيى (مساعد السكرتير باتحاد عباس حليم يناير ١٩٣١) اسماعيل محمد ، محمد حسن عتابى ، غطاس عطا الله (سكرتير نقابة النقل الميكانيكى وسائق النبيل عباس حليم) على البسوسى ، على النشار ، محمد محمد معوض (مطابع بالمنوفية) حامد سليم (الذى قاد اضراب الحوامدية عام ١٩٣٦) سيد رفاعى (٢) .

---

(١) لعل تغيير اسم الاتحاد واختيار كلمتى « المملكة المصرية » بدلا من « القطر المصرى» يكشف مزاج عباس حليم ورغبته فى اظهار ولائه للملك الجديد وللقصر .

(٢) المفهوم انهم كانوا يمثلون ٣٢ نقابة .

ووزعت هيئة المكتب على النحو التالي :

محمد يوسف المدرك	وكيل أول
محمد صالح عبد الله	وكيل ثان
محمد حسن عمارة	سكرتير عام
رجب أحمد	امين الصندوق
عاشور أحمد يحيى	رئيس اللجنة المالية
عبد الوهاب محمد	رئيس لجنة الدعاية والنشر
حسن بكر	رئيس لجنة تنظيم النقابات
محمود محمد العسكرى	سكرتير مساعد
على ريحان	سكرتير مساعد

وواضح ان هذا التشكيل قد جمع الأصدقاء القدامى من جديد ، كما سمح بظهور عناصر فى قيادة الاتحاد ذات فكر مستقل ، مثل سيد قنديل ، وأخرى ذات فكر يسارى بمعايير العصر مثل يوسف المدرك ومحمود العسكرى .

وفى تقديرنا ان عملية اعادة تنظيم الاتحاد استمرت طوال شهرى مارس وابريل ١٩٣٨ ، ولهذا فان نشاط الاتحاد لم يظهر بصورة ملموسة الا فى بداية مايو ١٩٣٨ . ولما كانت مشكلة تشريع العمل وفى مقدمتها مشروع الاعتراف بالوجود النقابى ، هى المشكلة التى تشغل الراى العام العمالى فى هذه الفترة ، فقد كان من الطبيعى ، والمتوقع ايضا ، أن يركز الاتحاد باكورة نشاطه على هذه المشكلة . وهذا يفسر لنا قراره بتنظيم « **مظاهرة ٨ مايو ١٩٣٨** » للمطالبة بتشريعات العمل والتى تعد اكبر مظهر لنشاطه حينذاك .

فقد نظم الاتحاد وعدد كبير من نقاباته (١) هذه المظاهرة يوم ٨ مايو ١٩٣٨ ومروا بها على دار مجلس الوزراء وقصر عابدين حيث دخل وفد منهم لتقديم عريضة بمطالبهم ووصف نقابى معاصر (٢) هذه المظاهرة فكتب يقول :

> « فقد واصلوا سيرهم فى نظام حتى قصر عابدين وهناك حيوا جلالة الملك وانابوا عنهم وفدا لرفع مطالبهم بينما المتظاهرين يرددون الهتاف لجلالة الملك وينادون بمطالبهم العادلة » .

وكانت المطالب التى حملتها المظاهرة الى « الأعتاب الملكية » هى : الاعتراف بالنقابات ، اعادة النظر فى قانون الاصابات ، تنفيذ تعليمات مصلحة العمل فى مراقبة

---

(١) اشتركت فى المظاهرة نقابات عمال الدخان ـ الامنيبوس ـ التجارة ـ الصباغة ـ النحاس ـ المناديل ـ الفنادق ـ عنابر السكة الحديد ـ الطباعة ـ النور ـ المخابز ـ القهوات والاندية ـ الزخرفة ـ المحال التجارية .

(٢) سيد قنديل : نقابتى ص ٣٧ .

المصانع والشركات ، تخفيض ساعات العمل ووضع حد ادنى للأجور ، حل مشكلة العمال العاطلين .

ولسنا نجد شيئا جديدا فى هذه المطالب ، ولكن الجديد حقا هو اتجاه المظاهرة بهذه المطالب الى القصر الملكى . ولهذا الاتجاه اكثر من تفسير فى رأينا ، فقد يكون نتيجة لتعليمات عباس حليم الذى كان يهمه اظهار ولائه للقصر ، وقد يكون مجرد رد فعل وسط العمال أو عزوفهم عن الالتجاء الى الأحزاب .

ومهما يكن الأمر ، فان هذه المظاهرة لم تحقق أى نتيجة ملموسة لدى الحكومة . ولكنها بالتاكيد رفعت أسهم الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية وسط العمال بحيث أصبح أقوى المنظمات تأثيرا واعلاها صوتا وضجيجا .

أما الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى التابع للمجلس الأعلى فقد انفض عنه رجال الوفد من كتيبة المحامين وتوقف عزيز ميرهم ، آخر رؤساء المجلس الأعلى ، عن مواصلة مسئولياته .. سقط الاتحاد فى نهاية الأمر فى أيدى مجموعة من النقابيين الجدد والمستقلين ومن بقى معهم من قيادته القديمة نذكر منهم : محمد فهمى ، عضو المجلس الأعلى ورئيس نقابة مستخدمى وعمال الاشارات بالسكك الحديدية ، وعبد العال موسى ، عضو المجلس الأعلى وفاضل احمد خليل سكرتير الاتحاد ورئيس نقابة عمال البويات والزخرفة وابراهيم الأسمر عضو هيئة المكتب للاتحاد ، وعباس رشوان العضو السابق باتحاد عباس حليم يناير ١٩٣١ وعثمان هدهد العامل بالاعلانات المصرية وحسين حمودة من المطابع الأميرية ، واحمد محمد يونس وأحمد لطفى من اتحاد عمال شركتى النور والمياه ، وحسن سلامة وامام سليمان وحافظ عبد ربه وسيد يس من نفس الاتحاد ، وأحمد عبد العزيز وعلى حسن فرحات وعبد الفتاح محمد وعبد العال عبد الله وزكى يوسف .

وقد عرف عن هذه المجموعة النقابية تحولها عن الولاء للوفد ومحاولاتها الدائمة التقرب من القصر والسلطة القائمة . ولكن نفوذها ظل محدودا وسط الحركة العمالية . وقد عرفت هذه المجموعة باسم « اتحاد ميدان الأوبرا » فى الوسط العمالى ، نسبة الى مقر اتحادهم .

نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية :

كان على الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية ، لكى يثبت مكانته ويكسب ثقة الطبقة العاملة ان يعمل بكل جهوده فى ثلاث مجالات اساسية :

اولا : كان عليه أن **يدعم صفوفه ويعيد ارتباطه بالنقابات** المبعثرة فى القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، ليظهر كقيادة فريدة للحركة العمالية .

ثانيا : كان عليه ان **يثبت قدرته على خوض معركة تشريعات العمل** ويضغط على الحكومة والبرلمان من اجل ذلك .

ثالثا : كان عليه أن يؤكد حضوره دائما بجانب الحركة اليومية

وهذه المجالات ، بطبيعة الحال ، مجالات مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . ومن الخطأ النظر اليها باعتبارها مجالات منفصلة . ولكننا اذا فعلنا ذلك فانما لنيسر على القارىء متابعة حركة الاتحاد العام فى هذه الفترة .

تدعيم الارتباط النقابى :

كان الأمل يراود رجال اتحاد المملكة المصرية فى توحيد الحركة النقابية وفى احياء نقاباتها المبعثرة وربطها بالاتحاد . وكانت فكرة التوحيد تعنى فى واقع الأمر ضم اتحاد ميدان الأوبرا وبعض النقابات « المستقلة » الى هذا الاتحاد .

وقد أقدم اتحاد المملكة المصرية وزعيمه عباس حليم على هذه المحاولة فى منتصف يوليو ١٩٣٨ ، وتمكن من عقد اجتماع مشترك من مندوبى هذه الكتل الثلاث للنظر فى تأليف اتحاد عام واحد يضم صفوفها . وصدر بيان فى هذا الصدد يقول (الاهرام ١٩٣٨/٧/١٩) :

« جاءنا من الاتحاد العام لنقابات العمال (القطر المصرى) ومن الاتحاد العام (لنقابات عمال المملكة المصرية) برئاسة النبيل عباس حليم أن ممثلى هذين الاتحادين والنقابات المستقلة عقدوا مساء الأحد اجتماعا للنظر فى توحيد صفوف العمال . وبعد البحث والمناقشة قرروا ضم الاتحادين والنقابات المستقلة بعضها الى بعض ليتألف منها اتحاد واحد تسند **رئاسته** الى **أحد العمال** كما قرروا أن تكون **زعامة** الحركة العمالية للنبيل عباس حليم ، حتى تنعقد مجالس ادارات النقابات بهيئة مجلس موحد وتبت فى المسألة . ثم ألفوا لجنة لتنفيذ هذه القرارات » .

ولكن جميع الشواهد تدل على أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة ايجابية ، وأن الاتصالات العقيمة ظلت مستمرة حتى نهاية عام ١٩٣٨ . ففى أوائل نوفمبر ١٩٣٨ أقام **اتحاد ميدان الأوبرا** حفل استقبال للنبيل عباس حليم والدمرداش الشندى ، ثم « ختمت الحفلة بالدعاء لجلالة مولانا الملك » (البلاغ ١٩٣٨/١١/١) ، والأرجح أن اتحاد ميدان الأوبرا لم يلبث ان اختفى تماما تاركا الميدان خاليا للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية وزعيمه عباس حليم ، الذى واصل مساعيه لتوحيد الحركة النقابية .

ففى يناير ١٩٣٩ بذلت محاولة لتوحيد نقابة عمال المطابع المصرية ونقابة المطابع العامة بالقاهرة (الاهرام ١٩٣٩/١/١٨) .

واتجهت مساعى التوحيد النقابى الى الاسكندرية فى نهاية يناير ١٩٣٩ فى محاولة لاحياء الاتحاد المركزى للنقابات . وبدأت هذه المساعى باستئجار دار جديدة للاتحاد فى ٢٥ شارع مسجد العطارين ، ثم عقد اجتماع عام فى أوائل فبراير (الاهرام ١٩٣٩/٢/٥) حضره مندوبو النقابات التى كانت مرتبطة بالاتحاد المركزى وبعباس حليم وأهمها نقابة مستخدمى المحال التجارية وعمال شركة النور وعمال شركة ترام الاسكندرية وعمال النقل الميكانيكى وعمال السيارات والمخابز الأفرنجية ونقابة عمال الخضر والفاكهة . وتقرر فى هذا الاجتماع عقد الجمعيات العمومية لهذه النقابات واجراء انتخابات جديدة لمجالس ادارتها . واختير السيد فهمى أفندى مراقبا لحسابات الاتحاد . كما اتخذ الاجتماع مجموعة من القرارات بشأن المطالب العمالية مثل رفض مشروع الحكومة الخاص بالعطلة الأسبوعية الاجبارية بدون أجر ، والاحتجاج على عدم اصدار تشريعات العمل المعطلة ومثل مطالبة الحكومة باصدار قانون الاعتراف بالنقابات .

وفى القاهرة نشطت النقابات المرتبطة بالاتحاد لعقد جمعياتها العمومية واجراء انتخابات جديدة منها النقابة العامة لعمال الفنادق التى اجتمع مجلس ادارتها بدار الاتحاد (الاهرام ٢٢ فبراير ١٩٣٩) وقرر عقد الجمعية العمومية واجراء الانتخابات فى ٦ مارس ١٩٣٩ ، وكذا عمال شركة سيارات أتوبيس القاهرة الذين اجتمعوا بدار الاتحاد وقرروا تشكيل نقابة جديدة لهم . كما انعقدت الجمعية العمومية لنقابات عمال النقل الميكانيكى وألقى محمد عبد العزيز الجداوى تقريرا عن أعمالها فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وأجريت الانتخابات لمجلس ادارتها فأسفرت عن انتخاب **محمد ابراهيم زين الدين** رئيسا وعبد العال موسى وكيلا أولا ومحمد عبد العزيز الجداوى وكيلا ثانيا ورشاد دوس وأحمد محجوب للسكرتارية (الاهرام ١٩٣٩/٣/١٠) والمعروف ان قادة هذه النقابة كانوا موزعى الولاء بين الوفد وبين عباس حليم .

وشهد شهر مارس ١٩٣٩ ، نشاطا نقابيا واسعا بالاسكندرية تنفيذا للخطة التى قررها الاتحاد المركزى لاعادة أحياء وتنظيم النقابات والتى كان يرعى تنفيذها الدمرداش الشندى بنفسه . وقد لفت هذا النشاط نظر الصحافة فكتبت الاهرام فى ١١ مارس ١٩٣٩ تقول :

> « أن نقابات العمال فى الاسكندرية نهضت فى المدة الأخيرة نهضة حسنة وبات العمال يعقدون اجتماعات تعود عليهم بالفائدة ، ونائب غيط العدة (الدمرداش الشندى) **يرأس أحد اتحادات العمال** فى الثغر وهو وثيق الصلة ببيئتهم وقد اهتم العمال بانتخابه ليقوم بانهاض مطالبهم فى المجلس (مجلس النواب) » .

وفى اطار هذا النشاط عقدت الجمعية العمومية لنقابة عمال ترام الاسكندرية تحت اشراف الدمرداش الشندى ، حضرها ٢٦٠ عاملا فى الصباح ، ٣٩٠ عاملا فى المساء .

وشهد شهر مايو ١٩٣٩ محاولة فريدة فى القاهرة لانشاء « الاتحاد » بين نقابة عمال شركة النور ونقابة عمال شركة المياه تحت الرئاسة الفخرية للدمرداش الشندى. واعلن فى ٢٣ مايو ١٩٣٩ (الاهرام والصحف الأخرى) أنه تم تشكيل هذا الاتحاد وانتخب حافظ عبد ربه رئيسا وعبد الفتاح محمد حمودة وأحمد محمد غزال وكيلين وأحمد حسن على وسيد ياسين سكرتيرين وأحمد عبد العزيز والحاج أحمد لطفى وبولو ايلول ومحمود عبد اللطيف وعوض حنا وعبد الجليل سلامة محمد واحمد عبد الله أعضاء . ومن المهم ان يلاحظ القارىء هنا أن حافظ عبد ربه وأحمد عبد العزيز واحمد لطفى وسيد ياسين كانوا من اعضاء اتحاد ميدان الأوبرا . وقبولهم الرياسة الفخرية للدمرداش الشندى يعنى انهم انتقلوا بولائهم الى الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية زعامة عباس حليم .

ولسنا نعرف على وجه التحديد الأسباب التى دعت الى قيام هذا « الاتحاد » بين النقابتين . ولكن الأستاذ حسن شافعى الجيزاوى ، مستشار نقابة عمال شركة النور نشر بيانا بأن جماعة من هذه النقابة اختلفوا مع نقابتهم واتخذوا مقرا لهم بدار نقابة عمال شركة المياه ، وهناك نشأت فكرة تأليف هذا « الاتحاد » . واكد الأستاذ الجيزاوى ان نقابة عمال شركة النور « لا تزال قائمة تباشر مهمتها وهى الدفاع عن حقوق اعضائها وفى مقدمتهم الستة المفصولين الآن من العمل » (الاهرام ٢٣ ، ٢٤ مايو ١٩٣٩) .

* * *

واذا حاولنا ان نقيم هذا النشاط التنظيمى بصورة عامة ، فاننا نعترف بانه حقق بعض النجاح المتواضع فى المستوى القومى ، ولكنه ظل قاصرا قصورا شديدا فى مستوى الاتحادات المركزية بالأقاليم وفى مستوى النقابات الفردية .

وفى تقديرنا ان هذا القصور كان نتيجة لقلة مصادر التمويل أو نضوبها ، فالنبيل عباس حليم لم يكن مستعدا لمواجهة المصاريف المطلوبة لتأجير دور النقابات وتفريغ النقابيين ودفع بدلات الانتقال كما كان يفعل فى الماضى . والنقابات ، من جانبها ، لم تكن قادرة على مواجهة مصاريفها من الاشتراكات لتخلف الجماهير الأعضاء عن الدفع المنتظم .

اما فى الاسكندرية فقد ظل الاتحاد المركزى الوفدى وظلت « هيئة التضامن » قائمين ورافضين الانضواء تحت رعاية اتحاد المملكة المصرية . ونحن نرجح ان العناصر الوفدية ظلت مسيطرة بشكل ما على عدد من الاتحادات المركزية القديمة ودور النقابات فى المدن الاقليمية ، ولم يتمكن اتحاد المملكة المصرية ان يمد نشاطه اليها .

نخلص من ذلك أن حملة التنظيم النقابى التى قادها اتحاد المملكة المصرية لم تحقق نتائج هامة او اساسية ، فقد ظل وجه الحركة النقابية ـ كما كان قبل الحملة ـ منقسما او منهارا رغم النجاحات المحدودة فى عدد من النقابات .

معركة تشريعات العمل :

كانت معركة تشريعات العمل هى المجال الثانى المفتوح أمام اتحاد المملكة المصرية ليثبت من خلالها جدارته لقيادة حركة الطبقة العاملة .

وتاريخ الطبقة العاملة حافل بالمعارك من أجل تشريعات العمل ، ولكنها معارك كانت تنتهى عادة بخيبة الأمل والرجاء . ولعل خيبة أمل الطبقة العاملة فى حكومة الوفد الأخيرة (مايو ١٩٣٦ ـ ديسمبر ١٩٣٧) كانت تفوق كل تصور . والمأساة هنا هى أن رجال الوفد أنفسهم الذين بثوا الأمانى الكبار فى نفوس العمال وقطعوا الوعود بتحقيقها عندما يأتى الوفد الى الحكم . وجاء الوفد ، ولكنه عجز عن اصدار التشريعات المرتقبة ووقع ضحية الأجهزة التنفيذية والتشريعية المعوقة لحركته .

وكان الشعور السائد لدى الطبقة العاملة بعد اقالة حكومة الوفد فى ديسمبر ١٩٣٧ ان الذى عجزت حكومة الوفد عن اصداره من التشريعات لا أمل يرجى فى تحقيقه على يد اية حكومة أخرى . ومن هنا تولدت فى أوساط النقابيين فكرة راسخة بأن الاعتماد على الأحزاب ووعودها ، أسلوب خاطىء ولا جدوى من ورائه ، وان أسلوب الالتماس والاستعطاف من اجل صدور التشريعات العمالية لن يحقق شيئاً فى هذا السبيل .

وعبر فريد سليمان ، سكرتير نقابة عمال شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية عن هذا الشعور (الاهرام ١٩٣٩/٧/١٠) فقال :

> « منذ عام ١٩٢٤ ونحن العمال نسمع الكثير من الوعود يلوح لنا بها كل برلمان وكل حكومة ، ولكنا لم نظفر حتى اليوم بتحقيق وعد من هذه الوعود » .

والحقيقة ان الظروف العامة فى أعقاب سقوط حكومة الوفد لم تكن تبشر بقرب اصدار التشريعات المعطلة .

ففى **الجانب التنفيذى** لم تكن « مصلحة العمل » التابعة لوزارة التجارة والصناعة مستعدة للتقدم بمشاريع القوانين التى قتلت بحثا ، الى مجلس الوزراء ما لم يجر عرضها أولا على الوزير الجديد أحمد كامل .

وفى **الجانب التشريعى** لم يكن من المتصور أن تبقى الوزارة الجديدة على مجلس النواب بأغلبيته الوفدية أو أن تعتمد عليه فى تنفيذ سياستها . وقد قامت الوزارة بالفعل ، وفور تشكيلها ، باستصدار مرسوم بتاجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم استصدرت مرسوما فى ٢ نوفمبر ١٩٣٨ بحل مجلس النواب وحددت ١٢ ابريل ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد .

ولم يكن أمام الطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية غير الانتظار حتى تستقر الأوضاع السياسية ، وحتى ينعقد مجلس النواب الجديد لتبدأ تحركها من اجل المطالبة بالتشريعات المعطلة .

وقد راينا كيف بدأ هذا التحرك بالفعل فى ٨ مايو ١٩٣٨ بالمظاهرة المشهورة التى نظمها اتحاد المملكة المصرية وقدم خلالها مطالب التشريع الى مجلس الوزراء والى الأعتاب الملكية بقصر عابدين . ولكن هذه الخطوة ــ كما نوهنا من قبل ــ لم تحقق شيئا من النتائج المرجوة ولم تحرك الحكومة ساكنا لاصدار التشريعات .

وطال انتظار الطبقة العامة لأى تحرك من جانب الحكومة حتى النصف الأول من عام ١٩٣٩ ، دون جدوى . واصبح الجو السائد وسط الحركة النقابية مشبعا بالقلق والتحفز بقدر ما اصبح منذرا بالانفجار .

ففى ١٥ ابريل ١٩٣٩ عقدت نقابة عمال المحلات التجارية فى القاهرة اجتماعا عاما للبحث فى مشروع قانون تحديد ساعات العمل والعطلة الأسبوعية ، ورفعت مذكرة برأيها وبمطالب أعضائها الى وزارة الداخلية .

وفى منتصف مايو ١٩٣٩ نشرت السكرتارية العامة لمجلس الشيوخ التقرير الذى أعدته اللجنة المالية بالمجلس عن السياسة الماليــة العامة ، وكان يتضمن فصلا عن ميزانية « مصلحة العمل » وأشار هذا التقرير الى تردى الحالة الاجتماعية لعمال المدن وحاجتهم الملحة الى الرعاية الصحية والوقائية وتحسين المساكن . واشــار التقرير الى انتشار الامراض الصدرية والزهرية فى هذه البيئة ، وان عامل المدينــة بحاجة الى عناية **من جانب التشريع** . وعدد التقرير قوانين العمل التى صدرت ثم اشار الى **سبعة** مشاريع بقوانين « معدة للاصــدار » ، وهى مشروع قانون تنظيم النقابات وقانون عقد العمل الفردى وعقد العمل المشترك والتأمين الاجبــارى ضد الاصــابات وقانون التوفيق والتحكيم وتنظيم ساعات العمــل فى المحال التجارية ومشروع مكمل لقانون ساعات العمل بشــأن الراحة الأسبوعية (الاهرام ١٣ مايو ١٩٣٩) .

وقد أحدث نشر هذا التقرير صدى عميقا وسط النقابات لأنه كشف بصراحة عدد التشريعات المعطلة لدى البرلمان ، ولم يقدم ما يدل على قرب صدورها .

وفى مايو ١٩٣٩ ــ ايضا ــ قدم النائب مصطفى العسال اقتراحا بمشروع قانون للنقابات الى مجلس النــواب . وقد احيــل الاقتراح والمشروع الى لجنة العمــال والشــئون الاجتماعية والتعاون فقدمت تقــريرا عنــه يتضمن عددا من الملاحظات والتعديلات الطريفة ، والتى تكشف عن الفكرية السائدة بين أعضاء هذه اللجنة . فقد اعترضت اللجنــة على منح حق العضوية للحرفيين الذين يعمــلون لحسابهم ، واعترضت على منح العضوية للمرأة « مستندة ، كما يقول الاهرام (١٩٣٩/٥/٢٨) الى ان النساء لم يعترف لهن بالانضمام الى أى هيئة كالنقابة لتعارض هذا مع احكام الشريعة الاسلامية » ! ! وعارضت اللجنة فى عضوية موظفى الحكومة « الداخلين فى هيئة العمال » بحجة أن الحكومة تكفل لهم ضمانات حماية مصالحهم . كما حرمت الخدم الخصوصيين ومن فى حكمهم من العضوية .

وقد اثار هذا الموقف المتزمت من جانب اللجنة قطاعات عريضة من العمال فأخذوا

يرسلون احتجاجاتهم الى الصحافة منذ اليوم التالى لصدور تقرير اللجنة ونشره .

بين الاستجداء والعمل الايجابى :

نخلص من ذلك اذن بأن الجو العام فى مايو ١٩٣٩ كان مشبعا بالسخط والتحفز حول قضية تشريع العمل . وازداد الشعور وسط النقابيين بعدم جدوى الاعتماد على الحكومة او الاحزاب أو النواب للحصول على هذه التشريعات . كما ازداد الشعور بعدم جدوى اسلوب الالتماس ، وانه لا بد من ايجاد اسلوب آخر لمواجهة الموقف ، اسلوب يكفل لهم الضغط على الحكومة ويحركها نحو التعجيل باصدار التشريعات المعطلة .

وفى تقديرنا أن هذا **الاتجاه الجديد** قد نما وسط فريق من اعضاء مجلس ادارة اتحاد المملكة المصرية ، وان لم يحظ ، بالتأكيد ، بتأييد من رئيسه الدمرداش الشندى أو من زعيمه عباس حليم .

وعبر أصحاب هذا الاتجاه عن وجودهم وموقفهم عندما دعوا الى عقد مجلس ادارة الاتحاد فى جلسة « فوق العادة » يوم ٢٥ مايو ١٩٣٩ . ولم يحضر هذا الاجتماع لا عباس حليم ولا الدمرداش الشندى بالرغم من اهميته والاعلان عنه بأنه « سيستعرض الأدوار التى مرت على جهاد العمال فى سبيل الحصول على تشريعاتهم وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات » . وتمخض الاجتماع عن اصدار بيان على جانب كبير من الأهمية يتضمن مجموعة من القرارات التى تكشف عن تغيير جذرى فى أسلوب الكفاح من أجل التشريعات ، ويعلن التخلى عن « أسلوب الاستجداء » الى « أسلوب العمل الايجابى » .

ولأهمية هذا البيان فاننا نورد نصه بالكامل :

> « اجتمع مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية برئاسة الزميل يوسف المدرك وكيل أول الاتحاد وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة ، السكرتير العام ، بجلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية فى مساء ٢٥ مايو ١٩٣٩ . وبعد أن استعرض المجلس جميع الأدوار التى مرت على جهاد العمال فى سبيل الحصول على تشريعاتهم ، وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات ، وما لقيته من مطل وتسويف من الحكومات المتعاقبة ، وقد لاحظ المجلس ان الحكومات لم تكن جادة فى وعودها التى بذلتها بسخاء للعمال ، وذلك لاتخاذ العمال طريق الاستجداء للحصول على حقوقهم المهضومة .
>
> واليوم وقد ضاق العمال ذرعا من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الاعمال مما ادى الى أزمة حادة تسبب عنها مطل الكثير من العمال ذوى العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وقوت أولادهم وذويهم مما اضطر الكثير الى

الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيرا من هذه المآسى المفجعة فى كل يوم لهذا قرر المجلس :

اولا : تغيير خطة الاستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق ايجابى وأن تجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل اسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال .

ثانيا : مطالبة الحكومة باصدار تشريعات العمل فى اقرب فرصة وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات .

ثالثا : اذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد ، **فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام** فى مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل اسعاد العمال بالمملكة المصرية .

ووقع البيان محمد يوسف المدرك ، الوكيل الأول ، محمد حسن عمارة ، السكرتير العام ، عبد الوهاب محمد ، رئيس لجنة الدعاية والنشر ، لبيب تادرس ، المراقب .

وتنفيذا لهذه القرارات تحدد **يوم ١٢ يونيو ١٩٣٩** لاعلان اضراب اول فوج من اعضاء الاتحاد العام عن الطعام وهم : محمد يوسف المدرك ، لبيب تادرس ، عبد المقصود يوسف ، عباس يوسف ، على صالح درويش (عبد الوهاب محمد) لبيب زكى فهمى ، على ريحان ، على المراكبى . وتولت سكرتارية الاتحاد العام ابلاغ « ولاة الأمور » بهذه القرارات فى ٢٨ مايو ١٩٣٩ ، كما أصدرت نشرة بذلك وزعت على جميع دور الصحف .

ان قرار الاضراب عن الطعام من أجل تشريع العمل يعتبر تحولا هاما فى حركة الطبقة العاملة من عدة نواحى . فالقرار كان من صنع عناصر عمالية حقيقية بعيدة من تأثير او تدخل الزعماء او المستشارين الحزبيين . والقرار يحيى من جديد اسلوب « العمل المباشر » الذى طالما استخدمته الطبقة العاملة فى العشرينات من اجل مطالبها ، وهو الأسلوب الذى طمسته فى الثلاثينات كتيبة المحامين والمستشارين الحزبيين .

ولتقدير اثر هذا الاضراب سنحاول أن نصيغ يومياته بحيث يمكننا التعرف على مواقف كافة الأطراف التى تدخلت فى احداثه .

اليوم الأول : الاثنين ١٢ يونيو ١٩٣٩

توجه اعضاء الفوج فى الفجر الى مسجد السيدة نفيسة حيث أدوا الصلاة وانتقلوا بعد ذلك الى مقر الاتحاد بالمبنى رقم ١٩ ميدان الملكة فريدة (العتبة) وهو عبارة عن

غرفة صغيرة كتب على بابها الرئيسى « المكتب المصرى للمحاسبة والتجارة » (الأرجح انها كانت مؤجرة من حزب الفلاح) .

فى الساعة التاسعة صباحا علم قسم بوليس الموسكى بالأمر فأوفد ضابط المباحث ومعه قوة من رجال البوليس الملكى (مخبرين) لاحضار العمال المضربين الى القسم ولكنهم رفضوا . وهنا جرهم رجال البوليس بالقوة الى القسم حيث ابلغهم المأمور الصاغ جلال عبد الرازق بأن الأوامر التى تلقاها تقضى باخراجهم من الدار . وطلب العمال ابقاءهم فى القسم أو ارسالهم الى المحافظة او الى السجن فرفض مأمور القسم ذلك وقال لهم : « عندكم الشارع واسع » .

وخرج العمال من القسم الى ميدان الملكة فريدة وافترشوا ارض المنتزه وسط الميدان ، حيث بقوا على هذا الحال حتى المساء . وقد كتبوا لوحتين من الورق بجوارهم تقول : « العمال المضربون عن الطعام لعدم صدور تشريع العمل » . وكلما قام ضابط المباحث بنزع اللوحتين ، كتب العمال نفس العبارة على الأرض .

فى الساعة العاشرة مساء انتقلوا من جديد الى مقر الاتحاد لقضاء اول ليلة لهم . واحضر لهم بعض زملائهم حصيرا لاستعمالها عند النوم . ولوحظ انهم كانوا يكثرون من الصلاة طوال اليوم وفى المساء .

تمكنت الصحافة المسائية (المقطم ـ مصر) من نشر نبأ بدء الاضراب وذكر اسماء العمال المضربين ولكنها لم تعلق بشىء على الحادث .

اليوم الثانى : الثلاثاء ١٣ يونيو ١٩٣٩

حملت الصحافة انباء الاضراب دون تعليق واكتفت بعض الصحف بنشر « النشرة » التى أصدرها الاتحاد .

بدأ الاهتمام بالعمال المضربين يزداد لدى الراى العام فتوافد عليهم مندوبو الصحف (البلاغ ـ المقطم ـ الاهرام ـ المصرى) .

شدد رجال البوليس الحراسة حول الدار وجلس بعضهم مع العمال المضربين ومنعوا الاتصال بهم الا باذن . انضم عبد الوهاب محمد الى المضربين فأصبح عددهم تسعة .

حدثت تحركات عاجلة فى الوسط النقابى وفى الدوائر الحكومية كرد فعل للاضراب . زارهم الاستاذ مصطفى العسال ، عضو مجلس النواب ونصحهم بالعدول عن الاضراب ولكنهم أصروا عليه . وزارهم مأمور قسم الموسكى لينصحهم بالعدول ايضا فقالوا « انهم مصممون على الاضراب حتى النهاية » وابلغوه بأنهم أعدوا اثنى عشر فوجا للاضراب عن الطعام .

توجه حسن فهمى رفعت باشا ، وكيل وزارة الداخلية ، الى وزارة التجارة

والصناعة لمقابلة وزيرها سابا حبشى باشا ، وعبد الرحمن فكرى بك وكيلها لبحث مشكلة التشريع العمالى .

حاولت وفود عمالية كثيرة زيارة المضربين ولكن البوليس كان يمنع أكثرهم من الدخول .

بعثت نقابات عديدة ببرقيات تأييد الى العمال المضربين .

ذهب عباس حليم ومعه بعض أعضاء النقابات الى قصر عابدين للتفاهم بشأن العمال المضربين .

فى الساعة السادسة مساء اجرى الدكتور نسيم حداد ، طبيب الاتحاد الكشف على العمال واصدر النشرة التالية :

« دعيت بواسطة سكرتارية الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية بصفتى طبيبا أول للاتحاد للكشف على العمال المضربين عن الطعام فوجدت بعد كشفى عليهم ان بعضهم قد بدأ يظهر عليه الضعف والباقين لا يزالون فى صحة طبيعية . وكانت زيارتى هذه لهم فى اليوم الثانى من الاضراب فى تمام الساعة السادسة مساء » .

اليوم الثالث : ١٤ يونيو ١٩٣٩

اصبح الاضراب حديث الرأى العام وبؤرة اهتمامه .

خرجت الصحافة الصباحية بمساحات كبيرة من صفحاتها عن الاضراب . ونشرت بعضها صورا للعمال المضربين .

« الاهرام » نشرت حديثا مع محمد يوسف المدرك نقتطف منه ما يلى :

ــ هل المضربون يمثلون طوائف العمال جميعا ؟

ــ نعم . . . نحن هنا نمثل طوائف وارباب الحرف فبيننا الحداد وسائق السيارة والخياط والنجار وغيرهم .

ــ هل الجميع من هيئة واحدة ؟

ــ كلا . . . فبيننا عمال « اتحاد المملكة المصرية » الذى يتبع صاحب المجد النبيل عباس حليم ، ومنهم من يتبع « مجلس العمال الأعلى » وغيره من النقابات واتحادات العمال الأخرى .

ــ لماذا لجأتم الى الاضراب ؟

ــ ماذا نعمل ؟ أن مطالبنا ليست عسيرة التنفيذ ولا هى بالمطالب التافهة ولكنها مطالب جوهرية ، اعترفت بها الحكومات المختلفة واقرتها مختلف الوزارات ، وعلى الرغم من كل هذا فلم ينفذ منها شىء ولم تلق سوى المطل والتسويف .

ـ الم تجدوا وسيلة اخرى سوى الاضراب عن الطعام ؟

ـ لقد جربنا كل الوسائل فكان مصيرها الفشل وبح صوتنا من الاستغاثة واستنهاض همة ولاة الامور .

ولاحظ مندوب « الاهرام » أن الشحوب قد بدا على وجوه المضربين وان حالة البعض قد ساءت فى حين ظل اثنان منهم حافظين لقواهم .

ومرت مظاهرة من عمال فن النجارة وهم رافعون علمهم أمام مقر الاتحاد ، وتحامل العمال المضربون ووقفوا فى النوافذ لتحيتهم ، فهاجمهم رجال البوليس واستولوا على علم النقابة والقوا القبض على احد عشر عاملا .

فى الساعة الرابعة بعد الظهر زار عباس حليم العمال المضربين واسدى لهم النصح بالعدول عن اضرابهم .

انعقد « المجلس الأعلى للعمال » وقرر ارسال برقية الى القصر الملكى والوزارة ومجلس البرلمان يطلب النظر فى مطالب العمال ، وارسلت نقابات من القاهرة والاسكندرية برقيات مماثلة الى المسئولين .

بدات حملة لجمع التبرعات لاسر العمال المضربين .

ارسل صالح العشماوى برقية باسم « الاخوان المسلمين » ينصح فيها العمال بالعدول عن خطة الاضراب .

اصدر الدكتور نسيم حداد نشرة صحية تقول :

« زرت اليوم ١٤ يونيو للمرة الثانية العمال المضربين عن تناول الطعام ، وتبين لى بالكشف الطبى عليهم بأن صحتهم العمومية لم تزل معتدلة غير انه قد ظهرت على بعضهم أعراض الاضطراب فى الاعصاب ، وقد ساءت صحة أحدهم . وسأزورهم غدا للمرة الثالثة » .

اليوم الرابع : ١٥ يونيو ١٩٣٩

أعلن انهاء الاضراب بعد ان أكد لهم الأستاذ مصطفى العسال عضو مجلس النواب ادراج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة اليوم .

* * *

لقد كشف هذا الاضراب بحق عن مواقف وأوضاع لم يكن مقدرا كشفها ما لم ينظم هذا الاضراب .

ويمكننا ان نقول بصفة عامة أن الاضراب حقق القدر الكافى من الاثارة للراى العام والصحافة ، للضغط على الحكومة ومجلس النواب للتعجيل بنظر قانون النقابات .

ولا شك ايضا أنه بعث قدرا من النشاط فى منظمات وعناصر كانت قد انصرفت تماما عن المسرح العمالى او فترت همتها عن العمل فى هذا المجال . فقد ادى الاضراب الى عقد اجتماع « المجلس الأعلى للعمال » وهو كما نعرف ، التنظيم الوفدى الذى خمدت انفاسه منذ سقوط حكومة الوفد . وتحت وطأة هذا الاضراب، تحمس الأستاذ عزيز ميرهم ، عضو الشيوخ ، فوجه سؤالا برلمانيا الى رئيس الوزراء يحمل الكثير من المرارة التى كان يستشعرها . وفيما يلى نص هذا السؤال :

« الا تعتقدون ان التأخير المستمر سنوات طويلة فى اصدار تشريعات العمل بعد الوعد بها مرارا عديدة فى صيغة التأكيد ولهجة الاقتناع يكون سببا كافيا لأن يشك العمال فى احتمال صدور هذه التشريعات يوما ما ؟

الا تعتقدون أن ذلك الشك قد يحملهم من جهة على اليأس من الوصول الى حقوقهم المتواضعة منتهى التواضع بطريق المطالبة المشروعة ، وقد يحملهم من جهة أخرى على الالتجاء الى طرق ابواب اخرى ارحمها ما نشاهده ونتألم له كل الألم من اضراب بعض زعمائهم عن تناول الطعام عدة أيام ؟

ما الذى يمنعكم من ان تقدموا حالا الى البرلمان مجموعة التشريعات التى اعلنت وزارتكم انها انتهت من اعدادها وذلك دون تأخير ؟ »

وانتهزت بعض الهيئات الأخرى الفرصة لتلعب دورا ، ولو ثانويا على المسرح ، مثل حزب الفلاح والاخوان المسلمين وجمعية الاصلاح الوطنى (١) (٤٠ شارع قصر النيل) وجميعها دعت لعقد اجتماعات او ارسلت برقيات تأييد للعمال المضربين أو نصحهم بالعدول عن الاضراب .

والانطباع الذى لا مفر منه عندنا هو أن عباس حليم فوجىء بالاضراب الذى لم يكن له يد فيه ، فأخذ يسعى لانهائه ويقدم الالتماسات للقصر والوزارة لتسوية المشكلة .

ومن المؤكد أن الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية قد استفاد فائدة كبيرة من وراء هذا الاضراب ، وأصبح بفضل هذه القلة من الرجال فى مقدمة المنظمات النقابية سمعة ونضالا .

ولكن كان على الاتحاد ورجاله ، رغم هذا المدد الذى حصلوا عليه من الاضراب ،

---

(١) عقدت اجتماعا بدارها يوم ١٦ يونيو ١٩٣٩ حضره عدد من النقابيين ومن ضمنهم بعض المشتركين فى الاضراب عن الطعام . وبعد المناقشة قرروا اعلان الولاء لصاحب الجلالة الملك ووضع هذه المسألة فى رعايته ، ومطالبة مجلس الشيوخ والنواب باصدار التشريعات والتماس مساعدة الصحافة وذوى الرأى لهذه القضية .

أن يواصلوا مساعيهم ومتابعتهم لتشريعات العمل وفى مقدمتها قانون الاعتراف بالنقابات ، وهو المشروع الذى ركزت عليه الاضواء دون غيره من القوانين .

ان الاجراء الذى اتخذه مجلس النواب لانهاء الاضراب عن الطعام كان على وجه التحديد وضع مشروع مصطفى العسال على جدول أعمال جلسة ١٥ يونيو ١٩٣٩ ، وهو المشروع الذى قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون تقريرا عنه فى نهاية مايو ١٩٣٩ . وارتضى العمال بهذا الاجراء دون مناقشة واعتبروا المشروع فى طريقه الى الصدور فى غضون أيام معدودات .

ولكن الحكومة كان لها موقف آخر . فقد قرر مجلس الوزراء سحب مشروع العسال بحجة مقارنته بمشروع آخر أعدته وزارة التجارة والصناعة . والفت لجنة من الدكتور أحمد ماهر ، وزير المالية ، والدكتور حسين هيكل باشا ، وزير المعارف ، محمود غالب باشا ، وزير المواصلات ، سابا حبشى ، وزير التجارة والصناعة ، لاعداد المشروع النهائى الذى سيعرض على البرلمان . وانتهت اللجنة من أعمالها وقدمت مشروعها الى مجلس الوزراء فأقره فى جلسته يوم ٩ يوليو ١٩٣٩ . وقد وصفت الصحافة (الاهرام ١٤ يوليو ١٩٣٩) هذا المشروع بأنه ((**أفرغ فى قالب معتدل بحيث يمكن أن يعد وافيا بالغرض المقصود منه فى الظروف الحاضرة**)) .

وكتب النقابى سيد قنديل (الاهرام ٢١ يوليو ١٩٣٩) معلقا على احالة المشروع الى مجلس النواب فقال :

> « فى يوم ٩ يوليو الحالى أقر مجلس الوزراء أهم ركن من أركان تشريعات العمال وهو قانون الاعتراف بنقاباتهم وعلى الأثر صدر الأمر الملكى به وحول المشروع الى البرلمان لنظره . وبهذا تكون الحكومة قد أبرأت ذمتها وصدقت وعدها الذى قطعته على نفسها من العناية بشئون العمال وتنظيم أحوالهم ، والآن وبعد أن ظل هذا التشريع حائرا زهاء اثنى عشر عاما فقد آن أن يتم وضعه لأنه ليس فى مصلحة العمال فحسب ولكن ايضا فى مصلحة رب العمل الذى يرغب فى تنظيم أعماله » .

وباحالة المشروع الى مجلس النواب ، ازداد النشاط النقابى حوله واتسعت الاتصالات بأعضاء المجلس لحملهم على تأييد المشروع والتعجيل باصداره . فالاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية دعا الى سلسلة من الاجتماعات الموسعة لمناقشة المشروع والدعوة لاصداره طوال شهر يوليو يوم ١٤ ، ١٩ ، ٢٥ من يوليو ١٩٣٩ .

وقامت جماعة اتحاد ميدان الأوبرا (بقايا المجلس الاعلى) بتشكيل لجنة باسم ((**هيئة الدفاع العليا عن حقوق العمال**)) دعت عباس حليم لرئاستها . وعقدت أول اجتماعاتها مساء ١٣ يوليو بحضور مندوبين عن عدد من النقابات وقررت دعوة أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بالبرلمان وممثلى اتحاد عمال المملكة المصرية للاجتماع

ومناقشة المشروع . وقد عقد هذا الاجتماع فعلا مساء ٢٢ يوليو ١٩٣٩ بحضور عباس حليم ، ومن النواب الشيخ سليمان الكارم وعبد الحليم رافع ومصطفى العسال وزكى العروسى (واعتذر شاهين حمزة ومنصور مشالى) . والقى عبد العال مرسى ، وكيل هيئة الدفاع كلمة شكر فيها النواب ، كما القى حسين حمودة وحسين علام المحامى كلمتين فى هذه المناسبة .

واحتجت نقابات المرافق ونقابات عمال الحكومة والنقابات التى تضم سائقين خصوصيين عندما تردد أن الاتجاه فى المشروع المقدم هو حرمانهم من حق التنظيم النقابى . وكذب وزير التجارة والصناعة ذلك فى تصريح له نشرته « الاهرام » فى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ جاء فيه :

« ان المشروع لا يقصد حرمان عمال الانارة والمياه والنقل المشترك ومن فى حكمهم ، ذلك لأن القانون يبيح تأليف النقابات للعمال الذين يزاولون عملا تحت اشراف صاحب عمل يزاول مهنة صناعية أو تجارية . ولا خلاف فى أن شركات المياه والانارة والنقل المشترك كالترام والاتوبيس وما شاكلها تقوم كلها بأعمال تجارية بقصد الربح . اما المنشآت والهيئات ذات المنفعة العامة الوارد ذكرها فى نص المشروع فان المقصود منها الأعمال التى تتجه للخير فى ذاته لا للربح كمقصد نهائى وتدخل فى ذلك المستشفيات الخيرية والملاجىء لأن أساس انشائها فعل الخير لا الكسب المادى » .

لقد بدت هذه الجهود – فى مجموعها – وكأنها فى سباق مع زمن ، على امل ان يتمكن مجلس النواب ومن بعده مجلس الشيوخ من اصدار القانون قبل انتهاء الدورة العادية فى صيف ١٩٣٩ .

ولكن الصيف اتى بما لم تشته السفن . فقد انتهت الدورة البرلمانية دون انجاز المشروع ثم استقالت حكومة محمد محمود باشا فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، واندلعت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ودخلت البلاد من جديد ، فى ليل طويل طوى كل الأمانى والآمال ومن ضمنها آمال الطبقة العاملة فى صدور تشريعاتها المعطلة .

الحركة اليومية للجماهير العمالية :

كما تعودنا طوال الثلاثينات ، لم يعطل النشاط والمنافسة والصراع ، فى مستوى الاتحادات ، مسار الحركة اليومية للجماهير العمالية من اجل مطالبها ، فقد استمرت هذه الحركة فى طريقها المستقل لا يعوقها الضجيج المتعالى بين الاتحادات المتنافسة ولا الضجيج المستمر حول تشريعات العمل .

لقد تابعنا فى الفصل السابق بعض مظاهر الحركة اليومية للجماهير العمالية حتى نهاية ١٩٣٧ ، وعلينا الآن أن نلتقط هذا الخيط من جديد لنتابع مظاهر هذه الحركة طوال عام ١٩٣٨ وطوال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٣٩ .

واذا كانت هذه الفترة ، كما رأينا ، قد اتسمت بمحاولات احياء الاتحاد العام التابع لعباس حليم ، واندثار المجلس الاعلى الوفدى ، وشغلت قضية تشريع العمل

القيادات النقابية الحزبية ، فانها على جبهة الحركة اليومية للجماهير العمالية ، وقد اتسمت بالهدوء النسبى واقتصرت الحركة خلالها على قطاعات محدودة من عمال المرافق فى القاهرة والاسكندرية (النور – الترام) ثم النزاع الذى نشب بين عمال شركة السكر بنجع حمادى فى اعماق الصعيد ، فضلا عن بعض المنازعات الثانوية هنا وهناك .

ويعتبر **نزاع عمال شركة السكر فى نجع حمادى** نموذجا للحركة اليومية للجماهير العمالية بعيدا عن الضجيج النقابى الفوقى فى القاهرة ، بقدر ما يكشف عن حذق الادارة واجهزة الحكومة فى تناول المشاكل العمالية وقهر المطالب المشروعة للعمال .

فقد تمكن عمال مصنع السكر بنجع حمادى البالغ عددهم اكثر من الفى عامل من تأليف نقابة لهم (لم نتثبت من تاريخ تشكيلها) وتعيين مستشار لها من المحامين المحليين . وانتهزت النقابة فرصة الموسم فتقدمت عن طريق مستشارها بعدد من المطالب الى الشركة تتصل بزيادة الأجور وخفض ساعات العمل من اثنى عشر ساعة الى ثمان ساعات وصرف أجور اضافية عن ساعات العمل الزائدة ، واصلاح المساكن ، ونقل فريق من عمال اليومية الى كادر العمال الدائمين (الأهرام ٧ فبراير ١٩٣٩) .

وهددت النقابة بالاضراب والامتناع عن قبض الأجور ابتداء من ١٠ فبراير ١٩٣٩ . وارسلت صورة من المطالب الى مصلحة العمل . ولما كانت الحكومة تملك جانبا من اسهم الشركة فقد شكلت لجنة فى وزارة المالية من ابى سيف راضى ، مدير مصلحة العمل ، وحامد العبد ، وكيل المصلحة ، وعبد المقصود احمد مدير ادارة الشركات ومسيو هنرى نوس مدير شركة السكر . واعلن ان اللجنة وافقت على بعض المطالب وابلغت الى النقابة لتهدئة خواطر العمال . كما تقرر ايفاد مندوبين من مصلحة العمل الى نجع حمادى لاعداد تقرير تفصيلى عن المشكلة وقد تم ذلك فى نهاية فبراير ١٩٣٩ .

وفى أوائل مارس ، سافر هنرى نوس وممدوح رياض وكيل مجلس ادارة شركة السكر الى نجع حمادى ، وبعد أن اتصلا بحكمدار بوليس قنا ومأمور مركز نجع حمادى استدعيا ممثلى العمال لابلاغهم ببعض القرارات التى اتخذتها الشركة لتسوية المطالب ، وأهمها صرف أجر يوم اضافى كل عشرة ايام ، وصرف أجر سبعة ايام فى نهاية الموسم ، وصرف أجر اضافى لمن يعملون أكثر من تسع ساعات من عمال العصير .

وقد قبل العمال هذه التسوية على أمل استجابة الشركة لبقية مطالبهم مستقبلا .

وبانتهاء الموسم فى ابريل ١٩٣٩ ، انقضت الشركة على زعماء العمال ، ففصلت منهم ستين عاملا واعلنت من جانبها حل النقابة واتهمت يوسف حمدان ، من رجال النقابة ، بأنه هدد باغتيال مدير المصنع واطلقت رجال البوليس لمطاردته وتفتيش مساكن العمال .

وهكذا تمكنت الشركة من تأجيل النزاع حتى نهاية الموسم حتى تتمكن من مطاردة العاملين بها ورفض مطالبهم .

ونشطت الحركة اليومية بين **عمال شركة النور** فى القاهرة والاسكندرية خلال عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

ففى **الاسكندرية** ، نظم « العمال الوطنيون » فى الشركة نقابتهم وعقدوا جمعية عمومية فى ٣٠ يناير ١٩٣٨ برئاسة عبد القادر افندى احمد وحضور الأستاذ عبد الفتاح كيرشاه مستشارها القانونى وقررت الجمعية العمومية انذار الشركة بضرورة احترام اتفاقية أكتوبر ١٩١٩ فيما يتصل بحق تأليف نقابتهم والأجازة الأسبوعية ومكافآت نهاية الخدمة وصرف الملابس .

وفى فبراير ١٩٣٩ حاولت ادارة الشركة الالتفاف حول شروط الاتفاقية باحالة جانب من أعمالها الى مقاولى الباطن ، فعقدت النقابة اجتماعا عاما مساء ٢١ فبراير ١٩٣٩ ووجهت انذارا الى الشركة بضرورة العدول عن هذه الخطة والا اعلنت الاضراب ويبدو أن هذا الانذار قد أحدث أثره المطلوب لدى ادارة الشركة والجهات المسئولة ، فأعلنت الشركة عدولها عن استخدام مقاولى الباطن .

وفى **القاهرة** ، تقدمت نقابة عمال شركة النور بمجموعة من المطالب الى ادارة الشركة فى أوائل عام ١٩٣٩ كان اهمها : تثبيت العمال وتأليف لجنة مشتركة للتحقيق فى الشكاوى واستخدام السيارات فى نقل المعدات الى أماكن العمل البعيدة وتحديد سن التقاعد . وردت الشركة على هذه الحركة بفصل ستة من قادة النقابة وهم : عبد الدايم موسى ، محمد سيد عبد الله ، ابراهيم على جبر ، على حسن جلاب ، يوسف سعد عمران ،سيد فرج . وقررت النقابة اعلان الاضراب فى ٣٠ مايو ١٩٣٩ واعلن مستشارها الأستاذ حسن شافعى الجيزاوى ذلك للمسئولين . ولكن تدخل مصلحة العمل ومحافظة العاصمة لتسوية النزاع ، وحمل النقابة على تأجيل الاضراب الى ٩ يونيو ١٩٣٩ . وقد واصلت لجنة التوفيق مساعيها حتى تمكنت من تسوية النزاع فى نهاية يوليو ١٩٣٩ .

ونشطت الحركة اليومية أيضا **وسط عمال الترام** فى القاهرة والاسكندرية . ففى **القاهرة** تحركت نقابة عمال الترام فى مواجهة النظام الجديد الذى وضعته الشركة لحركة الترامويات . وكان هذا النظام يقلل من عدد العربات المستخدمة على الخطوط الأمر الذى ترتب عليه خفض ساعات التشغيل وتعطيل عدد من العمال الجدد واقتطاع اجورهم . وشكلت النقابة وفدا من رجالها لزيارة دور الصحف وعرض المشكلة كما قابل الوفد مدير الشركة الذى قبل الغاء النظام الجديد تلافيا لوقوع الاضراب بين عمال الشركة .

وفى **الاسكندرية** كانت لجنة التوفيق لاتزال تبحث الأحوال المالية لشركة الترام فى ابريل ١٩٣٨ لترى مدى قدرتها على زيادة الأجور ، وذلك بناء على اتفاق قديم منذ سنوات .

وفى **الاسكندرية** ايضا تعقدت مشكلة عمال ترام الرمل فى نهاية مايو ١٩٣٩ عندما قررت الشركة فصل رئيس النقابة عبد القادر مصطفى افنــدى . وردت نقابة عمال النقل المشترك على هذا الاجراء باعلان الاضراب . وألقى البوليس القبض على أربعة من اعضاء النقابة لتوزيعهم منشورات تحض على الاضراب ، كما هاجم مقر النقـابة واعتقل ١٤ عاملا أحالهم جميعا الى النيــابة التى أفرجت عن بعضهم وأمرت بحبس الآخرين .

وانتقل اسلوب « **الاضراب عن الطعام** » الذى شهدناه فى الاتحاد العام الى بعض اشكال الحركة اليومية للجماهير العماليــة عام ١٩٣٩ . ففى منتصف ١٩٣٩ أضرب بعض عمال « مصنع الأقمشة الحديثة » فى شبرا الخيمة ، عن الطعام بسبب فصلهم وهم : عبد اللطيف عبد الحفيظ ومحمد حــامد مصطفى ومحمد عبــد اللطيف عبــد الوهاب وزكى بحيرى حسن ومحمود عوض حسنين **ومحمود محمد العســكرى** . والمعروف أن الأخير كان سكرتيرا مساعدا لاتحاد عام المملكة المصرية الذى نظم الاضراب عن الطعام فى يونيو ١٩٣٩ .

تلك كانت ابرز مظاهر الحركة اليومية للجماهير العمالية فى سنتى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ولكنها لا تمثل الا جانبا محدودا من هذه الحركة . فقد شاركت قطاعات اخرى مثل عمال المخابز البلدية بالقاهرة (ابريل ١٩٣٨) وعمــال المدابغ (ينــاير ١٩٣٨) وعمال الكنس والرش (مايو ١٩٣٨) وعمال الحرير الملس (مايو ١٩٣٨) وعمال الصيانة ببلدية الاســكندرية (يونيو ١٩٣٨) وعمــال تلفونات الاسكندرية (ديسمبر ١٩٣٨) وعمــال الفوسفات بالقصــير (أكتوبر ١٩٣٨) وعمــال المحال التجارية بالقــاهرة (يناير ١٩٣٩) وعمال الكسوة النبوية (يناير ١٩٣٩) عمال شركة سكة حديد الوجه البحرى (مارس ١٩٣٩) عمال الفنــادق والأندية (مارس ١٩٣٩) عمــال شركة الملح والصودا بالاسكندرية (مايو ١٩٣٩) العمال الكتابيون بوزارة الزراعة (مايو ١٩٣٩) عمال صيانة البلدية بالاسكندرية (مايو ١٩٣٩) عمال ورش مصلحة الموانى (مايو ١٩٣٩) عمال السيارات فى طنطا (يوليو ١٩٣٩) وغيرهم .

لقد كانت هذه الأشكال المختلفة من الحركة اليومية للجماهير العمالية ، أشــكالا متفرقة ، مبعثرة ، ومحلية ، ولا يربط بينها شىء ، ولكنها تشترك جميعا فى انها كانت تجرى بمعزل عن النشاط المحموم فى مستوى الاتحادات النقابيــة العــامة . ولم يكن لهذه الاتحادات وجود ملموس أو فعال فى كافة هذه الحركات . بل ظلت الامور تجرى وكأنها **تمثل عالمين منفصلين** فى حيــاة الطبقة العاملة . ولأن هذا الانفصال كان الطابع السائد بين القيادة النقابية المركزية وبين ما يجرى من نشاط يومى للجماهير ، فان هذا النشاط اليومى لم يتمكن من تحقيق نتائج هامة أو مكاسب جديدة للعمال .

ولكن هكذا كان قدر الطبقة العاملة المصرية . تنفصل راسها عن جسدها . وتنعزل قيادتها عن جماهيرها . والنتيجة فى كل الأحوال نتيجة محزنة ومخزية دون شك .

الفصل السابع

الطبقة العاملة والدولة

لم يطرأ تغيير جوهرى أو ملحوظ فى مركز الطبقة العاملة ومكانتها ضمن القوى الاجتماعية الأخرى فى المجتمع طوال الثلاثينات . فقد ظلت الطبقة العاملة ومعها الفلاحون طبعا فى قاع المجتمع من حيث نصيبها من الدخل القومى ومن حيث نفوذها فى مؤسسات الدولة أو مشاركتها فى السلطة .

فاذا استعرضنا توزيع الدخل القومى خلال الثلاثينات نجد أن حصة العاملين فى شكل مرتبات واجور فى المدة من ١٩٣٧ - ١٩٣٩ كانت حوالى ٣١٪ مقابل ٢٩٪ للريع (ايجارات اراضى ومبانى) ، ٣٦٫٥ دفعت فى شكل أرباح وفوائد (لأصحاب الأموال ومديرى المشروعات) أما الباقى فكان عبارة عن ايراد الحكومة .

وانقضت الثلاثينات دون أن تظفر الطبقة العاملة بنصيبها العادل من التأثير او النفوذ فى المؤسسات النيابية بالدولة ، بل ان حقوقها الأساسية فى التصويت وفى عضوية المجالس البلدية والمحلية وفى مجلس النواب تعرضت للاغتصاب السافر أو لأشكال من القيود التى حولتها الى حقوق وهمية ، فقد ظلت عضوية المجالس البلدية والمحلية بكافة مستوياتها خاضعة طوال الثلاثينات لشرط الملكية العقارية ، الأمر الذى عزل الطبقة العاملة عزلا قانونيا عن المشاركة فى هذه المجالس ، بقدر ما جعلها بعيدة تماما عن التأثير فى قراراتها .

وتطلعت قطاعات متقدمة من الطبقة العاملة طوال هذه الحقبة نحو ممارسة حقها فى عضوية مجلس النواب . وترددت قبيل الانتخابات العامة الأربع التى أجريت بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٩ الدعوة الى تمثيل العمال فى مجلس النواب (١) . ولكن هذه الدعوة لم تسفر عن اى نتيجة يعتد بها ، بل ان حق العمال فى التصويت فى الانتخابات الصدقية (مايو / يونيو ١٩٣١) كان فى حكم العدم نتيجة لالغاء دستور ١٩٢٣ والغاء نظام الانتخابات المباشرة ، واستبداله بنظام الانتخاب على درجات .

وقد رفضت جميع الأحزاب السياسية ، من ضمنها حزب الوفد ، فكرة تمثيل العمال فى مجلس النواب . فالأحرار الدستوريون والاتحاديون وحزب الشعب لم يكونوا يتصورون حدوث ذلك بالمرة . اما الوفد فكان يرى أن نوابه فى المجلس نواب عن الأمة وعن العمال ، ولا حاجة اذن الى ادخال نواب عماليين فى المجلس .

ولم يشذ على هذه الاتجاهات غير عباس حليم الذى تبنى الفكرة ودعا اليها عام

(١) تواريخ الانتخابات العامة فى الثلاثينيات : ديسمبر ١٩٢٩ - مايو/يونيو ١٩٣١ - مايو ١٩٣٦ - ابريل ١٩٣٧ .

١٩٣٦ ، وطالب بتخصيص خمسة مقاعد فى المجلس لنواب العمال وتمكن من انجاح الدمرداش الشندى ، عامل النسيج السكندرى ، عن دائرة كرموز .

والواقع أن قصة تمثيل العمال فى « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » لم تكن تختلف كثيرا عن قصة تمثيلهم فى مجلس النواب . فعلى الرغم من ان فكرة انشاء هذا المجلس الاستشارى تقوم أساسا على قاعدة التمثيل الثلاثى (حكومة / عمال / اصحاب اعمال) فقد ضم المجلس طوال الثلاثينات اثنين وثلاثين عضوا عن أصحاب الأعمال والحكومة ، ولم يمثل العمال بغير عضو ، ثم عضوين فقط .

الطبقة العاملة والتنظيم الحزبى :

ولعل منا من يتساءل : ألم تظهر الطبقة العاملة المصرية ، فى هذه الحقبة ، اتجاها او تبذل محاولة لانشاء حزب سياسى يمثلها فى العمل السياسى ، وفى أجهزة الدولة ، او يناضل من اجل تمثيلها فى المؤسسات النيابية ؟

الحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الجماهير العريضة من الطبقة العاملة لم تكن بوعى او بدون وعى تتقبل فكرة اقامة حزب سياسى لها ، وذلك لأن هذه الجماهير كانت ترى أن الوفد المصرى هو حزبها الوطنى وان رجاله مستعدون وقادرون على تمثيلهم وخدمة مصالحهم . وكان حزب الوفد من جانبه يروج لهذه الفكرة ويعتبر اى محاولة لانشاء حزب العمال مجرد محاولة لشق صف الأمة والتآمر عليه وعلى جماهيره .

ولكن كل ذلك لم يمنع نفرا من المثقفين المشتغلين بالعمل السياسى من أن يرددوا الدعوة لاقامة « حزب للعمال » بعيدا عن نفوذ الأحزاب التقليدية القائمة . ففى عام ١٩٢٩ حمل لواء هذه الدعوة محمد كامل دسوقى المحامى ، مستشار نقابة عمال القطر المصرى وجمعية رقى العمال المصريين . ففى مقال له بجريدة « المقطم » تحت عنوان « حزب مصرى للعمال » كتب يقول انه نادى مرارا الى تكوين « حزب للعمال المصريين يكون بطبيعة تكوينه الحزبى مستقلا عن الأحزاب الأخرى ، ويكون ممثلا لنقابات العمال وهيئاتهم وله برنامج خاص يكون من اهم اغراضه ترقية طبقة العمال من جميع النواحى الاجتماعية وان يشترك العامل المصرى اشتراكا مباشرا فى ادارة الأعمال الحكومية كالعامل فى انجلترا » .

ونشر الدسوقى « بيانا » فى نوفمبر ١٩٢٩ (الاهرام ١٩ نوفمبر ١٩٢٩) يقول ان دعوته لقيت تعضيدا من عمال القطر فطلبوا منه أن يشرع فى تنفيذ الفكرة . وقال انه « كون لجنة من صفوة العمال ولا زلنا نعمل متعاونين لانجاز هذا العمل .... ووضعنا نصب أعيننا أن يكون الحزب مستقلا عن كافة الأحزاب الأخرى بعيدا عن منازعاتها يحمل لهم الاحترام والود ولا يهمه غير تنفيذ برنامجه الاصلاحى الذى سيعلن قريبا » .

ولم تسفر هذه المحاولة عن اى نتيجة ، وتبخرت ضمن الدعوات المماثلة التى حملها المثقفون النشيطون وسط الحركة النقابية .

وكانت المحاولة التالية لتشكيل حزب للعمال ، على نفس النمط ، اى بجهود عناصر لا تنتمى للطبقة العاملة ، هى المحاولة التى قام بها عباس حليم فى عام ١٩٣١ . وقد اشرنا فى الفصل الثانى الى تشكيل هذا الحزب والظروف الموضوعية التى أدت الى ظهوره ، والمقاومة التى لقيها من حكومة صدقى ومن جانب الوفد ، الذى توجس خيفة من هذا الحزب . وقد أدى ذلك عاجلا الى تجميد الحزب واندثاره عقب تشكيله مباشرة .

ومهما يكن الأمر فان هذا الحزب لم يكن من نتاج الحركة النقابية بل كان من افراز الصراعات الحزبية المستعرة فى بداية الثلاثينات . ولم يكن مقدرا له ، ان كتب له البقاء ، أن يحقق الكثير أو القليل على طريق مشاركة الطبقة العاملة فى مؤسسات الدولة .

ويحملنا هذا الموضوع بالضرورة الى البحث فى حقيقة العلاقة بين الأحزاب السياسية والطبقة العاملة طوال الثلاثينات .

وهنا ينبغى ان نقسم الأحزاب الى مجموعتين : الأحزاب القديمة التى ألفت قبل الثلاثينات واهمها الحزب الوطنى ، وحزب الوفد ، وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد . ثم الأحزاب الجديدة التى الفت فى ظروف الثلاثينات واهمها حزب الشعب وحزب العمال ، ومصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين .

وهذا التقسيم لا يعطينا فى الحقيقة غير مؤشر زمنى ييسر لنا متابعة الموضوع باكبر قدر من الوضوح .

وتتفق جميع الأحزاب القديمة فى سمتين بارزتين ، من وجهة نظر مؤرخ الطبقة العاملة :

أولهما أن هذه الأحزاب تطلق شعارات الاهتمام بالعمال ونقاباتهم وتنص على ذلك فى لوائحها الأساسية .

وثانيهما أن هذه الأحزاب ، باستثناء حزب الاتحاد ، قامت بمحاولة أو اكثر لانشاء اتحادات عمالية تحت رعايتها وبقيادة عناصر من رجالها . فالحزب الوطنى انشأ نقابة الصنائع اليدوية ، وحزب الوفد انشأ الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل فى عام ١٩٢٤ ، ثم الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى فى عام ١٩٢٨ ، ثم الاتحاد العام لنقابات القطر المصرى تحت رعاية المجلس الأعلى فى عام ١٩٣٥ . وحزب الاحرار الدستوريين انشأ الاتحاد العام للعمال رئاسة داود راتب عام ١٩٣٠ .

وبالرغم من سيادة هاتين السمتين ، فان هذه الأحزاب لم تكن تعبر فى عضويتها ، أو فى الانتماء الطبقى لقيادتها ، وحتى فى مواقفها واتجاهاتها ، عن المصالح أو الأمانى أو المطالب الأساسية للطبقة العاملة . وباستثناء الروابط العاطفية والتاريخية التى كانت تربط الطبقة العاملة بحزب الوفد ، فان العلاقات السائدة بين هذه الأحزاب وبين العمال كانت علاقات « فوقية » بين عناصر من القيادات النقابية وعناصر نشيطة من هذه الأحزاب . وغالبا ما كانت هذه العلاقات تخدم الحزب فى صراعاته المستمرة مع الأحزاب الاخرى ، أكثر مما كانت تخدم الطبقة العاملة فى تحقيق مطالبها .

واذا انتقلنا الى **الأحزاب الجديدة** التى نشأت فى الثلاثينات فستجد أنها بدورها تنقسم الى مجموعتين متميزتين :

مجموعة حزب الشعب وحزب العمال ، وكلاهما يسير على نهج الأحزاب القديمة ويحمل سماتها الرئيسية ، وهى اطلاق شعارات الاهتمام بالعمال ونقاباتهم ، ومحاولة انشاء اتحاد عمالى تحت رعايته . فقد حاول حزب الشعب ، برئاسة اسماعيل صدقى ، أن ينشىء اتحاداً عاما للعمال برئاسة ادجار جلاد ، ولكنه لم يعش طويلا . اما حزب العمال فلم يكن فى واقع الأمر غير « الوجه الحزبى » للاتحاد العام لنقابات القطر المصرى رئاسة عباس حليم فى عام ١٩٣٠ .

وتأتى بعد ذلك **المجموعة الثانية** من الأحزاب الجديدة وهى تضم « مصر الفتاة » و « جماعة الاخوان المسلمين » .

والحقيقة التى تلفت النظر فى هاتين الجماعتين انهما لم يكشفا فى برامجهما الأولى فى الثلاثينات عن ادنى اهتمام بالطبقة العاملة أو العمال . بل ان هناك من الأحداث ما يؤكد نفور هاتين الجماعتين من اساليب العمل النقابى ورفضهما للنشاط العمالى (دور احمد حسين فى اضراب الحوامدية ــ بيان الاخوان المسلمين ضد اضراب الطمام فى يونيو ١٩٣٩) .

وتفسيرنا لهذا الموقف هو ان هاتين الجماعتين كانتا تلتزمان بالفكر الاجتماعى الشمولى الذى يرفض التحليل الطبقى للمجتمع ويؤكد على رفضه كلما كان هذا التحليل فى صالح الطبقة العاملة ومستقبلها بالذات .

فالاخوان المسلمون يرون « أن المسلمين جميعا **أمة واحدة** تربطها العقيدة الاسلامية وان الاسلام يأمر ابناءه بالاحسان الى الناس جميعا » ويلزمون أعضاءهم ببذل الجهد « فى توثيق رابطة الاخاء بين جميع المسلمين وازالة الجفاء والاختلاف بين طوائفهم وفرقهم (قرارات مجلس الشورى العام للاخوان المسلمين ــ الانعقاد الثالث بمدينة القاهرة فى مارس ١٩٣٥) .

وترتيبا على ذلك ، اصبحت الحركة العمالية واساليبها الجماعية ــ مثل الاضراب والامتناع عن العمل والكفاح اليومى من اجل المطالب ــ عملا مخلا بروابط الاخاء بين المسلمين وعملا مثيرا للجفاء والخلاف بين طوائف المسلمين وفرقهم .

وبالمثل كانت « جماعة مصر الفتاة » . فالبرنامج الذى أصدرته مفصلا فى عام ١٩٣٩ جاء خلوا تماما من اية اشارة الى الطبقة العاملة وحركتها النقابية . واعلنت الجماعة من موقفها الشمولى فى هذا البرنامج حيث نصت فى البند (٦) من ملحق للبرنامج بعنوان « لابد من قوة » . . . اعلنت تقول :

> « لتجعل مصر حزبا واحدا وشعبا واحدا وكتلة واحدة حول عرش الملك » .

وتحت هذا الشعار انكرت الجماعة الوجود المتميز للطبقة العاملة ومصالحهــا المتناقضــة مع الطبقات الاجتماعية المســتغلة فى المجتمع ومن ضمنها الملك والأسرة الحاكمة .

والسؤال الذى يلح على الذهن هنا ــ بطبيعة الحال ــ هو : أين كان اليســــار المصرى طوال الثلاثينات ؟ وكيف كان موقفه وعلاقاته بالطبقة العاملة ؟

الحقيقة أن حركة اليسار فى مصر ، بعناصرها الأجنبية وعناصرها المصرية ، كانت مشتتة تماما فى بداية الثلاثينات ، نتيجـة لمحاكمتهم عام ١٩٢٦ بعـد أن شنت عليهم حكومة زيور حملة شاملة فى مايو ١٩٢٥ . أما العناصر المصرية البارزة التى شاركت فى بناء حركة اليســار المصرى منذ عام ١٩٢١ فقد انصرفوا جميعا عن الكفاح الاشتراكى وتحولوا الى مجالات جديدة من النشاط الاجتماعى والسياسى . سلامه موسى أغرق نفسه فى العمل الأدبى ورعاية الشباب . محمد عبد الله عنان انضم نهائيا الى حزب الأحرار الدستوريين وأصبح من كتابه . حسنى العرابى ، هرب الى المانيا النازية ليعيش لاجئا فى كنفها .. وهكذا . أما العناصر الأجنبية فقد غادرت البلاد ولم يبق منهم غير نفر قليل دون نشاط ملحوظ .

ولم يبق على المسرح غير هذه الشخصية الطريفة ، شخصية عصام الدين حفنى ناصف (١) . الذى ملأ الثلاثينات بالضجيج اليسارى وكان فى نضاله ووسائله ، وما يثيره من صخب سياسى أشبه ما يكون « بدون كيشوته » وهو يهــاجم طواحين الهواء ويرفع الأعلام القديمة ويشرع أسلحة ثلمة صدئة . والانســان لا يملك ــ رغم ذلك ــ الا أن يحبه ، ولا يملك الا أن يرثى له أحيانا .

لقـد استولت على عصـام الدين حنفى ناصف ، طوال الثلاثينات ، فكرة انشاء حزب اشتراكى قادر على نقل فكره الى الطبقة العاملة والفلاحين ، وقادر على النضال من أجل « التجديد الاجتماعى » فى البلاد . ولما كان يعمل بالتدريس فى الاسكندرية فى أوائل الثلاثينات فقد اتيحت له الفرصة للاتصال بنقابة الصنائع اليـدوية فى هـذه المدينة ، وعقد علاقات وثيقة بمحمود محمد ناصر ، مراقب النقابة ، ومن خلال هـذه العلاقات ، نشر عصام الدين كتابه الهام « التجديد الاجتماعى » الذى قامت النقابة بتوزيعه . كما قام بمحاولة انشاء حزب أشتراكى أو حزب للعمال والفلاحين ، ولكن القبض عليه بدد هذه المحاولة فلم تر النور . وعاد عصـــام الدين كما عودنا طـوال

---

(١) وهو نجل حفنى ناصف ، أحد رواد الحركة الوطنية الذين شاركوا فى الثورة العرابية ، وشقيق باحثــة البادية ملك حفنى ناصف . شارك فى ثورة ١٩١٩ وحكم عليه بالحبس ثمانية شهور فى ديســمبر ١٩١٩ بتهمة التحريض على كراهيــة الحكم . وفى اغسطس ١٩٢١ ألف « جمعية الدفاع عن المسـجونين السياسيين » . زار برلين حيث عقد علاقات بالحركة الاشتراكية الالمانية . انشق على الوفد عام ١٩٢٢ وانضم للحزب الوطنى . اتهم بالشيوعية عام ١٩٢٤ رغم أنه عارض فكرة انشاء الحزب الاشتراكى . نشر فى الثلاثينيات كتاب « التجديد الاجتماعى : أبحاث فى شئون العمال والفلاحين » ونشر نداء أسترداد للسلام . وكتاب « حـركة العمــال الاشــــتراكية الديمقراطية » و « المسألة الاشتراكية ومبــادىء الاشتراكية » و « سيرة لينين » . أصدر مجلة « روح العصر » التى أغلقها صدقى باشا . توفى فى ١٩٧٠ .

الثلاثينات الى حرب المنشورات فى كل مناسبة وبدون مناسبة ، الأمر الذى اوقعه فى مشاكل مستمرة مع اجهزة الأمن .

ولم يفوت عصام الدين فرصة النزاع الكبير بين عباس حليم والوفد عام ١٩٣٥ ، للتدخل فيه على طريقته . فراح يدعو العمال الى الانفضاض عن المعسكرين المتناحرين وتكوين حزب خاص يعنى بشئونهم دون تبعية للأحزاب البورجوازية . ولكن تدخله هذا لم يسفر عن نتيجة تذكر وانما اضاف صوتا جديداً الى الصخب العالى الذى كان يحدثه هذا النزاع .

ومهما يكن الأمر فان هذا المناضل المتفرد بذاته والداعية النشيط للفكر وللمواقف اليسارية ـ والطفولية احيانا ـ لم يكن فى نهاية الأمر يمثل تيارا منظما لليسار ، وانما كان كما اكدنا « دون كيشوته » عصريا ، ونمطا مأساويا لعازف الأناشيد الحماسية بعد اندحار اليسار واختفاء قواته من حلبة النضال .

تدخل الدولة فى علاقات العمل :

يتخذ تدخل الدولة فى علاقات العمل ـ عادة ـ وسيلتين اساسيتين : اصدار تشريعات العمل المنظمة لهذه العلاقات ، وانشاء الجهاز الادارى (مكتب عمل مثلا) المسئول عن تطبيق هذه التشريعات وتسوية النازعات التى تقع بين اطراف العلاقات العمالية (أصحاب الأعمال والعمال) .

والواقع انه لم تحظ قضية عمالية من الاهتمام المثير للجدل والتناقضات ، قدر ما حظيت به قضية تشريع العمل فى الثلاثينات . فقد كانت بحق أولى القضايا التى دار حولها نشاط الطبقة العاملة ، واصبحت فى مقدمة مطالب هذه الطبقة ، والمعيار الذى تقيس به مواقف اصدقائها أو تكشف به حقيقة أعدائها .

ولم يأت حزب الى الحكم الا واعلن تصميمه على اصدار تشريعات العمل . لم يختلف فى ذلك حزب الشعب عن حزب الوفد رغم الاختلاف الشديد فى موقفهما من الطبقة العاملة . فالأول وزعيمه صدقى كان معاديا تماما ، وبصورة سافرة ، للطبقة العاملة ، ومتعسفا تماما فى معاملة تنظيماتها النقابية . والثانى ، وهو حزب الوفد ، كان يجمع حوله أوسع القطاعات العمالية وييسر لها ، وهو فى الحكم ، اكبر قدر من حرية الحركة والتعبير .

وجميع خطب العرش التى القيت فى مجالس النواب تضمنت اشارة أو اكثر الى النية فى اصدار تشريعات العمل . وجميع الوزارات التى شكلت فى الثلاثينات أعلنت عن تأليف « لجان تشريعية » لصياغة مشاريع القوانين العمالية وتقديمها للتصديق الى مجالس النواب .

ويشعر المرء وهو يتابع هذه الأنباء سنة بعد سنة ووزارة بعد وزارة انه لا بد مقبل على مرحلة عامرة بالتشريع العمالى . ولا يتصور الا انه اصبح على عتبة حقبة

تاريخية ستحصل فيها الطبقة العاملة على حقوقها الأساسية بالتشريع وسيتم لها الاعتراف بنقاباتها وتنظيم عقود عملها واقرار حقها فى التعويض عن الاصابات وتحديد ساعات العمل .

والعجيب حقا ان الطبقة العاملة ظل يراودها الأمل طوال الثلاثينات فى أن حزبا من الأحزاب أو وزارة من الوزارات (تشكل فى الثلاثينات ١٣ وزارة) ستصدقهم وعدها وتصدر تشريع العمال الذى طال انتظاره . وتحت هذا الوهم راحت الاتحادات والنقابات توالى تقديم العرائض والالتماسات وتنظيم المسيرات والوفود كلما تشكلت وزارة جديدة ، ولكن دون ثمرة أو فائدة كبيرة . وضاقت بعض القيادات الواعية فى نهاية الثلاثينات بهذه الأساليب ، وبهذا « الاستجداء » فأبدعت أسلوب الاضراب عن الطعام من اجل مطالبها ، ولكن النتيجة لم تتغير كثيرا .

ونحن لا يمكننا ان نتهم جميع الأحزاب والوزارات بالمخاتلة او الكذب على الطبقة العاملة ، وحتى اذا كان بعضها يستحق هذا الوصف ، فان بعضها أو نفرا قليلا داخلها كانوا مخلصين فى رغبتهم ومساعيهم لاصدار التشريعات ، ولكن هذه المساعى كانت تصطدم بقوى اجتماعية ــ داخل هذه الأحزاب وخارجها ــ اكثر قدرة فى تحريك الأحداث ، واكثر تصميما على تعطيل صدور التشريعات . وهى ان سمحت احيانا بصدور بعض التشريعات فان ذلك يكون دائما بصورة مجتزاة وعلى مستوى لا يحقق الأمانى التى رسمتها الطبقة العاملة . وفى مقدمة هذه القوى نجد اتحاد الصناعات المصرية ، والعناصر المرتبطة به فى مجال الأعمال والصناعة ، وممثليه فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل وفى مجلس النواب ، فضلا عن العناصر البريطانية الرجعية المنبثة فى الوزارات المختلفة وابرزهم جريفز ، مدير مكتب العمل طوال الثلاثينات .

النتيجة الطبيعية لكل هذه الظروف ، كما عرفناها طوال الثلاثينات ، أن التشريعات العمالية التى صدرت حينذاك لم تكن فى مستوى الحركة الواسعة التى نشطت من اجل اصدارها . فقد مرت الثلاثينات ولم تحظ الطبقة العاملة بالاعتراف القانونى بتنظيماتها النقابية ، ولم يصدر التشريع الموعود بعقد العمل الفردى . أما القوانين التى صدرت مثل قانون الأحداث والنساء وساعات العمل واصابات العمل ، فقد كانت جميعا يعتورها الكثير من النقص وتقصر كثيرا عن تحقيق الآمال الكبار التى عقدتها الطبقة العاملة .

* * *

وعلى الجانب الآخر من « تدخل الدولة فى علاقات العمل » نجد « مكتب العمل » الذى انشأته وزارة اسماعيل صدقى واختار لادارته جريفز البريطانى .

والمتتبع لوضع هذا « المكتب » ومواقفه يكتشف عددا من السمات الأساسية التى لازمته طوال الثلاثينات .

ولعل أبرز هذه السمات هى ان المكتب نشأ فى كنف اجهزة الأمن واصبح امتدادا طبيعيا لها فى مجال العمال . ولسنا نقول ذلك على سبيل المجاز ، بل هى حقيقة

سافرة لا يخطؤها أحد . فقد كان المكتب جزءا من وزارة الداخليــة ، وبالذات من ادارة عموم الأمن ، حتى نهاية الثلاثينات . وشغل جميع مناصبه رجال عملوا فى ميدان الأمن سنوات طويلة وكانوا على صلة وثيقة ، وبصورة خاصــة ، بالقسم الأوروبى او قسم حماية الأجانب فى ادارة عموم الأمن ، مثل جريفز واليهودى المتمصر چاك ازولاى ، وآخرين من ضباط البوليس الـسابقين .

ومن السخرية حقا أن « مكتب » العمل ذهب فى التزامه بتقاليد الأمن العام الى حد تسمية قسم البحوث والاحصاء فيه باسم « قسم المباحث » وكان يطلق على الدراسات الميدانية التى يجريها حول بعض المشاكل اسم « المباحث العمالية » .

والسمة الثانية « لمكتب العمل » طوال الثلاثينات أنه فى غيبة القوانين المنظمة لعلاقات العمل ، أصبحت مهمة المكتب فى تسوية المنازعات مهمة « اجتهادية » تخضع لفكرية رجاله ، وهى فى الأغلب فكرية معــادية للطبقة العــاملة وتستنكر حقها فى استخدام أسلحة الاضراب والاعتصام والتنظيم النقابى .

وقد تمكن جريفز ــ كما رأينا ــ بشخصيته القوية وجنسيته البريطانية من أن يفرض نفوذه على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل وعلى لجنة القيسى المكلفة بتنفيذ « البرنامج التشريعى » الذى أعلنه صدقى . بل ان نفوذه امتد الى عدد من القيادات النقابية التى ارتبطت به وجعلت نشاطها موضع العمالة له .

ووقف جريفز موقفا معاديا تماما للمحاولات المتواضعة التى بذلتها حكومة الوفد عام ١٩٣٦ لاصــدار بعض التشريعات ، وعرقل الخطوات التى حاول وزير التجارة والصناعة اتخاذها حينذاك لدفع مشروعات القوانين العمالية الى البرلمان .

والسمة الثالثة « لمكتب العمل » طوال الثلاثينات هى القصور العددى والفنى فى بنــائه الوظيفى . فعدد الموظفــين لم يكن يزيد على ثمانيــة وعشرين (١٩٣٦) ومستواهم الفنى والعلمى لم يكن يسمح لهم بتغطية مجال العمل فى كافة انحاء القطر وكان على هذه القلة من الموظفين أن ينتقلوا ، مثل فرقة للاطفاء ، لمواجهة المنــازعات الكبرى فقط هنا وهناك . أما المشاكل المحلية والواردة من العمال بصورة فردية فلم تكن تلق الاهتمام الكافى .

وباختصار شديد ، يمكننا أن نقول ان « مكتب العمل » بهذه السمات أصــبح عبئا ثقيلا على الطبقة العاملة ، بدلا من أن يكون لهم سندا ونصيرا فى حل مشاكلهم .

نافذة على العالم الخارجى :

لم تكن الطبقة العاملة المصرية ــ أو قيادتها على الأقل ــ بمعزل عن العــالم الخارجى طوال الثلاثينات ، فقد سعت قيــادتها فى ظروف عديدة لعقد اتصــالات بالحركات العمالية فى أوربا ، كما سعت بعض هــذه الحركات أحيانا الى الاتصــال بالنقابات المصرية والاهتمام بشئونها .

ونذكر القارىء هنا بأن النقابيين أحمد اسماعيل واسماعيل طاهر حضرا المؤتمر الخامس للاتحاد الدولى للعمال IFTU في بروكسل (يوليو ١٩٣٠) ، وأن عباس حليم أوفد محمد ابراهيم زين الدين ، رئيس النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى بالسيارات ، لحضور المؤتمر السادس للاتحاد الدولى للعمال فى مدريد عام ١٩٣١ وتقديم شكوى النقابات المصرية ضد طغيان صدقى باشا والاجراءات التعسفية التى اتخذها ازاء النقابات . وقد استجاب الاتحاد لهذه الشكوى وأوفد المستر والتر سكفيل ، سكرتيره المساعد ، لدراسة الوضع العمالى فى مصر وكتب تقريرا بذلك الى الاتحاد الدولى فى خريف ١٩٣١ .

والواقع أن الاتصال الخارجى بين الطبقة العاملة المصرية وبين الحركة العمالية الدولية لم يكن حدثا جديدا خاصا بالثلاثينات . فقد تم فى العشرينات قدر من الاتصال بالحركة العمالية الثورية والدولية الثالثة ، والفرق بين هذا الاتصال وبين ما تم فى الثلاثينات واضح ، ففى العشرينات كان الاتصال يجرى فى الأساس بين الحزب الاشتراكى المصرى وبين الحركة الثورية التى تقودها الدولية الثالثة فى ظل ثورة اكتوبر السوفيتية . أما فى الثلاثينات فقد كانت الاتصالات « نقابية » بحتة . فهى تجرى بين قطاع أو أكثر من النقابات المصرية وبين الاتحاد الدولى للعمال ، بغرض الحصول على تأييد هذا الاتحاد لاقرار الحريات النقابية فى مصر .

ومن الغريب أن هذه الاتصالات لم تسفر عن انضمام النقابات المصرية أو اتحاداتها الى الاتحاد الدولى للعمال . ولعل السبب فى ذلك هو أن النقابات المصرية لم تكن قد حصلت على الاعتراف القانونى بوجودها ، أو لأن اتحاداتها كانت فاقدة لنعمة الاستقرار فى عضويتها وفى قياداتها . يضاف الى ذلك تلك الصراعات الحزبية التى طالما هدمت وحدة الحركة النقابية وبددت قدراتها على الاتصال الخارجى المستمر .

هذا وقد ساد الثلاثينات اعتقاد بأن الحركات العمالية الأوروبية ، وخاصة فى بريطانيا ، قادرة على التدخل الى جانب النقابات المصرية واجبار الحكومة على اصدار التشريعات العمالية وضمان الحريات النقابية ، ووقف الاجراءات التعسفية التى تمارسها ضد النقابات . وكان هذا الاعتقاد – فى واقع الأمر – هو المنطلق الذى حرك الرغبة فى الاتصال بالحركات العمالية الأوروبية والحركة النقابية البريطانية بوجه خاص .

وارتبط بهذا الاعتقاد ، فى الداخل ، تيار أو اتجاه جديد راح أصحابه يرسمون صورة مثالية رائعة لأوضاع الطبقة العاملة فى بريطانيا وانجازات حركتها النقابية ، ويعتبرونها نموذجا للكمال فى التنظيم وفى الفاعلية والنفوذ .

والحديث عن أوضاع الطبقة العاملة البريطانية فى الثلاثينات حديث خلافى ومثير للجدل . وربما كانت هذه الأوضاع ، بمعايير النقابات المصرية ، او مقارنة بأوضاع الطبقة العاملة المصرية ، مما يستحق الاعجاب والتقدير . ولكن الذى يلفت نظرنا

حقا هو ظهور هذا الاتجاه المبهور بالحركة العمالية البريطانية ، رغم قصور الاتصال المباشر بين الحركتين .

وقبل أن نحاول البحث عن تفسير مقنع لهذه الظاهرة الطارئة ، قد يكون من المفيد أن نكشف عن بعض الأشكال من التعبير ، بالنشر وغيره ، التى اتخذتها هذه الظاهرة .

الواقع انه ليس من العسير ان نجد فى العديد من الكتابات ذات الطابع العمالى ، التى كانت تنشرها بعض الصحف فى اوائل الثلاثينات ، اشارات عابرة عن تخلف التشريع والأوضاع العمالية فى مصر ، ومقارنة ذلك بالتقدم الكبير الذى حققته البلدان الاوروبية ، وخاصة بريطانيا ، فى هذا المجال .

واذا كانت الظاهرة التى نتابعها قد بقيت فى هذه الحدود ، فليس هناك ما يلفت النظر أو يستحق التعليق ، ولكن هذه الاشارات العابرة والمشوبة بالاعجاب بالحركة النقابية البريطانية ، لم تلبث أن اتسع نطاقها لتصبح موضوعا لكتابات عمالية ، ومادة للمؤلفات العمالية القليلة والنادرة التى ظهرت فى الثلاثينات . بل انها تحولت ، فى بعض الأحيان ، الى دعوة سافرة لتقليد النظم السائدة فى النقابات البريطانية .

وقد حمل لواء هذا الاتجاه حسنى الشنتناوى ، المحامى العمالى والمستشار القضائى للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (رئاسة عباس حليم) طوال الثلاثينات . ففى عام ١٩٣٤ اصدر الشنتناوى عددا خاصا من « مجلة كلية الحقوق » حول التشريع العمالى ، ضمنه دراسة تاريخية عن « نقابات العمال : اصلها وتطورها » ولم تكن هذه الدراسة فى الواقع غير دراسة لتاريخ الحركة النقابية البريطانية . وقدم لهذه الدراسة بقوله :

> « لا بد لنا من ان ندرس هذه الحركة النقابية فى انجلترا لأنها ولدت فيها وانتشرت منها ، ولأنها كانت قصيرة الأمد فى بعض الأقطار ضعيفة الثمار فى اقطار اخرى ، واهية الأسس فى اقطار ثالثة . اما فى انجلترا فقد ظلت قائمة نامية اكثر من قرنين بلغت فيها الحركة النقابية أقصى ما يمكن أن تبلغ اليه » .

وفى نفس العام (١٩٣٤) وقعت « سرقة فنية » طريفة لهذا العدد من مجلة الحقوق . فقد اصدره رشاد دوس شويطر ، السكرتير العام للنقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى بالسيارات ، وسكرتير الدعاية والنشر للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى (رئاسة عباس حليم) ، وان اعترف فى المقدمة بأنه قام « باقتباس ما وضعه المشرعون وما كتبه المفكرون وما نشر من بحوث من المشتغلين بالحركة العمالية ومن يعطف عليها » .

وقد قامت النقابة بتوزيع هذا « المؤلف » على نطاق واسع بين أعضائها وبين العمال المصريين بصفة عامة . ولهذا الاهتمام من جانب النقابة مغزى خاص فى

دراستنا الحالية لظاهرة الاعجاب بالنقابات البريطانية . فرئيس هذه النقابة هو محمد ابراهيم زين الدين الذى أوفده الاتحاد العام (رئاسة عباس حليم) لحضور مؤتمر الاتحاد الدولى للعمال IFTU فى مدريد عام ١٩٣١ . وسافر بعد المؤتمر الى بريطانيا ، وقد عرف عنه من ذلك التاريخ اتصاله الوثيق بالسفارة البريطانية فى القاهرة كما كان من المعلقين الدائمين فى الاذاعة البريطانية للشرق الأدنى وعضوا نشيطا فى « جماعة اخوان الحرية » التى الفتها بريطانيا فى مصر خلال الحرب .

وفى سنة ١٩٣٤ – ايضا – نشر العامل المصرى أمين الحسينى غانم كتيبا بعنوان « رسالتى : الحركة العمالية فى مصر وسر تدهورها » افرد فيه فصلا بعنوان « التشريع الاجتماعى والصناعى » تحدث فيه بالتفصيل عن تطور التشريع العمالى فى بريطانيا باعجاب شديد . وقد راجعت النقابى كامل عز الدين ، من قادة الاتحاد العام (رئاسة عباس حليم) فى الثلاثينات ليفسر لنا كيف يحصل عامل مصرى مثل امين الحسينى غانم على مثل هذه البيانات الدقيقة عن التشريع العمالى البريطانى وهو بالتأكيد لم يكن يعرف الانجليزية . فقال ان هذه البيانات منقولة – فى الأرجح – من كتيب انجليزى بعنوان « ما هى النقابة » نشرته السفارة البريطانية مترجما الى العربية فى هذه الفترة وكان شائعا وسط النقابيين المصريين حينذاك .

وقد يكون اتجاه المؤلف الحسينى غانم هنا من قبيل الاهتمام الشخصى فقط . ولكن انتماءه الى جماعة عباس حليم مثل سابقيه حسنى الشنتناوى ورشاد دوس ومحمد ابراهيم زين الدين ، ظاهرة تستحق الانتباه .

وعاد هذا الاتجاه الى الظهور بوضوح أكثر عام ١٩٣٥ عندما اشتد النزاع بين الوفد وبين عباس حليم . وقد قام الاتحاد العام (رئاسة عباس حليم) باعادة تنظيم صفوفه وتعديل نظام العمل داخله بعد انشقاق عدد من النقابيين والنقابات عنه وانضمامهم الى اتحاد المجلس الأعلى التابع للوفد .

ففى المؤتمر الذى عقده الاتحاد العام (رئاسة عباس حليم) فى نهاية مايو ١٩٣٥ ، القى محمد توفيق خليل باسم الهيئة التنفيذية للاتحاد ، بيانا حول تعديل « النظام الادارى للاتحاد » قال فيه :

> « ... كان النظام القديم مقتبسا من بعض القوانين الأجنبية ، ولكننا وجدنا **أن المصلحة العامة للحركة العمالية فى مصر تقضى بوجوب اتخاذ النظام المعمول به الآن فى انجلترا** – وتعلمون حضراتكم ان اقدم البلاد فى الدنيا التى قامت بها حركة العمال ونجحت نجاحا باهرا هى انجلترا ... لذلك فقد جئنا لحضراتكم باقتراح بادخال هذا النظام فى الحركة العمالية ليحل محل النظام الادارى المتبع الآن والذى تقوم به الهيئة التنفيذية . وموافقتكم على هذا النظام هو حكمكم انتم لأنه سيعتبر تعديلا اساسيا فى القانون » .

وقد تم بالفعل تطبيق « النظام الادارى » البريطانى فى الاتحاد العام وهو يقوم

على انشاء هيئات سكرتارية متخصصة لكل مجال من مجالات النشاط ، مثل هيئة سكرتارية التنظيم النقابى ، والدعاية والنشر ، والأقاليم والشئون الدولية والمالية ... الخ .

ولسنا نعرف كيف حصل عباس حليم ورجاله على هذا التنظيم البريطانى فى وقت لم تكن هناك اتصالات مباشرة أو ظاهرة بينهم وبين الاتحاد العام للنقابات البريطانية TUC . والأرجح انهم حصلوا عليه ـ بشكل ما ـ عن طريق السفارة البريطانية فى القاهرة أو أحد عملائها . أو عن طريق جريفز المدير البريطانى لمكتب العمل . ويحملنا على قبول هذا الافتراض أن بريطانيا التى كانت تكره الوفد كان يهمها تقوية الاتحاد العام (رئاسة عباس حليم) فى الصراع الناشب بينه وبين اتحاد المجلس الأعلى الموالى للوفد .

* * *

ان تفسير هذه الظاهرة بكل أبعادها واشكالها مسألة مهمة فى دراسة مستقبل التدخل الأجنبى فى الحركة العمالية المصرية . وفى تقديرنا أن بريطانيا بدأت فى الثلاثينات تبدى اهتماما متزايدا بالحركة النقابية المصرية وما يجرى داخلها من صراعات وما تحققه أحيانا من مكاسب . ولا بد أن أجهزة الاحتلال البريطانى كانت تتابع كل ذلك باهتمام ، وخاصة من حيث تأثيره على المصالح المالية والصناعية البريطانية فى البلاد . ولعلها كانت تحاول فى هذه الفترة أيضا أن تعقد علاقات داخل الحركة النقابية أو تدفع بعدد من عملائها لممارسة النشاط النقابى وسط الطبقة العاملة المصرية . والأرجح أن هذه الأجهزة كانت تختار هؤلاء العملاء من بين العاملين فى الشركات والمؤسسات البريطانية الكبرى وفى مقدمتها شركات البترول والنسيج والنقل .

ومن ناحية أخرى ، نعتقد أن عباس حليم كان اكثر ميلا فى النصف الثانى من الثلاثينات للتعامل الودى مع الدوائر المالية والسياسية البريطانية ، بعد ان توفى الملك فؤاد وبعد أن انهارت علاقاته الودية القديمة مع الوفد ، واصبح من الطبيعى أن يميل الى هذه الدوائر .

(انتهى)

الثمن ٢٥ قرشا



١٣٩٢ - ١٩٧٢